نتائج السؤال الرابع: ينص السؤال الرابع على ما يلي:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير العمر (أقل من ٣٠ عام، من ٣٠-٤٠ عام، أكثر من ٤٠ عام)؟

وتمت صياغة هذا السؤال بالفرضية التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير العمر (أقل من ٣٠ عام، من ٣٠-٤٠ عام، أكثر من ٤٠ عام).

ولقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (11) الفروقات بالنسبة لمتغير العمر

	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدلالة
الاستبانة ككل	أقل من ٣٠ عام	50	3.322	0.341	0.570	0.567	غير دالة
	من ٣٠-٤٠ عام	45	3.305	0.342			
	أكثر من ٤٠ عام	48	3.376	0.325			

قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (2، 140) وعند مستوى دلالة (0.05) = 3.070

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- **قيمة "F" المحسوبة أقل من قيمة "F" الجدولية، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير العمر.**
- **ويعزو الباحثان السبب في ذلك إلى أن العاملين في المنظمات غير الحكومية، سواءً كانت أعمارهم قليلة أم متوسطة أم كبيرة هم فلسطينيون، يعملون في منظمات غير حكومية لديها رؤية ورسالة وأهداف متقاربة، وهي تعمل في محافظات غزة في فلسطين، ولخدمة الشعب الفلسطيني.**

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (الأشقر، ٢٠٠٦)، بينما تختلف مع دراسة (مطر، ٢٠٠٦).

نتائج السؤال الخامس: ينص السؤال الخامس على ما يلي:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراة)؟

وتمت صياغة هذا السؤال بالفرضية التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراة).

ولقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (12) الفروقات بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدلالة
الاستبانة ككل	دبلوم	30	3.299	0.338	0.335	0.800	غير دالة
	بكالوريوس	40	3.361	0.343			
	ماجستير	40	3.311	0.338			
	دكتوراة	33	3.364	0.328			

قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (3، 140) وعند مستوى دلالة (0.05) = 2.680

وقد تبين من الجدول السابق أن:

قيمة "F" المحسوبة أقل من قيمة "F" الجدولية، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ويعزو الباحثان السبب في ذلك إلى ان العاملين في المنظمات غير الحكومية سواء كان مؤهلهم العلمي (دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراة) هم فلسطينيون، يعملون في منظمات غير حكومية لديها رؤية ورسالة وأهداف متقاربة، وهي تعمل في محافظات غزة في فلسطين، ولخدمة الشعب الفلسطيني.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (الأشقر، ٢٠٠٦)، بينما تختلف مع دراسة (مطر، ٢٠٠٦).

توصيات البحث: في ضوء نتائج البحث أوصى الباحث بعدة توصيات:

١. الاهتمام بتوافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة.

٢. تعزيز نقاط القوة، في متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية، ومعالجة نقاط الضعف أو التخفيف من حدتها.

٣. العمل على وضح المفاهيم والمبادئ والمهارات المتعلقة بالتنمية المستدامة لدى العاملين في المنظمات غير الحكومية.

٤. التعاون والتفاعل والتكامل بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والقطاع العام، والقطاع الخاص من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية الإنتاجية والخدمية في فلسطين ومصر والعالم العربي.

٥. أن تحرص المنظمات الحكومية على وجود نظام للمساءلة، وتحقيق العدالة والمساواة، وإعادة تدوير المخلفات والبواقي والاستفادة منها.

٦. تضمين مبادئ التخطيط الاستراتيجي المتوفرة في المنظمات غير الحكومية استدامة المشاريع الصغيرة المنفذة لصالح الفئات المستهدفة، وتحقيق الرخاء الاجتماعي.

٧. توظيف المنظمات وسائل الاتصال والتواصل والإعلام الجديد في دعم الاقتصاد الوطني، وخفض نسبة الأمية في المجتمع.

٨. تضمين تطبيق المنظمات لمبادئ التخطيط الاستراتيجي توعية المجتمع، وتحقيق الرعاية الصحية الشاملة.

٩. تفعيل دور الجهات المسئولة في توجيه وإرشاد المنظمات غير الحكومية نحو تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

١٠. عقد دورات تدريبية بحسب احتياجات العاملين في المنظمات غير الحكومية لإكسابهم القدرة على التخطيط والتنفيذ والتقويم المناسب لتحقيق التنمية المستدامة.

مقترحات البحث: في ضوء نتائج وتوصيات البحث يمكن إجراء البحوث المقترحة التالية:

١. درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين في القطاع الخاص.

٢. درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين في المنظمات الحكومية.

٣. درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية بمحافظات غزة من وجهة نظر أبناء المجتمع.

٤. درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية في جمهورية مصر العربية من وجهة نظر العاملين فيها.

٥. درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية في جمهورية مصر العربية من وجهة نظر العاملين في القطاع الخاص.

٦. درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية في جمهورية مصر العربية من وجهة نظر العاملين في المنظمات الحكومية.

٧. درجة توافر متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنظمات غير الحكومية في جمهورية مصر العربية من وجهة نظر أبناء المجتمع.

٨. التحديات التي تواجه ممارسة التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المنظمات غير الحكومية في فلسطين، وسبل التغلب عليها.

٩. التحديات التي تواجه ممارسة التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المنظمات غير الحكومية في مصر، وسبل التغلب عليها.

١٠. التحديات التي تواجه تطبيق معايير ومؤشرات الجودة الشاملة في المنظمات غير الحكومية في فلسطين، وسبل التغلب عليها.

١١. التحديات التي تواجه تطبيق معايير ومؤشرات الجودة الشاملة في المنظمات غير الحكومية في مصر، وسبل التغلب عليها.

المراجع:

المراجع العربية:

- أبو علبة، علبة محمود (٢٠٠٣).. "المنظمات الأهلية الفلسطينية"، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي للجمعيات الإنسانية الخيرية باريس، في ١٠/ يناير.
- الأشقر، إبراهيم (٢٠٠٦). "دراسة واقع ممارسة التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة"، (رسالة ماجستير غير منشورة إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين).
- بدر، رشا محمود (٢٠٠٩). "أثر تطبيق مبادئ الجودة الشاملة على أداء المؤسسات الأهلية الأجنبية العاملة في قطاع غزة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين).
- حريم، حسين (٢٠٠٤). "السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال"، عمان، الأردن: دار ومكتبة حامد.
- حسن، مسعد رضوان عبد الحميد، (٢٠٠٣). "استراتيجيات البناء المؤسسي للمنظمات غير الحكومية في جمهورية مصر العربية"، (رسالة دكتوراة غير منشورة، مصر).
- الحلو، أحمد فتحي (٢٠١٢). "دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين).

- خبراء، بيمك (٢٠٠٤). ، "موسوعة التدريب والتنمية البشرية: الجزء السادس، التدريب الفعال بالأهداف والنتائج"، المشرف العلمي عبد الرحمن توفيق مركز الخبرات المهنية للإدارة (بميك)، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
- الشرقاوي، إسلام (٢٠٠٧). "نموذج مناسب للتخطيط الاستراتيجي (أداة فعالة من أجل زيادة كفاءة المنظمات الأهلية)"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فلسطين، غزة، فلسطين).
- شلبي، نعيم (٢٠٠١). "تعداد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، الطبعة الأولى، آيار.
- الشويخ، عاطف (٢٠٠٧). "واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين).
- صيام، آمال نمر حسن (٢٠١٠). "تطبيق التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بأداء المؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة"، (رسالة غير منشورة، إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين).
- الطهراوي، عبد المنعم (٢٠١٠). "دور استراتيجيات تنمية الموارد البشرية في تطوير الأداء المؤسساتي في المنظمات غير الحكومية في غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين).
- عبد القادر، حسن (٢٠١٢). "الحكم الراشد في الجزائر واشكالة التنمية المحلية"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة أبي بلقايد، تلمسان، الجزائر).
- غنيم، عثمان وابو زنط، ماجدة (٢٠٠٩). "التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- مرزوق، ابتسام إبراهيم (٢٠٠٦). "فعالية متطلبات التطوير التنظيمي وإدارة التغيير لدى المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين).
- مطر، عصام محمد حمدان (٢٠٠٨). "التطوير التنظيمي وأثره على فعالية القرارات الإدارية في المؤسسات الأهلية في قطاع غزة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين).

النجار، مؤيد (٢٠٠٢). "العلاقة بين وضوح المفهوم العلمي للتخطيط الاستراتيجي ومستوى ممارسته في المنظمات الصناعية الصغيرة" دراسة ميدانية في محافظة اربد، رسالة دكتوراة منشورة في دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٢٩، العدد ٢٠٠٢.

المراجع الأجنبية:

Jerald Greenberg & Robert A., (2004). "Behavior Organization", Prentice Hall, N.J.

Teng-Cgu Chiu, (2002). "The Study of Organizational Change Management For Semiconductor Company", A Semiconductor Company Case Study.

William IBBS, Clarence K. Wong. And Young Hoon Kwak, (2001), "Project Chang Management System", Journal of Management In ENGINEERING, July.

استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها

د/ فلاق علي ابن معمر ابن احمد
أستاذ محاضر أ علوم اقتصادية تحليل اقتصادي جامعة المدية، الجزائر
fellag73@yahoo.fr

أ/ بوشريط أسامة
أستاذ مساعد علوم التسيير جامعة المدية، الجزائر
oussamaboucherite@gmail.com

المحور الأول: الفرع الرابع: الجهود المحلية والاقليمية والدولية حيال تبني تنمية أكثر استدامة

ملخص: توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، ويحرص صناع القرار في الجزائر على مسألة التفكير الإستراتيجي المتصلة بإيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر للحصول على العملة الصعبة والحيلولة دون الوقوع في معضلة العقدة الهولندية (مطرقة تقلبات أسعار النفط، وسندان تذبذبات صرف العملات في البورصات العالمية).

وتعد الجزائر غنية بالمناطق السياحية التي تنتظر لفتة المعنيين بتأهيلها وتهيئتها أمام السياح الأجانب والمحللين ونفس الكلام يقال على الفلاحة التي تعد بديلا إستراتيجيا خصوصا أثناء الأزمات والفترات التي تنخفض فيها أسعار المحروقات.

كلمات مفتاحيه: التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، التفكير الإستراتيجي ، الفلاحة.

Summary interjection: reached many experimental studies that the rapid growth of exports, accelerate economic growth, and keen decision-makers in Algeria on the issue of strategic thinking related to the creation of a variety of development alternatives as sources for hard currency and prevent falling into the dilemma of the Dutch node (hammer fluctuations in oil prices, and the anvil Currency exchange fluctuations on international markets.

Algeria is rich in tourist areas that are waiting drew concerned Ptohiha and configured to foreign tourists and analysts have said the same thing on agriculture, which is a strategic alternative, especially during crises and periods of declining fuel prices.

Keywords: sustainable development, economic growth, strategic thinking, farming.

مقدمة

يعزو كثير من الخبراء والمحللين المتخصصين في الشأن الجزائري، مسألة قصور التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري إلى ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات، وهو ما أنعكس سلبا على معدلات التصدير وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح المحروقات، ومن المتوقع أن يعطي اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٥ إلى جانب اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر لعام ٢٠٠٩، والانضمام المحتمل إلى الفضاء العالمي للتجارة الهادف بالأساس إلى رفع الحماية عن الكثير من المنتجات الوطنية فرصة للمؤسسة الجزائرية لتصدير منتجاتها إلى ما وراء البحار، غير أن ذلك مرهون بعدة شروط قد لا تتوفر في الاقتصاد الجزائري على الأقل في المدى القصير.

وانطلاقا من الطرح المتقدم في هذه التوطئة تتضح معالم الإشكالية النظرية وتبرز جوانبها التطبيقية التي ارتأينا بلورتها في التساؤل المحوري التالي: ما هي إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر و تحدياتها مع التحولات الاقتصادية الراهنة؟

أولا: تشخيص التنمية المستدامة من منظور التجارة الخارجية في الجزائر

يرى كثير من الخبراء والمحللين المتخصصين في الشأن الجزائري، مسألة قصور التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري تعود إلى ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات، وهو ما انعكس سلبا على معدلات التصدير وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح المحروقات.

1ـ هيكل الصادرات الجزائرية وأثرها على التنمية المستدامة

على الرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، إلا أنها باءت بالفشل الذريع ولم تكلل بالنجاح المنشود ولم تحقق النتائج المرجوة .، ندرج الجدول أسفله:

جدول (١) يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005ـ 2014 / الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
٢٠٠٥	٤٤,٩٨٩	٩٧,٨٠	١,٠١٢	٢,٢٠	٤٦,٠٠١	١٠٠
٢٠٠٦	٥٣,٤٣٣	٩٧,٨٠	١,١٨٠	٢,٢٠	٥٤,٦١٣	١٠٠
٢٠٠٧	٥٨,٢٠٦	٩٧,٨٠	١,٣١٢	٢,٢٠	٥٩,٥١٨	١٠٠
٢٠٠٨	٧٩,٢٩٨	٩٧,٥٠	١,٩٤٠	٢,٥٠	٨١,٢٣٨	١٠٠

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
٢٠٠٩	٤٤,١٢٤	٩٧,٦٠	١,٠٧	٢,٤٠	٤٥,١٩٤	١٠٠
٢٠١٠	٥٥,٥٢٧	97.32	١,٥٢٦	2.67	57.053	١٠٠
٢٠١١	٧١,٤٢٧	97.19	٢,٠٦٢	2.80	73.489	١٠٠
٢٠١٢	٦٩,٨٠٤	97.13	٢,٠٦٢	2.86	71866	١٠٠
٢٠١٣	٦٣,٧٥٢	96.67	٢,١٦٥	3.32	65.917	١٠٠
٢٠١٤	84.660	88.49	٨,١٠٢	11.50	95.662	١٠٠

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (الموقع الإلكتروني ٠٧-٠٦-٢٠١٥: http://www.andi.dz مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء CNIS).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ (1): أن إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2014 قد تضاعف، حيث إنتقل من ٤٦,٠٠١ مليار دولار عام 2005 إلى 95.662 مليار دولار عام ٢٠١٤ أي بإرتفاع قدره 207.95٪، وهذه النتيجة تعطي أملا كبيرا بيد أنه سرعان ما يتلاشى إذا قمنا بتفحص مساهمة السلع في تركيبة هذا التطور إذ لا يزال قطاع المحروقات يستحوذ ويسيطر على أكثر من ٩٧٪ من إجمالي الصادرات وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات ، ويعكس بالمقابل الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية نجد أن الصادرات الجزائرية تتكون أساسا من المحروقات بينما المنتجات من غير المحروقات لا تشكل إلا في حدود٢ ٪ ، ومن حيث القيمة بلغت ١٦٦ مليون دولار عام ١٩٨٦، و٣٥٥ مليون دولار عام ١٩٩٥، و٢,١٦٥ مليار دولار عام ٢٠١٣. وتعتبر سنة ١٩٩٦ السنة التي وصلت فيها الصادرات خارج النفط نسبة ٧,٠٨% من إجمالي الصادرات الوطنية (٧٨٤,٧٩ مليون دولار)، وهذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا كبضائع. وكما يلاحظ فإن قيمة الصادرات خارج المحروقات شهدت تطورا محسوسا منذ سنة ٢٠٠٠ إلى غاية ٢٠١٤، ما عدا التراجع الذي عرفته عام ٢٠٠٣ (-٠,٨٪) والذي يعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط مع غزو العراق أجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة مثل Sonacome إلى وقف صادراتها هناك، وفي الإطار ذاته فإن إنخفاض صادرات الجزائر خارج المحروقات لعام ٢٠٠٩، ناجم عن عدة عوامل بينها قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية، فضلا عن حظر تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة، ناهيك عن إنعكاسات الأزمة المالية العالمية،

بينما سنة ٢٠١٤ عرفت إنخفاض في أسعار المحروقات مما جعل الجزائر تعيد النظر في الاعتماد عليه وتم التفكير في بدائل أخرى كالفلاحة.

ومنه نستنتج ضعف تنافسية الإقتصاد الوطني، حيث يصنف خبراء المنتدى الإقتصادي العالمي في تقاريره الخاصة بمؤشر التنافسية، الإقتصاد الجزائري ضمن الإقتصاديات التي تعاني من إستفحال ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الريعية الناضبة وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للإختلالات البنيوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، وهذا مؤشر كاف على عدم تحمل إقتصادنا الوطني للصدمات الخارجية حيث يتأثر كثيرا بالتذبذبات الطارئة على أسعار المحروقات في البورصات العالمية من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة (الدولار والأورو) من جهة أخرى.

٢ـ الدول المتعاملة مع الجزائر و التنمية المستدامة

ولدراسة النمط الجغرافي للتجارة الخارجية في شقه المتعلق بالتصدير يبين الجدول أسفله أهم الدول التي تستورد من الجزائر خارج المحروقات:

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتحت عنوان إستثمر في الجزائر مجموعة من المعطيات والأرقام التي تؤشر على مناخ الأعمال في الجزائر، وهي ممثلة في الجدول التالي:

جدول (٢) يبرز مؤشرات الأداء الإقتصادي للجزائر عام ٢٠١٣

المؤشرات	2013
	المقدار
الناتج الداخلي الخام	١٩٦مليار دولار
معدل البطالة	% 9.8
الجباية البترولية	٣٦٧٨.1 مليار دج
معدل التضخم	% 3.26
المديونية الخارجية	3.39 مليار دولار
متوسط سعر صرف الدينار	٧٩,٣٨ دولار
الواردات	54.85 مليار دولار
الصادرات	٦٥,٩١ مليار دولار

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (الموقع الإلكتروني ١٣ـ٠٦ـ٢٠١٥: http//:www.andi.dz).

من الجدول يمكن القول أنه توجد فرص إستثمارية حقيقية، حيث عند قراءة محتوى برنامج المخطط التنموي للخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤ الذي يندرج ضمن ديناميكية التنمية المستدامة التي انطلقت إبتداءا بالمحاور الكبرى التالية

برنامج الإنعاش الإقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤: ٦,٩ مليار دولار؛

برنامج دعم النمو الإقتصادي ٢٠٠٥-٢٠٠٩: ١٥٠ مليار دولار؛

برنامج الإستثمار العمومي ٢٠١٠-٢٠١٤: ٢٨٦ مليار دولار.

من أجل ذلك قامت السلطات العمومية بوضع إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات كضرورة ملحة للإندماج الديناميكي في الإقتصاد العالمي، تخسر الجزائر تقريبا ٣% كمعدل نمو [١].

ثانيا: تشخيص التنمية المستدامة في الجزائر

يرى كثير من الخبراء والمحللين المتخصصين في الشأن الجزائري، مسألة قصور التنمية المستدامة في الجزائر إلى ضعف ديناميكية الأقتصاد

١- مفهوم التنمية المستدامة : هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي

– تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام ١٩٨٧ هي تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة.[٢]

---

١. بشير مصيطفى، رائحة النفط، دار جسور، الجزائر ،٢٠١٢ ص٦٤

٢ بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فطيمة،التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير،جامعة بسكرة، الجزائر

٢ـ معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة: هناك معايير أهمها١ :

ـأن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.

ـأن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها

ـآن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها .

ـأن تكون ذات قيم حدية متاحة

ـأن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.

ـالنواحي الخاصة : ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وان يتم توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وان يكون من السهل إعادة إنتاجها .

ـالحساسية للزمن :بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

والمنشاة الخاصة مؤسسة تهدف إلى تعظيم إرباحها في سوق تنافسية وان كان في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد.

٣ ـ مبادئ التنمية المستدامة بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة مع بداية القرن الواحد والعشرين، تبناها البنك العالمي، و تقوم هذه العقيدة على عشر مبادئ أساسية:٢

المبدأ الأول : تحديد الأولويات بعناية

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية، التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار

كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة.

١بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فطيمة مرجع سابق

٢ اسيا قاسيمي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، مداخلة في الملتقي الدولي حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات ، التوجهات ، الافاق،٢٦-٢٧ افريل ٢٠١٢، باجة ، تونس.

إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو ما يتطلب نهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة، العمل معا على تحديد السبل المثلى للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

إن بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف و مفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من لفقر، ونظرا لخفض الموارد التي تكرس لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية، هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

المبدأ الخامس : الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود، أو قيود على الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام (الإيزو) الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة.

المبدأ السابع: الإشراك الكامل للمواطنين

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون، ومثل هذه المشاركة تكون ضرورية للأسباب الآتية :

قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات؛

أعضاء الجماعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي؛

أعضاء الجماعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة؛

مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

المبدأ الثامن : توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

ينبغي على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة – القطاع الخاص – منظمات المجتمع المدني)، والعمل بخطط متكاملة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من ٦٠٪إلى ٨٠ ٪ بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية خير من العلاج بكل تأكيد، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر وتبني ما يعرف بالجدوى البيئية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئية عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية.

٤ـ واقع التنمية المستدامة في الجزائر

تعتبر مهمة حماية البيئة والمحيط من مهام الأفراد و مؤسسات المجتمع الحكومية و غير الحكومية، و لا يتأتى ذلك إلا بتكريس مبادئ التنمية المستدامة، فهي مهمة الكل، والجميع معني بهذه القضية، وهنا يأتي دور المنظمات في التعاون مع باقي الأطراف، كون هذه الأخيرة مسئولة إلى حد كبير عن بعض الآثار الجانبية التي تخلفها العملية الاقتصادية على البيئة وتغير الثروات قد يؤدي للحالة المثلى١.

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.

وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن ٢١، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص

١ عبد اللطيف أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،ص٣٧٤

محاربة الفقر ، والأمن الغذائي١ ،والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن ٢١.

من هذا المنطلق سنت الجزائر العديد من الرسوم، التي من شأنها الحد من التجاوزات الخطيرة لبعض المنظمات، ومن بين هذه الرسوم نجد الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة، وذلك ابتداء من قانون المالية لسنة ١٩٩٢ م، الذي أسس رسم سنويا يتراوح ما بين ٣,٠٠٠ دج إلى ٣٠,٠٠٠ دج على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، والتي تزاولها المنظمات. يكون مبلغ الرسم الواجب تحصيله من طرف الإدارة الضريبية المحلية (قباضة الضرائب للولاية) مساويا لحاصل المعدل الأساسي ومعامل مضاعف يتراوح بين ١ و ٦ عن كل نشاط من النشاطات الخطيرة أو الملوثة، حيث يحدد المعامل من طرف التنظيم حسب طبيعة و أهمية تلك الأنشطة.

و في قانون المالية لسنة 2000، تم تعديل المادة المتعلقة بتأسيس الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، وقد تمثل التعديل في إحداث تغييرين، الأول يتعلق برفع المبلغ السنوي للرسم و الثاني يتعلق بفرض مبلغ رسم (معدل) لكل صنف من أصناف المنظمة الخاضعة للترخيص. وحيث أن هذه الأخيرة ترتب حسب درجة الأخطار أو المساوئ التي تنجم عن نشاطها.

إلى جانب فرض إتاوة المحافظة على جودة المياه، حيث جاء قانون المالية لسنة ١٩٩٦ م ليؤسس إتاوة على جودة المياه والتي تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، وهي تحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها (بلدية ، ولائية و جهوية) أو لدى دواوين المساحات المسقية (ولائية و جهوية) و بصفة عامة لدى المنظمات العامة أو الخاصة التي تملك و تستغل آبارا أو تنقيبات، و توجه هذه الأتاوى لضمان مشاركة المنظمات المذكورة في برامج حماية جودة المياه
والحفاظ عليها، و تطبق المعدلات الآتية:

٤ % من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات شمال البلاد، بالنسبة للإتاوة الخاصة.

١ محمد شايب ونعيمة بارك، الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع الأسعار عالميا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد٦٥، جانفي ، ٢٠١٤ص٥٠

٢ % من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات الجنوب الآتية: الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف ، بشار، إيليزي، تامنراست، أدرار، بسكرة و ورقلة. ومن أجل أخذ الشروط الخاصة بكل منطقة بعين الاعتبار (حجم المدن، كثافة المياه المصرفة، نوعية مياه مجاري الصرف، المناطق الخاصة الواجب حمايتها من آثار التلوث، هشاشة وسط استقبال المياه).

و يمكن كذلك تطبيق معاملات زيادة على النسب المذكورة أعلاه، تراوح ما بين ١ و ١,٥ كحد أقصى، إذا استدعى الأمر ذلك.

أما فيما يخص خطر الرصاص على الصحة العامة، تسعى السلطات العمومية مؤخرا إلى تعميم استعمال البنزين الخالي من الرصاص على اعتبار أنه غير ملوث بالمقارنة مع أنواع الوقود الأخرى، بالإضافة إلى محاولة تخفيض سعره كسياسة تحفيزية. وفي المقابل فرض قانون المالية لسنة ٢٠٠٠ الرسم على الوقود المحتوي على الرصاص ـ سواء كان بنزين عادي أو ممتاز ـ بحيث حدد بـ ١ دج لكل لتر، وهو يحصل لحساب التخصيص الخاص بالصندوقين: الصندوق الوطني للطرق و الطرق السريعة والصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث و ذلك مناصفة (أي ٥٠ ٪ لكل صندوق).

وفي هذا الصدد أصدرت الجزائر قانون تهيئة الإقليم الجزائري في ٢٠٠١ الذي بموجبه انطلقت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة، من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة و بالفعل، شهدت سبع ولايات في البلاد، هي الجزائر، سكيكدة، غرداية، تلمسان، المسيلة، باتنة و تنظيم ورشات دامت كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين، وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة، وكذلك المسئولين داخل المنظمات التي تفرز النفايات الخاصة وقد تضمن جدول عمل الورشات الوضعية الحالية لتسيير النفايات الخاصة في الجزائر، والتسهيلات التي يقدمها القانون الجديد و كذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات.

كذالك صادق المجلس الشعبي الوطني ٢٠٠٣ على مشروعي القانونين التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع و المواقع السياحي ، و قد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة و تسييره عقلانيا .

و تمحورت التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى و عدم الانسجام السائدين في التنمية السياحية الذين تعرفهما المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل و يعتمد على تثمين الثروات الطبيعية و الثقافية و الحضارية المتاحة ١

٥آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو و تهيئة الإقليم بتخصيص ٣٦,٥مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية:٢

- مشروع حماية الساحل
- مشروع حماية التنوع البيولوجي
- إنجاز مشروع خاص بالبيئة
- وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم
- مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب
- عمليات تحسين المحيط الحضري
- مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية

في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ، تم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من ١٠مراكز دفن النفايات " CET"في أهم المراكز الحضرية للبلاد

إضافة إلى هذا هناك أعمال هي قيد الإنجاز نذكر منها :

- تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها.
- وضع جهاز مراقبة للهواء
- مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية - دنيا - والتي تمتد على مساحة تفوق ٢٠٠هكتار بين الجزائر العاصمة و المدينة الجديدة سيدي عبد الله.
- إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط" PAM" و الذي يهدف إلى الحماية و الاستعمال العقلاني و الدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة.

١اسيا قاسيمي ، مرجع سبق ذكره
٢ اسيا قاسيمي ، مرجع سبق ذكره

- تسجيل ٢٦ موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان اتفاقية رام سار RAMSAR في أحواض أبيرة ، العصافير ملاح ،و طونقا بولاية الطارف .

كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى ٧ مناطق نذكر منها:

- غابات الأرز بخنشلة
- وحاتن تيوت بالنعامة
- غابات السنبلة بالجلفة
- منطقة واد الطويل بتيارت
- منطقة تين هنان بتمنراست

ثالثا: نتائج وتوصيات

تتوفر الجزائر على إمكانيات لا بأس بها، سواء كانت طبيعية أو بشرية، أو حتى مادية في الظروف الراهنة، إلا أن عدم التركيز على هذه القطاعات والاهتمام بها، جعلها قطاعات هامشية، هذه الإمكانيات كان قد اعترف بها حتى المستعمر أنداك، واهتم بها وشجع على الاستثمار فيها، وبالتالي الشيء الذي يقال عن القطاع السياحي والفلاحي في الجزائر، أنه يشكوا التهميش من القائمين عليه، خاصة وأن الظروف الراهنة ملائمة جدا.

وبالتالي، ما تم التوصل إليه من خلال هده المداخلة ما يلي:

النتائج

١. أهم معوقات التنمية المستدامة في الجزائر هو التصحر و التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية و تلوث البيئة.

٢. 70 بالمائة من الميزانيات خصصت للمنشآت و البنى التحتية، ولم يتم توجيه الاهتمام نحو المؤسسة التي هي الأصل وهي التي تخلق الثروة، وإطلاق مسار الخوصصة لتشجيع الخواص وإعداد حصيلة على المشاريع من أجل تخفيض التكاليف لأن المشاريع الموجودة تزيد كلفتها بـ 15بالمائة عن المعايير الدولية.

٣. ارتفاع الدولار ينعكس إيجابا على الجزائر فيما يتعلق باحتياطات الصرف التي تخزن معظمها بالعملة الأمريكية وكذا بالنسبة إلى الجباية عن البترول ولكن سيؤدي إلى إرتفاع أسعار المواد المستوردة تتقدمها السيارات والأدوية والغذاء، على إعتبار أن الجزائر تستورد ٦٠٪ باليورو، و٤٠٪ بالدولار.

٤. تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة، يمكن أن تجعل من الفلاحة في الجزائر بديلا حقيقيا للبترول.

٥. غياب السلوكات الرشيدة من عند الأفرد في المحافظة على البيئية.

٦. عدم تقديم تكوين وتعليم واضح فيما يخص البيئة ومفهوم التنمية المستدامة وأهميتها

التوصيات

١. ضرورة التركيز على استهلاك المنتجات المحلية للحد من فاتورة الاستيراد، والتي ناهزت قيمتها العام الماضي ستين مليار دولار.

٢. الخروج من التبعية للمحروقات التي تتحكم في التوازن الاقتصادي الخارجي والقيام بتنويع الصادرات : في مرحلة أولى يجب تقليل الواردات عن طريق تغطيتها بالإنتاج المحلي و كذا تقليل السياحة إلى الخارج عن طريق تشجيع السياحة الداخلية وبالتالي الحد من النزيف العملة الصعبة سلطان في مرحلة الثانية العمل على تحسين المنتجات الجزائرية ودخول السوق الدولية.

٣. ـوضع قواعد قانونية زاجرة للذين يعبثون بالبيئة.

المراجع

١. بشير مصيطفى، رائحة النفط، دار جسور، الجزائر، ٢٠١٢

٢. بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فطيمة،التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير،جامعة بسكرة، الجزائر

٣. اسيا قاسيمي ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، مداخلة في الملتقي الدولي حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات ، التوجهات ، الافاق،٢٦ـ٢٧ افريل ٢٠١٢، باجة ، تونس.

٤. عبد اللطيف أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

٥. محمد شايب ونعيمة بارك، الأمن الغذائي وإشكالية غرتفاع الأسعار عالميا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد٦٥، جانفي ، ٢٠١٤ص٥٠

٦. إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (الموقع الإلكتروني ٠٧-٠٦-٢٠١٥: http://www.andi.dz مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء CNIS).

ثقافة المجتمع المحلي والتنمية المستدامة: تحليل معرفي في ضوء الفكر الاجتماعي المعاصر

أ.د / كمال عبد الحميد الزيات

أستاذ متفرغ علم اجتماع العمل بقسم الاجتماع كلية الآداب جامعة بني سويف- مصر

الملخص

تشهد المجتمعات المعاصرة في عالم اليوم الكثير من ظواهر التفكك للحياة الاجتماعية التي يعيشها البشر في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ،وهو ما اطلق عليه في الفكر الاجتماعي المعاصر ،تحديدا مصطلح اللاجتماعي Non Social .يعني هذا المفهوم تفكك المجتمعي Societal لصالح الحياة الفردية في شتي جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .لقد بدا هذا التغير في لغة الحوار بين البشر ،وسيطرة قوي المصالح الخاصة علي قوي المصالح الجماعية المستدامة في كافة اشكال التنظيم للسلوك الاجتماعي حتي علي مستوي التعاملات اليومية محليا وقوميا وعالميا.

في ضوء هذه الاعتبارات سعي كثير من الباحثين والمنظرين في العلوم الانسانية الي البحث عن رأب هذا الصدع بدراسة الجماعات الاجتماعية داخل التنظيمات المجتمعية المنظمة لسلوكنا ، بهدف تنمية قدرتها علي احداث التغير والتغيير ،والتكيف مع الواقع بحيث ينمو روح الولاء والانتماء كاحد مبادئ التنمية المستدامة في مجالات العمل الاجتماعي ،بهدف تصحيح الاجتماعي وتوجيه نحو الهدف المنشود .

يدور محور هذه الورقة حول توجيه البحث العلمي في العلوم الانسانية الي الاهتمام بقضايا الانتماء الاجتماعي لاعادة البناء القيمي والاخلاقي لمواجهة المشكلات التي أثقلت كاهل المجتمعات الانسانية اليوم . ولكي يكتمل هذا الهدف تتناول الورقة الفكر المعاصر ، الواقع الاجتماعي المصري الحالي ،والتحليل السوسيولوجي للثقافة المحلية المصرية، وعلاقة هذه الجوانب الثلاث بالقضايا التي تطرحها التنمية المستدامة . ولعل من بين اهم هذه القضايا ما عرضه عالم الاجتماع الفرنسي "الان تورين" A.Touraine في كتابه الشهير "براديجما جديدة لفهم عالم اليوم "،والذي ترجم بعنوان "الذات الفاعلة من منظور اجتماعي" دليلا علي تحليل وتفسير موضوع دور الجماعات الاجتماعية ،وخاصة الذات الفاعلة –محور التنمية المستدامة اليوم في وضع حلول مستدامة للمشكلات علي اسس علمية مقننة ، في ضوء ما ترأي في الفكر الاجتماعي المعاصر لاجل مستقبل ثقافة محلية مستدامة ،ومجتمعية ،وهذا هو المحور العام لتلك الورقة.

مقدمة

تهدف التنمية الاجتماعية الي استغلال الموارد البشرية المتاحة استغلالا امثل لتحقيق اهداف انسانية وحضارية تتمثل في رفع مستوي حياة افراد المجتمع عن طريق تيسير الخدمات الاجتماعية في مختلف شئون الحياة ،وبذلك يهدف التنظيم المجتمعي الي العمل علي توفير الخدمات والارتقاء بمستواها بحيث تعبر عن درجة رقي المجتمع وتقدمه.

وترتبط عملية الارتقاء بمستوي الخدمات بمدي توفرها كما وكيفا بالقدر المناسب لنمو المجتمع حضاريا وتعتبر من اهم العوامل التي تساعد علي تماسك وتوازن انساق البناء الاجتماعي من الجوانب المادية واللامادية . وهذا يتطلب بذل الجهود من اجل توفير فرص العمل وتحسين ظروفه ،وتوفير المسكن الملائم وكفاءة المرافق الاساسية ونشر التعليم والتخطيط الامثل لتوازن القوي المادية المتاحة مع الزيادة المطردة في عدد السكان.

وفي ضوء هذه الاعتبارات كانت تنمية الخدمات الاجتماعية ومرافق المجتمع الاساسية من اهم الوظائف التي توليها الدولة اهمية كبري في المجتمع المعاصر . ولذلك تحتاج التنمية الاجتماعية بمرافقها المختلفة الي التنمية المستدامة في "رسم استراتيجية عامة يتحرك خلالها عملية التنمية تبدا بتحديد الاولويات الملحة والعمل علي اشباع الحاجات الاشد الحاحا وفقا لبرنامج زمني محدد في ضوء الامكانات المادية المتاحة".

ولاشك ان تنفيذ استراتيجة مستدامة يتطلب المشاركة الجماعية لتحقيق اهدافها عن طريق توحيد الجهود بين الافراد والمؤسسات الخدمية المختلفة ،وجهود الوحدات المحلية من اجل تحقيق الاهداف المجتمعية التي تسعي اليها خطط وبرامج تنمية المجتمعات المحلية في مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية.

وتتناول هذه الورقة عرضا منهجيا للدور الوظيفي الذي يمكن ان تقوم به الوحدات المحلية للمشاركة الاجتماعية لتحقيق اهداف تنمية المجتمع المحلي في ضوء الاستراتيجيات العامة للتنمية المستدامة علي المستوي القومي والمحلي. ويمكن ان نتصور هذا الدور في الاعتبارات التالية:

١- تقدير الاستراتيجيات العامة لخطة التنمية المستدامة

٢-الاهتمام بالبحوث العلمية للانشطة المجتمعية وعلاقتها بثقافة المجتمع المحلي

٣- تحديد مجالات الدور في قطاعات الانتاج والخدمات

٤- تحليل ميكانيزمات العمليات الاجتماعية في تطور المجتمع المحلي.

٥- تفسير وتقويم النتائج الايجابية والسلبية لعمليات التنمية المحلية.

وتعتبر قوة العمل هي المجال التنظيمي والاجتماعي وعاملا محوريا مؤثرا في تحقيق التوازن بين القوي الايجابية والسلبية المتفاعلة داخل المجتمع المحلي . الامر الذي يتطلب وضع تصور منهجي للدور الوظيفي الذي يمكن ان تؤديه الوحدات المحلية باعتبارها حلقة الوصل بين الجهود الحكومية والشعبية لبلوغ اهداف تنمية المجتمع المحلي . وترتكز دعائم هذا الدور في كل من العناصر التي سبق الاشارة اليها .

١ـ الاطر الاستراتيجية للمجتمع المحلي والتنمية المستدامة

يعتبر وضع استراتيجية اقتصادية اجتماعية ضرورة لتخطيط وتنفيذ البرامج التنوية للمجتمعات المحلية وذلك لمواجهة المتغيرات الاجتماعية علي المستويات العالمية والقومية والمحلية بهدف تحقيق تحقيق اهداف المجتمع المحلي.

وتهدف الاستراتيجية العامة لاي برنامج تنموي الي اشباع حاجات الافراد والجماعات عن طريق تنمية الموارد المادية والبشرية باعتبار ان جمود هذه الموارد عند حد معين تخلق بالضرورة مشكلة ندرة ينتج عنها مشكلات اجتماعية تؤثر بطريق مباشر او غير مباشر علي النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . الامر الذي يتطلب معه ضرورة العمل علي احداث تغيير في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق حياة افضل سواء من ناحية البناء المادي للمجتمع او من ناحية انماط العلاقات والنظم التي تسود الحياة الانسانية . وهذا التدخل الارادي في احداث التغيير الاجتماعي يرتكز بالضرورة علي اسس علمية تربط بين البحث العلمي والتخطيط للمستقبل في ضوء منطلقات فكرية اساسية باعتبار ان العلم لا يحدد الاهداف وانما يشكل المنهج والاسلوب والاداة التي توائم بين الاهداف والانجازات .

وبذلك تتحدد معالم الدور الوظيفي للوحدات المحلية في تقدير الاستراتيجيات العامة لخطة التنمية في مجال العمل والقوي العاملة في الاعتبارات التالية :ـ

أـ تعميق الجانب الاجتماعي في الاستراتيجية الشاملة بحيث يبرز اهمية الدور الذي يقوم به الانسان في بناء المجتمع الجديد .

بـ العناية بقوة العمل المنتجة ورفع مستوي مهاراتها وكفايتها وقدرتها علي الابتكار وكل من هذه العوامل تساعد علي زيادة الانتاجية .

جـ الاهتمام بنتائج المشكلة السكانية في مصر اجتماعيا ،ودراسة ظواهر الهجرة الداخلية والخارجية ،وربط خطط العمالة بخطط التعليم والتدريب .

د- العمل علي ايجاد التوازن بين الاحتياجات والموارد من القوي العاملة المؤهلة والمدربة عن طريق تطوير نظم وسياسات التعليم والتدريب والبحث العلمي .

و-الاستثمار الامثل للموارد البشرية عن طريق تخطيط القوي العاملة في اطار توجيه الافراد الي مجالات التعليم والتدريب التي تتناسب مع استعداداتهم الطبيعية وميولهم الخاصة واتاحة الفرص للعمل المثمر .

وتتطلب هذه الاهداف الاستراتيجية العمل علي تنمية الوحدات الاقليمية والمحلية بحيث تصبح وحدات متكاملة مستقلة بذاتها عن طريق نقل الاختصاصات والسلطات التنفيذية الي المحليات واقتصار مهمة السلطات المركزية علي التخطيط والمتابعة .

وحتي يمكن للمحليات ان تؤدي وظائفها لبلوغ اهداف التنمية وتحقيق التوازن في قوة العمل يتطلب الاهتمام بتوفير قوة العمل الفني والاداري اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقليمية والمحلية . كما يتطلب ايضا اعادة النظر في الحدود الادارية للمحليات لايجاد نوع من التناسق بينهما من حيث المساحة وعدد السكان والانشطة الاقتصادية والموارد المتاحة علي اسس اجتماعية واقعية في ضوء تصور حضاري شامل للمجتمع المحلي يعتمد علي : الاستخدام الامثل للطاقات البشرية الكامنة واعدادها اعدادا علميا وفنيا لتمكينها من الاسهام الفعال في رفع مستوي معيشة المجتمع المحلي مع الاستخدام الامثل للتكنولوجيا الحديثة لتغيير الاوضاع القائمة الي اوضاع افضل لتتناسب مع قوي التوازن في مواجهة الزيادة المضطردة في عدد السكان . وتتطلب الايديولوجيا التي ترتكز عليها الاستراتيجية العامة لتنمية المحليات العمل علي تاكيد دور التعاونيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢-الاهتمام بالبحوث العلمية للانشطة المجتمعية وعلاقتها بثقافة المجتمع المحلي

يتحدد دور المحليات في تنمية قوة العمل في المجتمع المحلي من خلال اجراء البحوث الميدانية لدراسة الواقع الاجتماعي لقوة العمل ، وتحديد الاحتياجات اللازمة للعمالة في الانشطة المجتمعية المختلفة ،وحصر الامكانيات المادية المتاحة . وفي ضوء نتائج هذه الدراسات يمكن وضع خطة لاحداث التوازن بين كل من هذه العناصر للوصول الي اهداف الاستراتيجية العامة للتنمية .

يستند النموذج الميداني في تحليل قوة العمل علي مادة الدراسة الاحصائية التي تشير اليها الاحصاءات الرسمية للدولة من خلال تعددات السكان في فترات تاريخية متباعدة فيما يتعلق بحجم العمالة والتوزيع المهني للسكان ،والنشاط الاقتصادي .وهذه المؤشرات تلقي الضوء علي تحول قوة العمل في المجتمع خلال حقبات تاريخية مختلفة . كما تشير الي حركة اتجاه السكان نحو المهن والانشطة المختلفة في كل

مرحلة من مراحل تطور المجتمع . وتعتبر هذه المؤشرات مادة غنية يمكن الاستناد اليها في تحليل قوة العمل في مجتمع معين او مجتمعات متعددة .

والي جانب تعدادات السكان ،هناك بحوث متخصصة لدراسة العمالة والحياة المهنية تقوم بها هيئات واجهزة متخصصة بهذا الموضوع علي المستوي الدولي والمستوي المحلي . ومن امثلة ذلك الدراسات التي يقوم بها مكتب العمل الدولي بجنيف حول مشكلات المهنة الواحدة في اطار تحليل قوة العمل في المجتمع ،وكذلك الدراسات المتخصصة للعمالة والتصنيع التي احتلت مكانة كبيرة في المجتمعات المتقدمة علي المستوي الدولي . اما علي المستوي القومي والمحلي فهناك بحوث الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء في مصر باجراء بحوث العمالة بالعينة في مجتمعات محلية بالمجتمع المصري . وهذه المصادر جميعها يمكن ان تكون مرجعا ومرشدا للوحدات المحلية عند قيامها بدورها الوظيفي بالبحث العلمي في مجال توازن قوة العمل في المجتمع المحلي.

ومن الاعتبارات المنهجية ضرورة الربط بين البناء المادي للمجتمع المحلي والتنظيم الاجتماعي المحلي بالاستعانة باسلوب الملاحظة المباشرة وغير المباشرة لنماذج من المجتمعات المحلية ، مع الاهتمام بمقارنة نماذج اخري في بيئات متباينة ،وربط المشاهدات الميدانية بظواهر التغير الاجتماعي وعمليات التغيير الاجتماعي.

ويمكن ان يتضمن الاطار المنهجي للبحث العلمي في مجال قوة العمل العناصر التالية :-

(١) تحديد اهداف البحث واغراضه : وذلك بهدف التحقق من الفروض القبلية في تفسير العلاقة بين طبيعة التنظيم الاجتماعي واتجاهاته ،وتغير قوة العمل (مثال ذلك المجتمع الايجابي والمجتمع السلبي)، ثم استخلاص بعض الفروض القابلة للتحليل في دراسات لاحقة ،ويهدف البحث العلمي في هذه الحالة الي التعرف علي الادوار التي يؤديها التنظيمات ارسمية وغير الرسمية للوصول الي الاهداف المجتمعية التي يسعي اليها التنظيم في كل مرحلة من مراحل تطوير المجتمع وتغييره.

(٢) تحديد مضمون ومحتوي البحث :

ويتضمن هذا البعد المنهجي العناصر الاتية :-

أ-التعرف علي تطور المجتمع وتغيره من حيث نشاته وبنائه الاجتماعي والثقافي والحضاري والعوامل المؤثرة في الحياة الاجتماعية والمهنية داخل هذا البناء.

ب-التعرف علي صور التنظيم غير الرسمي في المجتمع المحلي في ارتباطه بظواهر التطور والتغير الاجتماعي التي تعرض لها المجتمع في الماضي والحاضر.

ج-التعرف عل يتطور التنظيم الرسمي في المجتمع المحلي في ارتباطه بظواهر الاسهام الاجتماعي للمجتمع المحلي من خلال الانشطة التي يمارسها التنظيم الرسمي

(٣) تحديد منهج البحث وادواته :

ويعتمد هذا العنصر علي اختيار المنهج العلمي الملائم والادارة الملائمة كما يمكن الاستعانة باكثر من منهج ومن اداة تبعا لمضمون البحث الميداني.

وهذا الاطار المنهجي يطبق علي مجتمع محلي ككل او تنظيم مؤسس او علي مفردات من مجتمع البحث تبعا للهدف الرئيسي الذي يهدف اليه البحث بوجه عام.

ولقد ظهر في الحقبات التاريخية القليلة الماضية اهتماما علميا بتطبيق اساليب البحث التقويمي في بحوث ودراسات تنمية المجتمع المحلي، ويحفل تراث التقويم بالعديد من الاتجاهات والنماذج التي تناولت تقويم البرامج التنموية بالدراسة بحيث يتلائم كل منها مع الاهداف الاساسية التي يسعي اليها البحث، ولعل بحوث التقويم تعتبر من اكثر الاساليب ملائمة في دراسة عوامل توازن قوة العمل في المجتمع المحلي حيث تستند الي قياس واختبار التغير في ظاهرة العمل والعوامل المؤثرة فيه، ذلك ان بحوث تقويم العمالة تهدف الي الاستخدام الامثل للموارد المتاحة محليا وخارجيا بواسطة العنصر البشري للوصول الي الاهداف المخططة في ضوء خطط طويلة المدي بهدف الاستغلال الامثل لكلا الموارد المادية والبشرية عن طريق تكامل الاساس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي باعتبار ان التنمية الاقتصادية ليست هدفا في حد ذاته وانما تعتبر ضرورة لتحقيق التقدم الحضاري.

تتضمن خطوات البحث التقويمي:-

١- وصف مجتمع البحث.
٢- الخصائص الديموجرافية والاقتصادية لمجتمع البحث.
٣- اختيار عينة البحث.
٤- تحديد السمات العامة لعينة البحث.
٥- تحديد المجال الزمني للبحث.
٦- تحديد وسائل جمع البيانات.
٧- تحليل البيانات في ضوء اهداف التقويم.
٨- تحديد الصعوبات التي تواجه تقويم المشروعات التنموية.

٩- تقويم بعض الحلول المقترحة لتحقيق الاستفادة الادارية من نتائج التقويم.

وهناك نماذج لتصميم بحوث التقويم اهمها:-

ا- نموذج البحوث المسحية.

ب- التصميم التجريبي للتجارب القبلية والبعدية.

ج- تصميم بحوث المشروعات.

ثالثا: تحديد مجالات الدور في قطاعات الانتاج والخدمات:-

تتاثر المحليات بمجموعة من العوامل الاقتصادية والبيئية في اداء دورها الوظيفي لتحقيق التوازن في مجال قوة العمل، وتلعب السياسات المالية والاقتصادية دورا هاما ومؤثرا في مجالات التنمية حيث تؤثر في مختلف القطاعات والانشطة الانتاجية، الامر الذي يجعلها من اهم مكونات الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل من اكثر المشكلات التي تواجه مشروعات وبرامج تنمية المجتمع ترجع الي وجود خلل في الموازنة المالية بين الموارد والاحتياجات، وهذا الخلل يرجع بدوره الي التضارب في الاهداف القطاعية وعدم استقرار السياسات الاقتصادية وتغيرها بتغير القيادات المسئولة عن تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية.

وبذلك يتحدد دور الوحدات المحلية في علاج هذا الخلل في الاقتصاد عن طريق تحقيق قدر من الموازنة بين الموارد المادية والاهداف المرجوة للتنمية في مواجهة التغيرات السكانية في المجتمع المحلي، وهذا يتطلب مواجهة اختلال التوازن بين الامكانات المادية والمتطلبات المجتمعية عن طريق بناء علاقات التكامل بين الانشطة في قطاعات الانتاج المختلفة، هذا الي جانب خلق مجال التعاون الدولي والاستثمار الامثل للموارد وفقا لخطط قصيرة المدي وطويلة المدي مع الاخذ في الاعتبار مبدا المرونة في المعاملات الاقتصادية والاهتمام بالمشروعات الصناعية التي تكفل تحقيق الاكتفاء الذاتي لتحقيق اقصي درجة من التوازن الممكن بين تكاليف المعيشة والاسعار في ظل التضخم وزيادة الاسعار العالمية للسلع والخدمات وبين الاجور والمرتبات وفقا للموارد المتاحة.

وتتخلص الاتجاهات العامة لدور المحليات في التنمية الاقتصادية في مجالين اساسيين الاول يشتمل علي مجال الصناعة والثاني علي مجال الزراعة والامن الغذائي.

ففي مجال الصناعة والتصنيع المحلي تتحدد معالم هذا الدور فيما يلي:-

(١) التركيز علي دعم الصناعات الصغيرة بهدف وتحقيق استغلالية المجتمع المحلي في اشباع حاجاته الاساسية.

(٢) تحقيق مبدا التكامل والشمول عند تنفيذ المشروعات وتقويمها.

(٣) تحديد الاهداف بدقة في ضوء المؤشرات الاحصائية التي تتوصل اليهما نتائج تنفيذ البرامج التنموية وباحدث الاساليب.

(٤) دعم سياسة التعبئة القومية للانتاج بحيث يشارك فيه جميع فئات الشعب للمشاركة الايجابية في البناء والتعمير والانتاج.

(٥) تطوير اساليب الادارة في الهيئات والمؤسسات الانتاجية والصناعية عن طريق دعم القيادات الادارية وتنميتها حتي تكون قادرة علي تنفيذ الاستراتيجية الموضوعة.

(٦) القضاء علي الانحرافات التي تترتب عن وجود خلل وظيفي قد يؤثر علي مسار المشروعات التنموية.

وفي مجال الزراعة والامن الغذائي، يقع علي المحليات دورا هاما في توفير الامن الغذائي في ضوء زيادة عدد السكان وانخفاض معدلات الانتاج الزراعي والحيواني لسد الفجوة بين الاحتياجات الغذائية وبين الاستهلاك الغذائي عن طريق دعم مشروعات التنمية الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية.

وفيما يتعلق بالدور التنموي للمحليات في قطاع الخدمات، يتحدد هذا الدور عن طريق دعم اجهزة مؤسسات الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية وغيرها بهدف رفع مستوي حياة الافراد والجماعات عن طريق تيسير الخدمات المختلفة بالقدر المناسب لتطور المجتمع حضاريا، وان تتبع المحليات مجموعة من الاساليب الفنية تتخلص في:-

- دعم فعالية الجهاز الاداري المشرف علي برامج التنمية.
- دعم كفاءة وفعالية الوحدات المحلية عن طريق التقويم الذاتي المستمر.
- دعم الهيئات المسئولة عن الرعاية الاجتماعية عن طريق التنسيق بين الاجهزة الخدمية المختلفة.
- تطوير برامج التنمية الادارية بحيث يكون الجهاز الاداري مسئولا عن وضع برامج وخطط المشروعات التنموية.
- التاكيد علي تحقيق مبادئ تنمية المجتمع في مجال الاجهزة المحلية مع الاهتمام بدور التنمية الثقافية والاعلامية.
- تطوير التشريعات التي تحقق العدالة والقضاء علي السلبيات التي تعترض سبيل التنمية.

رابعا: تحليل ميكانيزمات العمليات الاجتماعية في تطور المجتمع المحلي:-

سبق الاشارة الي ان الوحدات المحلية لها دورا هاما ومؤثرا في توازن قوة العمل عن طريق البحث العلمي، وتتحدد مجالات البحث العلمي في قطاعات الانتاج والخدمات التي تشرف عليها الوحدة المحلية في اطار نمط بنائي معين للمجتمع الذي تزاول نشاطها فيه، ويؤثر في هذا الدور مجموعة من العمليات الاجتماعية التي تختلف باختلاف انماط البناء الاجتماعي. ويمكن ان نميز بين ثلاثة انماط بنائية للمجتمعات المحلية في المجتمع المصري تتمثل في:-

(١) نمط المجتمعات المحلية التقليدية، ويتجسد في شكل المجتمعات المحلية المتوارثة داخل بناء حضاري معين (مدينة صغيرة، حي من احياء مدينة، قرية)

(٢) نمط المجتمعات المستحدثة، وينتج عن هذا النموذج بناءا اجتماعيا متميزا بسبب ظواهر الحراك المكاني من مكان الي اخر وقد يكون ممثلا لمجتمع محلي ريفي او حضري، وقد يكون منظما ينشا بناء علي تخطيط رسمي للاستيطان من قبل الدولة مثل مجتمعات استيطان اهالي النوبة بكوم امبو والتي تتمثل في صورة المجتمعات المحلية التي نتجت عن الهجرة الاجبارية نتيجة بناء السد العالي او مناطق استيطان قري الاستيطان الزراعي في منطقة ابيس شرق الدلتا والتي نتجت عن الهجرة الاختيارية من مناطق تقليدية الي مناطق الاصلاح الزراعي. وقد يكون غير منظما كتلك المجتمعات التي تتكون نتيجة الهجرة غير المنظمة من المناطق الريفية او الحضرية، وقد تتخذ هذه المجتمعات شكل الاستيطان غير الرسمي في المناطق المتطرفة من المدينة.

(٣) نمط المجتمعات المحلية المهنية: وتتمثل في جماعات العمل التي تتميز بنمط ثقافي وحضاري معين كمجتمعات الحرفيين في احياء محلية بمدينة كبيرة او جماعات العمل الصناعي التي تمثل تجمعات عمالية في مجتمعات محلية محدودة.

في اطار كل نمط من هذه الانماط يتحدد الدور الوظيفي للوحدات المحلية لتوازن قوة العمل في ضوء البحث عن العوامل المؤثرة في قوة العمل لكل من هذه الانماط ، فالعوامل المؤثرة لقوة العمل في المجتمعات المحلية التقليدية تختلف عن العوامل المؤثرة لقوة العمل في المجتمعات المحلية المستحدثة وايضا في المجتمعات المهنية. حيث يرتبط التنظيم الاجتماعي في المجتمعات المحلية القروية التقليدية بالمجتمع المصري بوظيفة اساسية ميزت الحياة السياسية والادارية والاجتماعية في القرية المصرية عبر الاف السنين، وتمثلت هذه الوظيفة في وظيفة شيخ القبيلة التي تطورت فيما بعد الي وظيفة العمدة في العصور الحديثة ثم المجلس المحلي القروي في الوقت المعاصر ، وارتبط دور التنظيم الاجتماعي للمجتمعات القروية بسيطرة

بضع عائلات قليلة علي حياة المجتمع المحلي فكان رئيس القبيلة ينتمي الي اقدم العائلات في المجتمع المحلي وهو المنظم للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لافراد القبيلة، وهذا يعني ان المجتمعات المحلية القروية في المجتمع المصري قد قامت علي اساس قبلي بما تتمثله حياة القبيلة من عادات وعرف وتقاليد وتتضمنه من تنظيم اجتماعي محلي يحدد طبيعة المعاملات الاجتماعية بين الافراد والجماعات في كافة شئونهم المعيشية.

غير ان تاثير المجتمعات المحلية القروية بالتيارات الحضرية والثقافية الزاحفة اليها نتيجة لظواهر النمو العمراني والصناعي وازدياد وسائل الموصلات وغيرها من التغيرات التكنولوجية قد غيرت من هيكل البناء الاجتماعي للمجتمعات التقليدية. وبذلك تتحدد ديناميات التفاعل داخل البناء الاجتماعي ويكون دور الوحدات المحلية دورا تنظيما في مواجهة هذه العمليات.

ولعل من اكثر العمليات التي تؤثر علي البناء الاجتماعي تلك التي ترتبط بعمليات التحضر وما يصاحبها من ظواهر الصراع والمنافسة والحراك وتغير المكانة في خلال مراحل تطور التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المحلي.

ويمكن الاشارة في هذا المجال الي عرض موجز للتاريخ الحضاري للمجتمعات المحلية المصرية، فمعظم المجتمعات المحلية القروية ترتبط بتاريخ طويل يرجع الي عهد القدماء المصريين منذ الاف السنين حيث نشات الحياة الاجتماعية في مصر علي اساس العمل الزراعي والرعي حول ضفاف النيل ونتيجة لذلك انتظمت الحياة الاجتماعية حول ثقافة القرية التقليدية في العلوم والفنون والاداب، وتدخلت العوامل الطبيعية والجغرافية في تحديد روابط الاتصال بين المجتمعات المحلية بحكم موقعها متاخمة للنيل والجبل حيث قامت مجتمعات محلية استوطنت بالمنطقة المحيطة بالجبل في الضفة الشرقية من النيل، وادي هذا الي وجود ظواهر الاعتماد المتبادل بين المجتمعات المحلية ساعدت علي النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي في هذه المنطقة.

وعلي العكس من بناء المجتمع المحلي الصناعي الذي تسبق فيه صورة التنظيم الرسمي كافة اشكال التنظيمات غير الرسمية، نجد ان التنظيم غير الرسمي يسبق بناء التنظيم الرسمي في كثير من المجتمعات ويعتبر المحدد لبناء التنظيم الرسمي فيما بعد.

ولقد ارتبط التنظيم الاداري المحلي في المجتمعات الريفية التقليدية بسيطرة بضع عائلات قليلة علي حياة المجتمع المحلي حيث تركزت السلطة خلال التاريخ الطويل لحياة القرية في ايدي كبار العائلات واذا

كانت وظيفة العمدة التي ميزت التنظيم الاداري للقرية المصرية التقليدية لفترات طويلة قد قامت علي اساس الانتخاب المباشر، الا ان هذا الانتخاب لم ترتبط بالوعي الذاتي لافراد المجتمع المحلي، وانما ارتبط بالمحددات الاجتماعية للاسر المسيطرة علي مقاليد الامور في القرية، فلقد كان انتخاب العمدة لفترات طويلة علي اساس العزوة اي الكثرة العددية، وشغل هذا المنصب كبار العائلات في كثير من المجتمعات المحلية خلال العشرينات والثلاثينيات من القرن العشرين، ثم فقدت الكثرة العددية هيبتها خلال الابعينيات والخمسينيات وحل محلها عامل اخر يتمثل في حجم الملكية الزراعية، ثم عادت الاسرة القائمة علي اساس العزوة بعد ذلك مرة اخري. وارتبطت هذه التحولات في تاريخ المحليات بعمليات الصراع والتنافس التي اثرت علي البناء الاجتماعي للمجتمع المصري خلال مراحل التحول الاقتصادي والاجتماعي.

وليس من الصعوبة بمكان تفسير هذا التحول في تاريخ المحليات في المجتمع المصري ذلك ان التحول الاول الذي شهدته القرية قد ارتبط بالازمة الاقتصادية العامة في اوائل الثلاثينيات وتغيرت الاوضاع الاجتماعية في المجتمعات المحلية القروية ، وبدات الاسرة ذات المكانة القائمة علي الملكية تحتل مكانة متميزة في المجتمع خلال هذه الفترة. وارتبط التحول الثاني بالثورة الاجتماعية علي نظام الملكية الفردية عقب ثورة ١٩٥٢ وفقدت كثير من الاسر هيبتها القائمة علي اساس الملكية واثر هذا علي تغير بناء النسق وخصائصه. وهذا التغير يفسر ارتباط الحياة السياسية بالتنظيم الاداري في التاريخ السياسي والاجتماعي للمجتمع المصري، وارتبط هذا التنظيم بقوة العمل حيث برز دور القادة المحليين علي اساس الكفاءة والمقدرة والعمل في اتخاذ القرار، ولم يعد العمدة صاحب السلطة العليا واصبح التنظيم الغير رسمي الموجه وصاحب السلطة التشريعية للحياة الاجتماعية في المجتمع الريفي المحلي، بل ويعتبر العنصر المؤثر في بناء التنظيم الرسمي.

وتتجسد صورة التنظيم المحلي في المجتمع المعاصر حول الهيكل البنائي للوظائف والمهن الفنية والادارية والتنفيذية من خلال الاجهزة الحكومية التي تباشر انشطة الخدمات المختلفة في مجتمع القرية، ولقد بدات صورة التنظيم المحلي تحتل مكانها منذ بدء الاهتمام بانشاء مراكز الخدمات التي تهدف الي النهوض بالقرية المصرية من النواحي التعليمية والصحية والاجتماعية والعمرانية.

وارتبطت خدمات الاجهزة المحلية بحاجات المجتمع منذ اهتمام المحليات بانشاء الواحدت المجمعة عام ١٩٥٦ تقريبا حيث كانت البداية الاولي لانتشار الخدمات التي ظلت القرية محرومة منها لاجيال طويلة.

وتميز التنظيم الاداري للوحدات المجمعة ببساطة التكوين حيث يتضح التسلسل المهني داخل هذا التنظيم بين رؤساء اجهزة الخدمات الممثلة في الوحدة المجمعة، وكان هذا التنظيم يقوم علي اساسا علي

السلطة التنفيذية في اطار مجلس ادارة الوحدة المجمعة المكون من الطبيب البشري والاخصائي الزراعي وناظر المدرسة الابتدائية ويتناوب كل منهم الرئاسة شهريا، ثم تطور هذا التنظيم فيما بعد نتيجة لوجود ظواهر الصراع بين السلطات الادارية المختصة في تبعية اجهزة الخدمات الي الجهات الحكومية المركزية فاستقلت الاجهزة والت تبعيتها الاشرافية لكل منها الي الجهاز الفني الذي يخصه فالت المدرسة الي تبعية وزارة التربية والتعليم، والوحدة الصحية الي وزارة الصحة، والوحدة الاجتماعية الي وزارة الشئون الاجتماعية، وهكذا تحولت الاجهزة الي ادارات حكومية مستقلة تبعد عن الهدف التكاملي للخدمات التي انشئت من اجله. ويصبح من الضروري ان تقوم الوحدات المحلية بدور تنسيقي للتوازن بين الامكانات والحاجات في كل منها.

وتتحدد دعائم هذا الدور في تنمية الجهود الذاتية والتطوعية لمشروعات تنمية المجتمع المحلي بحيث تعبر عن مستوي طموح اعضاء المجتمع المحلي لبلوغ اهداف التنمية.

ويبدو ان دور الوحدات المحلية في المجتمعات المستحدثة يكون اكثر طموحا عنه في المجتمعات التقليدية حيث تمثل هذه المجتمعات درجة عالية من الطموح والتقدم، فتاريخ نشاة هذه المجتمعات ترجع الي حقبات تاريخية قليلة مضت وارتبطت بظواهر الهجرة والحراك الجغرافي من المجتمعات التقليدية الي مجتمعات الاستيطان الجديدة وحيث تتضح صورة دينامية العمل الجمعي بهدف بناء مجتمعهم الجديد.

وتختلف طبيعة وديناميات التفاعل داخل المجتمعات المحلية المستحدثة باختلاف نوع التنظيم المحلي فهناك مجتمعات انشئت بطريق منظم من قبل الدولة تزوده بمرافق الخدمات المختلفة التي تهدف الي اشباع حاجات الانسان الاساسية في المجتمع، وهذا النوع من المجتمعات يكون نتيجة لاتجاه الدولة في نشاة مجتمعات جديدة تستوعب فائض العمالة في المجتمعات التقليدية، او نتيجة لايواء مجتمعات محلية اضطرت للهجرة من مواطنها الاصلي لاسباب طبيعية في حالات السيول والزلازل والفيضان كما هو الحال بالنسبة لتهجير اهالي النوبة في كوم امبو.

وهناك مجتمعات تتكون تلقائيا لا ترتبط باي تخطيط من قبل الدولة ويتمثل في حراك الافراد والجماعات من موطنهم الاصلي الي مناطق اخري بهدف العمل والاستيطان حيث تكونت عن هذه الظاهرة مجتمعات لها خصائصها المميزة وبنائها التنظيمي.

خامسا: تفسير وتقويم النتائج في الواقع الميداني:-

في نهاية المتصل المنهجي لدراسة دور الوحدات المحلية في تنمية قوة العمل في المجتمع المحلي يمكن وضع نموذج ميداني للاسترشاد به عند اجراء دراسة علمية حول تحليل قوة العمل في المجتمع المحلي، وفي ضوء المشاهدات الميدانية التي يتوصل اليها البحث يمكن تفسير وتقويم النتائج بهدف تطوير خطط وبرامج تنمية المجتمع المحلي. ويستند بناء هذا النموذج علي التعرف علي العناصر الاتية:-

(١) النمط البنائي للمجتمع: مجتمع تقليدي، مجتمع مستحدث، مجتمع مهني او حرفي، مجتمع ريفي متحضر، مجتمع حضري متريف، مجتمع غير منظم.

(٢) الاطار التاريخي لنشاة المجتمع المحلي ومقوماته الثقافية.

(٣) العوامل البيئية والجغرافية المؤثرة في تغير المجتمع المحلي وتشمل:-

ا- ظواهر الاتصال الحضاري.

ب- ظواهر الحراك الجغرافي.

(٤) الظواهر الاستقرارية للحياة الاجتماعية في المجتمع المحلي.

(٥) الظواهر الدينامية وتحركات السكان في المجتمع المحلي.

(٦) الانشطة المهنية والاقتصادية المميزة للنسق الحضاري في المجتمع المحلي وتطورها.

(٧) صورة التنظيم غير الرسمي في المجتمع المحلي من حيث:-

- كيفية نشاتها واختلافها باختلاف انماط المجتمعات المحلية.
- الاهداف المشتركة لبناء التنظيم غير الرسمي.
- تغير المكانات والمراكز الاجتماعية بقيادات التنظيمات غير الرسمية مع تغير الحياة الاجتماعية في المجتمع العام وفي المجتمع المحلي.
- الصورة الراهنة للتنظيمات غير الرسمية.

(٨) صورة التنظيم الرسمي في المجتمع المحلي:

- كيف نشا التنظيم الرسمي في المجتمع المحلي وما هي مظاهره الراهنة؟
- ما هي الادوار الفعلية التي يمارسها التنظيم الرسمي في المجتمع المحلي؟
- ما هي علاقة الترابط بين الادوار الفعلية التي يمارسها التنظيم في المجتمع المحلي والدور المثالي لها؟
- ما هو مستوي طموح التنظيم الرسمي للوصول الي اهداف المجتمع المحلي، وما هي العوامل المؤثرة فيه؟

(٩) العلاقة التبادلية بين التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي من حيث:

- كيفية تاثير التنظيم الرسمي في حياة المجتمع المحلي، وتحديد العلاقة بين انماط التنظيم الرسمي ودرجة التاثير في حياة المجتمع المحلي.
- كيف تصنع القرارات في المجتمع المحلي، وما هي السلطة المؤثرة في اتخاذ القرار؟
- ما هي الصورة الرسمية لطبيعة العلاقة بين التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي التي تحددها اللوائح والقوانين الادارية؟
- ما هي الصورة غير الرسمية لطبيعة العلاقة بين التنظيمين الرسمي وغير الرسمي؟
- ما هي محددات صورة التعاون او التعارض بين اتجاهات التنظيم الرسمي واتجاهات التنظيم غير الرسمي واثر ذلك علي تحقيق غايات المجتمع واهدافه؟

استخلاصات

يمكن ان نستخلص مجموعة من القضايا التي توجه البحث العلمي لتنمية قدرات الذوات الفاعلة في المجتمعات المحلية للعمل علي احداث التغير والتغيير والتكيف مع الواقع بهدف تحقيق تنمية مستدامة في مجالات العمل الاجتماعي علي مستوي المجتمعات المحلية المتباينة . والهدف من هذا زيادة الانتاج وتحقيق الجودة في نظم التعليم والتدريب والتثقيف ،والاهتمام بالبحث العلمي كمشروع مستدام والتطوير التقني وتوظيف المعرفة باقتدار للتنمية المستدامة وحسن ادارة المشروعات الانتاجية والخدمية في جميع قطاعات المجتمع .

غير ان تحقيق هذا الهدف يواجه بمجموعة من المعوقات التي تتمثل في انتشار الفقر والجهل والمرض بين قطاع كبير من سكان المجتمعات الريفية والحضرية التي يسكنون العشوائيات في المناطق المتخلفة والاحياء القديمة في المدن . هذا الي جانب سوء توزيع الدخل القومي وتضخم الدخول الطفيلية بين كثير من فئات المجتمع العاملة في القطاع الخاص والاعمال الحرة .

ولاشك ان استمرار هذا الوضع يؤدي الي الدمار والاستنزاف للبنية التحتية والفوقية للمجتمع المعاصر بما يتطلب من اجهزة الدولة في مختلف قطاعات المجتمع الانتاجية والخدمية وضع استراتيجية للتخطيط والتنمية لحل مشكلات المجتمع في ضوء الموارد والامكانيات المادية والبشرية المتاحة لتحقيق الحد الادني من الربح ولاشباع الحاجات الاساسية لجميع الفئات الاجتماعية (خبز-حرية-عدالة اجتماعية) وتحقيق

العدالة في توزيع الدخل . وتترج هذه الاستراتيجية من اشباع ما هو ضروري الي ما هو كمالي وفقا لاطار زمني وبرنامج مقنن علي اسس علمية تعمل علي ايجاد درجة من التوازن الممكن والمستحيل .

ولكن كيف تتحقق هذه الاستراتيجية لتحقيق هدف التنمية المستدامة في مجتمعنا المعاصر وفي كل القطاعات علي المستوي المحلي والقومي لاحداث التغير والتغيير لاستغلال الموارد المتاحة وتوجيهها نحو الافضل في ظل ظروف اجتماعية وثقافية وادارية تعمل علي ادارة التنمية من اجل صالح المجموع ولكي تتجنب السلبيات التي واجهت خطط التنمية في المجتمع المعاصر منذ ١٩٧٣ حتي الان .

ويمكن تصور تحقيق استراتيجية جديدة للتنمية المجتمعية لتحقيق هذه الاهداف عن طريق :-

١-مواجهة الزيادة السكانية واكتشاف الثروات الطبيعية الجديدة في قطاعات البترول والطاقة واستغلاله استغلالا وطنيا .

٢- توفير فرص العمل للشباب ومحاربة الفساد وخاصة فساد بعض رجال الاعمال الذين يفضلون مصالحهم الخاصة علي صالح المجتمع والوطن .

٣-التخلص من الراسمالية الاحتكارية لقوي الانتاج في قطاعات المجتمع الانتاجية والخدمية والثقافية والاهتمام بالبعد الاجتماعي نوالبحوث العلمية ووضع استيراتيجية في تنظيمات العمل المهني وخاصة في مجال التعليم والبحث العلمي ووضع السياسات الملائمة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في اطار مشروع قومي متكامل .

واذا ما تحقق ذلك يمكن ان نستخلص ان التنمية المستدامة سوف يقدر لها النجاح لبلوغ الهدف الذي نسعي اليه جميعا في مجتمعنا المصري المعاصر من اجل مستقبل مشرق باذن الله ،والله ولي التوفيق .

الأوقاف ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

أ/ لطيفة صلاح عبد الهادي
باحثة ماجستير تاريخ إسلامي جامعة الفيوم، مصر
tefaa841@yahoo.com

ملخص البحث:

الوقف من النظم الدينية التى أصبحت فى ظل الإسلام مؤسسة عظمى لها أبعاد متشعبه دينية وإجتماعية وثقافية وأقتصادية ،كانت هذه المؤسسة فى ظل الحضارة الإسلامية تجسيدا حيا للسماحه والعطاء غطت أنشطتها سائر أوجه الحياة الإجتماعية لتشمل المساجد والمرافق التابعة لها والمدارس،ودور العلم ،والمكتبات،وكفالة الفقراء والضعفاء والمساكين ،يعد الوقف من ضمن أفضل الأدوات التى تصلح لتحقيق التنمية المستديمة

ويرجع تأسيس أول ديوان للأوقاف فى مصر إلى عهد الأمويين والذى يعد أول تنظيم للأوقاف ليس فى مصر بل فى سائر البلدان الإسلامية.

وبلغ أوج أزدهاره فى عصر المماليك،وهو العصر الذى يمثل القوة والثراء والعطاء،وتسابق اليه كثير من السلاطين والأمراء لينهضوا بالمجتمع ،حيث أسسوا المؤسسات التعليمية والمساجد والأسبلة وغيرها.

ويمثل الوقف اليوم ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة ، حيث يقوم الوقف على أساس الديمومة والاستمرار ، ويسعى طواعية إلى استدراك جوانب الخلل في التوزيع والتملك ، وما ينجم عنها من قصور في إشباع الحاجات الأساسية والثانوية للمجتمع،لذا سنحاول من خلال محاور هذا البحث أن نركز على :تعريف الوقف وأنواعه وخصائصه وتعريف التنمية المستدامة وسماتها وتأثير الوقف على التنمية المستدامة وأبعاد التنمية المستدامة التى يحققها الوقف.

كلمات الافتتاحية:الأوقاف – تحقيق التنمية المستدامة مصر

Abstract:

Cessation of religious systems that have become under Islam a great institution with its multifarious dimensions of religious, social, cultural and economic, was the institution in light of Islamic civilization living embodiment of allowing and tender

covered the activities of other aspects of social life to include mosques and affiliated facilitie:

And it reached the height of its prosperity in the Mamluk era, an era which represents power and wealth and tender, and raced him a lot of sultans and princes stand up for the community, where they founded educational institutions, mosques and fountains, among others. The moratorium on fundamental pillar of sustainable development, where the moratorium on the basis of permanence and continuity, and seeks voluntarily to rectify imbalances in the distribution and acquisitions, and the resulting failure to satisfy the basic needs and high society, so we'll try through the axes of this research should focus on:

definition endowment, types and characteristics.definition of sustainable development and characteristics moratorium on sustainable development impact.

dimensions of sustainable development achieved by the moratorium.□

□

□

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، ومن سار على هديهم إلى يوم الدين .

أما بعد :

يعتبر الوقف أحد مظاهر الرقي الحضاري للأمة الإسلامية، فالمتتبع للتاريخ الإسلامي يقف على دور المصارف الوقفية في تغطية غالبية احتياجات الأمة في كافة نواحي الحياة ،إلا أن النظرة الضيقة إلى الوقف على أنه مؤسسة دينية تعنى بشؤون المساجد والقائمين عليها فقط؛ أدى إلى تركيز الدراسات على البعد الديني، وانحسار دور الوقف في النواحي الدينية البحتة دون النظر إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمالية للوقف، وعدم الأخذ بعين الاعتبار أن الأموال والممتلكات الوقفية جزء مهم من ثروة المجتمع الإسلامي، يمكن أن توظف بما يخفف العبء عن موازنة الدولة في تقديم الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية وحتى خدمات البنية التحتية.

ويمثل اليوم ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة ، حيث يقوم الوقف على أساس الديمومة والاستمرار ، ويسعى طواعية إلى استدراك جوانب الخلل في التوزيع والتملك ، وما ينجم عنها من قصور في إشباع الحاجات الأساسية والثانوية للمجتمع.

ويمثل هذا البحث "الأوقاف ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة فى مصر" هذه الجوانب المتعددة ، حيث تأتي أهمية هذا الموضوع من خلال طرح التعريف بالوقف ،وأنواعه، وتعريف التنمية المستدامة وسماتها وتأثير الوقف على التنمية المستدامة وأبعاد التنمية المستدامة التى يحققها الوقف .

تعريف الوقف:

الوقف في اللغة: إن اصطلاح الوقف استعمل بمفردات كثيرة منها المنع أو الحبس يقال : وقفت الدار وقفًا بمعنى حبستها، وجمعه : أوقاف [١] ، وكذلك يطلق عليها "التسبيل"، يقال: (سبّلت الثمرة بالتشديد جعلتها في سبل الخير وأنواع البر)، نحو قوله سبل ضيعته تسبيلا أي :جعلها في سبيل الله [٢].

المفهوم الاصطلاحي : جاءت تعريفات الفقهاء للوقف متباينة ويعزى ذلك التباين إلى الاختلاف في بعض شروط الوقف ومن جملة تلك التعريفات نختار ما يلي:

---

(١) الجرجاني: علي بن محمد الشريف (ت٨١٦هـ/ ١٤١٣م)، كتاب التعريفات بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٥م، ص١٤٧.
(٢) محمد عبيد الكبيسى:أحكام الوقف فى الشريعة الإسلامية،بغداد ،مطبعة الإرشاد ،١٩٧٧م،ج١،ص٥٨.

عرفه "ابن عرفة" المالكي بقوله" هو إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه و لو تقديرا". و يتضح من هذا التعريف لزوم الوقف، و هو على ملك معطيه أي الواقف.

وعرفه" أبو حنيفة" بقوله "حبس العين على ملك الواقف و التصدق بالمنافع على الفقراء مع بقاء العين". فهو كالعارية عنده إلا انه غير لازم لو رجع الواقف صح عنده الرجوع.

وعرفه الشافعية بأنه "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح"

أما "ابن قدامه " فيعرفه في" المغنى" بقوله : "تحبيس الأصل و تسبيل المنفعة"، و يلاحظ من هذا التعريف انه لم يجمع شروط الوقف(١).

و لخص "محمد أبو زهرة " مختلف هذه المعاني التي جاءت بها التعاريف السابقة في تعريف جامع للوقف بقوله : " الوقف هو منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها و جعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء و انتهاء". ويرى أن هذا التعريف هو أصدق تعريف مصور جامع لصور الوقف عند الفقهاء الذين أقروه(٢).

أنواع الوقف:

من خلال الدارسات التي تمت حول الوقف وأنماطه وتطبيقاته يمكن لنا تقسيم الوقف في الأغلب إلى قسمين: وقف خيري، ووقف أهلي.

فالوقف الخيري أو الوقف العام، ويقصد به حبس العين عن تمليكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة ابتداء على جهة من جهات البر التي لا تنقطع كالفقراء والمساكين، واليتامى، وأبناء السبيل، أو بناء المساجد والصرف عليها، أو تشييد دور العلم على اختلافها، وإعداد العدة للجهاد في سبيل الله، ونحو ذلك مما يحقق الخير العام لأبناء المسلمين كافة.

أما الوقف الأهلي أو الوقف الخاص، فهو نمط يخص أفرادا بعينهم كأن يوصي الإنسان بوقف على نسله أو ذريته أو أقربائه أو أولاده أو بعضهم، فإن جعله من بعدهم لجهة من جهات البرّ التي لا تنقطع صار خيريا(٣).

---

(١) ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد :تحقيق. التركي،عبد الله عبد المحسن و الحلوأدار حجر،القاهرة، ١٩٩٢،ص١٨٦.

(٢) أبو زهرة محمد: محاضرات في الوقف ،دار الفكر العربي،القاهرة،١٩٧٢،ص٢٠.

(٣) محمد محمد أمين:الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (٦٤٨ – ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ – ١٥١٧م)، دراسة تاريخية وثائيقية ، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٠م، صـ٢٩.

ويتبين مما سبق أن الأوقاف الأهلية هي الأوقاف الخاصة التي يوقفها أصحابها لمصالحهم الشخصية، فتكون خاصة بالشخص الواقف، ثم توقف على ذريته من بعده لحين انقراضهم، وبعد ذلك تكون على جهة من جهات البر المختلفة، فهي بذلك تجمع بين الوقف الأهلي والوقف الخيري.

ويمكن أن يشترك الوقف بين النوعين: الأهلي والخيري في حال قصد الوقف ابتداءً على الذرية، ويشترك معهم في قسم من الوقف جهة من جهات البرّ في الوقت نفسه بمعنى أن الواقف قد جمعها في وقفه، فجعل لذريته نصيبا من العين الموقوفة، ولأعمال البرّ نصيبا محددا[١].

ويعد الوقف الخيري أكثر فائدة لأنه يعم أكبر قطاع من المجتمع، وبالتالي فإنه النمط الفاعل من الوقف الذي كان له أثر واضح في مسيرة الحضارة الإسلامية، فعن طريقه شيّدت المدارس ودور التعليم الأخرى والمكتبات والمستشفيات والربط.

ومن خلال ذلك توافرت لطلاب العلم الكتب وغيرها من ميسرات التحصيل وطلب العلم، وهذا خلاف الوقف الأهلي والأسري الذي غالبا ما تنحصر منفعته في عدد معين من المنتفعين.

الوقف كآلية لتحقيق التنمية المستدامة: سنحاول من خلال هذا المحور التركيز على مفهوم التنمية المستدامة ،وإبراز دور الوقف في عمليات التنمية المستدامة والعلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة.

مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت تعاريف التنمية المستدامة حيث عرفت أنها "التنمية التي توفق بين التنمية البيئية والإقتصادية و الإجتماعية فتنشأ دائرة متكاملة بين هذه الأقطاب الثلاثة من حيث الفعالية فيما يخص الجانب الإقتصادي، العدالة من الناحية الإجتماعية والتوافق مع الناحية البيئية"[٢].

ويمكن بصفة عامة تعريف التنمية المستدامة على أنها التنمية الشاملة والمترابطة بجميع مجالات الحياة أخذا بعين الاعتبار المتطلبات البيئية وحجات الأجيال الحالية والمستقبلية ،إذ لم يعد مفهوم التنمية يقتصر على مجرد النمو الاقتصادى بل تم إبراز المفهوم الإجتماعى والبيئى[٣].

---

(١) يحيى بن محمود بن جنيد.:الوقف والمجتمع: نماذج وتطبيقات من التاريخ الإسلامي، مؤسسة اليمامة الصحفية ،الرياض، صـ١٠.

(٢) زينب،حسن : الاستدامة في مشاريع التنمية المحلية، رسالة ماجستير،كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن،١٩٩٦م،ص٥٢.

(٣) محمد عبد الحميد محمد:"تحقيق التنمية السمتدامة فى إطار الوظيفة الاجتماعية والاقتصادى للوقف الإسلامى،رسالة دكتوراة،جامعة الخرطوم،٢٠١٠م.

وهذا ماذكره باربير(Barbier)على أنها " ذلك النشاط الاقتصادي، الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة للبيئة"(١).

وفى الثمانينات تزايد الإهتمام بتصاعد عدد الفقراء وتدهور أوضاع البيئة ووجود رابط بينهم،فطرح منهج التنمية المستدامة للمحافظة على الموارد والبيئة للأجيال التى ستقطن العالم مستقبلا وتلبية الحاجات على نحو أفضل وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٣م خلال تقريرها تعريف التنمية المستدامة أنها "التنمية التى تلبى أحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجاتها" لذلك يجب أن تتضمن إستراتيجيات التنمية المستدامة رؤية للحاجات البشرية والرفاهية لتشمل غير إقتصادية كالتعليم والصحة التى تشبع لذاتها(٢) .

أبعاد وأهداف التنمية المستدامة:

أهم ابعاد التنمية بعد الموارد الطبيعية والبعد الاجتماعي، وإن اهتمام الوقف بإعادة توزيع الدخل وتحسين البنية التحتية للاقتصاد وتوفير القروض لكثير من النشاطات الإنتاجية، يعتبر دليل واضح على اهتمام الوقف باستغلال الموارد الطبيعية وتقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

وتعتبر التنمية المستدامة، تنمية لخدمة الأجيال بشكل لايضر بمصالح الأجيال القادمة ،حيث تسعى لتحقيق أهدافها وهى عدم الأكتفاء بزيادة النمو الاقتصادى فقط بل توزيع عائداته بشكل عادل، حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية مما يستدعى سن قوانين تشريعية لسد الفراغ القانوني ،تمكين الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية(٣) .

دور الوقف في عمليات التنمية المستدامة:

إن بإمكان الوقف أن يقدم الكثير للتنمية المستدامة سواء في مجال الاستثمار البشرى والاستثمار المادى حيث أن الوقف لا يساهم فقط في تحقيق النمو الاقتصادى ، بل زيادة عن ذلك يعتبر من أصدق صور التكافل الإجتماعى لأنه يخصص جزء من ثروات الأغنياء ويسخرها لخدمة من هم بحاجه إليها، وتحقيق الرفاهيه

---

(1) Barbier ,Edward :The Concept of Sustainable Economic Development. Environmental Conservation Volume14:02.

(٢)مصطفى طلبه: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،الدار العربية للعلوم،بيروت،ط١، ٢٠٠٦م،ص٣٥٩.

(٣) ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم:التنمية المستدامة إطار فكرى،المنارة ،المجلد١٢،العدد الأول،٢٠٠٦م،ص١٥٧.

المادى والمعنوى لأفراد المجتمع وتطويره بإستمرار، فإنشاء وقف هو أشبه ما يكون بانشاء مؤسسة اقتصادية فهو عملية تتضمن الاستثمار للمستقبل والبناء للثروة الانتاجية من أجل الاجيال القادمة(١)، حيث يعمل الوقف،بما يوفره من مرافق خدمات العرض العام على توفير دخول الأفراد لتتوجه لإشباع الحاجات الخاصة، وبذلك فهو يمثل زيادة حقيقة في دخولهم تخفف عن موازانات الأسرة، ومن أهم إسهامات الوقف لتحقيق التنمية المستدامة.

أسهام الوقف في التنمية الاجتماعية:

ساهمت الأوقاف باعتبارها صدقة جارية في تنمية مجال الرعايا الاجتماعية، وتحقيق الضمان الاجتماعى من إنجاز مشاريع لكفالة المعوزين والمحتاجين كفالة تضافرت فيها المباردة الجماعية مع المبادرة الفردية، ففي بعض فترات العصر المملوكي ساهمت الأوقاف في تقديم خدمات اجتماعية كتغسيل فقراء المسلمين، وتكفينهم، ودفنهم، وصنع التوابيت لنقل الموتى، وخصص سلاطين المماليك أوقافا لإنشاء المصليات وتجديدها؛ لتغسيل الأموات والصلاة عليهم(٢) وكان من أشهر هذه الأوقاف" : وقف الطرحاء، الذي أنشأه السلطان الظاهر بيبرس، فضلا عن كثيرٍ من مجالات الرعاية الاجتماعية التي اهتمت الأوقاف في هذا العصر بالإنفاق عليها؛ منها: رعاية النساء اللاتي طلقن حتى يتزوجن أو يرجعن لأزواجهن صيانة لهن ، وكانت هناك أوقاف مخصصة لرعاية المقعدين والعميان والشيوخ، وأوقاف لإمدادهم بمن يقودهم ويخدمهم ، وأوقاف لتزويج الشباب والفتيات ممن تضيق أيديهم وأيدي أوليائهم عن نفقاتهم ، وأنشئت في بعض المدن دور خاصة حبست على الفقراء لإقامة أعراسهم، كما أنشئت دور لإيواء العجزة المسنين، والقيام على خدمتهم، وإضافة إلى ذلك، أقيمت الموائل والخانات لكي ينزل بها المسافرون في حلهم وترحالهم ، وفي تنقلهم من منطقة إلى أخرى ، وبخاصة إذا كانوا من الفقراء أو التجار الذين لا طاقة لهم بدفع إيجار السكنى(٣) .

إسهام الوقف في تنمية الحياة الثقافية:

قامت الأوقاف بدور كبير في مجال العلم والتعليم،ومن بين الصور لدور الوقف في التنمية الثقافية،مايتعلق بميدان التعليم وإنشاء المدارس،والمراكز التعليمية والمكتبات،وايجاد أماكن التعليم وتجهيزها، ودفع رواتب الأساتذة، وإيواء الطلاب المغتربين، وبناء وتجهيز الكتاتيب القرآنية، لارتباطها بإشاعة التربية الدينية

(١) ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم:التنمية المستدامة إطار فكرى،ص١٥٩.
(٢) محمد محمد أمين : الاوقاف والحياة الاجتماعية في مصر(٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، الإسلامى،جامعة الأزهر،١٩٩٧م،ص١٣٨.
(٣) محمد محمد أمين : الاوقاف والحياة الاجتماعية في مصر،ص١٣٩.

والعلمية، كما قامت الأوقاف بمستويات التعليم الابتدائي، وأنشأت مؤسسات وقفية تقوم مقام الجامعات في الوقت الحاضر، وأمدادها بالموارد المالية الضرورية لسد حاجتها[١].

إسهام الوقف فى التنمية الاقتصادية:

إن مفهوم التنمية الاقتصادية يركز على المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والاستثمار والمنفعة الكلية والأرباح والادخار وغيرها، ويتمثل دور الوقف في الجانب الاقتصادي من خلال النواحي التالية : يعمل الوقف على تعزيز الموازنة العامة للدولة من خلال تكفله بكثير من النفقات التي تثقل كاهل الدولة، وتعد في الوقت نفسه من أهم العوامل التي ترقى بالأمة إلى ركب الحضارة والتطور ويسهم الوقف في العملية الإنتاجية وفي تمويل التنمية وتوفير فرص العمل والتخفيف من عجز الموازنة وتنشيط التجارة الداخلية والاقتصادية والبنية التحتية في الكثير من المناطق، وكذلك دوره في تخطيط المدن وإنشائها ،كما يعمل الوقف على إيجاد مصادر دخل للفقراء والمساكين والعاجزين عن العمل والأرامل والأيتام وغيرهم من المحتاجين، مما يغطي حاجاتهم الأساسية، هذا ما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة لهذه الفئات من المجتمع ، مما قد يزيد من إنتاجيتهم الاقتصادية[٢].

إسهام الوقف في تنمية الرعاية الصحية:

كان لنظام الوقف أثر كبير في دعم خدمات الرعاية الصحية للمواطنين والسكان على اختلاف مذاهبهم، وقد خصصت بعض الأوقاف للإنفاق من ريعها على المستشفيات، على نحو ما نراه في وقف السلطان نور الدين زنكي، فقد قام بوقف القطيفة كلها[٣] ، كما استثمرت أموال الأوقاف في بناء أحياء طبية متكاملة.

وتحدثنا كتب التاريخ عن المستشفيات التي أنشئت في مصر بفضل أموال الواقف. ويذكر منها مستشفى أنشأه الفتح بن خاقان وزير المتوكل على الله العباسي، ومستشفى آخر أسسه أمير مصر أحمد بن طولون، سُمي باسمه، وحبس له من الأوقاف ما يلزم للإنفاق عليه، وبنى فيه الحمامات للرجال والنساء[٤]، وقد تحدث المؤرخون والرحالة عن هذا المستشفى الذي جعله ابن قلاوون وقفا لعلاج مرضى المسلمين. وقد قال عنه ابن بطوطة: إنه يعجز الوصف عن محاسنه، وقد أعد فيه من الأدوية والمرافق الخدمية ما لا يحصى.

---

(١) أشرف دوابه : الوقف وتمويل التنمية المستدامة، صحيفة المصريون، الخليج الإماراتية، ٢٠١١.
(٢) رفعت السيد العوضى: "الدور الاقتصادى والاجتماعى للوقف"، ندوة عرض التجارب الوقفية فى الدول الإسلامية، القاهرة،٢٠٠٢م
(٣) منطقة تقع بين دمشق ومدينة حمص، انظر: محمد موفق الأرناؤوط، دور الوقف في المجتمعات الإسلامية.
(٤) تقى الدين المقريزى: الخطط المقريزية (المواعظ والاعتبار)،تحقيق:محمد زينهم، ج٢،مكتبة مدبولى،١٩٩٨م ،ص٢١٥.

بالرغم من أن مؤسسات الرعاية الصحية قد حظيت باهتمام كبير من مؤسسي الأوقاف على مدى التاريخ الإسلامي، إلا أنه في العصر الحديث لم تظهر وقفيات ذات شأن في مجال إنشاء المستشفيات أو الإنفاق عليها، وتوفير العلاج للمرضى الفقراء، اقتصر الأمر على ما بقي من تلك المؤسسات الموروثة التي كانت تعرف «بالبيمارستانات» مع محاولات غير مؤثرة لتطويرها دون إنشاء المزيد منها، لدرجة أن الإقدام على تجديد «بيمارستان» واحد من قبل أحد الذين استمرت وزارة الأوقاف المصرية في مباشرة مهمة الإشراف على تلك المستشفيات والإنفاق عليها من ريع الوقفيات التي كانت تديرها وتنفذ شروط واقفيها؛ بما في ذلك شروطهم الخاصة بمعالجة المرضى، ودعم المؤسسات الصحية، وتوفير الدواء مجانا للفقراء وغير القادرين .

وإلى جانب مستشفيات وزارة الأوقاف وعياداتها في مصر، كانت هناك عيادتان في الأراضي الحجازية أيضا، إحداهما ملحقة بالتكية المصرية بمكة المكرمة، والأخرى ملحقة بالتكية المصرية بالمدينة المنورة، وظلت الوزارة تشرف عليهما وتمولهما من ريع أوقاف الحرمين الشريفين حسب شروط واقفيها بمصر، وذلك حتى سنة ١٩٥٢م [١].

ومع مطلع القرن العشرين، بدأ كبار الملاك من مؤسسي الأوقاف في الاهتمام بإنشاء المستشفيات الحديثة والإنفاق عليها من ريع وقفياتهم، فأقاموا حوالي ثلاثين مشروعا طبيا خلال النصف الأول من القرن العشرين، واشترطوا دوام الإنفاق عليها، كما اشترطوا معالجة الفقراء مجانا، ويعتبر مجال الرعاية الصحية من المجالات القليلة التي ظلت تجتذب بعض الواقفين فيما بعد سنة ١٩٥٢م، ومن ذلك وقفيات المستشار الفنجري على مستشفى الأزهر، وبعض المستشفيات المتخصصة في علاج السرطانات والأمراض الخبيثة[٢].

إسهام الوقف في حماية البيئة وتنظيفها:

استغلت أموال الوقف في تعبيد الطرق داخل المدن وتنظيفها، واستثمرت أموال الأوقاف في توافر الرعاية الصحية للحيوانات والطيور المريضة، بما في ذلك الطيور البرية، وهي ظاهرة لم يعرفها تاريخ العالم إلا في بلاد المسلمين[٣].

---

(١) رفعت السيد العوضى: "الدور الاقتصادى والاجتماعى للوقف"،ص٤.

(٢) عبد العزيز الدوري: دور الوقف في التنمية، بحث منشور بمجلة المستقبل العربي، عدد ١٢١، ١٩٩٧م، بيروت،ص٩.

(٣) عبد العزيز الدورى:المرجع السابق،ص١٠.

إسهام الوقف في تثقيف المجتمع:

يسهم الوقف في تثقيف أفراد المجتمع نتيجة دعم الطلبة ومراكز العلم، وبذلك يرفع من درجة التحضر في المجتمع، مما يؤدي إلى الزيادة من درجة سيادة واحترام القانون ويقلل من العصبية والقبلية[١].

أبعاد التنمية المستدامة التى يحققها الوقف:

نظام الوقف من النظم الدينية التى لها أبعاد متشعبة في تحقيق التنمية المستدامة دينية واجتماعية ،واقتصادية ،وثقافية، وإنسانية والحقيقة أن أبعاد الوقف وأغراضه متداخلة يصعب التمييز فيها بين ما هو ديني وما هو علمي وما هو صحي واجتماعي، وإنما ميزنا بين هذه الأبعاد مراعاة لمقاصد الواقفين وشروطهم، فما كان لبناء المساجد والدعوة إلى اللّه والجهاد وإقامة شعائر الإسلام أضفناه إلى البعد الديني، وما كان لإنشاء المدارس ورعايتها والإنفاق على العلماء وطلبة العلم أدرجناه في البعد العلمي، وما كان لإنشاء المستشفيات والإنفاق عليها وعلى المرضى وعلى الأطباء والأدوية أدرجناه في البعد الصحي، وهكذا.

البعد العلمي والثقافي للوقف

كان للوقف فضل كبير في إنشاء المدارس والمراكز العلمية والمكتبات وفي بقائها واستمرارها على مرّ العصور، فلا تكاد تجد مدرسة ولامكتبة إلا ولها أوقاف خاصة يصرف ريعها في الإنفاق عليها.

وجل الدراسات الحديثة التي تناولت الحضارة والحياة العلمية والوقف وفضله في التنمية الاجتماعية، أوضحت أن أموال الوقف أسهمت بنصيب وافر في تنمية التعليم وازدهار الحركة العلمية ، وأن هذه الأموال كانت المورد الأساس للمدارس العلمية، فقد اعتمدت دور التعليم على الوقف اعتمادا كليا في نفقاتها وحاجاتها، وإذا أردنا أن نقف على فضل الوقف ودوره الكبير في رفد الحركة العلمية ، فسنُقابلُ بعدد هائل من المدارس والمراكز العلمية ، لهذا سنقتصر منها على القدر الكافي لإبراز البعد العلمي والثقافي لهذه المؤسسة الحيوية[٢].

الوقف على المدارس

وقف عدد من كبار العلماء في وجه بعض سلاطين المماليك عندما أرادوا إنهاء الأوقاف جملة، وضمها إلى أملاكهم، أورد جلال الدين السيوطي موقف الشيخ سراج الدين البلقيني حين استشاره أحد أولئك السلاطين

---

(١) شوقى أحمد دنيا : أثر الوقف في إنجاز التنمية الشاملة ،مجلة البحوث الفقهية المعاصر، عدد ٢٤ ، ١٩٩٥م،ص١٣٥ .

(٢) صالح كامل:دور الوقف في النمو الاقتصادى،بحث مقدم لندوة:نحو دور تنموى للوقف،ص٥.

في إنهاء الأوقاف فحزم الشيخ إنهاء ما كان منها مخصصا للمدارس والعلماء وطلبة العلم، وأباح إنهاء ماكان منها مخصصا لأفراد من عائلات السلاطين السابقين

ومن العلماء الذين وقفوا في وجه أولئك السلاطين، حماية للوقف على التعليم: العز بن عبد السلام، ويحيى بن شرف النووي، وابن دقيق العيد، وأمين الدين الأقصرائي[١].

وقرر الفقهاء أن الوقف على التعليم يستوي في الاستفادة منه الكبير والصغير والغني والفقير، فهو لكل من طلب العلم، ولكنهم لم يجوزوا أن يخصص للأغنياء وحدهم، فإذا كان عاما ولم يقيد بشرط جاز الانتفاع به للجميع دون تمييز.

وبفضل الوقف شيدت المدارس والمعاهد في القرن السادس، مثلا، نجد المدارس الموقوفة الخاصة بأبناء الفقراء والأيتام واللقطاء قد انتشرت في مصر وقد تحدث ابن جبير عما شاهده من هذه المدارس في القاهرة وغيرها.

وبمطالعة تاريخ المدارس العلمية في العالم الإسلامي يتأكد فضل الأوقاف في ازدهار الحياة العلمية، ويظهر أنه ماكان للمدرسة أن تقوم بدورها في البلاد الإسلامية لولا الأوقاف. ويشهد على ذلك أن عددا من المدارس التي لم تكن لها أوقاف كافية لم تستطع أن تستمر في مزاولة نشاطها، ولم تلبث أن تعطلت وتهدمت.

ولم يقتصر تأثير الوقف وفضله على رفد المدارس وإمدادها بالموارد المالية الضرورية لسد حاجاتها، ولكن امتد إلى التوجيه التربوي، إذ كان يتدخل في توجيه العملية التعليمية، وفي تعيين العلوم والفنون التي يجب أن تدرس، وفي المقاييس والمؤهلات العلمية التي يجب أن يتوفر عليها العالم الذي يتولى التدريس[٢].

الوقف على المكتبات

من أهم المظاهر التي يتجلى فيها البعد العلمي للوقف إنشاء المكتبات ورعايتها وتزويدها بالكتب. والوقف على المكتبات وفتح أبوابها في وجه طلاب العلم، يعكس حب المسلمين للعلم، وحرصهم على نشره بين الناس، وتقديرهم البالغ لأهله وطلابه. وبفضل هذا الحب أقبل الناس على وقف الكتب وإنشاء المكتبات العامة والخاصة، وإن وقف المكتبات والكتب كان من مفاخر الحضارة الإسلامية ومآثرها التي فاقت بها سائر الحضارات، ولقد اتخذت هذه المكتبات أسماء متعددة مثل خزانة الكتب، وبيت الكتب، ودار الكتب، ودار العلم، وبيت الحكمة.

(١) شوقى أحمد دنيا : أثر الوقف في إنجاز التنمية الشاملة،ص١٣٥.
(٢) عبد العزيز الدوري: دور الوقف في التنمية،ص١٠.

ولم يكن الخلفاء والأمراء والوزراء هم وحدهم الواقفون للمكتبات في سبيل الله، بل كان إلى جانبهم العلماء والأغنياء من أصحاب الأيادي البيضاء الذين يمارسون تلك الفضيلة، من أمثال علي بن يحيى بن المنجم الذي أنشأ مكتبة في سبيل الله، وخصص لها وقفا للإنفاق على من يفد عليها. ونصت وثيقة وقفها على أن من يفد إليها يحق له الإقامة، وأخذ نفقته من الوقف المرصود لها(١).

ثانيا: البعد الاجتماعي:

يساعد الوقف على زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية، ويعتبر البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي يتميز الوقف بخدمته للتنمية المستدامة، لأنه البعد الذي يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي(٢).

وقد ذكرت الأمثلة بإسهاب خدمة الوقف لهذا البعد، ونشاهد في واقعنا المعاصر ما يساهم به الوقف في هذا المجال من حد مستوى الفقر، ورفع مستوى المعيشة، ودعم المشاريع الاجتماعية كالتزويج، والإسكان، وحفظ حقوق الأجيال المستقبلية، وتأمين وسائل الراحة لمحتاجيها، وغير ذلك(٣).

ولا شك أن كل ذلك يحقق تكافلا اجتماعيا فريدا من نوعه ؛ لأن أصحاب رؤوس الأموال سخروا هذه الأموال التي أوقفوها في سد حاجات المعوزين من أفراد المجتمع ، فكفلوا لهم بذلك حياة كريمة ، وحفظوا عليهم إنسانيتهم وعزتهم من غير إراقة ماء وجوههم في سؤال الناس . وبذلك يكون الإسلام قد أوجد وسيلة لعلاج مشكلة من المشاكل الاقتصادية التي تواجه العالم وهي مشكلة الفقر والبطالة . فشكل الوقف بذلك حلقة من حلقات التكافل والتضامن ، لا سيما وأنه يتميز بدوره المستمر في العطاء والإنفاق ، حيث إن عينه لا تستهلك ، وهذا بدوره يضمن لنا ضمن الظروف الطبيعية دواما في إمكانية سد الحاجات الملحة للمجتمع(٤).

ثالثا: البعد الاقتصادي:

لايمكن الحديث عن دور اقتصادى تنموى للوقف،الا من خلال ربطه بالتكوين الاقتصادى الكلى للدولة واقتصادها،عندئذ يمكن الحديث عن البعد الاقتصادى لأن كل معطياته بطبيعة الحال تصب في إطار

---

(١) على جمعه:الوقف وأثره التنموي، بحث مقدم لندوة: نحو دور تنموي للوقف،ط١،مؤسسة العلم الحديث،١٩٩٣م،ص٣٠.
(٢) صالح كامل:دور الوقف في النمو الاقتصادى،ص١١.
(٣)أيمن محمد العمر: الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية،ص٣٠.
(٤) محمد خالد سعيد الأعظمى:تنمية الوقف،ضمن كتاب الوقف بحث مقدم للندوة الفقهية العاشرة لمجمع الفقه الإسلامى فى الهند،دار الكتب العلمية ،بيروت،ط٢٠٠٣،١م، ص٢٩.

اقتصادى تنموى،كإنشاء المدارس، وبناء المساجد، وتأهيل الدعاة وطباعة الكتب، وتشيد المبانى التعليمية، والمساهمة في رواتب المعلمين ، كما يسهم الوقف بشكل كبير في تمويل الاستثمار البشري، من خلال الانفاق على التعليم والصحه وتمويل البنى الأرتكازية ورأس المال الإجتماعى ، وإعادة تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخول بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع[١].

ولما كان أفراد المجتمع متفاوتون من حيث مستواهم المعيشي؛ بين أغنياء، وفقراء محتاجين، وأصحاب دخول متوسطة ، ولهذا نجد أن الإسلام سعى بنظام الوقف إلى التقريب بين هذه الفئات ، وتقليل الفوارق الاجتماعية بينها ، فعمل كنظام اقتصادي على تحقيق التكافل الاجتماعي بين فئاته المتنوعة من خلال رعاية الفقراء وذوي الحاجة والضعف بحيث يتحقق لهم مستوى لائق للمعيشة[٢]

العلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة:

مما تقدم يظهر إن بإمكان مؤسسة الوقف، أن تقدم الكثير للتنمية المستدامة حيث يمكن للوقف أن يمثل إطارا تشريعيا يحفظ الثروة من التفتيت ويرصدها للغرض الإستثمارى وبذلك يمثل عنصر كفاءة خاصة إذا كانت هذه الثروة أصولا إنتاجية أو حيازات زراعية.

كما يمكن للوقف الخيرى وإدارة استثماراته أن تكون واحدة من أفعل أدوات السياسة الاقتصادية فى رعاية البيئة وصيانتها،عبر التزامها بالمفهوم الإسلامى للإستخلاف الذى يؤكد على الحس المسئول تجاه البيئة ومعطياتها،فلا إسراف ولو فى ماء الوضوء ولا لتلويث البر والبحر لأن ذلك من الفساد الذى نهى عنه الإسلام

إن تحقيق الأثار الإيجابية للوقف فى التنمية سوف يجنى الوقف نصيبا منها، إذ أن إحراز النمو الاقتصادى سوف يوسع الوعاء الوقفى، وهكذا يكون للتنمية دور إيجابى فى توسيع نطاق الوقف وتراكم مفرداته أيضا.

ولعل فيما تقدم بيان للدور الذى لعبه الوقف وللدور الذى يمكن أن يلعبه فى إنجاز تنمية تملك أسباب ديمومتها عبر تعزيز الاستثمار البشرى والمادى[٣].

الخاتمة

من خلال العرض السابق عن الوقف وبعض أنماطه ودوره في التنمية المستدامه نأتى لذكر أهم نتائج البحث وتوصياته:

(١) محمد خالد سعيد :المرجع السابق ،ص٣٠
(٢) محمد أبو زهرة:محاضرات فى الوقف،دار الفكر العربى،القاهرة،ط١٩٧١،٢م،ص٤٥.
(٣) أسامة عبد المجيد العانى:إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية،كتاب الأمة،العدد١٣٥،ص١٩٠.

أولا:النتائج:

أنه اتفق العلماء على أنه لا يجوز التصرف بالوقف بالاستبدال والتغيير عند عدم وجود مصلحة في ذلك ، فإن كانت هناك مصلحة راجحة متحققة فالراجح من أقوال العلماء أنه يمكن استبدال الوقف بما يعود نفعه على الأمة والموقوف عليهم . وبذلك نكون قد حققنا استغلالا أمثل للوقف بحيث يؤدي مهمته التي شرع من أجلها.

الوقف يدعم جوانب التنمية المستدامة بشتى أبعادها.

أن أبعاد الوقف من الناحية الاقتصادية والثقافية والدينية له فضل في تحقيق وإظاهر التنمية المستدامة

ثانيا:التوصيات.

- ضرورة تعديل كثير من الأنظمة والتشريعات التي تساهم في تشجيع الوقف من ناحية وفي الاستغلال الأمثل لأموال الوقف من ناحية أخرى.
- القيام بحملة إعلامية واسعة سواء عن طريق وسائل الأعلام المختلفة أو عقد المؤتمرات والندوات بهدف تبيين ما للوقف من آثارا تنموية كبيرة .
- العمل على تنمية مجالات الوقف ليشمل مختلف جوانب حياة الإنسان.
- تطوير التعاون الدولي في مجال الأوقاف لبحث سبل التعاون مع الهيئات العالمية المهتمه بالأوقاف .
- العمل على عقد ندوات وتوسيع معنى الوقف لدى أفراد المجتمع بأنه يشمل كل أنواع العمل الخيري ولا يختص ببناء المساجد ؛وإنما يتعداه إلى بناء المدارس و المكتبات و المستشفيات وغير ذلك من المؤسسات الاقتصادية و الخدمية

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

١. تقى الدين المقريزى: الخطط المقريزية (المواعظ والاعتبار)،تحقيق:محمد زينهم، ج٢،مكتبة مدبولى،١٩٩٨م.

٢. الجرجاني: علي بن محمد الشريف (ت٨١٦هـ/ ١٤١٣م)، كتاب التعريفات بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٥م.

٣. أبو زهرة محمد: محاضرات في الوقف ،دار الفكر العربي،القاهرة،١٩٧٢.

٤. ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد:تحقيق. التركي،عبد الله عبد المحسن و الحلوأدار حجر،القاهرة، ١٩٩٢.

٥. محمد أبو زهرة:محاضرات فى الوقف،دار الفكر العربى،القاهرة،ط٢، ١٩٧١م.

٦. محمد محمد أمين:الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (٦٤٨ – ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ – ١٥١٧م)، دراسة تاريخية وثائيقية ، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٠م.

٧. محمد خالد سعيد الأعظمى:تنمية الوقف،ضمن كتاب الوقف بحث مقدم للندوة الفقهية العاشرة لمجمع الفقه الإسلامى فى الهند،دار الكتب العلمية ،بيروت، ط١ ،٢٠٠٠م.

٨. مصطفى طلبه: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،الدار العربية للعلوم،بيروت،ط١، ٢٠٠٦م.

٩. محمد عبيد الكبيسى:أحكام الوقف فى الشريعة الإسلامية،بغداد،مطبعة الإرشاد،١٩٧٧م،ج١.

١٠.يحيى بن محمود بن جنيد.:الوقف والمجتمع: نماذج وتطبيقات من التاريخ الإسلامي، مؤسسة اليمامة الصحفية ،الرياض

المجلات:

١. أسامة عبد المجيد العانى:إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية،كتاب الأمة،العدد١٣٥.

٢. أشرف دوابه : الوقف وتمويل التنمية المستدامة، صحيفة المصريون، الخليج الإماراتية، ٢٠١١.

٣. أيمن محمد العمر: الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية.

٤. رفعت السيد العوضى: "الدور الاقتصادى والاجتماعى للوقف"، ندوة عرض التجارب الوقفية فى الدول الإسلامية، االقاهرة،٢٠٠٢م

٥. شوقى أحمد دنيا :أثر الوقف في إنجاز التنمية الشاملة ،مجلة البحوث الفقهية المعاصر، عدد ٢٤ ، ١٩٩٥م.

٦. صالح كامل:دور الوقف في النمو الاقتصادى،بحث مقدم لندوة:نحو دور تنموى للوقف،مؤسسة العلم الحدست،١٩٩٣م.

٧. عبد العزيز الدوري: دور الوقف في التنمية، بحث منشور بمجلة المستقبل العربي، عدد ١٢١، ١٩٩٧م، بيروت

٨. على جمعه:الوقف وأثره التنموي، بحث مقدم لندوة: نحو دور تنموي للوقف،ط١،مؤسسة العلم الحديث،١٩٩٣م.

٩. ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم:التنمية المستدامة إطار فكرى،المنارة ،المجلد١٢،العدد الأول،٢٠٠٦م.

الرسائل الجامعية:

١. زينب.حسن : الاستدامة في مشاريع التنمية المحلية، رسالة ماجستير،كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن،١٩٩٦م.

٢. محمد عبد الحميد محمد:"تحقيق التنمية السمتدامة فى إطار الوظيفة الاجتماعية والاقتصادى للوقف الإسلامى،رسالة دكتوراة،جامعة الخرطوم،٢٠١٠م.

المراجع الأجنبية:

Barbier ,Edward :The Concept of Sustainable Economic Development. Environmental Conservation Volume14:02.

قضية الفقر وعدالة توزيع الدخول في محافظات الصعيد

د/ محمد عشري حسن عبد المهدى

مدرس الاقتصاد - الأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة "مودرن أكاديمي" بالمعادي- القاهرة

drmohamed_elashery42@yahoo.com

المستخلص

تعانى محافظات الصعيد من قلة الاهتمام ، وعدم وجود قنوات حقيقة لدفع عملية التنمية الاقتصادية بها ، وتشير التقارير إلى أن هناك أكثر من ربع المصريين (٢٦,٣٪) يعانون من سوء توزيع الدخول والفقر عام ٢٠١٤ ، ويعيش أغلب هؤلاء الفقراء فى محافظات الصعيد ، حيث يتمركز فيها ما يقرب من ثلث سكان مصر ٢٩,٣٪ ، وتعد محافظة اسيوط الأكثر فقرا ، تليها قنا ثم سوهاج فى محافظات مصر .

ويسعى البحث إلى اختبار فرضية مفادها "أن محافظات الصعيد تعانى من الفقر والتفاوت فى توزيع الدخول" ، وذلك من خلال إلقاء الضوء على قضية الفقر وسوء توزيع الدخل فى محافظات الصعيد ، وقياس عدالة توزيع الدخول والإنفاق بين سكان محافظات الصعيد (ريف وحضر) وتحديد فجوة الفقر بها ، بالإضافة إلى رسم استراتيجية مقترحة للتخفيف من وطأة الفقر والتفاوت فى توزيع الدخول فى محافظات الصعيد .

ومن هذا المنطلق ، اشتملت الدراسة على المنهج الوصفى ، والمنهج التحليلى المستند إلى القياس الكمى لقياس التجانس فى مستويات الانفاق بين محافظات الصعيد (ريف وحضر) باستخدام مجموعة من المؤشرات هى : منحنى لورنز ومعامل جينى ومعامل كوزنتس ومعامل بيجو ، إلى جانب تحديد فجوة الفقر وشدة الفقر بين سكان هذه المحافظات ، وقد خلص البحث إلى أن محافظات الصعيد تعانى من الفقر (٤٩,٤٪ فى الريف) ، (٢٦,٧٪ فى الحضر) على الرغم من أنه يعيش بها أقل من ثلث سكان مصر فقط (٢٩,٣٪) ، كما انها تعانى من شدة التفاوت فى توزيع الدخول ، حيث بلغ معامل جينى (٠,٠٩٨ فى الريف ، و ٠,٠٣٤ فى الحضر) ، ومعامل كوزنتس (٠,٢٤٥ فى الريف ، و ٠,٢٨١١ فى الحضر) ، ومعامل بيجو الصيغة الأكثر توافقا مع البحث (١٥٤٨,٢ للريف ، ٢١٤٦,٥٥ للحضر) ، وفجوة الفقر (فى الريف ٢٠٧٤ وفى الحضر ٢٨٠٠,٢) ، وشدة الفقر (٠,٠٢ فى الريف ، ٠,٠٤ فى الحضر) وهو ما يثبت صحة الفرضية ، وقد انتهى البحث برسم إستراتيجية خماسية الأبعاد

للحد من ظاهرة الفقر والتفاوت فى توزيع الدخول تقوم على خمسة أبعاد هى : النمو المستدام ، الحصول على فرص اجتماعية واقتصادية افضل ، خلق توازن اجتماعى ، توجيه الموارد لصالح الأسر الفقيرة ، ومراقبة ومتابعة النتائج بما يضمن تحقيق الأهداف .

الكلمات المفتاحية : ـ الفقر ـ عدالة توزيع الدخول ـ اقتصاديات محافظات الصعيد . ـ فقر الأطفال .

JEL Classification: D31, D63, N37.

Abstract:

Upper Egypt Suffer from Reduction of Development Efforts, The recently report refers to 26.3% from Egyptians are in Poverty, The Majority of Them from Upper Egypt . This Research seeks to Test the Hypothesis "Upper Egypt is suffer from the Poverty and Inequality distribution Income , so this research aims to study and Measure the Poverty & Inequality in upper Egypt and determines the Poverty Gap, besides preparing the strategy to face The Poverty & Inequality distribution of income

The Methodology of this study consists of: the descriptive approach and the analytical approach to evaluate the homogeneity in the Expenditure Level. The research deducted that: upper Egypt is suffering from poverty which the Percentage of poorest 49.3% in Rural and 26.7% in Urban. Therefore it suffer from inequality distribution of Income which Coefficient Gini (0.098 in Rural , 0.034 in Urban) , Coefficient Pigou (1548.2 in Rural and 2146.5 in Urban) , Kuznets Index (0.245 in in Rural , 0.2811 in Urban). The suggest Strategy based on : Sustainable Growth, create the socioeconomic Chances, Social Balanced , direction the resources to the poorest .

JEL Classification: D31, D63, N37.

مقدمة :

تبرز اهمية الفقر وتوزيع الدخل فى أنه يعد ذات أثر واضح على عمليات التنمية الاقتصادية ؛ فلقد ذهب الكينزيون إلى أن التفاوت فى توزيع الدخل يؤدى إلى نقص الدخول لدى فئة كبيرة من الأفراد

تشكل غالبية المجتمع ، مما يؤدى إلى انخفاض الطلب الكلى الفعال ، وهو ما يعمل على بطء النمو الاقتصادى[١].

ويعد موضوع الفقر وتوزيع الدخل من الموضوعات التى تحظى باهتمام بالغ سواء كان فى الدول المتقدمة او الدول النامية على حدٍ سواء . لذلك تعد قضية الاهتمام بدراسة وتحليل قضية الفقر وتوزيع الدخول فى محافظات الصعيد من القضايا الرئيسية التى يجب الاهتمام بها ودراسة كافة جوانبها.

مشكلة البحث :

تعد ظاهرة الفقر من أهم المشكلات التى تواجه مصر بصفة عامة ومحافظات الصعيد بصفة خاصة[٢] ؛ لما يصاحب هذه الظاهرة من مجموعة من الآثار الاقتصادية السلبية على معدلات النمو الاقتصادى ، وتراجع مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولعل أهم أسباب هذه الظاهرة حدوث تفاوت فى توزيع الدخول.

ولقد أضحى الفقر مشكلة اقتصادية تهدد تنمية محافظات الصعيد ، حيث تجاوزت نسبة الفقراء فى بعض محافظات الصعيد ٦٠٪ من إجمالى عدد السكان مثل محافظة أسيوط ، ٥٨٪ محافظة قنا ، و٥٥٪ فى محافظة سوهاج ، وهو الأمر الذى يجعل من الأهمية بمكان دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لهذه القضية والبحث عن الأستراتيجيات التى تسعى إلى تخفيف وطأة هذه الظاهرة على محافظات الصعيد . وبالتالى فإن مشكلة البحث تتمثل فى الإجابة على التساؤل التالى :

إلى أى مدى تعانى محافظات الصعيد من مشكلة الفقر وتوزيع الدخول بها ؟ وما هى المؤشرات التى تقيس ذلك؟

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث الرئيسية فى :

"تعانى محافظات الصعيد (ريف وحضر) من وجود نسبة عالية من الفقراء ، بالإضافة إلى التفاوت فى توزيع الدخول"

---

[١] وإن كان الكلاسيكيون يرون ان التفاوت فى توزيع الدخول يعد مخفزاً للنمو الاقتصادى ، باعتبار أنه ينظر إلى أن التفاوت فى توزيع الدخول يجعل الشريحة الدخلية الأعلى ذات ميل حدى أعلى للأدخار ، وهو ما يزيد من القدرة على تمويل الاستثمارات ، مما يؤدى فى نهاية الأمر إلى تحفيز النمو الاقتصادى .

[٢] تشير التقارير عام ٢٠١٤ أن نسبة الفقر فى مصر ٢٦,٣% من إجمالى سكان مصر .

الدراسات السابقة :

لم تتناول الدراسات السابقة الفقر وتوزيع الدخول محافظات الصعيد على وجه الخصوص ، ولكن هناك دراسات سابقة اهتمت بتوزيع الدخول فى مصر بصفة عامة ، لذا نعرض الدراسات السابقة التى اهتمت بتوزيع الدخول فى مصر ، ومن بينها الدراسات التالية :

دراسة (السيد ، زينب ٢٠١٥) وأشارت هذه الدراسة إلى تحليل عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادى فى مصر كنموذج ، وهدفت إلى اختبار فرضية كوزنتس[١] ، كما افترضت أن عدم العدالة فى توزيع الدخل يؤثر سلبيا على نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وذلك بدراسة الفترة الزمنية ١٩٨٨/١٩٨٩ ٢٠١٢/٢٠١٣ ، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الاستنباطى والمنهج الاستقرائى ، ثم المنهج القياسي باستخدام الانحدار المتعدد ، وتوصلت الدراسة إلى عدم تطابق فرضية كوزنتس مع الاقتصاد المصرى ، وأوصت الدراسة بأن تكون نظم الضرائب أكثر تصاعدية[٢] .

دراسة (البنك الدولى ، ٢٠١٣): وأشارت هذه الدراسة إلى ان هناك عدم مساواة أو عدم عدالة فى توزيع الدخول فى مصر ، موضحة ان الآصلاحات التى تتخذها مصر فى سبيل تخفيف وطأة عدم العدالة فى توزيع الدخول ، كما أشارت إلى أن الثورة المصرية التى اندلعت فى ٢٥ يناير ٢٠١١ كانت نتاجا لحالة عدم المساواة والتفاوت الطبقى فى توزيع الدخول[٣] .

دراسة Vladimir H. & Paolo V. (2013) هدفت هذه الدراسة إلى دراسة عدم المساواة والتفاوت فى توزيع الدخول فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) مستخدمة مجموعة من الأساليب الإحصائية الفنية والمتطورة ، مثل : معدل عدم الاستجابة Non-response rates ، ومعيار القيم المتطرفة Extreme values ، وخلصت الدراسة إلى أن جميع محافظات مصر تعانى من حالة عدم المساواة[٤] .

---

[١] وتقضى هذه الفرضية بأن التفاوت فى توزيع الدخل يكون منخفضاً فى المراحل الأولى من عملية النمو الاقتصادى ، ثم يتجه إلى الزيادة حتى يصل إلى أعلى المعدلات ، ثم يتجه إلى الاستقرار ، ثم الانخفاض فى المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادى . راجع :
- Simon Kuznets, (1955) , "Economic Growth and Income Inequality," *American Economic Review*, vol. 45 .

[٢] السيد ، زينب ، (٢٠١٥) ، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادى : الحالة المصرية نموذجاً ، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** ، العددان ٦٩ ، ٧٠ ، شتاء – ربيع ٢٠١٥.

[3] World Bank (2013), Inside Inequality in Egypt: Historical trends, recent facts, people's perceptions and the spatial dimension, mimeo.

[4] Vladimir Hlasny and Paolo Verme , (2013) , Top Incomes and the Measurement of Inequality in Egypt , Policy Research Working Paper 6557, The World Bank, Middle East and North Africa Region , Poverty Reduction and Economic Management Department , August .

وفى (دراسة أمينة عز الدين ، ١٩٨٣) والتى تحمل عنوان : النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٨ ، هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص توزيع الدخل فى مصر خلال الفترة محل الدراسة ، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تفاوتا كبيرا فى توزيع الدخل بين الريف والحضر من ناحية وبين المحافظات من ناحية أخرى ، كما أكدت على وجود تفاوت فى التوزيع الشخصى حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية ، واشارت إلى أن الريف المصرى بصفة عامة وفى محافظات الصعيد بصفة خاصة يتسم بحالة من عدم العدالة فى التوزيع ، واوصت الدراسة بالاهتمام وزيادة الاستثمارات فى المحافظات الأكثر فقرا[١] .

التعليق على الدراسات السابقة :

أن معظم الدراسات السابقة استهدف قياس التفاوت على اقاليم مصر مجتمعة ، ولم يتم دراسة وتحليل محافظات الصعيد ، كذلك فإن معظم الدراسات السابقة تسعى إلى تحديد العلاقة بين توزيع الدخول والنمو أو الفقر والنمو ولم تتطرق إلى دراسة الظاهرتين معا ، والبعض الآخر ذهب إلى تأكيد فرضية كوزنتس بغض النظر عن المقاييس الأخرى.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى :

- دراسة وتحليل الخصائص الاقتصادية لمحافظات الصعيد .
- دراسة وتحليل الفقر وتوزيع الدخول بمحافظات الصعيد (ريف وحضر) .
- قياس مستوى الرفاهية الاقتصادية لمحافظات الصعيد (ريف وحضر) ؛ وذلك من خلال قياس عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين فئات مجتمع محافظات الصعيد (ريف وحضر).
- تحديد فجوة الفقر بين محافظات الصعيد (ريف وحضر) .
- وضع إستراتيجية مقترحة لمواجهة قضية الفقر وتوزيع الدخول بمحافظات الصعيد .

الأسلوب البحثى

استند البحث إلى أسلوب التحليل الوصفى فى بيان وتوضيح مؤشرات الفقر فيما بين محافظات الصعيد والتفرقة بين أنواعه ، وأسلوب التحليل الكمى ، وذلك باستخدام : معامل جينى لقياس التجانس فى

[١] أمينة عز الدين (١٩٨٣) ، النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٨، **رسالة دكتوراه** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

مستويات الانفاق داخل محافظات الصعيد (ريف وحضر) ، ومعامل كوزنتس ، ومعامل بيجو ، إلى جانب مؤشرين آخرين هما : شدة الفقر وفجوة .

مصادر البيانات

اعتمد البحث على البيانات المنشورة فى نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، وكذلك الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع البحث.

خطة البحث :

يناقش البحث قضية الفقر وتوزيع الدخول فى محافظات الصعيد ، وذلك من خلال ثلاثة محاور ريسية هى :

- **المحور الأول** : الفقر وتوزيع الدخول "إطار نظرى" .
- **المحور الثانى** : ويتعلق بدراسة وتحليل الفقر وتوزيع الدخول فى محافظات الصعيد .
- **المحور الثالث** : ويقيس مؤشرات الفقر وتوزيع الدخول فى محافظات الصعيد
- **المحور الرابع** : رسم الإستراتيجية المقترحة .**وذلك على النحو التالى :**

١- الفقر وتوزيع الدخول "إطار نظرى" :

(١-١) مفهوم الفقر :

يُعرف الفقر على انه العوز والحاجة ، والجمع مفاقر ، ويقال فقرَ العود أى كسره ، وفقر الرجل أى ذهب ماله ، ومنها فقر الدم أى نقص به واضطراب فى تكوينه يصحبه خفقان ، ومنها ايضا فقرات أى عظام السلسة الظهرية ، وفى ضوء ما سبق فإن الفقر مستمد من أفعالٍ تعبر عن الانكسار والضعف ، وسُميَ بذلك لانقطاع احيل وعدم القدرة فى الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية . فالإنسان إذا نزعت فقرة من فقراته الـ ٣٢ يمكنه الحركة بصعوبة ، وهكذا إلى أن يفقد حدا معينا لا يمكن معه الحركة إطلاقا [١] ، كذلك إذا أصيب الشخص بفقر دم حدث خفقان وهزيان وضعف أيضا ، كذلك فقرة الكتابة إذا فقد منها سطرٌ أو جزءٌ اختل المعنى ، وهذا هو التعريف اللغوى لكلمة فقر بكل دلالاته يشير إلى أن الفقر ضعف واختلال وعدم القدرة يصحبها العوز او الحاجة .

[١] الطيب لحيلح ، محمد جصاص (٢٠١٠) ، الفقر : التعريف . محاولات القياس ، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** ، العدد السابع ، جوان ، الجزائر ، ص : ١٦٨.

(١-٢) تصنيفات الفقر:

- **تبعا لمدة بقائه** : فقر **صدمات** ويحدث بصورة مفاجئة كأن يحدث ارتفاع مفاجئ ى الأسعار أو انخفاض مفاجئ فى الدخل مثلما حدث فى صدمات البترول عام ١٩٧٣ ، فقر **موسمى** ويحدث خلال فترات معينة او مواسم معينة كان يحدث خلال فترات جفاف الزراعة أو فى فترات عدم جنى المحاصيل ، فقر **دائم** وهو الفقر الذى يلازم الفرد طوال السنة.

- **تبعا لأسلوب قياسه** : فقر **مطلق** وهى الحالة التى يقل فيها دخل الفرد عند حد معين تحدده المنظمات الدولية ، وهو مستويان : خط فقر **أعلى** وهى الحالة التى يقل فيها دخل الفرد عن ٢ دولار يوميا وما زاد عن هذا الخط لا يعتبر فقيرا ، وخط فقر مطلق **أدنى** (فقر مدقع) ،هى الحالة التى يقل فيها دخل الفرد عن دولار واحد . **فقر نسبي** وهو ما يعنى أن دخل الفرد أقل عن نظيره[١] .

(١-٣) قياس الفقر:

- قياس **نقدى** ، ويعبر عنه خط الفقر هو عبارة عن الحد الدنى لتوفير الحاجات الأساسية للفرد ، وهناك أنواع عديدة لخط الفقر منها[٢] :

- خط الفقر **المدقع** Abject Poverty line ويقصد به الدخل أو الإنفاق اللازم للفرد بما يمن له توفير السعرات الحراري التى تضمن بقاءه على قيد الحياة وقيامه بمزاولة انشطته العادية.

- خط الفقر **المطلق** Absolute Poverty Line ويقصد به مستوى الإنفاق اللازم للفرد لتأمين احتياجاته الغذائية (الفقر المدقع) ، بالإضافة إلى الاحتياجات الاخرى غير الغذائية كالملبس والمسكن والتعليم.

- خط الفقر **النسبى** Relative Poverty Line، وهو عبارة عن القيمة التى يقل دخل الفرد فيها عن الوسيط ، أو الدخل اذى يعادل ٤٪ من مدى الدخل الاسفل.

- خط الفقر **الاجتهادى** Leyden Poverty Line وهو خط اعتقادى يتوقف على إجابات المستجوبين واعتقادهم بان هناك حد معين من وجهة نظرهم.

---

[1] See:
- Lorenzo Giovanni Bellù and Paolo Liberati, (2005) , Impacts of Policies on Poverty : The Definition of Poverty, Food and Agriculture Organization of the United Nations, FAO, P; 3.
- Ramcharan , R. (2010). **Inequality Is Untenable**, Finance & Development, Vol. 47, Number 3, September

[٢] على عبد القادر على ، الفقر (٢٠٠٣) : مؤشرات القياس والسياسات ، معهد التخطيط القومى ، الكويت ، ص : ٥

(٤-١) أهمية قضية توزيع الدخول فى الفكر الاقتصادى :

تحتل قضية توزيع الدخل أهمية كبرى فى الفكر الاقتصادى ، وذلك من خلال ما أشار الرعيل الأول من المفكرين الاقتصاديين ، وذلك على النحو التالى [١] :

- اشار ديفيد ريكاردو David Ricardo فى كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسى والضريبة" إلى أن علمية تنظيم توزيع الدخول والقوانين المنظمة لها تعد بمثابة المشكلة الرئيسية فى علم الاقتصاد السياسى .

- وعلى نفس الدرب يسير جون كينث جالبرث John Kenneth Galbraith ليدعم الرأى السابق مشيرا إلى ان عملية توزيع الدخل تعد من أهم مشاكل الاقتصاد السياسي .

- أما جان تنبرجن Jan Tinbergen فيري ان عملية توزيع الدخل تمثل العمود الفقارى للسياسة الاقتصادية لما لها من أهمية كبرى .

(٥-١) المدخل النظرى لدراسة وتحليل قضية الفقر وتوزيع الدخول :

أثارت ادبيات الفكر الاقتصادى مجموعة من المداخل النظرية التى تحلل الفقر وتوزيع الدخل ، من بينها [٢] :

- المدخل **الوظيفي** : ويقوم هذا المدخل على البعد الوظيفى المتمثل فى تقسيم الدخل وفقا لعوائد عناصر الإنتاج والتى تتضمن : عوائد الملكية (الريع) ، والربح والفائدة والأجور ، ويسير على هذا النهج ويتبناه أصحاب المدرسة النيوكلاسيكية .

- المدخل **الرياضى** : ويقوم هذا المدخل على افتراض استجابة توزيع الدخول وفقا لا هو سائد فى معظم دول العالم ، ويعتنق هذا المنهج انصار المدرسة الرياضية أو الحدية أمثال : فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto

- المدخل **الاجتماعى – الاقتصادى** : ويفترض هذا المدخل أن اتجاهات توزيع الدخول تخضع للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.

---

[1] E Philip Davis and Migue. Sanchez-Martinez, (2014) , A review of the economic theories of poverty, National Institute of Economic and Social Research, Discussion Paper No. 435, 20 August , London .

[2] Cavatassi R., Davis B., Lipper L., (2004), Estimating Poverty Over Time and Space: Construction of a Time-Variant Poverty Index for Costa Rica, ESA Working, Paper No. 04-21, FAO, Rome, Italy.

- **مدخل متعدد الأبعاد** : ويقوم هذا المدخل على اعتبار ان توزيع الدخول يتأثر بأربعة مستويات هى : المجتمع ككل ، المستوى الاقليمى والقطاعى ، العائلة ، الفرد .

٢ـ الفقر وتوزيع الدخول فى محافظات الصعيد :

صدر القرار الجمهورى رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم جمهورية مصر العربية إداريا إلى ثمانية أقاليم هى : القاهرة ، الأسكندرية ، الدلتا ، القناة ، مطروح بالإضافة إلى أقاليم الصعيد الثلاثة (وسط ، وشمال ، وجنوب) ، ثم قلصها قانون الحكم المحلى إلى سبعة أقاليم فقط ، وذلك بدمج مطروح إلى إقليم الاسكندرية.

ومن ثم فإن محافظات الصعيد تشتمل على ثلاث أقاليم من أقاليم مصر السبعة ، لذا فلابد من الاهتمام بهذه المحافظات ، وهى اقليم وسط الصعيد ويشمل محافظة أسيوط ، وأقليم شمال الصعيد ويشمل : الفيوم بنى سويف المنيا ، وإقليم جنوب الصعيد ويشمل : سوهاج والاقصر وقنا واسوان.

(٢ـ١) بعض المؤشرات الاقتصادية عن محافظات الصعيد :

يوضح الجدول رقم (١) بعض المؤشرات الاقتصادية عن محافظات الصعيد ، وذلك للتعرف على الخصائص الاقتصادية لهذه المحافظات ، وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (١) : مساحات محافظات الصعيد وكثافتها السكانية

المحافظة	المساحة كم٢	٪ إجمالى مساحة مصر	عدد السكان (نسمة) سكان	٪ إجمالى سكان مصر	الكثافة السكانية (ألف نسمة / كم٢)	المساحة المزروعة الف فدان
بنى سويف	١٠٩٥٤	١,١	٢٩٥٦٦٤٧	٣,٢٦	٠,٢٥	غ.م
الفيوم	٦٠٦٨	٠,٦	٣٢٨٤٢١٩	٣,٦٢	٠,٤٩	٤٢٣
المنيا	٣٢٢٧٩	٣,٢	٥٣٣٤٦٢٩	٥,٨٩	٠,١٥	٤٩٩,٦٣
أسيوط	١٣٧٢٠	١,٤	٤٣٨٧١٧٨	٤,٨٥	٠,٢٩	٣٦١
سوهاج	١١٢١٨,١	١,١	٤٧٦٠٤٦٥	٥,٢٥	٠,٣٧	٣٢٢
قنا	٨٩٧٩,٨	٠,٩	٣١٤٥٦٩٦	٣,٤٧	٠,٧٢	٢٥٥
أسوان	٦٢٧٢٦	٦,٣	١٤٧٤٠٢٣	١,٦٢	٠,٠٢	١٧٨
الأقصر	٢٩٥٩,٦٠	٠,٣	١١٧٨٧٢٣	١,٣	٠,٤١	١٣٥
اجمالى	١٤٨٩٠٤,٥	١٤,٩	٢٦٥٢١٥٨٠	٢٩,٣		

عدد السكان من الساعة السكانية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٢٦ فبراير ٢٠١٦.

المصدر : جمعت وحسبت من : الهيئة العامة للاستعلامات ، المحافظات .

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=6792#.VtCeqn19

Accessed : 26/02/2016.7IU

جدول رقم (٢) : المساحة المأهولة وغير المأهولة ومعدل البطالة ومعدل الأمية

فى محافظات الصعيد عام ٢٠١٠

المحافظة	المساحة المأهولة ٪	المساحة غير المأهولة ٪	معدل البطالة ٪	معدل الأمية ٪ سلطان
الأقصر	٨,٠٩	٩١,٩	١٦,٨	٢٧,٨
الفيوم	٣٠,٥٩	٦٩,٤١	٣,٥٦	٤٠,٨٩
المنيا	٧,٤	٩٢,٥٣	٥,٧	٤١,٢٩
بنى سويف	١٢,٥	٨٧,٥٠	٣,٣٤	٤٠,٥٤
أسيوط	٦,٠٧	٩٣,٩٣	٩,٦	٣٩,٠٦
أسوان	١,٦	٩٨,٤	١٧,٨	٢٣,٠
سوهاج	١٤,٤٦	٨٥,٥٤	٧,٤٧	٣٨,٥
قنا	١٦,٧٣	٨٣,٢٧	١٣,٤	٣٤,٧٧

تعداد ٢٠٠٦.

المصدر : تم تجميعها من : مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، وصف المحافظات بالمعلومات ٢٠١٠ .

(٢-٢) خصائص محافظات الصعيد :

- تعانى محافظات الصعيد من شدة التزاحم ، وهوعبارة عن عدد أفراد الأسرة مقسوما على عدد الغرف ؛ حيث نجد أن كلا من : محافظتى سوهاج ١,٢٦ وقنا ١,٣٢ من اعلى محافظات مصر فى هذا المعدل ، تليها محافظات : الاقصر ١,١٧ ، بنى سويف ١,٢٠ ، اسيوط ١,٢٣ ، ثم محافظات : الفيوم ١,٠٨ ، المنيا ١,١٠ ، أسوان ١,١٢ فردا لكل غرفة.
- تعانى محافظات الصعيد ـ بصفة عامة ـ من عدة مشكلات اقتصادية فى مقدمتها : ارتفاع معدلات البطالة ؛ حيث تعد محافظات أسوان ، والأقصر ، وقنا من اكثر المحافظات على مستوى الجمهورية ارتفاعا فى معدلات البطالة.
- تعانى محافظات الصعيد من انخفاض المساحة المأهولة بالسكان ، مثل : محافظات : اسوان ١,٦٪ فقط ، أسيوط ٦,٠٧٪ ، المنيا ٧,٤٪ ، الأقصر ٨,٠٩٪ .
- ارتفاع معدل الأمية بين صفوف سكان محافظات الصعيد .

(٣-٢) الفقر فى محافظات الصعيد :

أ. مؤشرات الفقر فى محافظات الصعيد :

شكل بيانى رقم (١) : نسبة الفقراء فى محافظات الصعيد (ريف وحضر)

مقارنة بباقى محافظات الجمهورية عام ٢٠١٢/٢٠١٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك عام ٢٠١٢/٢٠١٣، مؤشرات الفقر ، ص : ٣.

وتشير نتائج الشكل البيانى رقم (١) إلى أن الريف فى محافظات الصعيد تعد الأعلى فى نسبة الفقر حيث تكاد تقترب من نصف عدد سكان الريف بهذه المحافظات (٤٩,٤٪) ، مقارنة بريف محافظات الوجه البحرى التى لا تمثل ثلث النسبة تقريبا (١٧,٤٪) فقط . كذلك نجد أن حضر سكان محافظات الصعيد يمثل النسبة الأعلى فى الفقراء بين محافظات مصر (حضر) ، حيث تجاوزت النسبة (٢٦,٧٪) أكثر من ربع سكان حضر هذه المحافظات ، مقارنة بنسبة الفقر بين حضر سكان محافظات وجه بحرى والتى لم تتعد ١١,٧٪ فقط ، أى أقل من نصف نسبة الفقراء فى حضر محافظات الصعيد .

وفى ضوء هذه المؤشرات ، نجد أن محافظات الصعيد تعانى من شدة الفقر ؛ إذ أن ما يقرب من نصف سكان الريف (٤٩,٤٪) وأكثر من ربع سكان الحضر (٢٦,٧٪) يعانون من الفقر ، أى أكثر من ثلاثة أرباع سكان هذه المحافظات يعيشون فى فقر مدقع لا يستطيعون الوفاء بحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء ، على الرغم من ان محافظات الصعيد يعيش بها أقل من ثلث سكان مصر فقط (٢٩,٣٪) [١].

وبتوزع نسب الفقر بين محافظات الصعيد كلّ على حده عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ، نجد أن أفقر محافظات الصعيد وأشدها فقرا محافظة أسيوط ، حيث تبلغ نسبة الفقراء بها حوالى ٦٠٪ ، تليها محافظة قنا ٥٨٪ ، ثم محافظة سوهاج ٥٥٪ ، ثم محافظة الاقصر ٤٧٪ ، وتبلغ نسبة الفقراء فى كل من محافظتى : أسوان وبنى سويف نحو ٣٩٪ ، وتأتى محافظتى الفيوم والمنيا فى مؤخرة محافظات الصعيد فقرا ، حيث تصل نسبة الفقراء

[١] راجع جدول رقم (١) .

فيهما ٣٦٪ ، ٣٠٪ على الترتيب. ويوضح الشكل البيانى رقم (٢) ترتيب محافظات الصعيد من حيث عدد الفقراء بكل محافظة.

شكل رقم (٢) : ترتيب محافظات صعيد مصر من حيث نسبة الفقراء بكل منها عام ٢٠١٢/٢٠١٣

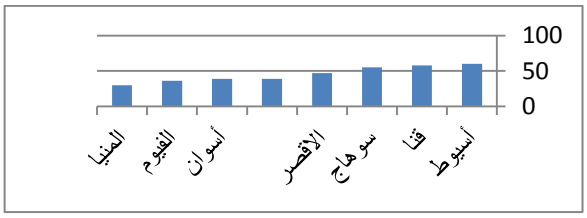

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك عام ٢٠١٢/٢٠١٣، مؤشرات الفقر ، ص : ٣.

جدول رقم (٣) : افقر القرى بمحافظات الصعيد

المحافظة	عدد القرى الأكثر فقرا	عدد الأسر فى القرى الأكثر فقرا	عدد الأسر الفقيرة	عدد السكان فى القرى الأكثر فقرا	عدد الفقراء
بنى سويف	١٣	١٥,٥٤٢	٥,٥٨٤	٨٦,٨٠٧	٣١,١٦٢
المنيا	٣١٠	٦٥٤,١٤٨	٢٧٢,٠٨٣	٣,٠٤٩,٠٣٩	١,٢٧٠,٣٢٤
أسيوط	٢٣٤	٥٢٧,٠٢٧	٢٩٨,٥٦٩	٢,٥٣٠,٣٠٢	١,٤٣٦,٧٩٥
سوهاج	٢٥٠	٥٩٣,١٥١	٢٧٤,٠١٧	٢,٧٣٣,١٠١	١,٢٦٨,٦٠٨
قنا	١١٢	٣٠٥,٤٧٠	١١٩,١٦٧	١,٤٩٧,٠٢١	٥٨٧,٧٤٣
اسوان	٤	١,٨٠٣	٦٥٦	٦,١٥٨	٢٣٩١
الإجمالى	٩٢٣	٢,٠٩٧,١٤١	٩٧٠,٠٧٦	٩٢٢,٩٦٥	٦٢١,٢٩٦

Source : Egypt Network for Integrated Development ,(2015) "A Profile of Poverty across Egypt and Recommendations". Policy Brief 015.
(last accessed Feb. 28, http://enid.org.eg/Uploads/PDF/PB15_povertyprofile_egypt.pdf 2016)

وتشير نتائج الشكل البيانى رقم (٣) إلى أن قيمة خط الفقر المدقع (FPL (Food Poverty Line بين سكان حضر محافظات الصعيد (٢٥٦٦ جنيها سنويا أى ما يعادل ٢١٣,٨ جنيها شهريا أى حوالى ٧ جنيهات يوميا للفرد) ينخفض إلى حدٍ ما عن قيمة مثيله لإجمالى السكان على مستوى الجمهورية (٢٥٧٠ جنيها

سنويا) ينخفض عن مثيله فى حضر محافظات الحدود الذى بلغ (٢٧٣٢ جنيها سنويا) بحوالى ٦,٣٪ ، وإن كان أعلى من مثيله بين سكان حضر محافظات الوجه البحرى (٢٤٨٠ جنيها سنويا) ، وعلى مستوى سكان الريف ، فنجد أن قيمة هذا الخط بين سكان ريف محافظات الصعيد (٢٤٩٣ جنيها سنويا أى ما يعادل ٢٠٧,٧٥ جنيها شهريا ، أى حوالى ٦,٨ جنيهات يوميا للفرد) اقل كثيرا عن مثيله بين سكان الريف على مستوى محافظات الجمهورية ، فينخفض عن مثيله فى ريف محافظات الحدود (٢٦٨٩ جنيها سنويا) بحوالى ٧,٣٪ ، وعن مثيله بريف محافظات وجه بحرى (٢٥٦٦ جنيها سنويا) بحوالى ٢,٨٪ ، كما انه يقل عن متوسط إجمالى محافظات مصر (٢٥٧٠ جنيها سنويا) بحوالى ٣٪ تقريبا . ونود الملاحظة إلى أن قيمة خط الفقر المدقع بين سكان ريف محافظات وجه بحرى تضاهى نفس قيمتها بين سكان حضر محافظات الصعيد .

شكل بيانى رقم (٣) : قيمة خط الفقر (المدقع والأدنى) فى السنة بالأسعار الجارية للفرد فى محافظات الصعيد (ريف وحضر) مقارنة بباقى محافظات مصر عام ٢٠١٢/٢٠١٣

أما بالنسبة لخط الفقر الأدنى (Lower poverty Line LPL) فتشير النتائج إلى أن قيمته بين سكان حضر محافظات صعيد مصر (٣٩٦٨ جنيها مصريا أى حوالى ٣٣٠,٦٦ جنيها شهريا أى ما يعادل ١٠,٨٧ جنيها يوميا للفرد) تفوق مثيلتها فى متوسط إجمالى قيمة هذا الخط على مستوى محافظات مصر (٣٩٢٠ جنيها سنويا) ، كما أنها تفوق مثيلتها بالنسبة لسكان حضر محافظات وجه بحرى (٣٨٣٥ جنيها مصريا) ، وإن كانت أقل من مثيلتها بالنسبة لسكان حضر محافظات الحدود (٣٩٩٠ جنيها مصريا) بما يقارب ٠,٦٪ فقط . أما بالنسبة لقيمة هذا الخط بين سكان ريف محافظات الصعيد فنجد أنها (٣٧٦٠ جنيها أى ما يعادل ٣١٣,٣ جنيها شهريا ، أى حوالى ١٠,٣٠ جنيها يوميا) أقل قيمة على مستوى سكان ريف مصر ، فهى اقل من متوسط إجمالى قيمة خط الفقر الأدنى على مستوى محافظات مصر (٣٩٢٠ جنيها) بحوالى ٤,١٪ ، كما أنها تقل عن

مثيلتها بين سكان ريف محافظات الحدود (٣٩٧٩ جنيها) بحوالى ٥,٥٪ ، وعن مثيلتها بين سكان ريف محافظات وجه بحرى (٣٨٥٤ جنيها) بحوالى ٢,٤٪ .

ب. فقر الأطفال فى محافظات الصعيد :

على الرغم من انتشار الفقر من محافظات الصعيد ، ألا انه لم يخلو من فقر الأطفال ، فهناك ما يزيد عن نصف عدد الأطفال فى حالة فقر .

جدول رقم (٤) : عدد الأطفال الفقراء ونسبتهم فى محافظات الصعيد مقارنة بالأقاليم الأخرى عام ٢٠١٣/٢٠١٢

المنطقة	عدد مليون	نسبة ٪
المناطق الريفية بمحافظات الصعيد	٤,٩	٥١,٢
المناطق الحضرية بمحافظات الصعيد	١,١	٢٩,٢
المناطق الريفية بمحافظات وجه بحرى	١,٨	١٧,٤
المناطق الحضرية بمحافظات وجه بحرى	٠,٤	١١,٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك عام ٢٠١٣/٢٠١٢، موجز احصائي عن فقر الاطفال فى مصر ، ص : ٤.

ت. اتجاهات فقر الاطفال فى محافظات الصعيد :

جدول رقم (٥) : اتجاهات نسب الفقر بين الأطفال فى محافظات الصعيد مقارنة بباقى المحافظات خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ – ٢٠١٢/٢٠١٣)

المحافظة	١٩٩٩/٢٠٠٠	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	معدل التغير	٢٠١٢/ ٢٠١٣	معدل التغير
المحافظات الحضرية	٦,٧	٧,٩	١,٢	١٧,٩	١٠,٠
المناطق الحضرية بمحافظات ممصر الوسطى	٧,٧	٧,٥	٠,٢-	١١,٤	٣,٩
المناطق الريفية بمحافظات مصر الوسطى	١٣,٧	١٦,٦	٢,٩	١٧,٤	٠,٨
المناطق الحضرية بمحافظات الصعيد	٢٣,٧	٢٤,٠	٠,٣	٢٩,٢	٥,٢
المناطق الريفية بمحافظات الصعيد	٣٨,٧	٤٥,١	٦,٤	٥١,٢	٦,١
المحافظات الحدودية	١٢,٠	١٥,٥	٣,٥	٣٦,٥	١١,٠

إجمالى مناطق مصر	٢١,٠	٢٣,٨	٢,٨	٢٨,٨	٥,٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك عام ٢٠١٢/٢٠١٣، موجز احصائي عن فقر الاطفال فى مصر ، ص : ٦.

(٤-٢) توزيع الدخول فى محافظات الصعيد :

أ. متوسط الدخل السنوى للأسرة ومصادر إنفاقه :

تعتبر اسر ريف الصعيد هى الأقل دخلا على مستوى الجمهورية خلال العام ٢٠١٢/٢٠١٣ ، حيث بلغ متوسط دخل الأسرة ٢٤,٥ ألف جنيه ، أما فى الحضر فقد بلغ نحو ٣١,٧ ألف جنيه خلال نفس العام.

أ. مصادر الدخل فى محافظات الصعيد :

تتنوع مصادر الدخل فى حافظات الصعيد بين دخل من العمل ، أو دخل من الممتلكات ، أو دخل من القيمة الإيجارية للمسكن ، أو تحويلات.

شكل بيانى رقم (٤) : مصادر الدخل ونسبة كل منها فى محافظات صعيد مصر

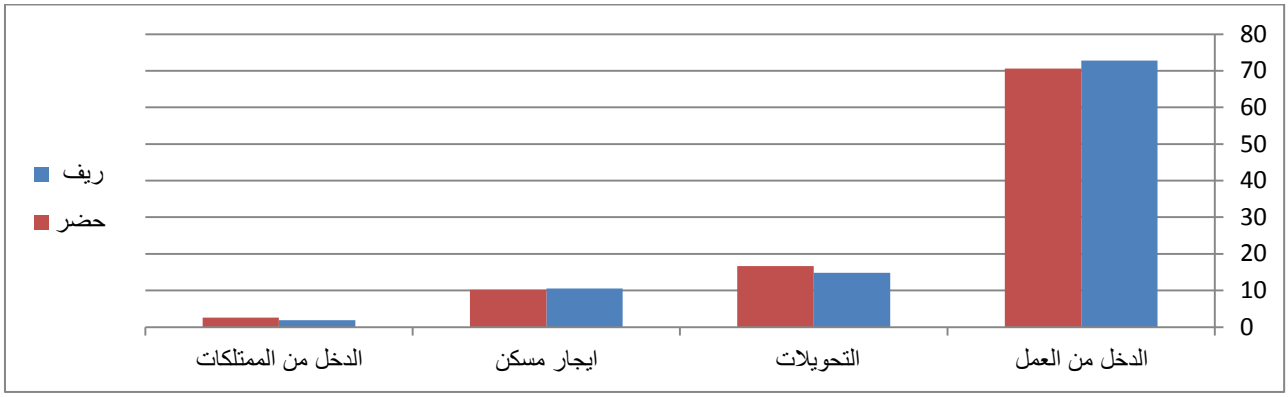

جدول رقم (٦) : نسب مصادر الدخل فى محافظات الصعيد عام ٢٠١٢/٢٠١٣

مصادر الدخل	ريف الصعيد ٪	حضر الصعيد ٪
١- الدخل من العمل	٧٢,٨	٧٠,٦
- اجور ومرتبات	٤٢,٢	٥٠,٩
- أنشطة زراعية	٢٠,٢	٢,٣
- أنشطة غير زراعية	١٠,٤	١٧,٤
٢- الدخل من الممتلكات	١,٩	٢,٦
- ممتلكات مالية	٠,١	٠,٦
- ممتلكات غير مالية	١,٨	٢,٠

٣ـ القيمة الايجارية التقديرية للمسكن	١٠,٥	١٠,٢
٤ـ التحويلات	١٤,٨	١٦,٧
- تحويلات نقدية	١٣,٦	١٥,٦
- تحويلات سلعية	١,٢	١,٠
إجمالى الدخل الصافى للأسرة	١٠٠	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك عام ٢٠١٢/٢٠١٣، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ، ص : ٤٥.

ومن الجدول رقم (٦) يتضح أن :

- يعتبر الدخل من العمل المصدر الأساسى للدخل فى محافظات الصعيد ، حيث يمثل بنسبة ٧٢,٨٪ فى ريف الصعيد ، ٧٠,٦٪ فى حضر الصعيد ، يليه التحويلات النقدية والسلعية بنسبة ١٤,٨٪ لريف الصعيد ، ١٦,٧٪ لحضر الصعيد ، ثم القيمة الايجارية التقديرية للمسكن ١٠,٥٪ فى ريف الصعيد ، ١٠,٢٪ فى حضر الصعيد .

- يعتبر الدخل من الأجور والمرتبات هو المصدر الأساسى للدخل من العمل ٤٢,٢٪ فى ريف الصعيد ، ٥٠,٩٪ فى حضر الصعيد ، يليه الأنشطة الزراعية فى الريف ، والأنشطة غير الزراعية فى الحضر .

ب. فئات الانفاق السنوى للأسرة بالجنيه المصرى فى محافظات الصعيد

جدول رقم (٧) : يوضح فئات الانفاق السنوى للأسر بالجنيه فى محافظات الصعيد عام ٢٠١٢/٢٠١٣

فئات الانفاق السنوى للأسرة بالجنيه المصرى	ريف الصعيد ٪	حضر الصعيد ٪
اقل من ١٠,٠٠٠	٩,٩	٥,٦
١٠,٠٠٠ـ	٢٠,٠	١١,٧
١٥,٠٠٠ـ	٢٥,٩	٢٢,٢
٢٠,٠٠٠ـ	١٩,٤	٢٠,٢
٢٥,٠٠٠ـ	١٧,٧	٢٢,٤
٣٥,٠٠٠ـ	٥,٣	١١,٣
٥٠,٠٠٠ فأكثر	١,٨	٦,٧
الاجمالى	١٠٠	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك عام ٢٠١٣/٢٠١٢، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ، ص : ٣٤.

ومن الجدول رقم (٧) يتضح أن :

- أعلى نسب الإنفاق من أسر ريف الصعيد تقع فى الفئة (١٥,٠٠٠ـ ٢٠,٠٠٠) .
- أعلى نسب الإنفاق من أسر حضر الصعيد تقع فى الفئة (٢٥,٠٠٠ – ٣٥,٠٠٠) .
- ٩,٩٪ من أسر ريف الصعيد يقل إنفاقهم عن ١٠,٠٠٠ جنيها سنويا أى أقل من ٨٠٠ شهريا .
- ٥,٦٪ من أسر حضر الصعيد يقل أيضا إنفاقهم عن عن ١٠,٠٠٠ جنيها سنويا أى أقل من ٨٠٠ شهريا .

جدول رقم (٨) : التوزيع النسبى للإنفاق السنوى للأسرة بمحافظات الصعيد على مجموعات الإنفاق عام ٢٠١٣/٢٠١٢ كقيمة بالجنيه وكنسبة فى إجمالى الانفاق

مجموعة الانفاق الرئيسية	الحضر فى الصعيد		الريف فى الصعيد	
	قيمة (جنيه)	نسبة ٪	قيمة (جنيه)	نسبة ٪
الطعام والشراب	٩٠٥٩,١	٣٤,٠	٨٨٢٤,٥	٤٢,٨
الدخان	١١٨٩,٢	٤,٥	٩٩٣٢,٢	٤,٨
ملابس وأقمشة وأحذية	١٣٨٤,٤	٥,٢	١٢٠٢,٨	٥,٨
مسكن ومستلزماته	٥٢١٣,٠	١٩,٥	٣٦٠١,٩	١٧,٥
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	١١١٠,٨	٤,٢	٧٨٩,٢	٣,٨
خدمات ورعاية صحية	٢١٥٣,٠	٨,١	١٥٧٠,٤	٧,٦
انتقالات ونقل	١٥١٣,٢	٥,٧	٨٣٧,٠	٤,١
اتصالات	٦٢٩,٢	٢,٤	٣٤١,٥	٥,٧
ثقافة وترفيه	٤٩١,٠	١,٨	٢٠٩,٧	١,٠
تعليم	١٤٤٥,٩	٥,٤	٣٩٠,٨	١,٩
مطاعم وفنادق	١٢٣٩,٥	٤,٦	٨٤٣,٥	٤,١

سلع وخدمات متنوعة	٨٨٣,٣	٣,٣	٦٥٩,٣	٣,٢
إجمالى الاستهلاك الفعلى	٢٦٣١١,٧	٩٨,٧	٢٠٢٦٣,٦	٩٨,٤
إجمالى التحويلات العينية	٣٣٧,٢١	١,٣	٢٩٩,٨	١,٥
إجمالى الانفاق الاستهلاكى السنوى	٢٥٩٧٤,٥	٩٧,٤	١٩٩٦٣,٨	٩٦,٩
المدفوعات التحويلية	٦٩٠,٥	٢,٦	٦٣٢,٥	٣,١
إجمالى الانفاق العائلى السنوى	٢٦٦٦٥,١	١٠٠	٢٠٥٩٦,٤	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك عام ٢٠١٢/٢٠١٣، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ، ص ص : ٢٤ ، ٢٦.

شكل بيانى رقم (٥) : التوزيع النسبي لإنفاق أسر محافظات الصعيد على مجموعات الإنفاق

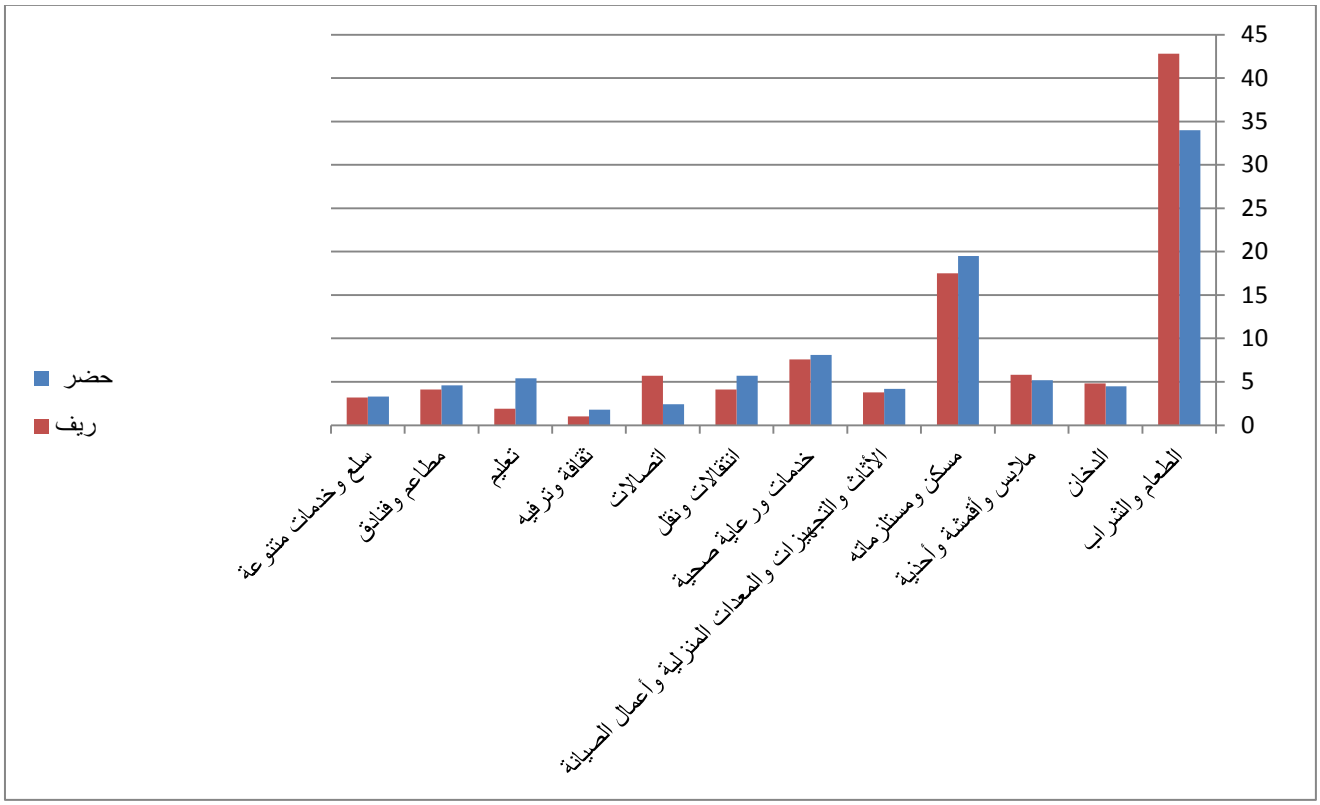

ومن الجدول رقم (٨) يتضح أن :

- أعلى نسبة إنفاق فى محافظات الصعيد تتمثل فى : الطعام والشراب سواء كان فى الريف أو الحضر على حدٍ سواء ، يليه الانفاق على المسكن ومستلزماته ، ثم الإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية ، ثم

الإنفاق على الملابس والأحذية والإنفاق على الانتقالات والتعليم ، ويأتى الانفاق على الترفيه فى مؤخرة سلم أولويات الإنفاق فى محافظات الصعيد .

جدول رقم (٩) : توزيع متوسط الدخل الجارى السنوى للأسرة حسب مصادر الدخل الجارى (ألف جنيه/سنة/أسرة) عام ٢٠١٢/٢٠١٣

مصادر الدخل	ريف الصعيد	حضر الصعيد	إجمالى الجمهورية
٢- الدخل من العمل	**١٧,٨٥**	**٢٢,٤١**	**٢١,٤٧٢**
- اجور ومرتبات	١٠,٣٤٩	١٦,١٥٢	١٣,٦٣٤
- أنشطة زراعية	٤,٩٥٤	٠,٧٢٩	٣,١٤٢
- أنشطة غير زراعية	٢,٥٥١	٥,٥٢٥	٤,٦٩٧
٢- الدخل من الممتلكات	**٠,٤٦٦**	**٠,٨٢٥**	**٠,٧٦٣**
- ممتلكات مالية	٠,٠٢٤٥	٠,١٩٠	٠,١٨٣
- ممتلكات غير مالية	٠,٤٤١	٠,٦٣٥	٠,٥٧٩
٣- القيمة الايجارية التقديرية للمسكن	**٢,٥٧٥**	**٣,٢٣٧**	**٣,١٧١**
٤- التحويلات	**٣,٦٣**	**٥,٢٩٩**	**٥,١**
- تحويلات نقدية	٣,٣٣٥	٤,٩٥٠	٤,٦٣٦
- تحويلات سلعية	٠,٢٩٤	٠,٣١٧	٠,٤٨٨
إجمالى الدخل الصافى للأسرة	**٢٤,٥٢٥**	**٣١,٧٣٢**	**٣٠,٥**

(٣-) قياس التفاوت فى توزيع الإنفاق لمحافظات صعيد مصر :

استخدمت الدراسة فى تحليلها لقضية الفقر وعدالة التوزيع فى محافظات صعيد مصر مجموعة من الأساليب الإحصائية لقياس العدالة في توزيع الدخول والإنفاق لهذ المحافظات ، سواء كانت ريفا أو حضرا ، وذلك من خلال استخدام أكثر المقاييس شيوعا، وهي: منحنى لورنس (Lorenz Curve) ومعامل جيني (Gini Cofficient)، ومعامل كوزنتس (Kuznets Index)، ومعامل بيجو (A. C. Pigou)، وفجوة الفقر (Poverty Gap)، وشدة الفقر (Severity of Poverty). وذلك على النحو التالى :

(أ) **منحنى لورنـــز** Lorenz Curve : وهو عبارة عن رسم مبسط يوضح أو يبين التفاوت فى توزيع الدخول أو الإنفاق من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلق فى توزيع الإنفاق ومنحنى التوزيع الواقعى ، بمعنى آخر أنه يقيس درجة التفاوت أو عدم المساواة فى توزيع دخول الأسر ، وهذا المنحنى عبارة عن أحداثى سينى (س) يمثل التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الأسر المقابلة للفئات الدخلية ، بينما يمثل إحداثى صادى (ص) التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لمجموع الدخول المحققة ضمن هذه الفئات ، وبالتالى فهو يوضح العلاقة بين التراكم النسب للأسر والتراكم النسبي لدخولها أو إنفاقها ، ويتم مقارنة هذا المنحنى بخط مستقيم مائل بزاوية ٤٥ درجة يمثل العدالة التامة أو المطلقة فى توزيع الدخول بين الأفراد ، وكلما ابتعد هذا المنحنى عن الخط المستقيم دل ذلك على زيادة التفاوت فى توزيع الدخول ، ويتم حساب المساحة بين المنحنى والخط المستقيم على مساحة نصف المربع الواقع فيه ، وهو ما يعرف بمعامل جينى ، وناتج هذا المعامل ينحصر بين قيمتين هما : الصفر (العدالة الكاملة فى التوزيع) والواحد الصحيح (التفاوت الكبير فى التوزيع) ، وبالقيام بتعيين النقاط Wi، S_i والتوصيل بينهما نحصل على منحنى لورنز كما بالشكل التالى[١]

شكل بيانى رقم (٦) : منحنى لورنز حسب مستويات التفاوت فى توزيع الإنفاق وفجوة الفقر فى ريف محافظات الصعيد

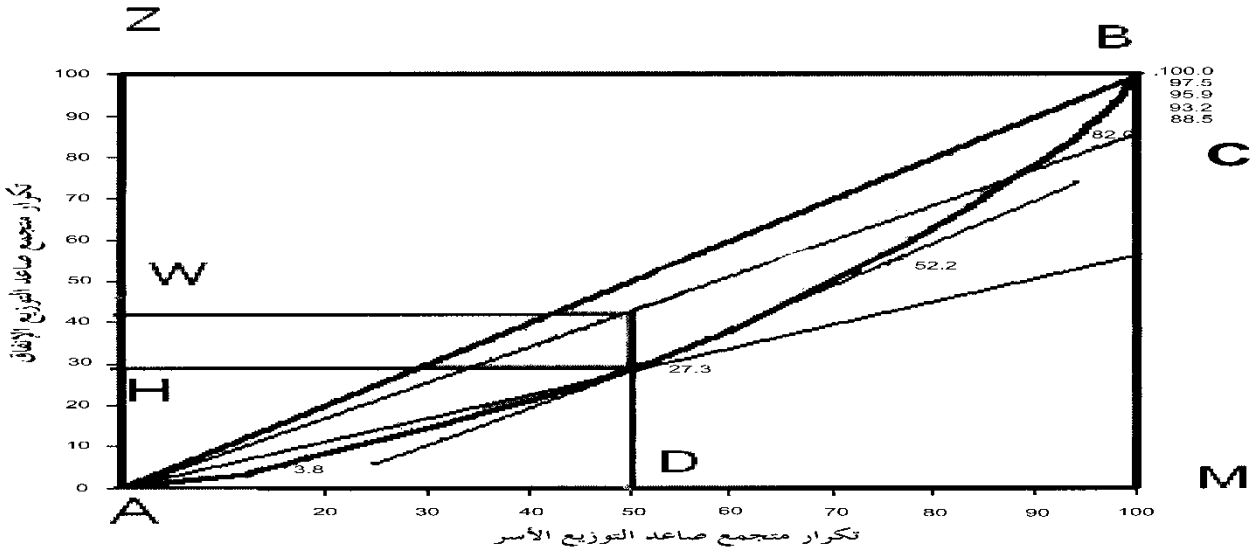

[١] راجع :

- Lorenz M.O., 1905. Methods of Measuring the Concentration of Wealth, Journal of the American Statistical Association (new series) 70, pp. 209-217.
- John Sloman, Economics, Pearson Education, Sixth edition, England 2006, p 262-266
- Lorenzo Giovanni Bellu and Paolo Liberati, (2005), Charting Income Inequality. The Lorenz Curve, Agricultural Policy Support Service, Policy Assistance Division. FAO, Rome, Italy, pp. 1-17

AZ: التوزيع التراكمي للدخول. AM: التوزيع التراكمي للأسر. AC: خط الفقر.

AD: نسبة السكان أو الأسر دون خط الفقر. AH: نسبة دخل السكان الفقراء (الأسر الفقيرة).

AW: نسبة الدخل الذي يتوجب على الفقراء الحصول عليه للوصول إلى خط الفقر.

HW = AH - AW = فجوة الفقر.

قيمة فجوة الدخل = مجمل الدخل × WH / AZ

WH / AH = نسبة متوسط الدخل المطلوب زيادته للفقراء لكي يصلوا إلى خط الفقر.

جدول رقم (١٠) : توزيع الأسر والإنفاق لريف محافظات صعيد مصر عام ٢٠١٢/٢٠١٣

فئات الانفاق	توزيع الاسر			توزيع الانفاق (جنيه سنويا)		
	العدد	٪	ك.ت.ص	مجموع الانفاق	٪	ك.ت.ص
اقل من ١٠,٠٠٠	١٥١	٩,٩	٩,٩	١٤٠٠,٦	٦,٨	٦,٨
١٠,٠٠٠-	٣٠٥	٢٠,٠	٢٩,٩	٤٨١٩,٦	٢٣,٤	٣٠,٢
١٥,٠٠٠-	٣٩٥	٢٥,٩	٥٥,٨	٤١٣٩,٩	٢٠,١	٥٠,٣
٢٠,٠٠٠-	٢٩٦	١٩,٤	٧٥,٢	٣٣٧٧,٨	١٦,٤	٦٦,٧
٢٥,٠٠٠-	٢٧٠	١٧,٧	٩٢,٢	٢٨٢١,٧	١٣,٧	٨٠,٤
٣٥,٠٠٠-	٨١	٥,٣	٩٨,٢	٢١٠٠,٨	١٠,٢	٩٠,٦
٥٠,٠٠٠ فأكثر	٢٧	١,٨	١٠٠	١٩٣٦,١	٩,٤	١٠٠
الاجمالى	١٥٢٥	١٠٠		٢٠٥٩٦,٤	١٠٠	

وتشير نتائج منحنى لورنز إلى أن الأسر التي يقل إنفاقها عن ١٠٠٠٠ جنيه مصرى سنويا فى ريف الصعيد تشكل ٩,٩٪ من مجموع الأسر، ولكنها تحصل فقط على ٦,٨٪ من مجموع الإنفاق، أي أن حصة أسر الفئة الأولى من الإنفاق تقل عن معدلاتها العادية ، ومن ثم ينخفض إنفاقها مقارنة ببقية الأسر فى ريف محافظات الصعيد ، فلو أن جميع أسر ريف محافظات صعيد مصر كانت تحصل على الإنفاق نفسه لحصلت كل فئة إنفاقية على نسبة من الدخل مساوية لنسبتها العادية ، أي لحصلت أسر الفئة الأولى على ٩,٩٪ من مجموع الإنفاق بدلا من ٦,٨٪. ولو وقعت النقطة التي تمثل الفئة الأولى على الخط BA، والذي يعرف بخط المساواة

لتوزيع الإنفاق بالتساوي بين جميع الأسر. كما أن النتائج تشير إلى أن ربع الأسر ينفقون نصف الإنفاق ، وهذا يعني أنه كلما كان منحنى لورنز أقرب إلى خط التساوي BA دل ذلك على أن توزيع الإنفاق أكثر عدالة، والعكس كلما ازداد المنحنى تحدبا (انحناء) ازدادت درجة عدم المساواة وقلت عدالة التوزيع.

جدول رقم (١١) : توزيع الأسر والإنفاق لحضر محافظات صعيد مصر عام ٢٠١٢/٢٠١٣

فئات الانفاق	توزيع الاسر			توزيع الانفاق (جنيها سنويا)		
	العدد	٪	ك.ت.ص	مجموع الانفاق	٪	ك.ت.ص
اقل من ١٠,٠٠٠	١١٣	٥,٦	٥,٦	١٢٧٩,٩	١,٨	١,٨
١٠,٠٠٠-	٢٣٥	١١,٧	١٧,٣	٦٢٩٢,٩	٢٠,٣	٢٢,١
١٥,٠٠٠-	٤٤٦	٢٢,٢	٣٩,٥	٦٦٣٩,٦	١٨,٧	٤٠,٨
٢٠,٠٠٠-	٤٠٦	٢٠,٢	٥٩,٧	٣٨٦٦,٤	١٦,٩	٥٧,٧
٢٥,٠٠٠-	٤٥١	٢٢,٤	٨٢,١	٤٠٧٩,٧	١٥,٢	٧٢,٩
٣٥,٠٠٠-	٢٢٧	١١,٣	٩٣,٤	٢٧٧٣,٢	١٤,١	٨٧,٠
٥٠,٠٠٠ فأكثر	١٣٤	٦,٧	١٠٠	١٧٣٣,٢	١٣,٠	١٠٠
الاجمالى	٢٠١٢	١٠٠	-	٢٦٦٦٥,١	١٠٠	

وتشير نتائج منحنى لورنز لحضر محافظات صعيد مصر أن الأسر التي يقل إنفاقها عن ١٠٠٠٠ جنيه مصرى سنويا فى حضر محافظات الصعيد تشكل ٥,٦٪ من مجموع الأسر، ولكنها تحصل فقط على ١,٨٪ من مجموع الإنفاق، أي أن حصة أسر الفئة الأولى من الإنفاق تقل عن معدلاتها العادية ، وعلى الرغم من أن متوسط نصيب الفرد فى ريف محافظات الصعيد من الإنفاق السنوى (٢٠٥٩٦,٤ جنيها) أقل منه فى الحضر (٢٦٦٦٥,١ جنيها) إلا أن مستويات الإنفاق فى الريف تعد أكثر انسجاما من الحضر .

(ب) معامل جينى Gini coefficient: يعد معامل جينى من مقاييس عدالة توزيع الدخول والإنفاق ، وينسب إلى العالم كواردو جينى Corrado Gini عام ١٩١٢ من خلال بحثه Variability and Mutability، ويعتمد هذا المعامل فى حسابه على منحنى لورنز ، حيث يمثل هذا المعامل مساحة الفجوة بين خط المساواة ومنحنى لورنز وضرب هذه المساحة ×٢ ، وذلك لأن مساحة الثلث المحصورة بين خط التساوى والاحداثيين السينى (س) والصادى (ص) تساوى ٠,٥ أو عبارة عن مساحة الفجوة بين خط المساواة ومنحنى لورنز مقسوما على المساحة الكلية للتوزيع التى يمثلها المثلث المحصور بين خط المساواة المطلقة والإحداثيين العمودى

والأفقى ، أى مساحة المثلث MBA بالشكل رقم (٦) ، وتتراوح قيمة معامل جينى ما بين الصفر والواحد الصحيح ؛ حيث تشير القيمة صفر إلى التوزيع الأمثل أو التام Absolute equality ، أما القيمة واحد فتعنى التفاوت فى توزيع الدخل بصورة كبيرة Absolute inequality وكلما كانت قيمة معامل جينى صغيرة وتقترب من الصفر كان التباين فى توزيع الدخول اقل والعكس بالعكس. ويمكن حساب معال جينى بالعلاقة التالية[١] :

$$G = 1 - \left(\frac{1}{10000}\sum_{i=1}^{n} w_i (s_i + s_{i-1})\right)$$

حيث إن:

G: ترمز لمعامل جيني.

Si: ترمز إلى المتجمع الصاعد (التراكمي) للنسب المئوية للإنفاق المقابل للفئة i.

Si_{-1}: هي المتجمع الصاعد (التراكمي) نفسه بالنسبة للفئة السابقة i.

Wi: هي النسبة المئوية نفسها لعدد الأسر في الفئة i.

n : عدد الفئات.

جدول رقم (١٢) : معامل جينى بالنسبة لتوزيع الإنفاق والدخل الشهرى بين الأسر فى ريف محافظات صعيد مصر

فئات الانفاق	S_i	S_{i-1}	$S_i + S_{i-1}$	W_i	$W_i (S_i+S_{i-1})$
اقل من ١٠,٠٠٠	٦,٨	-	٦,٨	٩,٩	٦٧,٣٢
١٠,٠٠٠-	٣٠,٢	٦,٨	٣٧	٢٠,٠	٧٤٠
١٥,٠٠٠-	٥٠,٣	٣٠,٢	٨٠,٥	٢٥,٩	٢٠٨٤,٩٥
٢٠,٠٠٠-	٦٦,٧	٥٠,٣	١١٧	١٩,٤	٢٢٦٩,٩٥

[1]See:
- Fattah, Shafin, **Inequality and poverty in Bangladesh – What do the numbers tell us?** (Electronic version) 10 July 2013, from:
http://www.lightcastlebd.com/blog/2013/07/10/inequality-and-povertyin-
- bangladesh-what-do-the-numbers-tell-us/
- Francois Bourguignon, The Poverty-Growth-Inequality Triangle, Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi, 2004. pp. 8-9

٢٥,٠٠٠-	٨٠,٤	٦٦,٧	١٤٧,١	١٧,٧	٢٦٠٣,٧
٣٥,٠٠٠-	٩٠,٦	٨٠,٤	١٧١	٥,٣	٩٠٦,٣
٥٠,٠٠٠ فأكثر	١٠٠	٩٠,٦	١٩٠,٦	١,٨	٣٤٣,١
الاجمالى	-	١٠٠	-	١٠٠	٩٠١٥,١٢

معامل جينى للإنفاق فى ريف محافظات صعيد مصر=

$$G = 1- \{1/1000 *(9015) = 1- 0.001*9015 = 1 – 0.9015 = 0.098$$

وهذا يعنى أن :

معامل جينى للإنفاق فى ريف صعيد مصر = 0.098 تقريبا ؛ ومن نستنتج أن توزيع الإنفاق بين اسر الريف فى محافظات صعيد مصر متقاربا إلى حدٍ كبير ، وأن نسبة التفاوت ضعيفة ، حيث أنه يقترب من الصفر ، وهذا يشير إلى وجود فئات واسعة فى الطبقة الوسطى من ذوى الدخل المحدود، وهو ما يتفق مع الطبيعة الاقتصادية لريف محافظات الصعيد حيث أن معظمهم يشتغلون بالأنشطة الزراعية ، وبالتالى تقارب الدخول.

ويمكن القول بأن هذا التوزيع للدخول فى محافظات الصعيد يعد بمثابة المحصلة النهائية ونتاج السياسة التنموية الهادفة التى تبنتها الحكومة المصرية لتحقيق أكبر قدر من المساواة فى توزيع الدخول ، رغم فترات الركود التى تمر مصر عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وهذا يدعم فرضية وجود الفقر وانتشاره ضمن الحدود التى أشرنا لها سلفا ، كما أن المحصلة النهائية لسوء توزيع الدخل جاءت بشكل مطلق ، حيث تجاوزت نسبة العدالة فى الانفاق ٩١,٢٪ من عدد الأسر، حيث أن نسبة التفاوت ٩,٨٪) . وقد يرجع ذلك إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومة للقضاء على التفاوت فى توزيع الدخول من خلال الدعم المالى والعينى وابرزها أن هناك ٩٠,٢٪ من سكان ريف محافظات الصعيد تحت تغطية بطاقات التموين للأسر.

ويلاحظ أن أكثر من ٥٠٪ (النصف) لا يتجاوز إنفاقهم ٢٠ ألف جنيها مما يؤكد على أنه على الرغم من وجود عدالة نسبية فى توزيع الإنفاق إلا ان المستوى العام فى الإنفاق منخفض نسبيا .

جدول رقم (١٣) : معامل جينى بالنسبة لتوزيع الإنفاق والدخل الشهرى بين الأسر فى حضر محافظات صعيد مصر

فئات الانفاق	S_i	S_{i-1}	$S_i + S_{i-1}$	W_i	$W_i (S_i+S_{i-1})$
اقل من ١٠,٠٠٠	١,٨	-	١,٨	٥,٦	١٠,١
١٠,٠٠٠-	٢٢,١	١,٨	٢٣,٩	١٧,٣	٢٧٩,٦
١٥,٠٠٠-	٤٠,٨	٢٢,١	٦٢,٩	٣٩,٥	١٣٩٦,٤
٢٠,٠٠٠-	٥٧,٧	٤٠,٨	٩٨,٥	٥٩,٧	١٩٨٩,٧
٢٥,٠٠٠-	٧٢,٩	٥٧,٧	١٣٠,٦	٨٢,١	٢٩٢٥,٤
٣٥,٠٠٠-	٨٧,٠	٧٢,٩	١٥٩,٩	٩٣,٤	١٨٠٦,٩
٥٠,٠٠٠ فأكثر	١٠٠	٨٧,٠	١٨٧,٠	١٠٠	١٢٥٢,٩
الاجمالى	-	١٠٠	-		٩٦٦١,٠

معامل جينى للإنفاق فى حضر محافظات مصر=

$$G = 1- \{1/1000 *(9661) = 1- 0.001*9660 = 1 – 0.9660 = 0.034$$

وهذا يعنى أن :

معامل جينى للإنفاق فى حضر صعيد مصر = 0.034 تقريبا ؛ ومن نستنتج أن توزيع الإنفاق بين اسر الحضر فى محافظات صعيد مصر متقاربا إلى حدٍ كبير ، وأن نسبة التفاوت ضعيفة ، حيث أنه يقترب من الصفر ، وهذا يشير إلى وجود فئات واسعة فى الطبقة الوسطى من ذوى الدخل المحدود، وهو ما يتفق مع الطبيعة الاقتصادية لحضر محافظات الصعيد حيث أن معظمهم يشتغلون بالأنشطة غير الزراعية ، وبالتالى تقارب الدخول ، كما أنه على الرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوى فى الريف أقل منه فى الحضر إلا أن مستويات الإنفاق فى الريف أكثر تجانسا من الحضر فى محافظات صعيد مصر .

(ج) معامل كوزنتس Kuznets index : يعتبر معامل كوزنتس من المقاييس التى تعهد بقياس التباين فى توزيع الدخول ، وذلك من خلال العلاقة التالية [١] :

[1] Simon Kuznets, Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations, Economic Development and Cultural Change, Vol.11, No.2, Part2, Jan., 1963, p68.

$$D = \frac{\sum_{i=1}^{n} |d_i - 10|}{180}$$

حيث إن d_i هي النسبة المئوية للإنفاق المتحقق للفئة العشرية i.

وإن $|d_i - 10|$ هي القيمة المطلقة (أى إهمال الإشارة السالبة) للمقدار $d_i - 10$، ويلاحظ أنه حينما يكون توزيع الإنفاق متساويا تماما فإن كل فئة عشرية تحصل على قيمة مكافئة من الإنفاق ١٠٪ ؛ لأنها تتضمن ١٠٪ من الوحدات (أسر)، وبالتالي فإن $d_i - 10$ تكون صفرا لجميع الفئات ، وتبعا لذلك تصبح قيمة معامل كوزنتس مساوية للصفر، أما في أقصى حالات سوء التوزيع للدخل (أى التفاوت الحاد) فإن كل الدخل يذهب إلى الفئة العشرية الأخيرة أي أن قيمة di تكون صفرا لكل الفئات العشرية باستثناء الفئة العشرية الأخيرة ، حيث تكون ١٠٠٪، وبهذا فإن قيمة معامل كوزنتس تنحصر ما بين الصفر والواحد الصحيح. وكلما كانت قيمته أكبر دل ذلك أن التباين في توزيع الدخول أشد ، وفى هذا الصدد نود الإشارة إلى ان معامل كوزنتس يشبه معامل جينى من حيث قيمد المدى ، حيث تتراوح قيمته أيضا ما بين الصفر والواحد الصحيح ، ولكن يجب الإشارة إلى أن قيمة العاملين (كوزنتس وجينى) لا تكون عادة متساوية بالنسبة للبيانات نفسها. وباستعراض البيانات الواردة في الجدول رقم (١٤)، تم حساب معامل كوزنتس بالنسبة لبيانات ريف محافظات صعيد مصر المبوبة والمشتقة من بحث الدخل والانفاق والاستهلاك عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ـ الذي يمثل التبويب العشري المطلوب لتطبيق القانون المذكور- عن طريق حساب النسب المئوية للإنفاق (di) (العمود ٣)، ثم طرح عشرة من كل نسبة مئوية (العمود٤) وإهمال الإشارة السالبة، ثم الجمع، والتعويض في المعادلة السابقة والخاصة بمعامل كوزنتس، نجد أن قيمة معامل كوزنتس لريف محافظات الصعيد بلغت ٠,٢٤٥ .

جدول رقم (١٤) حساب قيمة كوزنتس لريف محافظات صعيد مصر

الفئة العشرية للأسرة	مجموع الإنفاق	النسبة المئوية للإنفاق d1	$\|d_i - 10\|$
الأولى	٥٥٦,١	٢,٧	٧,٢٥
الثانية	٩٢٦,٨	٤,٥	٥,٤٦
الثالثة	١٢١٥,٢	٥,٩	٤,١٢

الرابعة	١٥٢٤,١	٧,٤	٢,٥٨
الخامسة	١٦٤٧,٧	٨,٠	١,٩٦
السادسة	١٩١٥,٥	٩,٣	٠,٦٨
السابعة	٢٢٦٥,٦	١١,٠	١,٠١
الثامنة	٢٦٧٧,٥	١٣,٠	٣,٠٣
التاسعة	٣١٧١,٨	١٥,٤	٥,٤٢
العاشرة	٤٦٥٤,٨	٢٢,٦	١٢,٦٠
جميع الفئات	٢٠٥٩٦,٤	١٠٠	٤٤,١١

وتشير نتائج الجدول رقم (١٤) إلى أن كل فئة من الفئات العشرية الستة الأولى تحصل على نسبة مئوية من الإنفاق أقل من النسبة المئوية لعدد الأسر فيها والبالغ ١٠٪، بينما نجد الفئة السابعة تزداد قليلا (١١٪) عن النسبة المئوية لعدد الأسر فيها ، ثم تزداد الفئتان الثامنة والتاسعة بنسب متفاوتة ، حتى نصل إلى الفئة العشرية العاشرة (الأخيرة) تحصل على ٢٣٪ من الدخل في حين أنها تتضمن ١٠٪ من الأسر فقط . وإلى جانب المقاييس سالفة الذكر إلا أن هناك مجموعة أخرى لقياس التباين في توزيع الإنفاق منها على سبيل المثال ـ لا الحصر ـ معامل شامبرنون ومعامل ثايل ومعامل لوغريتمات التباين، وجميع هذه المقاييس تتطلب أجراء عمليات حسابية معقدة ـ إلى حدٍ ما ـ كلما أزداد عدد الفئات، لهذا فإنه يلجأ في بعض الأحيان إلى النسبة المئوية للإنفاق الذي تحصل عليه فئة العشير الأخير من الأسر، ففي حالة الفئات العشيرية يعني التوزيع المتساوي للإنفاق أن الفئة العشيرية الأخيرة من الأسر تحصل على ١٠٪ من الإنفاق، لذا فإنه كلما حصلت تلك الفئة على نسبة مئوية أعلى من ١٠٪ من الإنفاق دل ذلك على أن توزيع الإنفاق هو أكثر تباينا، وبالرغم من سهولة استخدام النسب المئوية فإن دقتها محدودة؛ لأنها تعنى أعلى فئة إنفاقية فقط وتهمل توزيع الإنفاق على باقى الفئات العشرية.

جدول رقم (١٥) حساب قيمة كوزنتس لحضر محافظات صعيد مصر

الفئة العشرية للأسرة	مجموع الإنفاق	النسبة المئوية للإنفاق d1	$\lvert d_i-10\rvert$
الأولى	٤٥٣,٣	١,٧	٨,٣
الثانية	٩٣٣,٣	٣,٥	٦,٥

الثالثة	١٢٧٩,٩	٤,٨	٥,٢
الرابعة	١٧٨٦,٦	٦,٧	٣,٣
الخامسة	٢٢١٣,٢	٨,٣	١,٧
السادسة	٢٥٨٦,٥	٩,٧	٠,٣
السابعة	٢٩٠٦,٥	١٠,٩	٠,٩
الثامنة	٣٣٣٣,١	١٢,٥	٢,٥
التاسعة	٤٢١٣,١	١٥,٨	٥,٨
العاشرة	٦٩٥٩,٦	٢٦,١	١٦,١
جميع الفئات	٢٦٦٦٥,١	١٠٠	٥٠,٦

وبحساب معامل كوزنتس لحضر محافظات صعيد مصر ، والذى يمثله الجدول رقم (١٥) ، نجد أنه يساوى (٥٠,٦ ÷ ١٨٠) = ٠,٢٨١١ وفقا لمعادلة معامل كوزنتس) . ويتشابه تحليل جدول رقم (١٥) مع نتائج الجدول رقم (١٤) ، من حيث ان الفئات الستة الأولى تحصل على نسب مئوية أقل من النسب المئوية لعدد الأسر فيها ، ثم تبدأ الفئات الأربعة الأخيرة فى الحصول على نسب أعلى من نسب عدد الأسر فيها ، حتى نحصل على الفئة الأخيرة التى تحصل على ٢٦٪ فى حين ان نسبة عدد الأسر فيها ١٠٪ فقط ، وهو ما يعنى زيادة التباين فى توزيع الدخل بين سكان حضر محافظات الصعيد .

د. معامل بيجو A. C. Pigou : قام آثر بيجو بقياس مستوى الرفاهية من خلال نموذج اقتصادى تم تطويره من قبل Nanak C. Kakwoni ، وذلك بالاعتماد على متغيرين هما : متوسط دخل الأسرة او الفرد ، وأحد مقاييس عدالة التوزيع معامل جينى ، وذلك من خلال علاقتين هما[1] :

العلاقة الأولى: $$W = M(1-G)$$

العلاقة الثانية: $$W = \frac{M}{1+G}$$

حيث إن:

W: دالة الرفاهية الاقتصادية ولاجتماعية.

M: متوسط دخل الأسرة أو الفرد.

[1] Kakawani, Nanak C., "Income Inequality and Poverty, Method of Estimation and Policy Applications", *world Bank Research Publication USA*, (1980) ,.77-81.

G: معامل جيني لعدالة توزيع الدخل أو الإنفاق.

وبالاستعاضة عن متوسط الدخل الشهري للأسرة بمتوسط الإنفاق الشهري للأسرة فى ريف محافظات الصعيد ١٧١٦,٣٧ جنيها [١]، واستخدام معامل جيني نحصل على:

الصيغة الأولى: $W = 1716.37(1-0.098) = 1548.16$

الصيغة الثانية: $W = \frac{1716.37}{1+0.098} = 1563.18$

وبالاستعاضة عن متوسط الدخل الشهري للأسرة بمتوسط الإنفاق الشهري للأسرة فى حضر محافظات الصعيد ٢٢٢٢,١ جنيها [٢]، واستخدام معامل جيني نحصل على:

الصيغة الأولى: $W = 2222.1(1-0.034) = 2146.55$

الصيغة الثانية: $W = \frac{2222.1}{1+0.034} = 2149.03$

وتعتبر الصيغة الأولى أكثر استجابة للتغيرات التي تحدث في متوسط الإنفاق عندما تكون قيمة معامل جيني أقل من النصف كما يتفق مع هذه الدراسة ، وهو ما يعني أنه كلما ازداد التفاوت في الإنفاق انخفض مستوى الرفاهية ، ويبلغ مستوى الرفاهية صفرا عندما يكون التفاوت في الإنفاق قد بلغ حده الأقصى، وعندما تتساوى الرفاهية مع قيمة متوسط الإنفاق الأسري فإن الرفاهية تحقق أقصى مستوى لها. في حين تكون الصيغة أقل استجابة للتغيرات الحاصلة في متوسط الإنفاق عندما يكون معامل جيني أكبر من النصف.

بينما الصيغة الثانية تفترض أن الرفاهية لا تقل عن نصف متوسط الدخل أو الإنفاق حتى ولو بلغت قيمة معامل جيني حدها الأقصى (الواحد الصحيح)، وأن مستوى الرفاهية يتساوى مع متوسط الإنفاق عندما يصل التوزيع إلى حد العدالة المطلقة أي عندما يصل التفاوت في مستوى الإنفاق الأسري إلى الصفر (وهو ما لا يتفق مع طبيعة هذه الدراسة).

وفى ضوء ما سبق ، فقد بلغ مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمحافظات صعيد مصر وفقا للجدول التالى :

---

[١] بلغ متوسط إنفاق الأسرة فى السنة ٢٠٥٩٦,٤ جنيهاً فى ريف محافظات صعيد مصر بالقسمة على ١٢ للحصول على متوسط الإنفاق الشهرى = ١٧١٦,٣٧ جنيهاً .

[٢] بلغ متوسط إنفاق الأسرة فى السنة ٢٦٦٦٥,١ جنيهاً فى حضر محافظات صعيد مصر بالقسمة على ١٢ للحصول على متوسط الإنفاق الشهرى = ٢٢٢٢,١ جنيهاً .

جدول رقم (١٦) : نتائج معامل بيجو

	ريف	حضر
الصيغة الاولى (تناسب هذه الدراسة)	١٥٤٨,٢	٢١٤٦,٥٥
الصيغة الثانية (لا تناسب هذه الدراسة)	١٥٦٣,١٨	٢١٤٩,٠٣

وطبقا لنتائج الجدول رقم (١٦) يتبين أن مستوى الرفاهية الاقتصادية لكلا الطريقتين في محافظات صعيد مصر سواءً كان لسكان الريف أو سكان الحضر فهو دون المتوسط. وتختلف هذه القيمة عن المقاييس السابقة لتوزيع الدخل ما بين الأسر.

هـ. فجوة الفقر Poverty Gap : يستخدم خط الفقر للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء ، وبالتالى فهو لا يعكس درجة التفاوت فى شدة فقرهم ، ولتشخيص ظاهرة الفقر في المنطقة كان لا بد من تحديد الفقراء Poverty lines ومعرفة مدى انتشار الفقر وحجمه Poverty and distribution ومدى عمقه Poverty gap[١] .

أما بالنسبة لمؤشر فجوة الفقر في محافظات الصعيد محل الدراسة فهو يقيس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول أو إنفاق الفقراء الحقيقي والإنفاق المطابق لخط فقرهم. وبصفة عامة يمكن تعريف فجوة الفقر على أنها مقدار الإنفاق اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد، أو هى عبارة عن المال الإضافي الذي يتعين على الفقير إنفاقه (بشكل إجمالي كجزء من إجمالي الدخل أو الاستهلاك) لكي يصل الفقراء إلى خط الفقر، لذا يقيس عمق الفقر، ويمكن حسابه بشكل مطلق بالوحدات النقدية باعتباره يساوي إجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى مستوى خط الفقر. ولأغراض المقارنة يمكن حسابها كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك جميع الأسر ، وذلك حينما يكون مستوى استهلاك كل أسرة مساويا لخط الفقر باعتباره يساوي إجمالي المبلغ (الدخل) المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر، وذلك بطرح دخل أو إنفاق كل أسرة فقيرة فقرا

[1] SEN, Amartya (1976): "Poverty: An Ordinal Approach to Measurement". Econometrics. Vol.44, No 2, 221-223

مطلقا من مقدار خط فقرها المطلق وجمع الفروق الناتجة لجميع هذه الأسر، فلو افترضنا أن عدد الفقراء هو y_i،...إلى y_g، فإنه يمكن حساب فجوة الفقر من خلال العلاقة التالية :

$$PS = \frac{\sum_{i=1}^{g}(Z - Y_i)}{NZ}$$

حيث إن Z تمثل خط الفقر، وأن N عدد الأسر الإجمالي.

ويمكن حساب فجوة الفقر أيضا وفق الطريقة التالية :

$$T = Q(Z - M)$$

Q: عدد الفقراء = فردا أو أسرة

Z: الدخل أو الإنفاق المطابق لخط الفقر المطلق (خط الفقر المطلق) = جنيها شهريا أو سنويا

M: متوسط دخل الفقراء للفرد أو الأسرة = جنيها شهريا أو سنويا

T: فجوة الفقر = جنيها سنويا أو شهريا أو سنويا.

وبالتطبيق على ريف محافظات الصعيد نحصل على :

$$T = 100(24.5 - 3.76) = 2074$$

وبالتطبيق على حضر محافظات الصعيد نحصل على :

$$T = 100(31.7 - 3.698) = 2800.2$$

وفى ضوء النتائج السابقة ، فإن فجوة الفقر فى محافظات الصعيد بلغت ٢٠٧٤ جنيها مصريا للإنفاق السنوى للفرد فى ريف الصعيد ، أى ١٧٠,٥٨ جنيها شهريا ، وبلغت للإنفاق السنوى فى حضر محافظات الصعيد ٢٨٠٠ جنيها مصريا سنويا أى ٢٣٣,٣ جنيها شهريا . وهو ما يعنى أنه يلزم ١٧٠,٥٨ جنيها شهريا لأفراد ريف الصعيد ، ٢٣٣,٣ جنيها شهريا لأفراد حضر الصعيد وذلك لرفع مستويات استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى الفقر.

و. شدة الفقر Severity of poverty: أما بالنسبة لشدة الفقر في محافظات الصعيد ، والتى تعكس مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، أي حد الفقر أو توزيع الرفاة على أولئك الواقعين دون خط الفقر، وهي تساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية لإجمالي الفقراء ، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية[1] :

[1] Ibid , PP: 224-226.

$$PS = \frac{1}{N}\frac{\sum_{i=1}^{q}(Z - Y_i)}{Z}$$

ويمكن تقسيم هذا المؤشر إلى قسمين : أولهما يعبر عن فجوة الفقر، وثانيهما يشير إلى درجة التفاوت بين الفقراء ، وبتطبيق المعادلة سالفة الذكر تبين أن (شدة الفقر) في ريف وحضر محافظات الصعيد بلغت ٠,٠٢٪ ، ٠,٠٤٪ على الترتيب ، بينما بلغ حسب مقياس البرنامج الإحصائي المختص بقياس الفقر (POVCAL) حسب بيانات الإنفاق نحو ٢٢,١٪ ، ٢٦,١٪ على الترتيب ، وحسب بيانات الدخل بلغ ٣٠,٩٪ ، ٣٣,٤٪ على الترتيب .

(٤) الاستراتيجية المقترحة :

تقترح الدراسة رسم إستراتيجية خماسية الأبعاد ؛ وذلك بهدف تقليل التفاوت فى توزيع الدخول ومواجهة الفقر فى محافظات الصعيد ، وترتكز هذه الإستراتيجية على المحاور التالية :

- النمو المستدام ؛ ويقصد به وضع خطة اقتصادية تقوم على التوسع فى الاستثمار المحلى والأجنبي بمحافظات الصعيد ، وذلك كوسيلة للحث على استحداث النمو ، وبالتالى خلق فرص عمل وزيادة الإنتاجية والإيرادات ، الأمر الذى يؤدى فى مجمله إلى توجيه إعانات أكبر إلى الأسر الفقيرة فى هذه المحافظات .
- تمكين هذه المحافظات من الحصول على فرص اجتماعية واقتصادية بصورة أفضل ، وذلك من خلال توسيع نطق الفرص التعليمية لأسر هذه المحافظات ، وتوفير كافة الاحتياجات المؤهلة لذلك .
- تعزيز تنمية خلق التوازن الاجتماعى بين هذه المحافظات ؛ فهناك بعض المحافظات تعانى من الفقر وسوء توزيع الدخول بدرجة أكبر عن مثيلتها فى محافظات الصعيد . وذلك من خلال إعادة توجيه الموارد فى المحافظات الفقيرة ، خاصة وأن هناك بعض المحافظات ذات درجة تركز عالية ، والبعض الآخر ذات درجة تركز منخفضة ، كما ان كثيرا من المحافظات ذات مساحات ضعيفة جدا مأهولة بالسكان ، وبالتالى إعادة رسم خريطة تعمير هذه المحافظات وخلق فرص استثمارية .
- توجيه الموارد الاقتصادية لدعم الأسر الفقيرة ، وذلك من خلال فرض ضرائب على ذوى الدخول العالية فى محافظات الصعيد ، وتوجيهها لصالح الأسر الفقيرة بهذه المحافظات .
- مراقبة ومتابعة النتائج كل فترة بما يضمن استمرارية تحقيق النتائج .

نتائج الدراسة :

فى ضوء التحليل السابق ، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، تتمثل فى :

- تعانى محافظات الصعيد من شدة التزاحم ، إلى جانب مجموعة من المشكلات الاقتصادية أهمها : ارتفاع معدلات البطالة ، وارتفاع نسبة الأمية ، بالإضافة إلى انخفاض المساحات الماهولة بالسكان لهذه المحافظات.

- تعانى محافظات الصعيد من شدة الفقر ، إذ أن ما يقرب من نصف سكان الريف بهذه المحافظات (٤٩,٤٪) ، ،اكثر من ربع سكان الحضر (٢٦,٧٪) فى حالة فقر ولا يستطيعون الوفاء بالمتطلبات الضرورية للحياة ، على الرغم من أن محافظات الصعيد يعيش بها حوالى ثلث سكن مصر فقط (٢٩,٣٪) .

- أشد محافظات الصعيد فقرا محافظة أسيوط (٦٠٪) ، تليها محافظة قنا (٥٨٪) ، ثم محافظة سوهاج (٥٥٪) ، ،اقل محافظات الصعيد فقرا : محافظتى الفيوم (٣٦٪) ، والمنيا (٣٠٪) .

- تنخفض قيمة خط الفقر المدقع بين محافظات الصعيد عن باقى محافظات مصر ، حيث بلغت فى الريف ٢٥٦٦ جنيها سنويا أى ما يعادل ٧ جنيهات يوميا ، وفى الحضر بلغت ٢٤٩٣ جنيها سنويا بما تعادل ٦,٨ جنيها يوميا .

- بلغ خط الفقر الأدنى فى حضر محافظات الصعيد ٣٩٦٨ جنيها سنويا أى ما يعادل ١٠,٨٧ جنيها يوميا ، وفى الريف ٣٧٦٠ جنيها سنويا ، أى ما يعادل ١٠,٣٠ جنيها يوميا .

- هناك ما يقرب من أكثر من نصف أطفال الريف (٥١,٢٪) فى محافظات الصعيد يعانون من الفقر ، وهو ما يعادل ٤,٩ مليون طفل ، بالإضافة إلى ما يقرب من ثلث اطفال الحضر (٢٩,٢٪) أى ١,١ مليون طفل .

- بلغ متوسط دخل الأسرة فى ريف الصعيد نحو ٢٤,٥ ألف جنيها سنويا ، وفى الحضر ما يعادل ٣١,٧ ألف جنيها سنويا ، ويعتبر الدخل من العمل المصدر الرئيسي للدخل فى هذه المحافظات .

- أعلى نسب إنفاق بين اسر الريف تقع ضمن الفئة الدخلية (١٥-٢٠ ألف جنيها سنويا) ، أما فى الحضر فتقع ضمن الفئة (٢٥-٣٥ ألف جنيها سنويا) ، وهناك ٩,٩٪ من اسر ريف الصعيد يقل دخلهم عن ١٠ آلاف جنيها سنويا . وتتمثل أعلى نسبة إنفاق فى الطعام والشراب يليه الإنفاق على المسكن ومستلزماته ، ثم الرعاية الصحية.

- يشير منحنى لورنز للريف والحضر أن هناك تفاوت فى توزيع الدخول بين سكان محافظات الصعيد ، وإن كانت مستويات الإنفاق فى الريف تعد اكثر انسجاما من الحضر .

- اما بالنسبة لمعامل جينى، فقد بلغ فى الريف ٠,٠٩٨ ، وفى الحضر ٠,٠٣٤ لمحافظات صعيد مصر . وبالنسبة لمنحنى كوزنتس للريف بلغ ٠,٢٤٥ ، وللحضر ٠,٢٨١١ . وبالنسبة لمعامل بيجو الصيغة الأولى الأكثر

موائمة مع طبيعة هذه الدراسة بلغت للريف ١٥٤٨,٢ ، وللحضر ٢١٤٦,٥٥ ، أما بالنسبة لفجوة الريف ٢٠٧٤ ، وللحضر ٢٨٠٠,٢ ، أما شدة الفقر فقد بلغت ٠,٠٢ فى الريف ، ٠,٠٤ للحضر فى محافظات الصعيد .

- وقد خلصت الدراسة فى النهاية إلى رسم استراتيجية خماسية الأبعاد تقوم على : النمو المستدام ، والدعوة نحو الحصول على فرص اجتماعية واقتصادية بصورة أفضل ، وخلق التوازن الاجتماعى بين المحافظات ، بالإضافة إلى توجيه الموارد الاقتصادية لدعم الأسر الفقيرة ، ومراقبة ومتابعة النتائج حتى يتسنى الوصول للهدف المنشود .

قائمة المراجع :

- أمينة عز الدين (١٩٨٣) ، النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٨، **رسالة دكتوراه** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
- دوخي عبدالرحيم الحنيطي (٢٠٠٥) ، عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة: دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن ، مجلة جامعة الملك سعود ، م١٧ ، العلوم الزراعية (٢) ، ص ص :١٦١-٢٠٥.
- السيد ، زينب ، (٢٠١٥) ، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادى : الحالة المصرية نموذجا ، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** ، العددان ٦٩ ، ٧٠ ، شتاء – ربيع ٢٠١٥.
- الطيب لحيلح ، محمد جصاص (٢٠١٠) ، الفقر : التعريف . محاولات القياس ، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** ، العدد السابع ، جوان ، الجزائر ، ص : ١٦٨.
- على عبد القادر على ، الفقر (٢٠٠٣) : مؤشرات القياس والسياسات ، معهد التخطيط القومى ، الكويت ، ص : ٥

- Lorenzo Giovanni Bellu and Paolo Liberati, (2005), Charting Income Inequality. The Lorenz Curve, Agricultural Policy Support Service, Policy Assistance Division. FAO, Rome, Italy, pp. 1-17
- Cavatassi R., Davis B., Lipper L., (2004), Estimating Poverty Over Time and Space: Construction of a Time-Variant Poverty Index for Costa Rica, ESA Working, Paper No. 04-21, FAO, Rome, Italy.

- Chatti R, A El Lahga (2008) On the contribution of sectoral natural population growth to the aggregate poverty change. Journal of Population Economics.
- Croppenstedt, A. (2006): Household Income Structure and Determinants in Rural Egypt, ESA Working Paper No. 06-02, FAO, Rome http://www.fao.org/docrep/008/af840e/af840e00.htm.
- E Philip Davis and Migue. Sanchez-Martinez, (2014) , A review of the economic theories of poverty, National Institute of Economic and Social Research, Discussion Paper No. 435, 20 August , London .
- Fattah, Shafin,(2013), Inequality and poverty in Bangladesh – What do the numbers tell us**?** No. 10 July.
- Francois Bourguignon, The Poverty-Growth-Inequality Triangle, Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi, 2004. pp. 8-9
http://www.lightcastlebd.com/blog/2013/07/10/inequality-and-povertyin-bangladesh-what-do-the-numbers-tell-us/
- John Sloman, Economics, Pearson Education, Sixth edition, England 2006, p 262-266
- Kakawani, Nanak C., "Income Inequality and Poverty, Method of Estimation nd Policy Applications", *Aworld Bank Research Publication USA*, (1980) ,.77-81.
- Lorenz M.O., 1905. Methods of Measuring the Concentration of Wealth, Journal of the American Statistical Association,No. 70, pp. 209-217.
- Lorenzo Giovanni Bellù and Paolo Liberati, (2005) , Impacts of Policies on Poverty : The Definition of Poverty, Food and Agriculture Organization of the United Nations, FAO, P; 3.
- Ramcharan , R. (2010). Inequality Is Untenable, Finance & Development, Vol. 47, Number 3, September
- SEN, Amartya (1976): "Poverty: An Ordinal Approach to Measurement". Econometrics. Vol.44, No 2, 221-223

- Simon Kuznets, (1955) , "Economic Growth and Income Inequality," *American Economic Review*, vol. 45 .

- Simon Kuznets, Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations, Economic Development and Cultural Change, Vol.11, No.2, Part2, Jan., 1963, p68.□

- The World Bank (2007a) Arab Republic of Egypt Poverty Assessment Update, Report 39885–EG

- The World Bank (2009) , Arab Republic of Egypt Upper Egypt: Pathways To Shared Growth, Report No. 49086-EG

- Vladimir Hlasny and Paolo Verme , (2013) , Top Incomes and the Measurement of Inequality in Egypt , Policy Research Working Paper 6557, The World Bank, Middle East and North Africa Region , Poverty Reduction and Economic Management Department , August .

- World Bank (2004) "A Poverty Reduction Strategy for Egypt" Report No. 27954-EGT.

- World Bank (2006) Upper Egypt–Challenges and Priorities for Rural Development Report 36432-EG

- World Bank (2013), Inside Inequality in Egypt: Historical trends, recent facts, people's perceptions and the spatial dimension, mimeo.

دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة: محافظة دمياط نموذجا

أ/ محمود محمد محمود المحلاوي
باحث دكتوراه كلية دار العلوم جامعة القاهرة
zewil_200@hotmail.com

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتهدف الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في التنمية بشكل عام والتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بشكل خاص، والتعرف على العلاقة الإحصائية بين دور الجامعة في التنمية والبيانات الأولية لعينة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن دور الجامعة في التنمية بمحافظة دمياط في المستوى المتوسط وأقل من المتوسط في الجانب الاقتصادي وأن هناك علاقة بين دور الجامعة ومتغير الجنس لصالح الذكور ومتغير الحالة الاجتماعية لصالح المتزوجين، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها توفر مراكز للتدريب ذات طابع مهني تخصصي بالجامعة، وتوجيه أبحاث أعضاء هيئة التدريس نحو خدمة المجتمع، وإعادة النظر في التخصصات الجامعية بما يتناسب مع سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: الدور – الجامعة – التنمية المستدامة

Study Abstract

This study aims to identify the role of the university in achieving sustainable development general and the social، cultural and economic development in particular using a descriptive method, and to identify the statistical relationship between the role of university in the development and initial data for the study sample.

It has found that the role of the university was in the mid-level and less than average in the economic aspect. There was a relationship between their role and the gender variable in favor of males and the social status variable in favor of married couples. Recommendations were: providing centers for training in universities، directing u8niversity researches towards the community service، and compatibility between university majors and the labor market.

Keywords: Role – University - sustainable development

مقدمة:

يعتمد نمو المجتمعات الحديثة واستمرارها اعتمادا كليا على التعليم وخصوصا التعليم الجامعي، والجامعات ومخرجاتها، لأن التعليم الجامعي يهدف بالدرجة الأولى إلى التعليم ونقل المعرفة والثقافة من جيل إلى جيل وذلك هو أساس التنمية ومقوم التطور، بالإضافة إلى الهدف الثاني للجامعة وهو البحث العلمي الذي تقوم عليه الاختراعات والإبداع البشري الفكري والثقافي والصناعي والاقتصادي.

لذلك تقف الجامعات المصرية على مفتـــرق طرق هامة وخطيــرة في نفس الوقت، فيجب عليها أن تتفاعل مع المتغيرات والمستجدات الاجتماعية الحديثة، وتعمل على تطوير نفسها وتحديث أساليبها، بما يتناسب مع متطلبات التنمية المستدامة؛ ولهذا فلا يجب أن تنعزل الجامعة عن مجتمعها، أو أن تغض الطرف عن التحولات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والتقنية الحديثة في بيئتها ومحيطها، وعلى صعيد المجتمع المحلي، فقد أضحت التوقعات المجتمعية بشأن دور الجامعة أكثر تعاظما وتفاعلا في ضوء ما تملكه الجامعة من خبرات علمية وبشرية، وما تنتجه من بحوث ودراسات يمكن أن تسهم في حل ومواجهة كثير من القضايا التي يعيشها المجتمع(١).

ولم يعد مقبولا أن تعطي الجامعة ظهرها للمجتمع وهي تمتلك رصيدا علميا وفكريا وتقنيا لا ينقطع في ظل حركة علمية وبحثية مستمرة، وفي توجه هذه الحركة نحو قضايا المجتمع، وعلى الرغم من وضوح هذه العلاقة وتفعيلها في المجتمعات المتقدمة، فإن هذه العلاقة بين الجامعة والمجتمع ما تزال في مراحلها الأولى في ظل الحداثة النسبية للاهتمام بهذه الوظيفة الثالثة للجامعة، وظيفة خدمة المجتمع وتنميته.

لقد اهتم المفكرون المعاصرون والمحققون بأهمية انفتاح الجامعة على المجتمع والبيئة للإسهام في حل مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالجامعات المحلية أو جامعات المحافظات، وهي جامعات ناشئة تترجم ـ في أهدافها وبنيتها وأدوارها – هذا الاتجاه، وهي صيغة حديثة تستهدف ربط الجامعات بمجتمعاتها على نحو أكثر فاعلية.

وأصبحنا في الوقت نفسه في أمس الحاجة إلى دراسات علمية عن الدور التنموي للجامعات في المجتمعات المحلية، ومدى تحقيق هذه الجامعات للأهداف التي أنشئت من أجلها.

---

(١) الخميسي، السيد سلامة(١٤٢٧هـ): دور كليات التربية في خدمة المجتمع والبيئة بين النجاحات والإخفاقات، وخيارات المستقبل، دراسة حالة لكلية التربية – جامعة الملك سعود، اللقاء السنوي الثالث عشر، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية.

موضوع الدراسة:

لقد أدى تنامي الاهتمام بدور الجامعة في تنمية المجتمعات المحلية، وتفعيل هذا الدور بالسعي إلى ربط الجامعة باحتياجات ومتطلبات التنمية المستدامة والتوظيف التطبيقي للوفاء بحاجات مؤسسات المجتمع وقطاعاته الإنتاجية والخدمية.

فالعلاقة وثيقة بين التعليم الجامعي والتنمية المستدامة، ولا تستطيع التنمية أن تحقق أي خطوة إلا إذا توافرت القوى البشرية المؤهلة، فالمجتمع الذي يحسن تأهيل أبنائه، ويوفر الموارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية، يساهم في بناء مجتمع قوي سليم، وبالتالي يمكن القول: إن التعليم الجامعي هو أساس التنمية.

ونظرا لأن التعليم الجامعي في مصر يعيش في ظل ظروف ومتغيرات سريعة ونقلة نوعية فكرية واجتماعية واقتصادية، فهو يتطلب إعادة النظر في واقع الجامعات المحلية أو الناشئة ومدى تحقيق أهدافها الرئيسة والقيام بدورها في التنمية المستدامة، لذا فقد جاء موضوع الدراسة في محاولة لمعرفة "دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة ... محافظة دمياط نموذجا".

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

وتكمن أهمية الدراسة العلمية في كونها تطرح موضوعا غاية في الأهمية وهو دور الجامعة في التنمية المستدامة وتوثيق العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، ومحاولة تقديم صورة متكاملة لدور الجامعة في عملية التنمية من أجل الارتقاء بأدائها لتحقيق التنمية المجتمعية.

الأهمية التطبيقية:

تسليط الضوء على دور الجامعة ورسالتها في المجتمع ودفع عجلة التنمية، وتحديد المعوقات التي قد تحول دون تحقيق الجامعة لرسالتها وأهدافها في توثيق الصلة بالمجتمع، وتعزيز العلاقة بين الجامعة والمجتمع لتحقيق التنمية المجتمعية، وربط الجامعة بالمجتمع المحلي والبيئة المحيطة بها في كافة أبعاد التنمية من خلال برامجها وأنشطتها المتنوعة.

أهداف الدراسة:

التعرف على أبعاد التنمية المستدامة بمحافظة دمياط.

التعرف على دور الجامعة في التنمية الاجتماعية بمحافظة دمياط.

التعرف على دور الجامعة في التنمية الثقافية بمحافظة دمياط.

التعرف على دور الجامعة في التنمية الاقتصادية بمحافظة دمياط.

التعرف على العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الشخصية لأفراد العينة ودور الجامعة في التنمية بمحافظة دمياط.

تساؤلات الدراسة:

ما أبعاد التنمية المستدامة بمحافظة دمياط؟

ما دور الجامعة في تحقيق التنمية الاجتماعية بمحافظة دمياط؟

ما دور الجامعة في تحقيق التنمية الثقافية بمحافظة دمياط؟

ما دور الجامعة في تحقيق التنمية الاقتصادية بمحافظة دمياط؟

هل يوجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الشخصية لأفراد العينة ودور الجامعة في التنمية بمحافظة دمياط؟

مصطلحات الدراسة:

الدور:

لغة: من دار يدور والدور هو المناوبة التي يقوم بها الفرد(١).

اصطلاحا: وهو سلوك متوقع من الفرد في الجماعة تحدده الثقافة السائدة(٢).

والدور هو ارتباط اجتماعي يحدد توقعات والتزامات، ويقترن مع المواقع الاجتماعية ويستخدم علماء الاجتماع الأدوار على أنها وحدات تساهم في بناء المؤسسات الاجتماعية(٣).

التعريف الإجرائي للدور: هو مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها الجامعة في موقف معين يترتب عليها فائدة لجميع أفراد المجتمع.

الجامعة:

مؤسسة للتعليم العالي تتكون من عدة كليات تنظم دراسات في مختلف المجالات وتخول حق منح درجات جامعية في هذه الدراسات، وهي مجموعة من معاهد علمية ذات صفة قانونية تستخدم أساتذة وينتظم بها

(١) ابن منظور جمال الدين أبو الفضل: لسان العرب، مادة قوم، دار المعارف، القاهرة، (د ت).
(٢) جامعة الدول العربية(١٩٨٣م). معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، القاهرة، ص١٢٥.
(٣) عمر، معن خليل(٢٠٠٠): معجم علم الاجتماع المعاصر، ط١، دار الشروق، عمان، ص٣٦٢.

طلاب، وتهتم بصياغة وتفسير المعرفة القائمة وتعمل على نشرها وتطويرها وتقدمها، وتقوم بإعداد الطلاب إعدادا يؤهلهم لتنمية وتطوير مجتمعاتهم(١).

وهي مؤسسات تعليمية تحتل قمة السلم التعليمي وتقبل طلابها بعد استكمال دراستهم في التعليم العام، وعادة ما تضع شروطا دقيقة لقبولهم فيها أو إجازتهم منها، وهي تهتم بوجه خاص بالمعرفة تحصيلا وتواصلا ونشرا وتطويرا وتطبيقا وخدمة للمجتمع، ولها ثلاث وظائف أساسية هي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع(٢).

وعرفها "نوفل" بأنها "المكان الذي يدرس أوضاع المجتمع ومشكلاته ويعمل على إيجاد الحلول الجذرية لها، حيث إنها توظف الدراسة والبحث العلمي لمعالجة المشكلات الاجتماعية وتعدها إعدادا للعمل"(٣).

وهي تمثل مجتمعًا علميًا يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها(٤)، كما تعرف بأنها "مؤسسة اجتماعية طوّرها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته، وخدمة المجتمع حسب هذا المفهوم تشمل كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة"(٥).

ونلاحظ من هذه التعريفات التأكيد على أهم الأدوار والوظائف التي تقوم بها الجامعة تجاه المجتمع وهي البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع.

التعريف الإجرائي:

هي مؤسسة تعليمية تسعى لخدمة المجتمع من خلال أهدافها التعليمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع لتحقيق تنمية مستدامة لجميع مجالات الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة لذلك.

التنمية:

---

(١) فلية، فاروق عبده، والزكي، أحمد عبد الفتاح(٢٠٠٤): معجم المصطلحات التربوية، دار الوفاء، الإسكندرية، ص١٤٥

(٢) فلية، والزكي: معجم المصلحات التربوية، مرجع سابق، ١٤٥

(٣) نوفل، محمد نبيل(١٩٩٠م): تأملات في فلسفة التعليم الجامعي العربي، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، مجلة التربية، ع(٥١)

(٤) أبو ملحم، أحمد(١٩٩٩م): أزمة التعليم العالي، وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار، الفكر العربي، بيروت، معهد الانتماء العربي ع٩٨، ص٢١

(٥) شوق، محمود أحمد، سعيد، محمد مالك(١٩٩٥م): تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر" دراسة مقارنة" المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي" الأداء الجامعي والكفاءة والفاعلية والمستقبل" جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، ص٤٩

التنمية: اصطلاحا هي النمو والزيادة والارتفاع والعلو ... أي الزيادة التراكمية والدائمة فترة من الزمن في الإنتاج الاقتصادي والثقافي والخدمات نتيجة لما يبذل من جهود حكومية وغير حكومية. وهي الجهود التي تبذل للنماء في كافة المجالات والميادين الاجتماعية دون استهداف ميدان معين.

ورد مفهوم التنمية في الأمم المتحدة عام ١٩٥٦م، حيث عرفت بأنها توجيه الجهود للأهالي والحكومات لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأبناء المجتمع المحلي ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمم للإسهام في تقدمها(١).

وجاء تعريفها بأنها" تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا(٢). وهي تلك العملية التي تقرّ بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية، والمحافظة على البيئة، هي عمليات متكاملة وليست متناقضة"(٣).

وجاء تعريف الفاو(الذي تم تبنيه في عام١٩٨٩م) للتنمية المستدامة بأنها" هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيهها للتغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية(٤).

تعريف هيئة ترونتلاند: "التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها(٥).

---

(١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، ١٩٨٩م، سلسلة عالم المعرفة، عدد(١٤٢) نوفمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص٨٣

(٢) براون، وبيستر(١٩٩٩م): أوضاع العالم، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص٦٣

(3)Church، D.، 1998، Building Sustainable Communities: An Opportunity and a Vision for a Future that Works Ecol ، Website. ، P: 124

(4) Vol. 1 Trainee's FAO، 1995. Sustainability Issues in Agricultural and Rural Development Policies Reader. Training Material for Agricultural Planning Series No. 38/1. Rome: Food and Agricultural Organization of the United Nations

(٥) دوناتو رومانو: الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة، سوريا، التعاون الإيطالي، منظمة الأغذية والزراعة، مشروع (GCP/SYR/006/ITA)

الإطار النظري والدراسات السابقة:

العلاقة بين الجامعة والمجتمع:

تعد العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة، تقوى وتشتد في بعض الأحيان، وتضعف وتهن في أحيان أخرى، وهى في كلتا الحالتين تتأثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر بالفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه.

ويرى البعض أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن الجامعة تؤثر فيه بطريق مباشر وغير مباشر من خلال طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها، سواء أكانت أنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية أو خدمية، ومن ثم فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي تتواجد فيه، فارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها، فليس هناك أخطر من أن تنفصل الجامعة عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه الحياتية[١].

وهنا يبرز دور الجامعة كأهم المؤسسات المؤثرة والفاعلة في تنمية المجتمع، ومن ثم، فالحديث عن التنمية في غيبة دور فاعل للجامعة، يصبح حديثا ناقصا؛ لأن العلاقة بين الجامعة والتنمية، تستمد جذورها من روافد عدة: يتمركز أولها حول الإنسان كجوهر لمفهوم عملية التنمية، باعتباره رأس المال المعرفي والبشري للعملية التنموية، وكونه وسيلة التنمية وغايتها من جانب آخر، والرافد الثاني يتمثل في إنتاج ونقل المعرفة وتطويرها والاحتفاظ بها، والإبداع، وتفسير الظواهر بما يتجاوز التبريرات البسيطة، والاتصال الفعال باعتباره جوهر ولب العمل الجامعي.

أما ثالث الروافد، فيتعلق بالالتزام القيمي للجامعة ومسؤولياتها الفعلية والواجبة في أداء وظيفتها ثلاثية الأبعاد في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وبصورة متكاملة تسهم مجتمعة في بناء الوطن والمواطن، لتتجاوز بذلك نطاق وظيفتها التقليدية المقتصرة على التعليم فقط[٢].

وتأتي معالم ومجالات الدور الجامعي في خدمة المجتمع شاملة لأدوارها الثلاثة: التعليم، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ومرتبطة بها ارتباطا وثيقا، فالتدريس والتعليم الخلاق يعتمد أساسا علي البحث العلمي،

---

(١) جمال الدين، نادية(١٩٨٣م): التعليم الجامعي المعاصر، حديث حول الأهداف وإطلالة على المستقبل ، ص٧٥، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس ، مجلد ٨ ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر.

(٢) مراد، محمد حلمي(١٩٧٣م): دور الجامعات في إعداد القوي العاملة المؤهلة، ص٣- ٢٦، في المؤتمر العام الثاني لاتحاد الجامعات العربية " الجامعات العربية والمجتمع العربي المعاصر "، جامعة القاهرة: ٧-١٤ فبراير.

كما أن التدريس والبحث في أوسع معانيهما، يمكنان الجامعات من دورها في نشر وتشجيع وتدعيم الاتجاهات الاجتماعية، والقيم الإنسانية المرغوبة، التي تمكن من النهوض بالمجتمع.

التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تصور تنموي شامل يعمد إلى تقوية مختلف المجالات المجتمعية بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهي استثمار لكل الموارد من أجل الإنسان، ولعل مفهوم التنمية المستدامة يعوض النقص الملحوظ في النماذج السابقة للنمو الاقتصادي والتنمية التي لم توفر قاعدة عريضة بصورة كافية يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات، واتجهت بدلا من ذلك إلى التركيز على المكاسب المحدودة قصيرة الأجل على حساب الطموحات في المدى البعيد.

أبعاد التنمية المستدامة:

البعد البشري: وتعني التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل مراقبة معدلات النمو السكاني، وهو أمر بالغ الأهمية لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن[١].

كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الفقر، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني: إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوفر بعد ذلك الاحتياجات الثانوية مثل الترفيه الاجتماعي، التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب العاملين والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

البعد الاجتماعي: يُعدّ البعد الاجتماعي إحدى ركائز التنمية فالسلوك البشري الاجتماعي هو المحرك لعجلة التنمية بما يحمله من عبارات وقيم ومفاهيم تحرك وتوجه السلوك الاجتماعي إلى العمل والإنتاج والتي ترفض الفقر والتفاوت البالغ بين الأغنياء والفقراء، (المفهوم الأول للعدل الاجتماعي). وتحتاج الإدارة المجتمعية

(١) طلبة، مصطفى: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، ط١، (٢٠٠٦م)

الرشيدة إلى الضبط الاجتماعي الذي يقاوم لتحقيق العدل الاجتماعي بين أبناء الجيل، ويفي باحتياجاتهم المشروعة[١].

فضلا عن المشاركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ فهناك مشاركة إيجابية وفعالة قادرة على تنفيذ الخطط المقبولة للجميع، من منظمات المجتمع عموما والجامعة خصوصا لتوعية الناس وحشدهم من أجل تحقيق تنمية شاملة يمكن للمجتمع كله الاستفادة منها.

البعد الثقافي للتنمية: تنشأ الجامعة لهدف صناعة التعلم ونقل العلم والمعرفة والثقافة، وتطبيقاتها وتطويرها والاحتفاظ بها، ولا تحقق هذا الهدف إلا عبر الوظائف الجامعية الأساسية: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهنا يبرز دور الجامعة كإحدى أهم المؤسسات المؤثرة والفاعلة في التنمية الثقافية للمجتمع، ومن ثم، فإن حديثا عن التنمية الثقافية في غيبة دور فاعل للجامعة يصبح حديثا ناقصا ومبتسرا.

إن البعد الثقافي للجامعة يتمثل في إنتاج الثقافة وتطويرها والاحتفاظ بها باعتبارها جوهر ولب العمل الجامعي، والمتمثل بدوره في الإبداع الخلاق، وتفسير الظواهر بما يتجاوز التبريرات المبسطة، وتوصيل المعرفة والثقافة، وكل ذلك قائم على محتوى مجالات علمية أصيلة ومنهج متبع في دراستها، والتعاون بين هذه المجالات، وتطوير فلسفة ورسالة الجامعة لتستهدف في إطار استشرافها للمستقبل وصياغة قواعد حركته وتطوره - إعداد وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تحقق التنمية الذاتية للفرد بما يتفق مع مواهبه ورغباته، ورفع مستوى تنشئته وبنيته الثقافية والفكرية، بما يضمن قدرته على تصويب المفاهيم الفكرية والسلوكية المنافية للقيم العلمية للعصر، ويؤهله لاتخاذ قرارات حكيمة.

ويتجلى ذلك الدور الثقافي في أسمى مظاهره في الالتزام القيمي للجامعة بالقيام بمسئولياتها الفعلية والواجبة في أداء وظيفتها ثلاثية الأبعاد في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وبصورة متكاملة تسهم مجتمعه في بناء المواطن وتشكيل شخصيته وغرس القيم الأخلاقية والثقافية وتمكنه من المساهمة الفعالة في بناء المجتمع والرقي بالفكر المجتمعي.

(١) القصاص، محمد عبد الفتاح: حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية، ص١٤، ١٥، مجلة بدائل، العدد الثامن، (٢٠٠٧م)

البعد الاقتصادي للتنمية: لم يعد هدف التعليم الجامعي قاصرا على إعداد القوة العاملة المؤهلة لتلبية احتياجات الاقتصاد القومي كوظيفة وحيدة للتعليم الجامعي. تؤدى إلى التقدم الاقتصادي(١)؛ لذلك فإن الدور التنموي للجامعة يجب أن يتسع نطاقه وقدراته ليضمن وفاء الجامعة بمتطلبات خدمة المجتمع: كأن تكون قادرة على تخريج مواطن قادر على فهم مجتمعه وارتباطه بالمجتمعات الأخرى وعلى حل مشكلات التنمية، وإقامة المجتمع العصري وقيادته نحو التقدم والازدهار(٢).

ويجب تطوير جوهر وآليات الدور الاقتصادي والتنموي للجامعة، كبيت خبرة للاستشارات والمساعدة، وتقديم المعونة والخبرات المتنوعة، استنادا إلى قدراتها العلمية، وخبراتها المعرفية ومواردها البشرية المؤهلة، وتوظيف هذه القدرات في مجالاتها التطبيقية المتنوعة، من خلال إرساء علاقات التعاون وربط الجامعة بالوحدات الإنتاجية في مجالات الصناعة، والزراعة، وقطاع الأعمال، إضافة إلى القطاعات الخدمية، وحماية المستهلكين، ومؤسسات المجتمع المدني.

وعلى هذا النحو، فإن الجامعة لا تتمسك فقط بدورها في عملية التنمية، بل تؤكد على جدارتها به، وحيوية علاقاتها المجتمعية لعملية التنمية، كما يساعدها ذلك على التخلص من سلبيات بعض الرؤى القاصرة التي لا ترى في الجامعات إلا العبء المالي على الحكومة، وكمجال للإنفاق يفتقر إلى عائد أو مردود اقتصادي سريع ومباشر، فضلا عن كونها مؤسسات غير منتجة.

الدراسات السابقة:

انطلاقا من مكانة الجامعات ودورها المهم في المجتمعات فقد كانت هدف للدراسات والبحوث والندوات وعقد المؤتمرات، حيث هدفت دراسة بركات (٢٠٠٩م)(٣): إلى معرفة استراتيجيات جامعة القدس المفتوحة في التنمية البشرية الاجتماعية والثقافية والمعرفية والاقتصادية والسياسية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وقد توصلت الدراسة إلى أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لاستراتيجيات جامعة القدس المفتوحة من أجل التنمية البشرية مرتفعة جدا في المجال الثقافي والمعرفي بينما كانت مرتفعة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

---

(١) جلال، شوقي: "المجتمع المدني وثقافة الإصلاح "، بحث مقدم إلي " مؤتمر المجتمع المدني وقضايا الإصلاح في الوطن العربي"، أسيوط، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ٢٣-٢٥ نوفمبر. (٢٠٠٤م)

(٢) مراد، محمد حلمي: مرجع سابق، دور الجامعات في إعداد القوي العاملة المؤهلة، ص٣- ٢٦

(٣) بركات، زياد: استراتيجيات التنمية البشرية في جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس " مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والبحوث، مجلد(٢)، عدد(٣)، ٢٠٠٩م

وهدفت دراسة المصري(٢٠٠٨م)[١] التعرف إلى دور الشباب الجامعي الفلسطيني في التنمية ومدى مشاركتهم في تنمية المجتمع الفلسطيني، وتحديد المعوقات التي تواجههم، وما التصورات المقترحة لتعزيز هذه المشاركة وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة مشاركة الشباب الجامعي الفلسطيني في التنمية قد بلغت(٦٩٪) وهي نسبة إيجابية للمشاركة، كما حظيت التنمية الاقتصادية بالمرتبة الأولى في مشاركة الشباب الجامعي، وحظيت التنمية الاجتماعية والثقافية بالمرتبة الثانية، وجاءت التنمية السياسية بالموقع الثالثة. وجاءت دراسة خوج(٢٠٠٨م)[٢] بهدف التعرف على مدى استفادة التعليم العالي في السعودية من الصيغ الحديثة في عصر المعلوماتية الحديثة، وخلصت الدراسة إلى ضرورة ربط التعليم العالي بقطاعات الإنتاج، والوصول إلى نمط من الجامعات المنتجة، وتطوير ما يسمى بالجامعات البيئية التي تلبي احتياجات المجتمع المحلي، ودعم الجامعات التي تتمركز حول السوق.

بينما هدفت دراسة حمدان(٢٠٠٤م)[٣] إلى التعرف إلى التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وأهميتهما في التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية، وبينت هذه الدراسة أن هناك جوانب عدة يسهم فيها التعليم المفتوح في التنمية الاجتماعية والبشرية أهمها: إمكانية الجمع بين الدراسة والعمل، وتطوير مهارات العاملين في المؤسسات المختلفة وزيادة الإنتاج في مواقع العمل، وترسيخ الثقافة، وترسيخ عادات المجتمع وتقاليده من خلال البرامج التعليمية المختلفة.

وهدفت دراسة المنيع(٢٠٠٢م)(٤) إلى تحديد متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في السعودية في ضوء منظور مستقبلي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك خلل في التوازن بين التعليم الأكاديمي والتعليم التقني والمهني، وقلة ارتباط مخرجات التعليم العالي باحتياجات التنمية الاجتماعية والمعرفية.

---

(١) المصري، رفيق(٢٠٠٨م): "الشباب والتنمية في المجتمع الفلسطيني" دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعات قطاع غزة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، مجلد(٢٢)، عدد(١).

(٢) خوج، فخرية(٢٠٠٨م): "مدى استفادة التعليم العالي السعودي من الصيغ الجامعية الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات" مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد(١٤)، عدد(٥١).

(٣) حمدان، محمد سعيد: التجارب الدولية والعربية في مجال التعليم الالكتروني" ص٢٨٧-٣٢٢، المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد، مجلد (١)، عدد(١)، ٢٠٠٧م

(٤) المنيع، محمد(٢٠٠٢م): متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم للندوة الدولية حول الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودية، الرياض.

وجاءت دراسة(Slick، 1999) [١] بهدف التعرف على مساهمة جامعة كوريا المفتوحة في حل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية من وجهة نظر المدرسين، وقد بينت نتائجها، أنه يجب تطوير المناهج في الجامعة المفتوحة لتلبي حاجات الطلبة المتغيرة، ودعم البحث العملي في مجالات التطوير والتنمية الاجتماعية والبشرية وتوفير التمويل الحكومي وغير الحكومي لتنفيذ برامج التطوير والتنمية بمجالاتها المختلفة.

وهدفت دراسة موسى(١٩٩٨م) [٢] إلى التعرّف على تأثير التربية في مجالات التنمية المستدامة العربية، وقد استخلص أن هناك علاقة وثيقة بين التربية نوعًا وكمًا بالتنمية، وأن مستلزمات الحياة الجديدة تتطلب صياغة معايير جديدة للتربية العربية من أجل تحقيق أهداف التنمية البشرية، وأن نظام التعليم المنشود لا بد أن يستند إلى فلسفة تربوية تعليمية تكون أكثر تفاعلا مع قضايا المجتمع ومشكلاته، وأن يتخلى نظام التعليم العربي عن طابعه المدرسي الأكاديمي، ويتنوع ليغطي المجالات المجتمعية المختلفة.

أما دراسة(Erdogan،1993) [٣] التي تمثلت بمعرفة دور التعليم العالي في التنمية القومية في تركيا. وكان من أهم توصياتها. السماح لمؤسسات التعليم العالي بالتعاون مع مؤسسات الصناعة لتنظيم احتياجاتها من المهنيين وفقا لحاجات التنمية الصناعية، وإعادة تعريف هدف التعليم العالي بحيث ينسجم مع التنمية.

أما دراسة (البزاز، ١٩٩٥م) [٤] التي هدفت إلى تحديد الملامح المستقبلية للتربية والتعليم في العراق. كان من أهم نتائجها تنمية الإبداع الفكري والعلمي، وتوجيه التعليم نحو العمل.

ومنها دراسة(زاهر، ١٩٩٠م) [٥] التي هدفت إلى تحديد الملامح والبدائل المستقبلية والتحديات المستقبلية للتعليم وكان من أهم نتائجها، تدعيم علاقة التعليم بالعمل المنتج، وإعداد الكوادر الفنية المدربة، وتنمية التفكير العلمي للمواطن العربي.

---

(1)Slick، E. (1999). "Present problems and future challenges of the Korea National Open University". ERIC، ED431910.

(٢) موسى، محمود أحمد: التربية ومجالات التنمية في الإنماء التربوي، القاهرة ، مكتبة وهبة، (١٩٩٨م)

(3)Erdogan، I; Higher (1993): Education and national development; The contribution of Turkey since، 1980، Dissertation Abstracts International، Vol (53)، No (11)، May

(٤) البزاز، حكمت، وآخرون: ملامح التربية والتعليم في العراق في القرن الحادي والعشرين، ط١، العراق، وزارة التربية، ١٩٩٥.

(٥) زاهر، ضياء الدين: كيف تفكر النخبة العربية في تعلم المستقبل، دراسة تحليلية، منتدى الفكر العربي، (١٩٩٠م).

منهج الدراسة وإجراءاتها :

منهج الدراسة :

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها استخدم الباحث المنهج الوصفي بصورته المسحية والذي يعتبر ملائما لطبيعة هذه الدراسة وهو يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا بوصفها وتوضيح خصائصها، وتعبيرا كميا بوصفها رقميا بما يوضح حجمها أو درجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، وتحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول إلى استنتاجات في تطوير الواقع وتحسينه"[(١)]، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة، والتي تمثلت في تعرف " دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة ... محافظة دمياط نموذجا"، إذ تمت دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في الإجابة على تساؤلات الدراسة وبيان نتائجها وتوصياتها.

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع فئات سكان المجتمع بمحافظة دمياط وتمت مراعاة توزيع المجتمع حسب متغيرات الدراسة، وفق القطاعات المختلفة المكونة لمحافظة دمياط.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من عينة ممثلة لجميع أفراد المجتمع المستهدف للدراسة على أن اتبع الطرق العلمية والمناسبة في مثل هذه الدراسات، حيث تم توزيع أداة الدراسة عليهم. لذا فإن الباحث قد اختار عينه ملائمة تمثل جميع مجتمع الدراسة وكانت العينة النهائية المشاركة في الدراسة (٧٥٠)، ولكن بعد التطبيق الميداني حصل الباحث منها على (٧٢٠) استبانة بنسبة (٩٦,٠٪)، وتم استبعاد ثمان عشرة استبانة غير مكتملة، فأصبحت عدد الاستمارات القابلة للتحليل الإحصائي (٧٠٢) استبانة بواقع (٩٧,٥٪) من إجمالي العائد من الاستبانات وهي نسبة ممتازة جدا إحصائيا، كما يشير الجدول رقم(١).

(١) عبيدات، محمد: منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، ١٧٦-١٧٧. عمان: وائل للنشر، ٢٠٠١م.

جدول رقم (١) عدد الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة ونسبة العائد منها

المستهدف	المجموع
الاستبيانات الموزعة	٧٥٠
العائد منها	٧٢٠
النسبة المئوية	٩٦,٠٪
الاستبيانات الغير مكتملة	١٨
الاستبيانات الخاضعة للتحليل	٧٠٢
النسبة المئوية للاستبيانات الخاضعة للتحليل من الاستبانات العائدة	٩٧,٥٪

حدود الدراسة:

حدد الباحث موضوع الدراسة في التالي: " دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة ... محافظة دمياط نموذجا"، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع فئات المجتمع في محافظة دمياط.

أداة الدراسة:

يعتبر الاستبيان من أهم أدوات جمع البيانات التي يعتمد عليها الباحث في جمع البيانات ومن أكثرها شيوعا واستخداما في كافة مجالات العلوم الاجتماعية.

وفي هذه الدراسة صمم الباحث استمارة استبيان لجمع البيانات من الفئة المبحوثة الذين سيطبق عليهم المسح الاجتماعي بمحافظة دمياط، والاستبيان يبين ثلاثة محاور رئيسية إضافة للبيانات الأولية وهي كما يلي:

أ- الجزء الأول: يتعلق بالمتغيرات المستقلة للدراسة والتي تتضمن المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة ممثلة في:

- متغير العمر- الجنس- الحالة الاجتماعية- المستوى التعليمي- سنوات الخبرة- أفراد الأسرة.

ب- الجزء الثاني: ويتكون من مجموعة أبعاد، شملت المتغيرات التابعة للدراسة متضمنا ثلاثة أبعاد هي: (البعد الأول: عن دور الجامعة في التنمية الاجتماعية، ويشمل (١٣) فقرة. أما البعد الثاني: عن دور الجامعة في التنمية الثقافية، ويشمل (١٣) فقرة. وأخيرا البعد الثالث: عن دور الجامعة في التنمية الاقتصادية ويشمل أيضا (١٣) فقرة.

وقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) في الجزء الثاني من الاستبانة، مما يعطي الفئة المبحوثة، الحرية في تحديد موقفها بدرجة إيجابية أو سلبية هذا الموقف في كل عبارة، وتم إعطاء كل عبارة من العبارات درجات حسب المقياس لتتم معالجتها إحصائيا على النحو الآتي:

جدول رقم (٢) ترميز فقرات المحاور بهدف تحليلها إحصائيا

درجة الموافقة				
موافق بشدة	موافق	لا ادري	غير موافق	غير موافق بشدة
٥	٤	٣	٢	١

وقد تبنى الباحث في إعداد المحاور الشكل المغلق الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال.

صدق أداة الدراسة:

العينة الاستطلاعية للدراسة:

قام الباحث باختيار عينة استطلاعية بهدف اختبار عينة الدراسة النهائية، حيث كانت العينة الاستطلاعية مكونة من (٤٠) مفردة – (٢٠) ذكور و (٢٠) إناث من أفراد المجتمع بمحافظة دمياط، وكان الغرض من إجراء الدراسة الاستطلاعية هو التأكد من صلاحية أداة الدراسة، وتوافقها مع الدراسة النهائية وقد راعى الباحث فيها الشروط الواجب توفرها في العينة الاستطلاعية من حيث تجانسها مع العينة النهائية، كما أشار منسي (٢٠٠٣): "إذ يستحسن قبل البدء في إجراءات البحث وبصفة خاصة في البحوث الميدانية القيام بدراسة استطلاعية للتعرف على الظروف التي سيتم فيها إجراء البحث.

والجدول التالي، جدول رقم (٣) يبين بعض الخصائص الوظيفية والشخصية للعينة الاستطلاعية.

جدول رقم (٣) الخصائص الشخصية والوظيفية للفئة المبحوثة للعينة الاستطلاعية (ن = ٤٠)

الخاصية	المتغيرات	التكرار	النسبة
الحالة الاجتماعية	أعزب	٧	١٧,٥
	متزوج	٣١	٧٧,٥
	مطلق	٢	٥,٠
المجموع		٤٠	٪١٠٠,٠
المستوى التعليمي	متوسط	١	٢,٥
	ثانوية	١٤	٣٥,٠
	بكالوريوس	٢٢	٥٥,٠
	ماجستير	٢	٥,٠
	دكتوراه	١	٢,٥
المجموع		٤٠	٪١٠٠,٠
عدد أفراد الأسرة	أقل من ٥ أشخاص	٢٣	٥٧,٥
	من ٥- إلى أقل من ١٠ أشخاص	١١	٢٧,٥
	من ١٠ أشخاص فأكثر	٤	١٠,٠

الخاصية	المتغيرات	التكرار	النسبة
	لا يوجد	٢	٥,٠
المجموع		٤٠	٪١٠٠,٠

متوسط العمر (± ٣٢) سنة **متوسط الخبرة في مجال العمل**(± ٧) سنة

كما قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

أ- الصدق الظاهري للأداة: التعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه ثم عرضها على عدد من المحكّمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والجامعات الأخرى وبلغ عددهم (١٠) أعضاء من كليات مختلفة وفي ضوء آراء المحكّمين قام الباحث بإعداد أداة هذه الدراسة بصورتها النهائية.

ب- صدق الاتساق الداخلي للأداة: بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها ميدانيا، وحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة، وأيضا استخدام حساب معاملات الارتباط لمعرفة الثبات الداخلي حيث تم حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات في الاستبانة عن طريق استخدام معامل (ألفا كرونباخ) كما توضح ذلك الجداول اللاحقة:

وللتحقق من الاتساق الداخلي والثبات لمفردات المحور الأول (دور الجامعة في التنمية الاجتماعية) تم استخدام معامل ألفا كرونباخ:

جدول رقم (٤) التحليل السيكومتري لفقرات محور دور الجامعة في التنمية الاجتماعية

رقم الفقرة	معامل ألفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالمحور	ن
١	٠,٨٨٩	٠,٥٧٣	**٠,٦٣٠	٤٠
٢	٠,٨٨٥	٠,٦٤٣	**٠,٧٠٦	٤٠
٣	٠,٨٨٨	٠,٥٦٩	**٠,٦٤٤	٤٠
٤	٠,٨٨١	٠,٧٣٣	**٠,٧٧٩	٤٠
٥	٠,٨٩٤	٠,٤٥٥	**٠,٥٤٥	٤٠
٦	٠,٨٨٥	٠,٦٤١	**٠,٧١١	٤٠
٧	٠,٨٩٨	٠,٣٦٣	**٠,٤٦٠	٤٠
٨	٠,٨٩٢	٠,٤٩٣	**٠,٥٦٩	٤٠
٩	٠,٨٨٢	٠,٧١٨	**٠,٧٦٧	٤٠
١٠	٠,٨٨٠	٠,٧٣٤	**٠,٧٩٢	٤٠
١١	٠,٨٨٩	٠,٥٧٨	**٠,٦٦٧	٤٠

رقم الفقرة	معامل ألفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالمحور	ن
١٢	٠,٨٨٢	٠,٦٩٥	**٠,٧٥٣	٤٠
١٣	٠,٨٨٨	٠,٥٨١	**٠,٦٦٢	٤٠

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة ٠،٠١ فأقل.

معامل الارتباط المصحح:هو معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة على العنصر وبين الدرجة الكلية للمحور محذوفا منه درجة العنصر.

من الجدول رقم (٤) يتضح أن جميع المفردات المكونة لمحور (دور الجامعة في التنمية الاجتماعية) تسهم في زيادة الثبات لهذا المحور مما يدعم أن درجة الثبات في وجودها مرتفعة. كما يتضح من الجدول السابق أيضا أن بعض معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لمحور (دور الجامعة في التنمية الاجتماعية) وبين المجموع الكلي وكذلك المجموع الكلي محذوفا منه درجة المفردة دالة عند مستوى ٠،٠٥ فأقل، وتمتعهما بصدق محتوى مرتفع من قبل المحكّمين. كما أن ثبات الأداة في وجودها جيد جدا، وتبين من النتائج أيضا أن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت ما بين (٠،٣٦٣ ـ ٠،٧٣٤)

جدول رقم (٥) التحليل السيكومتري لفقرات محور دور الجامعة في التنمية الثقافية

رقم الفقرة	معامل ألفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالمحور	ن
١	٠,٩٣٢	٠,٧٧١	**٠,٨١٠	٤٠
٢	٠,٩٣٥	٠,٦٨٣	**٠,٧٣٠	٤٠
٣	٠,٩٣٧	٠,٦٠٢	**٠,٦٦٥	٤٠
٤	٠,٩٣٧	٠,٦٢٠	**٠,٦٨٢	٤٠
٥	٠,٩٣٠	٠,٨١٧	**٠,٨٥٢	٤٠
٦	٠,٩٣٤	٠,٧٠١	**٠,٧٥٧	٤٠
٧	٠,٩٣٤	٠,٧١٧	**٠,٧٦٩	٤٠
٨	٠,٩٣٢	٠,٧٧٧	**٠,٨١٣	٤٠
٩	٠,٩٣٦	٠,٦٤٣	**٠,٦٨٨	٤٠
١٠	٠,٩٣٢	٠,٧٨٤	**٠,٨٢٢	٤٠
١١	٠,٩٣٨	٠,٥٨٩	**٠,٦٥٧	٤٠
١٢	٠,٩٣٢	٠,٧٧٩	**٠,٨١٧	٤٠
١٣	٠,٩٣١	٠,٨٠١	٠,٨٣٤	٤٠

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة ٠،٠١ فأقل.

معامل الارتباط المصحح:هو معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة على العنصر وبين الدرجة الكلية للمحور محذوفا منه درجة العنصر.

يتضح من الجدول رقم (٥) أن جميع المفردات المكونة لمحور (أسباب دور الجامعة في التنمية الثقافية) تسهم في زيادة الثبات لهذا المحور، وأنها تتمتع بدرجة عالية من صدق المحتوى من قبل المحكّمين مما يدعم وجودها كما أن درجة الثبات في وجودها مرتفعة.

كما يتضح من الجدول السابق أيضا أن بعض معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لمحور (أسباب دور الجامعة في التنمية الثقافية) وبين المجموع الكلي وكذلك المجموع الكلي محذوفا منه درجة المفردة دالة عند مستوى ٠،٠٥ فأقل، وأنها تتمتع بصدق محتوى مرتفع من قبل المحكّمين كما أن ثبات الأداة في وجودها ممتاز، ويتبين من النتائج أيضا أن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت ما بين (٠,٥٨٩ – ٠,٨١٧).

جدول رقم (٦) التحليل السيكومتري لفقرات محور دور الجامعة في التنمية الاقتصادية

رقم الفقرة	معامل ألفا إذا حذف العنصر	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط بالمحور	ن
١	٠,٩٠١	٠,٦٠٠	**٠,٦٦٤	٤٠
٢	٠,٨٩٥	٠,٧٤٠	**٠,٧٨٨	٤٠
٣	٠,٨٩٤	٠,٧٧٥	**٠,٨١٥	٤٠
٤	٠,٩١٣	٠,٣١٥	**٠,٤١٣	٤٠
٥	٠,٩٠٤	٠,٥٢١	**٠,٦٠٥	٤٠
٦	٠,٩٠٠	٠,٦٠٩	**٠,٦٧٤	٤٠
٧	٠,٨٩٧	٠,٦٩٥	**٠,٧٥٢	٤٠
٨	٠,٨٩٧	٠,٦٧٧	**٠,٧٤١	٤٠
٩	٠,٨٩٩	٠,٦٧٤	**٠,٧٢١	٤٠
١٠	٠,٨٩٨	٠,٦٥٨	**٠,٧١٩	٤٠
١١	٠,٩٠١	٠,٥٩٩	**٠,٦٧٥	٤٠
١٢	٠,٨٩٦	٠,٧٢٠	**٠,٧٦٩	٤٠
١٣	٠,٩٠٣	٠,٥٧٢	**٠,٦٥٥	٤٠

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة ٠،٠١ فأقل.

معامل الارتباط المصحح:هو معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة على العنصر وبين الدرجة الكلية للمحور محذوفا منه درجة العنصر.

يتضح من الجدول رقم (٦) أن جميع المفردات المكونة لمحور (دور الجامعة في التنمية الاقتصادية) تسهم في زيادة الثبات لهذا المحور، وأنها تتمتع بدرجة عالية من صدق المحتوى من قبل المحكّمين مما يدعم وجودها كما أن درجة الثبات في وجودها مرتفعة.

كما يتضح من الجدول السابق أيضا أن بعض معاملات الارتباط بين المفردات المكونة لمحور (دور الجامعة في التنمية الاقتصادية) وبين المجموع الكلي وكذلك المجموع الكلي محذوفا منه درجة المفردة دالة عند مستوى ٠،٠٥ فأقل، وأنها تتمتع بصدق محتوى مرتفع من قبل المحكّمين كما أن ثبات الأداة في وجودها ممتاز، ويتبين من النتائج أيضا أن قيم معاملات الارتباط المصححة تراوحت ما بين (٠,٣١٥ – ٠,٧٧٥).

جدول رقم (٧) معاملات ألفا كرونباخ للثبات (Cronbach'aAlpha) لكل محور من محاور الاستبانة

المحاور	ن	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
التنمية الاجتماعية	٤٠	١٣	٠,٨٩٥
التنمية الثقافية	٤٠	١٣	٠,٩٣٩
التنمية الاقتصادية	٤٠	١٣	٠,٩٠٧

يتضح من الجدول رقم (٧) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول (دور الجامعة في التنمية الاجتماعية) بلغ (٠،٨٩٥)، أما معامل الثبات للمحور الثاني (دور الجامعة في التنمية الثقافية) فقد بلغ (٠،٩٣٩) وأخيرا فقد بلغ معامل الثبات للمحور الثالث (دور الجامعة في التنمية الاقتصادية) (٠،٩٠٧)؛ وجميعها قيم ثبات مرتفعة مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجه عالية من الثبات وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة، كما تتمتع بدرجة عالية من صدق المحتوى.

الأساليب الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات:

تم إعداد الاستبانة الخاصة بالدراسة التي تمثل" دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة ... محافظة دمياط نموذجا"، وذلك بطريقة تحقق أهداف الدراسة ويسهل معها إدخال متغيرات الدراسة للحاسوب حتى يتسنى تحليلها بواسطة برنامج SPSS بعد استبعاد الاستبيانات غير المستوفية لمعايير الدراسة. تم التعامل مع البيانات بمستوى دلالة (٠,٠٥).

قام الباحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ، حيث تم استخدام النسب المئوية والأوساط الحسابية لوصف اتجاهات مفردات الدراسة نحو متغيرات الدراسة كما يأتي:

من ١ إلى ١,٨٠ يمثل (غير موافق بشدة). - من ١,٨١ إلى ٢,٦٠ يمثل (غير موافق).

من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠ يمثل (لا أدري). - من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠ يمثل (موافق).

من ٤,٢١ إلى ٥,٠٠ يمثل (موافق بشدة).

وقد اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي، مما يعطي الفئة المبحوثة، الحرية في تحديد موقفه بدرجة إيجابية أو سلبية هذا الموقف في كل عبارة، وتم إعطاء كل عبارة من العبارات الرمز المناسب حسب المقياس.

ومن ثم تم التعامل مع البيانات بالمقاييس الإحصائية التالية:

- التكرارات (Frequencies) والنسب المئوية: لحساب البيانات التي تتعلق بخصائص عينة الدراسة والتي تتمثل في الجزء الأول من الاستبانة (البيانات الأولية).
- المتوسط الحسابي الموزون(المرجح)" Weighted Mean" وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.
- المتوسط الحسابي " Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسطات العبارات).
- تم استخدام الانحراف المعياري" Standard Deviation" للتعرّف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson)، لحساب الاتساق الداخلي، وثبات المقياس في الدراسة.
- استخدام معامل ألفا كرونباخ: للتحقق من ثبات الأداة.
- تم استخدام (اختبار (T) لعينتين مستقلتين) للتعرّف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية التي تنقسم إلى فئتين.

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها:

وصف أفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (٨)_توزيع أفراد عينة الدراسة وفق المتغيرات الأولية

العمر	التكرار	النسبة
أقل من ٢٥ سنة	٥٢	٧,٤
من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة	٣٢٤	٤٦,٢
من ٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة	٢٣٠	٣٢,٧
من ٤٥ سنة فأكثر	٩٦	١٣,٧
المجموع	٧٠٢	١٠٠,٠٪
الجنس	**التكرار**	**النسبة**
ذكر	٤٥٨	٦٥,٢
أنثى	٢٤٤	٣٤,٨
المجموع	٧٠٢	١٠٠,٠٪
الحالة الاجتماعية	**التكرار**	**النسبة**
أعزب	١٤٨	٢١,١
متزوج	٥٣٠	٧٥,٥
مطلق	٢٠	٢,٨
أرمل	٤	٠,٦
المجموع	٧٠٢	١٠٠,٠٪
المستوى التعليمي	**التكرار**	**النسبة**
متوسط	١٦	٢,٣
ثانوي	١٩٦	٢٧,٩
بكالوريوس	٣١٨	٤٥,٣
ماجستير	٨٢	١١,٧
دكتوراه	٩٠	١٢,٨
المجموع	٧٠٢	١٠٠,٠٪
سنوات الخبرة	**التكرار**	**النسبة**
أقل من ٥ سنوات	٢٣٨	٣٣,٨
من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	١٧٨	٢٥,٤
من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	١١٠	١٥,٧
من ١٥ سنة فأكثر	١٧٦	٢٥,١
المجموع	٧٠٢	١٠٠,٠٪

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة
أقل من ٤ أشخاص	٣٢٣	٤٦,٠
من ٥ إلى أقل من ٦ أشخاص	٢٩٠	٤١,٣
من ٧ أشخاص فأكثر	٧٧	١١,٠
لا يوجد أبناء	١٢	١,٧
المجموع	٧٠٢	١٠٠,٠٪

يوضح الجدول رقم (٨) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر، ويلاحظ أن الفئة العمرية (٢٥ سنة إلى ٣٥سنة) هي الأعلى نسبة في عينة الدراسة حيث بلغت (٤٦,٢)، بينما كانت الفئة العمرية (أقل من ٢٥ سنة)هي الأقل حيث بلغت النسبة (٧,٤).ويوضح الجدول توزيع أفراد العينة حسب الجنس حيث بلغت نسبة الذكور (٦٥,٢) بينما نسبة الإناث (٣٤,٨)،وحسب متغير الحالة الاجتماعية بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة العزاب (٢١,١) ، والمتزوجين (٧٥,٥) ، والمطلقين (٢,٨) ، والأرامل (٠,٦) .

ويوضح الجدول أيضا توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي حيث بلغت نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس (٤٥,٣) وهي أعلى نسبة، بينما بلغت نسبة الحاصلين على المرحلة المتوسطة(٢,٣) وهي النسبة الأقل، وحسب سنوات الخبرة حيث بلغت نسبة الذين لديهم خبرة أقل من خمس سنوات (٣٣,٩) وهي الأعلى نسبة في عينة الدراسة، بينما الأقل نسبة هم من سنوات الخبرة لديهم من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة حيث بلغت النسبة (١٥,٧).

ويوضح الجدول كذلك توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة وقد بلغت نسبة من عدد أفراد الأسرة لديهم أقل من ٤ أفراد (٤٦) وهي النسبة الأعلى بين أفراد عينة الدراسة ،بينما بلغت نسبة الأسر التي ليس لديها أبناء (١,٧٪) وهي النسبة الأقل بين أفراد عينة الدراسة.

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

السؤال الأول: "ما دور الجامعة في التنمية المستدامة بمحافظة دمياط"؟

جدول رقم(٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاتجاهات أفراد الدراسة عن محاور التنمية المستدامة مرتبة تنازليا

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب حسب الأهمية النسبية	المستوى حسب المتوسط
التنمية الاجتماعية	٣,٧٦	٠,٧١	٧٥,٢٪	٢	متوسط
التنمية الثقافية	٣,٨٢	٠,٧٥	٧٦,٤٪	١	متوسط
التنمية الاقتصادية	٣,٦٤	٠,٧٦	٧٢,٨٪	٣	منخفض
التنمية	٣,٧٤	٠,٦٨	٧٤,٨٪	-	متوسط

يوضح الجدول رقم (٩) أن دور الجامعة في التنمية الاجتماعية بمحافظة دمياط في مستوى المتوسط أو أقل من المتوسط ليصل إلى الضعف، حيث أتت الاستجابات بدرجة متوسطة إجمالا، كما جاء دور الجامعة في التنمية الثقافية بمحافظة دمياط في مستوى متوسط، بينما جاء دور الجامعة بمحافظة دمياط ضعيفا في مجال التنمية الاقتصادية.

يستنتج الباحث أن التنمية المستدامة بمحاورها المختلفة(الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية) تعتبر دون المستوى المطلوب والذي يفترض أن تقوم به الجامعة في محافظة دمياط، وتكشف ضعف دور الجامعة في تقديم الخدمات الاقتصادية التنموية للمجتمع المحلي، ودعمها للمشاريع الإنتاجية للطلاب وتسويقها بالمحافظة من خلال المهرجانات التسويقية، وتقديم الاستشارات الاقتصادية للمؤسسات والشركات في المحافظة ودعم الأسر المنتجة وتدريبها، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة خوج (٢٠٠٨م) من أن الجامعات البيئية دون التطلعات وتحتاج إلى التطوير لتلبي احتياجات المجتمع المحلي، ودعم الجامعات التي تخدم السوق، ودراسة المنيع (٢٠٠٢م) التي توصلت إلى قلة ارتباط مخرجات التعليم العالي باحتياجات التنمية الاجتماعية والمعرفية، بينما تختلف مع ما توصلت إليه دراسة بركات (٢٠٠٩م) من أن استراتيجيات التنمية البشرية في جامعة القدس مرتفعة جدا في المجال الثقافي والمعرفي ومرتفعة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ودراسة المصري (٢٠٠٨م) من أن مشاركة الشباب الجامعي في تنمية المجتمع بلغت(٦٩٪) وحظيت التنمية الاقتصادية بالمرتبة الأولى.

السؤال الثاني: "ما دور الجامعة في التنمية الاجتماعية بمحافظة دمياط"

جدول رقم (١٠) استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات محور دور الجامعة في التنمية الاجتماعية بمحافظة دمياط من وجهة نظر المبحوثين مرتبة تنازليا حسب متوسطات الموافقة

م	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) التحويلية =٣		رتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة			قيمة (ت)	الدلالة	
١	تشارك الجامعة في المناسبات الوطنية	ك	٢٦٦	٢٩٤	١٠٠	٢٤	١٨	٤,٠٩	٠,٩٤	٣٠,٧٩	**٠,٠٠٠	٣
		%	٣٧,٩	٤١,٩	١٤,٢	٣,٤	٢,٦					
٢	تقوم الجامعة بدعم ذوي الظروف الخاصة بتقديم التسهيلات في قبول أبنائها	ك	٢٢٠	٢٠٠	٢٣٦	٢٨	١٨	٣,٨٢	١,٠٠	٢١,٦٤	**٠,٠٠٠	٤
		%	٣١,٣	٢٨,٥	٣٣,٦	٤,٠	٢,٦					
٣	تقدم الجامعة الاستشارات التربوية والاجتماعية للأسرة	ك	١٥٢	٢١٦	٢٣٠	٨٤	٢٠	٣,٥٦	١,٠٤	١٤,٣١	**٠,٠٠٠	١٠
		%	٢١,٧	٣٠,٨	٣٢,٨	١٢,٠	٢,٨					
٤	تتعاون الجامعة مع الجمعيات الخيرية داخل المجتمع	ك	١٦٦	٢٥٨	٢١٤	٤٨	١٦	٣,٧٣	٠,٩٧	١٩,٧٩	**٠,٠٠٠	٦
		%	٢٣,٦	٣٦,٨	٣٠,٥	٦,٨	٢,٣					
٥	تقدم الجامعة الدورات والبرامج التي تدعم الأسر المنتجة	ك	١٧٢	١٩٨	٢٠٦	٩٤	٣٢	٣,٥٥	١,١٣	١٢,٨١	**٠,٠٠٠	١١
		%	٢٤,٥	٢٨,٢	٢٩,٣	١٣,٤	٤,٦					
٦	وجود الجامعة حد من انتقال أبناء المحافظة للدراسة خارجها	ك	٣٧٠	١٨٤	٩٦	٥٢	١٠	٤,٢١	١,٠١	٣١,٦٩	**٠,٠٠٠	٢
		%	٥٢,٧	٢٦,٢	١٢,٣	٧,٤	١,٤					
٧	تقيم الجامعة المهرجانات الترفيهية والمسابقات لأبناء المحافظة	ك	١٦٤	٢٤٠	١٦٢	١١٨	١٨	٣,٥٩	١,١٠	١٤,٢٦	**٠,٠٠٠	٩
		%	٢٣,٤	٣٤,٢	٢٣,١	١٦,٨	٢,٦					
٨	تفتح الجامعة مرافقها لأبناء المجتمع	ك	٢٠٦	٢٤٦	١٥٤	٨٠	١٦	٣,٧٨	١,٠٦	١٩,٤٢	**٠,٠٠٠	٥
		%	٢٩,٣	٣٥,٠	٢١,٩	١١,٤	٢,٣					
٩	وجود الجامعة في المحافظة يرفع من مكانتها الاجتماعية	ك	٤٤٨	١٩٨	٢٠	٢٢	١٤	٤,٤٩	٠,٨٦	٤٥,٩٥	**٠,٠٠٠	١
		%	٦٣,٨	٢٨,٢	٢,٨	٣,١	٢,٠					
١٠	تغطي الجامعة احتياجات أهالي المحافظة من التعليم الجامعي	ك	١٩٢	١٥٨	٧٠	١٥٤	١٢٨	٣,١٩	١,٥٠	٣,٣٣	**٠,٠٠١	١٣
		%	٢٧,٤	٢٢,٥	١٠,٠	٢١,٩	١٨,٢					
١١	تحرص الجامعة على تأهيل الموظفين والموظفات بالمؤسسات الحكومية	ك	١٩٨	٢٥٨	١١٦	٩٢	٣٨	٣,٦٩	١,١٧	١٥,٧٠	**٠,٠٠٠	٧
		%	٢٨,٢	٣٦,٨	١٦,٥	١٣,١	٥,٤					
١٢	تحقق الجامعة حرية اختيار التخصص لأبناء المحافظة	ك	٢٠٤	١٥٨	٩٦	٩٨	٤٦	٣,٦٨	١,٢١	١٤,٧٩	**٠,٠٠٠	٨
		%	٢٩,١	٣٦,٨	١٣,٧	١٤,٠	٦,٦					
١٣	تستوعب الجامعة خريجي وخريجات الثانوية العامة بالمحافظة	ك	١٨٦	٢١٦	١١٦	١١٦	٨٦	٣,٤٨	١,٣٠	٩,٧٥	**٠,٠٠٠	١٢
		%	٢٦,٥	٣٠,٨	١٦,٥	١٦,٥	٩,٧					

المتوسط العام	٣,٧٦	١,١٠			

* دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

- يوضح الجدول رقم (١٠) أن أفراد عينة الدراسة يوافقون في استجاباتهم على واقع دور الجامعة في التنمية الاجتماعية بمحافظة دمياط بمتوسط حسابي عام بلغ (٣,٧٦ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من ٣,٤٠ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى الاستجابة "موافق" على أداة الدراسة.
- ويتضح أن قيم (T) لعبارة التنمية الاجتماعية دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥) فأقل، مما يبين تباين وجهات نظر عينة الدراسة حول هذه الفقرات.
- وتشير البيانات الإحصائية أن هناك تجانس بين إجابات أفراد عينة الدراسة على واقع دور الجامعة في التنمية الاجتماعية بمحافظة دمياط حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (٣,١٩ إلى ٤,٤٩) وهي متوسطات تقع في الفئات الثالثة، الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (لا أدري / موافق / موافق بشدة) بمتوسط حسابي (٣,٧٦) من أصل (٥) ، أي أعلى من المتوسط .
- وجاءت العبارة " وجود الجامعة في المحافظة يرفع من مكانتها الاجتماعية " بالمرتبة الأولى من حيث الاستجابة بدرجة "موافق بشدة" من قبل أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٤,٤٩ من ٥).
- وجاءت العبارة " وجود الجامعة حدّ من انتقال أبناء المحافظة للدراسة خارجها " بالمرتبة الثانية من حيث الاستجابة بدرجة "موافق بشدة" من قبل أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٤,٢١ من ٥).
- بينما جاءت العبارة رقم (١٠) وهى " تغطي الجامعة احتياجات أهالي المحافظة من التعليم الجامعي " بالمرتبة الأخيرة من حيث الاستجابة بدرجة "لا أدري" من قبل أفراد عينة الدراسة حولها بمتوسط بلغ (٣,١٩ من ٥).
- وجاءت العبارة " تستوعب الجامعة خريجي وخريجات الثانوية العامة بالمحافظة" بالمرتبة ما قبل الأخيرة من حيث الاستجابة "موافق" من قبل أفراد عينة الدراسة حولها بمتوسط (٣,٤٨ من ٥).

السؤال الثالث: "ما دور الجامعة في التنمية الثقافية بمحافظة دمياط"؟

جدول رقم (١١)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور دور الجامعة في التنمية الثقافية بمحافظة دمياط من وجهة نظر المبحوثين مرتبة تنازليا حسب متوسطات الموافقة

م	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) التحويلية =٣		رتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة			قيمة (ت)	الدلالة	
١	تقدم الجامعة خدمات ثقافية وتعليمية للمجتمع المحلي بالمحافظة	ك	١٦٢	٢٧٤	١٤٤	٩٠	٣٢	٣,٦٣	١,١١	١٥,١٤	**٠,٠٠٠	١٢
		%	٢٣,١	٣٩,٠	٢٠,٥	١٢,٨	٤,٦					
٢	تثري الجامعة الحركة الثقافية بالمحافظة من خلال إقامة الندوات والمحاضرات واللقاءات	ك	١٥٤	٢٧٤	١٦٠	٩٢	٢٢	٣,٦٤	١,٠٦	١٥,٨٩	**٠,٠٠٠	١١
		%	٢١,٩	٣٩,٠	٢٢,٨	١٣,١	٣,١					
٣	تعمل الجامعة على نشر الوعي الثقافي بالمشاركة في جميع المناسبات الثقافية بالمجتمع	ك	١٧٠	٢٩٢	١٣٨	٨٠	٢٢	٣,٧٢	١,٠٥	١٨,٢٧	**٠,٠٠٠	٧
		%	٢٤,٢	٤١,٦	١٩,٧	١١,٤	٣,١					
٤	تقيم الجامعة المسابقات والمهرجانات الثقافية	ك	١٢٨	٢٦٦	١٨٢	١٠٠	٢٦	٣,٥٣	١,٠٦	١٣,١٨	**٠,٠٠٠	١٣
		%	١٨,٢	٣٧,٩	٢٥,٩	١٤,٢	٣,٧					
٥	للجامعة دور في بروز بعض المثقفين بالمحافظة	ك	١٦٤	٢٨٢	١٥٢	٨٠	٢٤	٣,٦٩	١,٠٦	١٧,٢١	**٠,٠٠٠	٩
		%	٢٣,٤	٤٠,٢	٢١,٧	١١,٤	٣,٤					
٦	توفر الجامعة فرصة مواصلة الدراسة للموظفين والموظفات بالمحافظة	ك	٢٧٦	٢٦٠	٩٢	٤٢	٣٢	٤,٠١	١,٠٨	٢٤,٥٨	**٠,٠٠٠	٤
		%	٣٩,٣	٣٧,٠	١٣,١	٦,٠	٤,٦					
٧	تعقد الجامعة الدورات التدريبية والندوات والمحاضرات لأبناء المحافظة	ك	٢٠٠	٢٤٢	١٤٤	٩٤	٢٢	٣,٧٢	١,١١	١٧,١٥	**٠,٠٠٠	٨
		%	٢٨,٥	٣٤,٥	٢٠,٥	١٣,٤	٣,١					
٨	تسهم الجامعة في تطوير المعرفة التربوية وتحسين العملية التعليمية للمؤسسات التعليمية بالمحافظة	ك	٢١٨	٣٢٦	٩٤	٤٦	١٨	٣,٩٧	٠,٩٧	٢٦,٥٠	**٠,٠٠٠	٥
		%	٣١,١	٤٦,٤	١٣,٤	٦,٦	٢,٦					
٩	توفر الجامعة فرص الدراسة للعاملين بالمحافظة لرفع مستواهم	ك	٣٠٨	٣٠٠	٦٤	٢٢	٨	٤,٢٥	٠,٨٣	٣٩,٧٢	**٠,٠٠٠	١
		%	٤٣,٩	٤٢,٧	٩,١	٣,١	١,١					
١٠	تحرص الجامعة من خلال خططها على كشف المواهب الإبداعية وتنميتها	ك	١٨٨	٢٨٢	١٤٠	٦٤	٢٨	٣,٧٧	١,٠٧	١٩,٠٤	**٠,٠٠٠	٦
		%	٢٦,٨	٤٠,٢	١٩,٩	٩,١	٤,٠					

م	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) التحويلية =٣		رتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة			قيمة (ت)	الدلالة	
	لدى طلاب المحافظة											
١١	يقدم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ندوات ومحاضرات عامة بالمحافظة	ك	١٦٦	٢٦٢	١٥٠	١٠٨	١٦	٣,٦٥	١,٠٧	١٦,٠٠	**,٠٠٠	١٠
		%	٢٣,٦	٣٧,٣	٢١,٤	١٥,٤	٢,٣					
١٢	تغيرت الحركة الثقافية في المحافظة بعد وجود الجامعة	ك	٢٢٤	٣٣٠	٩٢	٤٢	١٤	٤,٠١	٠,٩٣	٢٨,٦٥	**,٠٠٠	٣
		%	٣١,٩	٤٧,٠	١٣,١	٦,٠	٢,٠					
١٣	للجامعة دور واضح في التغير الثقافي الذي تعيشه المحافظة	ك	٢٢٨	٣٥٦	٦٦	٣٨	١٤	٤,٠٦	٠,٩٠	٣١,٢٥	**,٠٠٠	٢
		%	٣٢,٥	٥٠,٧	٩,٤	٥,٤	٢,٠					
المتوسط العام								٣,٨٢	١,٠٢			

* دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يوضح الجدول رقم (١١) أن أفراد عينة الدراسة يوافقون في استجاباتهم على واقع دور الجامعة في التنمية الثقافية بمحافظة دمياط بمتوسط حسابي عام بلغ (٣,٨٢ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي(من ٣,٤٠ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة الاستجابة "موافق" على أداة الدراسة.

ويتضح أن قيم (T) لعبارة التنمية الثقافية دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥) فأقل، مما يبين تباين وجهات نظر عينة الدراسة حول هذه الفقرات، وتجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على واقع دور الجامعة في التنمية الثقافية بمحافظة دمياط حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (٣,٥٣ إلى ٤,٢٥) وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (موافق / موافق بشدة) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة على واقع دور الجامعة في التنمية الثقافية بمحافظة دمياط ، ويتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على عبارة واحدة فقط من واقع دور الجامعة في التنمية الثقافية بمحافظة دمياط .

حيث جاءت العبارة "توفر الجامعة فرص الدراسة للعاملين بالمحافظة لرفع مستوى العاملين" بالمرتبة الأولى من حيث الاستجابة بدرجة "موافق بشدة" من قبل أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٤,٢٥ من ٥) وجاءت العبارة " للجامعة دور واضح في التغير الثقافي الذي تعيشه المحافظة " بالمرتبة الثانية بالاستجابة "موافق" من قبل أفراد عينة الدراسة بمتوسط (٤,٠٦ من ٥).

بينما جاءت العبارة " تقيم الجامعة المسابقات والمهرجانات الثقافية " بالمرتبة الأخيرة بالاستجابة "موافق" من قبل أفراد عينة الدراسة بمتوسط (٣,٥٣ من ٥).

وجاءت العبارة " تقدم الجامعة خدمات ثقافية وتعليمية للمجتمع المحلي بالمحافظة " بالمرتبة ما قبل الأخير بالاستجابة "موافق" من قبل أفراد عينة الدراسة بمتوسط (٣,٦٣ من ٥).

السؤال الرابع: "ما دور الجامعة في التنمية الاقتصادية بمحافظة دمياط"؟

جدول رقم (١٢) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور دور الجامعة في التنمية الاقتصادية بمحافظة دمياط من وجهة نظر المبحوثين مرتبة تنازليا حسب متوسطات الموافقة

م	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) التحويلية =٣		رتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة			قيمة (ت)	الدلالة	
١	تقدم الجامعة خدمات اقتصادية وتنموية للمجتمع المحلي بالمحافظة	ك	١٦٢	٢٤٤	٢٠٤	٧٤	١٨	٣٠٦٥	١,٠٣	١٦,٨٣	**٠,٠٠٠	٨
		%	٢٣,١	٣٤,٨	٢٩,١	١٠,٥	٢,٦					
٢	يدعم وجود الجامعة الحركة التجارية والنشاط التجاري	ك	٢١٦	٣٠٢	١٢٢	٤٤	١٨	٣,٩٣	٠,٩٨	٢٥,٢٠	**٠,٠٠٠	٢
		%	٣٠,٨	٤٣,٠	١٧,٤	٦,٣	٢,٦					
٣	ساهم وجود الجامعة في النهضة العمرانية بالمحافظة	ك	٢١٦	٣٢٦	١١٠	٤٠	١٠	٣,٩٩	٠,٩١	٢٩,٠٦	**٠,٠٠٠	١
		%	٣٠,٨	٤٦,٤	١٥,٧	٥,٧	١,٤					
٤	ساهم وجود الجامعة في ارتفاع أسعار الإيجارات والوحدات السكنية .... إلخ	ك	٢١٢	٢٩٨	١٣٠	٤٤	١٨	٣,٩١	٠,٩٨	٢٤,٧٠	**٠,٠٠٠	٣
		%	٣٠,٢	٤٢,٥	١٨,٥	٦,٣	٢,٦					
٥	تمثل الجامعة عبئا إقتصادياً على الطلاب بالمحافظة	ك	٢٣٨	٢٧٢	١٠٠	٦٦	٢٦	٣,٩٠	١,٠٩	٢١,٨٧	**٠,٠٠٠	٤
		%	٣٣,٩	٣٨,٧	١٤,٢	٩,٧	٣,٧					
٦	تدعم الجامعة المشاريع الإنتاجية للطلاب بالمحافظة	ك	١٤٦	٢١٢	٢٢٨	٨٨	٢٨	٣,٥١	١,٠٨	١٢,٦٣	**٠,٠٠٠	٩
		%	٢٠,٨	٣٠,٢	٣٢,٥	١٢,٥	٤,٠					
٧	تتيح الجامعة فرصة لتسويق إنتاج الطلاب والطالبات ودعم الأسر المنتجة	ك	١٣٠	١٩٠	٢٣٠	١٢٠	٣٢	٣,٣٨	١,١١	٩,٠٨	**٠,٠٠٠	١٠
		%	١٨,٥	٢٧,١	٣٢,٨	١٧,١	٤,٦					
٨	تنوعت الاستثمارات التجارية بالمحافظة بعد وجود الجامعة	ك	١٦٤	٢٨٤	١٧٤	٦٠	٢٠	٣,٧٣	١,٠٠	١٩,٢٥	**٠,٠٠٠	٦
		%	٢٣,٤	٤٠,٥	٢٤,٨	٨,٥	٢,٨					
٩	تدعم الجامعة حركة الإنتاج من خلال تدريب الأسر المنتجة	ك	١٠٢	١٨٢	٢٦٠	١٢٦	٣٢	٣,٢٨	١,٠٦	٦,٩٧	**٠,٠٠٠	١٢
		%	١٤,٥	٢٥,٩	٣٧,٠	١٧,٩	٤,٦					
١٠	تقيم الجامعة المهرجانات النسويقية	ك	١٠٠	١٥٢	٢٦٠	١٤٦	٤٤	٣,١٧	١,١٠	٤,٠٤	**٠,٠٠٠	١٣
		%	١٤,٢	٢١,٧	٣٧,٠	٢٠,٨	٦,٣					

م	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) التحويلية =٣		رتبة
		النسبة %	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة			قيمة (ت)	الدلالة	
١١	تزود الجامعة المجتمع المحلي بالكوادر البشرية المؤهلة لخدمة المحافظة	ك	١٩٨	٢٨٢	١١٨	٧٨	٢٦	٣,٧٨	١,٠٩	١٩,٠٣	**,٠٠٠	٥
		%	٢٨,٢	٤٠,٢	١٦,٨	١١,١	٣,٧					
١٢	تقدم الجامعة الاستشارات الاقتصادية للمؤسسات والشركات في المحافظة	ك	١١٦	١٧٢	٢٧٨	١٠٠	٣٦	٣,٣٣	١,٠٨	٨,١٨	**,٠٠٠	١١
		%	١٦,٥	٢٤,٥	٣٩,٦	١٤,٢	٥,١					
١٣	توفر الجامعة فرص عمل أوسع لأبناء المحافظة	ك	١٨٤	٢٩٢	١٢٠	٦٦	٤٠	٣,٧٣	١,١٢	١٧,٣٤	**,٠٠٠	٧
		%	٢٦,٢	٤١,٦	١٧,١	٩,٤	٥,٧					
المتوسط العام								٣,٦٤	١,٠٥			

* دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يوضح الجدول رقم (١٢) أن أفراد عينة الدراسة يوافقون في استجاباتهم على واقع دور الجامعة في التنمية الاقتصادية بمحافظة دمياط بمتوسط حسابي عام بلغ (٣,٦٤ من ٥) وهو متوسط يقع أيضا في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من ٣,٤٠ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة الاستجابة "موافق" على أداة الدراسة.

وأن قيم (T) لعبارة التنمية الاقتصادية دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥) فأقل، مما يبين تباين وجهات نظر عينة الدراسة حول هذه الفقرات.

وأن هناك تجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على واقع دور الجامعة في التنمية الاقتصادية بمحافظة دمياط حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (٣,١٧ إلى ٣,٩٩) وهي متوسطات تقع في الفئتين الثالثة والرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (لا أدري / موافق) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على واقع دور الجامعة في التنمية الاقتصادية بمحافظة دمياط.

حيث جاءت العبارة " ساهم وجود الجامعة في النهضة العمرانية بالمحافظة " بالمرتبة الأولى من حيث الاستجابة "موافق" من قبل أفراد عينة الدراسة بمتوسط (٣,٩٩ من ٥).

وجاءت العبارة " يدعم وجود الجامعة الحركة التجارية والنشاط التجاري " بالمرتبة الثانية من حيث الاستجابة "موافق" من قبل أفراد عينة الدراسة حولها بمتوسط (٣,٩٣ من ٥).

بينما جاءت العبارة " تقيم الجامعة المهرجانات التسويقية " بالمرتبة الأخيرة بالاستجابة بدرجة "لا أدري" من قبل أفراد عينة الدراسة بمتوسط بلغ (٣,١٧ من ٥).

وجاءت العبارة " تدعم الجامعة حركة الإنتاج من خلال تدريب الأسر المنتجة " بالمرتبة ما قبل الأخير من حيث الاستجابة بدرجة "لا أدري" من قبل أفراد عينة الدراسة بمتوسط بلغ (٣,٢٨ من ٥).

النتائج المتعلقة بالاستدلالات الإحصائية للدراسة :

وللتعرف على فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول محاور الدراسة وفقا لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية للفئة المبحوثة عن دور الجامعة في التنمية الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية في محافظة دمياط، تم حساب الاستدلالات الإحصائية للإجابة على التساؤل .

السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دور الجامعة في التنمية والمتغيرات الشخصية لأفراد العينة ؟ والذي يتفرع منه عدد من الأسئلة:

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين دور الجامعة في التنمية ومتغير العمر؟

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير العمر استخدم الباحث "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير العمر وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (١٣) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف العمر

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	١,٤٠٨	٣	٠,٤٦٩	٠,٩١٨	٠,٤٣٢
	داخل المجموعات	٣٥٦,٩٠٦	٦٨٩	٠,٥١١		
	المجموع	٣٥٨,٣١٥	٧٠١			
التنمية الثقافية	بين المجموعات	٠,٤٨٧	٣	٠,١٦٢	٠,٢٨٩	٠,٨٣٣
	داخل المجموعات	٣٩٢,٣٣٦	٦٨٩	٠,٥٦٢		
	المجموع	٣٩٢,٨٢٤	٧٠١			
التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	٢,٥٢٩	٣	٠,٨٤٣	١,٤٧٤	٠,٢٢٠
	داخل المجموعات	٣٩٩,٠٨٠	٦٨٩	٠,٥٧٢		
	المجموع	٤٠١,٦٠٩	٧٠١			
التنمية	بين المجموعات	٠,٨٧١	٣	٠,٢٩٠	٠,٦٣١	٠,٥٩٥

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	داخل المجموعات	٣٢١,١٦٠	٦٩٨	٠,٤٦٠		
	المجموع	٣٢٢,٠٣١	٧٠١			

يوضح الجدول رقم (١٣) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول محور الدراسة الأول: (التنمية الاجتماعية)، المحور الثاني: (التنمية الثقافية) والمحور الثالث: (التنمية الاقتصادية) تعزى لمتغير العمر، وتعود هذه النتيجة إلى أن الدور الذي تقدمه الجامعة ومساهمتها في التنمية لا يرتبط بمرحلة عمرية معينة وإنما للمجتمع بكل فئاته وهذا ما أثبتته الدراسة.

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين دور الجامعة في التنمية ومتغير الجنس؟

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير النوع استخدم الباحث "اختبار (ت)" (Independent Sample T-test) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير النوع وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٤) نتائج اختبار "ت" Independent Sample T-test : للفروق في متوسطات إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير النوع

المحاور	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة ت	الدلالة
التنمية الاجتماعية	ذكر	٤٥٨	٣,٨٢	٠,٧٣	٣,٢٥	**٠,٠٠١
	أنثي	٢٤٤	٣,٦٤	٠,٦٦		
التنمية الثقافية	ذكر	٤٥٨	٣,٨٨	٠,٧٥	٢,٩٣	**٠,٠٠٣
	أنثي	٢٤٤	٣,٧٠	٠,٧٤		
التنمية الاقتصادية	ذكر	٤٥٨	٣,٧٠	٠,٧٨	٢,٧٨	**٠,٠٠٦
	أنثي	٢٤٤	٣,٥٣	٠,٧١		
التنمية	ذكر	٤٥٨	٣,٨٠	٠,٦٩	٣,٢٦٢	**٠,٠٠١
	أنثي	٢٤٤	٣,٦٢	٠,٦٥		

** دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل

يوضح الجدول رقم (١٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات المجتمع المحلي بمحافظة دمياط (الذكور والإناث) حول (محاور الدراسة المختلفة) وكانت النتائج لصالح استجابات الفئة المبحوثة من الذكور، وقد تعود هذه النتيجة إلى مكانة المرأة في المجتمع ودورها في التنمية والمشاركة الاجتماعية في المجتمعات المحلية، واستهداف الجامعات لهذه المجتمعات ببرامجها وأنشطتها المختلفة، لذلك

أظهرت النتائج استجابات أعلى لصالح الفئة المبحوثة من الذكور حول محاور التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين دور الجامعة في التنمية ومتغير الحالة الاجتماعية ؟

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقا لاختلاف متغير الحالة الاجتماعية، حيث استخدم الباحث "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير الحالة الاجتماعية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (١٥) نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف الحالة الاجتماعية

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	٧,٢٠٥	٣	٢,٤٠٢	٤,٧٧٥	**٠,٠٠٣
	داخل المجموعات	٣٥١,١٠٩	٦٩٨	٠,٥٠٣		
	المجموع	٣٥٨,٣١٥	٧٠١			
التنمية الثقافية	بين المجموعات	٢,٩٦٧	٣	٠,٩٨٩	١,٧٧٠	٠,١٥١
	داخل المجموعات	٣٨٩,٨٥٧	٦٩٨	٠,٥٥٩		
	المجموع	٣٩٢,٨٢٤	٧٠١			
التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	٥,٥٨٠	٣	١,٨٦٠	٣,٢٧٨	*٠,٠٢١
	داخل المجموعات	٣٩٦,٠٣٠	٦٩٨	٠,٥٦٧		
	المجموع	٤٠١,٦٠٩	٧٠١			
التنمية	بين المجموعات	٤,٧٦٥	٣	١,٥٨٨	٣,٤٩٥	*٠,٠١٥
	داخل المجموعات	٣١٧,٢٦٥	٦٩٨	٠,٤٥٥		
	المجموع	٣٢٢,٠٣١	٧٠١			

* دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل ** دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل

جدول رقم (١٦) يوضح نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق بين متغير الحالة الاجتماعية وفقا للمحور الأول والثالث

المحور	الحالة الاجتماعية		متوسط الاختلاف	الخطأ المعياري	الدلالة
التنمية الاجتماعية	متزوج	أعزب	٠,٢٦٢٩٩	٠,٣٥٩٣٨	٠,٤٦٥
		مطلق	*٠,٤٧٦٢٠	٠,٣٥٥٩٦	٠,٠٠٥
		أرمل	٠,٦٧٦٩٢	٠,٣٨٨٤٧	٠٨٢
التنمية الثقافية	متزوج	أعزب	*٠,١٩١٠١	٠,٠٧٠٠٧	٠,٠٠٦
		مطلق	٠,٢٧٥١٢	٠,٢٧٤٩٣	٠,٣٣١
		أرمل	٠,٥٦٣٤٧	٠,٣٨٥٨١	٠,١٤٤
التنمية الاقتصادية	أرمل	أعزب	٠,٦٦٦٣٢	٠,٣٨١٦٨	٠,٠٨١
		مطلق	*٠,٧٦١١٠	٠,٣٧٨٠٤	٠,٠٤٤
		متزوج	*١,٠٨٤٦٢	٠,٤١٢٥٧	٠,٠٠٩
التنمية	متزوج	أعزب	٠,٤٠٦١٠	٠,٣٤١٦٢	٠,٢٣٥
		مطلق	٠,٥٤٣١١	٠,٣٣٨٣٧	٠,١٠٩
		أرمل	*٠,٧٩٢٣١	٠,٣٦٩٢٧	٠,٠٣٢

* دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يوضح الجدول رقم (١٥) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دور الجامعة في التنمية الاجتماعية ومتغير الحالة الاجتماعية عند مستوى (٠,٠١٥) ، وتشير البيانات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التنمية الاجتماعية ومتغير الحالة الاجتماعية عند مستوى الدالة (٠,٠٠٣) ، وعدم وجود فروق دالة إحصائيا بين التنمية الثقافية ومتغير الحالة الاجتماعية حيث بلغ مستوى الدالة (٠,١٥١) ، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التنمية الاقتصادية ومتغير الحالة الاجتماعية عند مستوى (٠,٠٢١).

ولتحديد صالح الفروق بين كل فئات الحالة الاجتماعية على حدة تم استخدام اختبار البعدي LSD.

ويوضح الجدول رقم (١٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة الذين حالتهم الاجتماعية متزوج واتجاهات أفراد الدراسة الذين حالتهم الاجتماعية أرمل حول (دور الجامعة في التنمية الاجتماعية)، وكانت النتائج لصالح أفراد الدراسة الذين حالتهم الاجتماعية متزوج، وربما يعزي الباحث ذلك لكون أفراد عينة الدراسة من المتزوجين هم الفئة الأكثر حاجة إلى أن تقدم الجامعة لهم الخدمات الاجتماعية التي تعينهم في حياتهم ومستقبل أسرهم.

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين دور الجامعة في التنمية ومتغير المستوى التعليمي ؟

وللتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير المستوى التعليمي استخدم الباحث "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف المستوى التعليمي وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (١٧) نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى المستوى التعليمي

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	٢٠,٦٥٠	٤	٥,١٦٣	١٠,٥٦٧	**٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٣٣٧,٦٦٤	٦٩٧	٠,٤٨٤		
	المجموع	٣٥٨,٣١٥	٧٠١			
التنمية الثقافية	بين المجموعات	٢٣,٥٢١	٤	٥,٨٨٠	١١,٠٩٨	**٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٣٦٩,٣٠٣	٦٩٧	٠,٥٣٠		
	المجموع	٣٩٢,٨٢٤	٧٠١			
التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	٦,٤١٩	٤	١,٦٠٥	٢,٨٣٠	*٠,٠٢٤
	داخل المجموعات	٣٩٥,١٩٠	٦٩٧	٠,٥٦٧		
	المجموع	٤٠١,٦٠٩	٧٠١			
التنمية	بين المجموعات	١٤,٤٣٩	٣	٣,٦١٠	٨,١٧٩	**٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٣٠٧,٥٩٢	٦٩٨	٠,٤٤١		
	المجموع	٣٢٢,٠٣١	٧٠١			

** دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل

جدول رقم (١٨) نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق بين متغير أفراد الأسرة وفقا لمحاور الدراسة المختلفة

المحور	المستوى التعليمي		متوسط الاختلاف	الخطأ المعياري	الدلالة
التنمية الاجتماعية	متوسط	ثانوي	*٠,٣٦	٠,١٨	*٠,٠٤٩
		بكالوريوس	*٠,٦٥	٠,١٨	٠,٠٠٠
		ماجستير	*٠,٦٦	٠,١٩	٠,٠٠١
		دكتوراه	٠,٣١	٠,١٩	٠,١٠٥

المحور	المستوى التعليمي		متوسط الاختلاف	الخطأ المعياري	الدلالة
التنمية الثقافية	دكتوراه	متوسط	٠,٢٢	٠,٢٠	٠,٢٦٩
		ثانوي	*٠,٢١	٠,٠٩	٠,٠٢٢
		بكالوريوس	*٠,٥١	٠,٠٩	٠,٠٠٠
		ماجستير	*٠,٣٩	٠,١١	٠,٠٠٠
التنمية الاقتصادية	ثانوي	متوسط	٠,٠٢	٠,٢٠	٠,٩٠٧
		بكالوريوس	*٠,٢١	٠,٠٧	٠,٠٠٢
		ماجستير	٠,٠٦	٠,١٠	٠,٥١٢
		دكتوراه	٠,٠٢	٠,١٠	٠,٨١٣
التنمية	متوسط	ثانوي	٠,١١	٠,١٧	٠,٥٢٦
		بكالوريوس	*٠,٣٨	٠,١٧	*٠,٠٢٧
		ماجستير	٠,٢٩	٠,١٨	٠,١٠٧
		دكتوراه	٠,٠٣	٠,١٨	٠,٨٧٠

* دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يوضح الجدول رقم (١٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل بين دور الجامعة في التنمية ومتغير المستوى التعليمي لأفراد العينة ، وتشير البيانات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين استجابات عينة الدراسة للتنمية الاجتماعية ومتغير المستوى التعليمي ، حيث بلغت القيمة الفانية (١٠,٥٦٧) والدلالة الإحصائية (٠,٠٠) ، وبلغت القيمة الفانية (١١,٠٩٨) والدلالة الإحصائية (٠,٠٠) للعلاقة الارتباطية بين استجابات عينة الدراسة للتنمية الثقافية ومتغير الحالة الاجتماعية ، بينما بلغت القيمة الفانية (٢,٨٣٠) والدلالة الإحصائية (٠,٠٢٤) لاستجابات عينة الدراسة للتنمية الاقتصادية ومتغير الحالة الاجتماعية.

وباستخدام اختبار (LSD) للقيام بعملية المقارنة المتعددة يوضح الجدول رقم (١٨) أن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية للتنمية الاجتماعية وكذلك التنمية المستدامة كان بين أفراد الدراسة الذين يحملون مؤهل متوسط، وقد يعود ذلك إلى أن هذه الفئة هي الأكثر تطلعا بدور الجامعة لتلبية احتياجاتهم التنموية، وخصوصا مشاريع خدمة المجتمع من تدريب وتعليم وتأهيل واستشارات، وأن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية للتنمية الثقافية كان بين أفراد الدراسة الذين يحملون درجة دكتوراه، وهم الأكثر اهتماما بالدور الثقافي

للجامعة والمشاركة فيه، وأن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية للتنمية الاقتصادية كان بين أفراد الدراسة الذين يحملون مؤهل الثانوي، ويعود ذلك لكونهم في سن العمل والبحث عن الفرص التي تؤهلهم للمشاركة في التنمية الاقتصادية وبناء مستقبلهم الوظيفي ، والجامعة لها الدور الأكبر في تحقيق ذلك .

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين دور الجامعة في التنمية ومتغير سنوات الخبرة في العمل ؟

وللتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير سنوات الخبرة في العمل استخدم الباحث "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف سنوات الخبرة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (١٩) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف سنوات الخبرة في العمل

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	٢,٠٠٠	٣	٠,٦٦٧	١,٣٠٦	٠,٢٧١
	داخل المجموعات	٣٥٦,٣١٥	٦٩٨	٠,٥١٠		
	المجموع	٣٥٨,٣١٥	٧٠١			
التنمية الثقافية	بين المجموعات	٠,٤٤١	٣	٠,١٤٧	٠,٢٦١	٠,٨٥٣
	داخل المجموعات	٣٩٢,٣٨٣	٦٩٨	٠,٥٦٢		
	المجموع	٣٩٢,٨٢٤	٧٠١			
التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	٠,٣١١	٣	٠,١٠٤	٠,١٨٠	٠,٩١٠
	داخل المجموعات	٤٠١,٢٩٩	٦٩٨	٠,٥٧٥		
	المجموع	٤٠١,٦٠٩	٧٠١			
التنمية	بين المجموعات	٠,٥٢٣	٣	٠,١٧٤	٠,٣٧٨	٠,٧٦٩
	داخل المجموعات	٣٢١,٨٠٥	٦٩٨	٠,٤٦١		
	المجموع	٣٢٢,٠٣١	٧٠١			

يوضح الجدول رقم (١٩) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دور الجامعة في التنمية بأبعادها الثلاثة (التنمية الاجتماعية – التنمية الثقافية – التنمية الاقتصادية) ومتغير سنوات الخبرة في العمل، وقد يعود ذلك إلى حداثة الجامعة بمحافظة دمياط حيث تعد الجامعة من الجامعات الناشئة التي لا يتجاوز وجودها في المحافظة أربع سنوات وهذه المدة القصيرة نسبيا قد لا يظهر أثرها على العاملين الذين سبقوا وجود الجامعة ولم يكن تأهيلهم أو تخرجهم من الجامعة بالمحافظة ، لذلك أظهرت النتائج عجم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين دور الجامعة في التنمية بمحاورها الثلاثة .

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين دور الجامعة في التنمية ومتغير عدد أفراد الأسرة ؟

وللتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير عدد أفراد الأسرة استخدم الباحث "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف عدد أفراد الأسرة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٢٠) نتائج "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقا إلى اختلاف عدد أفراد الأسرة

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
التنمية الاجتماعية	بين المجموعات	٦,٧٩٣	٣	٢,٢٦٤	٤,٤٩٦	**٠,٠٠٤
	داخل المجموعات	٣٥١,٥٢٢	٦٩٨	٠,٥٠٤		
	المجموع	٣٥٨,٣١٥	٧٠١			
التنمية الثقافية	بين المجموعات	١٢,٠٦٩	٣	٤,٠٢٣	٧,٣٧٥	**٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٣٨٠,٧٥٤	٦٩٨	٠,٥٤٥		
	المجموع	٣٩٢,٨٢٤	٧٠١			
التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	٨,١٧٨	٣	٢,٧٢٦	٤,٨٣٦	**٠,٠٠٢
	داخل المجموعات	٣٩٣,٤٣١	٦٩٨	٠,٥٦٤		
	المجموع	٤٠١,٦٠٩	٧٠١			
التنمية	بين المجموعات	٨,٤٨٢	٣	٢,٨٢٧	٦,٢٩٤	**٠,٠٠٠
	داخل المجموعات	٣١٣,٥٤٩	٦٩٨	٠,٤٤٩		
	المجموع	٣٢٢,٠٣١	٧٠١			

** دالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل

جدول رقم (٢١) نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق بين متغير عدد أفراد الأسرة وفقا لمحاور الدراسة المختلفة

المحور	الحالة الاجتماعية		متوسط الاختلاف	الخطأ المعياري	الدلالة
التنمية الاجتماعية	من ٦ إلى ٨ أشخاص	لا يوجد أبناء	*٠,٥٣٩٠٢	٠,٢٠٨٦٣	٠,٠١٠
		من ٣ إلى ٥ أشخاص	٠,٣٨٦٨٣	٠,٢٠٩٠٦	٠,٠٦٥
		أكثر من ٨ أشخاص	٠,٣٥٧٩٨	٠,٢٢٠٢٥	٠,١٠٥
التنمية الثقافية	لا يوجد أبناء	من ٣ إلى ٥ أشخاص	*٠,٧٧٣٠٠	٠,٢١٧١٣	٠,٠٠٠
		من ٦ إلى ٨ أشخاص	*٠,٥٦٦٩٣	٠,٢١٧٥٧	٠,٠٠٩
		أكثر من ٨ أشخاص	*٠,٦٠٧٢٣	٠,٢٢٩٢٢	٠,٠٠٨
التنمية الاقتصادية	لا يوجد أبناء	من ٣ إلى ٥ أشخاص	*٠,٥٠٩٤٩	٠,٢٢٠٧٢	٠,٠٢١
		من ٦ إلى ٨ أشخاص	٠,٣٧٠٦٥	٠,٢٢١١٧	٠,٠٩٤
		أكثر من ٨ أشخاص	٠,٢٢٩١٠	٠,٢٣٣٠١	٠,٣٢٦
التنمية	من ٦ إلى ٨ أشخاص	لا يوجد أبناء	*٠,٦٠٧١٧	٠,١٩٧٠٤	٠,٠٠٢
		من ٣ إلى ٥ أشخاص	*٠,٤٤١٤٧	٠,١٩٧٤٤	٠,٠٢٦
		أكثر من ٨ أشخاص	٠,٣٩٨١٠	٠,٢٠٨٠١	٠,٠٥٦

* دالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل

يوضح الجدول رقم (٢٠) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فأقل بين دور الجامعة في التنمية ومتغير عدد أفراد الأسرة ، وتشير البيانات الإحصائية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٠) بين دور الجامعة في التنمية المستدامة والتنمية الثقافية ومتغير عدد أفراد الأسرة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٤) بين دور الجامعة في التنمية الاجتماعية ومتغير عدد أفراد الأسرة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٢) بين دور الجامعة في التنمية الاقتصادية ومتغير عدد أفراد الأسرة.

وباستخدام اختبار (LSD) للقيام بعملية المقارنة المتعددة يوضح الجدول رقم (٢١) أن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية للتنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية للأسر التي يتكون عدد أفرادها من (٦-٨) أفراد، وربما يعود ذلك إلى حاجة الأسرة الكبيرة إلى دور الجامعة أكثر من غيرها ومسؤولياتها في إعداد أبنائها والخوف على مستقبلهم ، ويرون أن الجامعة طريقهم إلى تحقيق أهدافهم، ومستقبل أبنائهم ، وأن الاختلاف ذا الدلالة الإحصائية للتنمية الثقافية والاقتصادية لصالح الأسر التي لا يوجد لديها أبناء ، وقد يعود ذلك إلى أن الأسر الصغيرة المكونة من الزوج والزوجة تتطلع إلى الدور الثقافي والاقتصادي للجامعة أكثر من الأسر التي لديها أبناء تنشغل بها عن الجانب الثقافي والدور الاقتصادي للجامعة.

النتائج والتوصيات:

النتائج المتعلقة بدور الجامعة في التنمية بمحافظة دمياط:

أكدت النتائج أن دور الجامعة في التنمية الاجتماعية والثقافية جاء في المستوى المتوسط حيث جاءت التنمية الاجتماعية بمتوسط حسابي(٣,٧٦) والتنمية الثقافية بمتوسط حسابي(٣,٨٢) وجاء دور الجامعة ضعيفا في مجال التنمية الاقتصادية بمتوسط حسابي(٣,٦٤)، ويستنتج الباحث من ذلك أن التنمية المستدامة بمحاورها المختلفة (الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية) تعتبر دون المستوى المطلوب والذي يفترض أن تقوم به الجامعة.

النتائج المتعلقة بدور الجامعة في التنمية الاجتماعية بمحافظة دمياط:

أكدت النتائج أن أفراد عينة الدراسة يوافقون في استجاباتهم على واقع دور الجامعة في التنمية الاجتماعية بمحافظة دمياط بمتوسط حسابي عام بلغ (٣,٧٦ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من ٣,٤٠ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى الاستجابة "موافق" على أداة الدراسة.

وتؤكد النتائج أن النتيجة إيجابية لمحور واقع التنمية الاجتماعية الذي تقوم به الجامعة في محافظة دمياط، حيث:

أكد (٦٤٪) من أفراد عينة الدراسة أن وجود الجامعة في المحافظة يرفع من مكانتها الاجتماعية

وأكد (٥٣٪) من أفراد عينة الدراسة أن وجود الجامعة حدّ من انتقال أبناء المحافظة للدراسة خارجها.

وأكد (٣٨٪) من أفراد العينة أن الجامعة تشارك في المناسبات الوطنية.

وأكد (٣١٪) من أفراد عينة الدراسة أن الجامعة تقوم بدعم ذوي الظروف الخاصة بتسهيل قبول أبنائهم.

وأكد (٢٩٪) من أفراد العينة أن الجامعة تحقق حرية اختيار التخصص لأبناء المحافظة.

وأكد (٢٩٪) من أفراد العينة أن الجامعة تفتح مرافقها لأبناء المجتمع.

وأكد (٢٨٪) من أفراد العينة أن الجامعة تحرص على تأهيل الموظفين والموظفات بالمؤسسات الحكومية.

وأكد (٢٧٪)من أفراد العينة أن الجامعة تغطي احتياجات المحافظة من التعليم الجامعي.

وأكد (٢٦٪) من أفراد العينة أن الجامعة تستوعب خريجي وخريجات الثانوية العامة بالمحافظة.

وأكد (٢٥٪) من أفراد العينة أن الجامعة تقدم الدورات والبرامج التي تدعم الأسر المنتجة.

وأكد (٢٤٪) من أفراد العينة أن الجامعة تتعاون مع الجمعيات الخيرية داخل المجتمع.

وأكد (٢٣٪) من أفراد العينة أن الجامعة تقيم المهرجانات الترفيهية والمسابقات لأبناء المحافظة.

وأكد (٢٢٪) من أفراد العينة أن الجامعة تقدم الاستشارات التربوية والاجتماعية للأسرة.

النتائج المتعلقة بدور الجامعة في التنمية الثقافية بمحافظة دمياط.

أكدت النتائج أن أفراد عينة الدراسة يوافقون في استجاباتهم على واقع دور الجامعة في التنمية الثقافية بمحافظة دمياط بمتوسط حسابي عام بلغ (٣,٨٢ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من ٣,٤٠ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة الاستجابة "موافق" على أداة الدراسة.

وتؤكد النتائج التالية أن النتيجة إيجابية لمحور واقع التنمية الثقافية الذي تقوم به الجامعة في محافظة دمياط، حيث:

أكد (٤٤٪) من أفراد العينة أن الجامعة توفر فرص الدراسات المسائية لرفع مستوى العاملين بالمحافظة.

وأكد (٣٣٪) من أفراد عينة الدراسة أن للجامعة دورا واضحا في التغير الثقافي الذي تعيشه المحافظة.

وأكد (٣٩٪) من أفراد عينة الدراسة أن الجامعة تتيح مواصلة الدراسة للموظفين والموظفات بالمحافظة.

وأكد (٣٢٪) من أفراد عينة الدراسة أن الحركة الثقافية تغيرت في المحافظة بعد وجود الجامعة.

وأكد (٣١٪) من أفراد عينة الدراسة أن الجامعة تسهم في تطوير المعرفة التربوية وتحسين العملية التعليمية للمؤسسات التعليمية بالمحافظة.

وأكد (٢٧٪) من أفراد العينة أن الجامعة تحرص من خلال خططها على كشف المواهب الإبداعية وتنميتها لدى طلاب المحافظة.

وأكد (٢٤٪) من أفراد العينة أن الجامعة تعمل على نشر الوعي الثقافي بالمشاركة في جميع المناسبات الثقافية بالمجتمع.

وأكد (٢٤٪) من أفراد العينة أن الجامعة تعقد الدورات التدريبية والندوات والمحاضرات لأبناء المحافظة

وأكد (٢٤٪) من أفراد العينة أن أعضاء هيئة التدريس يقدمون ندوات ومحاضرات بالمحافظة.

وأكد (٢٣٪) من أفراد العينة أن للجامعة دور في بروز بعض المثقفين بالمحافظة.

وأكد (٢٣٪) من أفراد العينة أن الجامعة تقدم خدمات ثقافية وتعليمية للمجتمع المحلي بالمحافظة.

وأكد (٢٢٪) من أفراد العينة أن الجامعة تثري الحركة الثقافية بالمحافظة من خلال إقامة الندوات والمحاضرات واللقاءات.

وأكد (١٨٪) من أفراد العينة أن الجامعة تقيم المسابقات والمهرجانات الثقافية.

النتائج المتعلقة بدور الجامعة في التنمية الاقتصادية بمحافظة دمياط

أكدت النتائج أن أفراد عينة الدراسة يوافقون في استجاباتهم على واقع دور الجامعة في التنمية الاقتصادية بمحافظة دمياط بمتوسط حسابي عام بلغ (٣,٦٤ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من٣,٤٠ إلى ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة الاستجابة "موافق" على أداة الدراسة.

أكد (٣٤٪) من أفراد العينة أن الجامعة تمثل عبئا اقتصاديا على الطلاب بالمحافظة.

أكد (٣١٪) من أفراد العينة أن وجود الجامعة ساهم في النهضة العمرانية بالمحافظة.

أكد (٣١٪) من أفراد العينة أن وجود الجامعة يدعم الحركة التجارية والنشاط التجاري.

أكد (٣٠٪) من أفراد العينة أن وجود الجامعة له دور في ارتفاع أسعار الإيجارات والوحدات السكنية..إلخ.

أكد (٢٨٪) من أفراد العينة أن الجامعة تزود المجتمع المحلي بالكوادر البشرية المؤهلة لخدمة المحافظة.

أكد (٢٦٪) من أفراد العينة أن الجامعة توفر فرص عمل أوسع لأبناء المحافظة.

أكد (٢٣٪) من أفراد العينة أن الاستثمارات التجارية تنوعت بالمحافظة بعد وجود الجامعة.

أكد (٢٣٪) من أفراد العينة أن الجامعة تقدم خدمات اقتصادية وتنموية للمجتمع المحلي بالمحافظة.

أكد (٢٠٪) من أفراد العينة أن الجامعة تدعم المشاريع الإنتاجية للطلاب بالمحافظة.

أكد (١٩٪) من أفراد العينة أن الجامعة تتيح فرصة لتسويق إنتاج الطلاب والطالبات ودعم الأسر المنتجة.

أكد (١٧٪) من أفراد العينة أن الجامعة تقدم الاستشارات الاقتصادية للمؤسسات والشركات في المحافظة.

أكد (١٥٪) من أفراد العينة أن وجود الجامعة يدعم حركة الإنتاج من خلال تدريب الأسر المنتجة.

أكد (١٤٪) من أفراد العينة أن الجامعة تقيم الجامعة المهرجانات التسويقية.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أبرز واقع لدور الجامعة في التنمية الاقتصادية بمحافظة دمياط تتمثل في المساهمة في النهضة العمرانية بالمحافظة، ودعم الحركة التجارية والنشاط التجاري، وانتعاش السوق بارتفاع الإيجارات والوحدات السكنية.

وترجع تلك النتيجة إلى عدم مشاركة الطلاب في اتخاذ القرارات التي تخص التعليم وسوق العمل، وعدم تدريب الطلاب والطالبات في القطاع الخاص بما يؤهلهم للتوظيف في هذا القطاع بعد انتهاء الدراسة، وكذلك عدم تطوير التخصصات الجامعية الموجودة بما يتناسب واحتياجات سوق العمل خاصة بما يتفق مع قدرات الطلاب في مجالات العمل المناسبة، وعدم إدراج المهارات السلوكية اللازمة لسوق العمل في المناهج الدراسية وفي معاهد التدريب والتأهيل نظرا لاحتياج الطلاب لاكتساب هذه المهارات.

التوصيات:

١. توفير مراكز التدريب ذات الطابع المهني التخصصي، والموجهة لتلبية احتياجات الأنشطة والصناعات المتخصصة.

٢. إنشاء جامعات تترجم في أهدافها ورؤيتها ورسالتها الاتجاه المجتمعي، وربط الجامعة بمجتمعها بفاعلية.

٣. نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية الجامعة في تطوير مؤسسات المجتمع والسعي للاستفادة من الجامعة.

٤. إعداد عضو هيئة التدريس للقيام بدوره في تحقيق التنمية المجتمعية، وذلك من خلال المشاركة بالمناهج والخطط والبرامج التي تخدم المجتمع.

٥. يجب أن تشتمل أهداف الجامعة على أهداف صريحة في دور عضو هيئة التدريس في خدمة المجتمع، ووضع قواعد تتعلق بنشاطات وإسهامات عضو هيئة التدريس في خدمة المجتمع، وربط تلك الإسهامات بالترقية.

٦. توجيه أبحاث عضو هيئة التدريس نحو خدمة المجتمع، وتوفير الجامعة الموارد والإمكانات المادية التي يتمكن بها من القيام بدوره نحو المجتمع، وأن توفر التأهيل والدورات اللازمة له للاضطلاع بهذا الدور.

٧. ضرورة إعادة النظر في التخصصات الجامعية الموجودة حاليا وتطويرها بما يناسب احتياجات سوق العمل.

٨. ضرورة توفير برامج للطلاب والطالبات في القطاع الخاص بما يؤهلهم للتوظيف بعد التخرج.

٩. إدراج المهارات السلوكية اللازمة لسوق العمل في المناهج الدراسية وفي مراكز التدريب والتأهيل التابعة للجامعة

١٠. مد جسور التعاون مع الغرف التجارية والجامعة لتلبية احتياجات سوق العمل.

المراجع

١. أبو ملحم، أحمد(١٩٩٩م): أزمة التعليم العالي، وجهة نظر تتجاوز حدود الأقطار، الفكر العربي، بيروت، معهد الانتماء العربي ع٩٨.

٢. بركات، زياد(٢٠٠٩م): استراتيجيات التنمية البشرية في جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس " مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والبحوث، مجلد(٢)، عدد(٣).

٣. براون، وبيستر(١٩٩٩م): أوضاع العالم، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

٤. البزاز، حكمت، وآخرون: ملامح التربية والتعليم في العراق في القرن الحادي والعشرين، طبعة أولى، جمهورية العراق، وزارة التربية، بغداد، ١٩٩٥.

٥. جلال، شوقي(٢٠٠٤م): "المجتمع المدني وثقافة الإصلاح "، بحث مقدم إلي " مؤتمر المجتمع المدني وقضايا الإصلاح في الوطن العربي"، أسيوط، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ٢٣-٢٥ نوفمبر.

٦. جمال الدين، نادية(١٩٨٣م): التعليم الجامعي المعاصر، حديث حول الأهداف وإطلالة على المستقبل، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، مجلد ٨، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر.

٧. حمدان، محمد سعيد: التجارب الدولية والعربية في مجال التعليم الالكتروني"، المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة عن بعد، مجلد(١)، عدد(١)، ٢٠٠٧م

٨. خوج، فخرية(٢٠٠٨م): "مدى استفادة التعليم العالي السعودي من الصيغ الجامعية الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات" مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد(١٤)، عدد(٥١).

٩. الخميسي، السيد سلامة(١٤٢٧هـ): دور كليات التربية في خدمة المجتمع والبيئة بين.. النجاحات والإخفاقات، وخيارات المستقبل، دراسة حالة لكلية التربية – جامعة الملك سعود، اللقاء السنوي الثالث عشر، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية.

١٠.دوناتو رومانو: الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة، سوريا، التعاون الإيطالي، منظمة الأغذية والزراعة، مشروع (GCP/SYR/006/ITA)

١١.زاهر، ضياء الدين(١٩٩٠م): كيف تفكر النخبة العربية في تعلم المستقبل، دراسة تحليلية، منتدى الفكر العربي.

١٢.شوق، محمود أحمد، سعيد، محمد مالك(١٩٩٥م): تقويم جهود الجامعات الإسلامية نحو خدمة المجتمع والتعليم المستمر" دراسة مقارنة" المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي" الأداء الجامعي والكفاءة والفاعلية والمستقبل" جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي.

١٣.طلبة، مصطفى(٢٠٠٦م)" الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، ط١.

١٤.عبيدات، محمد. وآخرون. (٢٠٠١) منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات. عمان: وائل للنشر.

١٥. القصاص، محمد عبد الفتاح(٢٠٠٧م): حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية، مجلة بدائل، العدد الثامن.

١٦. العضياني، باجد بن رفاع (١٤٣٠هـ): مدينة دمياط والتطور الحضاري"، الطبعة الأولى عام ١٤٣٠ هـ

١٧.اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، ١٩٨٩م، سلسلة عالم المعرفة، عدد(١٤٢) نوفمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

١٨.مراد، محمد حلمي(١٩٧٣م): دور الجامعات في إعداد القوي العاملة المؤهلة، في المؤتمر العام الثاني لاتحاد الجامعات العربية "الجامعات العربية والمجتمع العربي المعاصر"، جامعة القاهرة: ٧-١٤ فبراير.

١٩.المصري، رفيق(٢٠٠٨م): "الشباب والتنمية في المجتمع الفلسطيني" دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعات قطاع غزة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، مجلد(٢٢)، عدد(١).

٢٠.مصلحة الإحصاءات العامة(١٤٣١هـ/٢٠١٠م): تقديرات السكان للمناطق الإدارية، وزارة التخطيط.

٢١.موسى، محمود أحمد(١٩٩٨م): التربية ومجالات التنمية في الإنماء التربوي، القاهرة ، مكتبة وهبة.

٢٢.المنيع، محمد(٢٠٠٢م): متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم للندوة الدولية حول الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودية، الرياض.

٢٣.نوفل، محمد نبيل(١٩٩٠م): تأملات في فلسفة التعليم الجامعي العربي، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية، مجلة التربية الجديدة، عدد(٥١).

المراجع الأجنبية:

1. Church، D.، 1998، Building Sustainable Communities: An Opportunity and a Vision for a Future that Works Ecol ، Website.

2. Erdogan، I; Higher (1993): Education and national development; The contribution of Turkey since، 1980، Dissertation Abstracts International، Vol (53)، No (11)، May

3. FAO، 1995. Sustainability Issues in Agricultural and Rural Development Policies Vol. 1 Trainee's Reader. Training Material for Agricultural Planning Series No. 38/1. Rome: Food and Agricultural.

4. Organization of the United Nations

5. Michigan State University، "The Defining Dimensions of University Outreach"، Report of the Provost 's Committee on University Outreach، 1993. تقرير جامعة ولاية ميتشيجان

6. Slick، E. (1999). "Present problems and future challenges of the Korea National Open University". ERIC، ED431910.

البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في صعيد مصر: دراسة نظرية تحليلية

أ/ محمود بكار عبد التواب مجلي
معيد بكلية التجارة قسم إدارة الأعمال جامعة بني سويف
MB_MB55555@Yahoo.com

ملخص

لقد تغير مفهوم التنمية عبر الزمن، فمن التنمية الاقتصادية إلي التنمية الاجتماعية ثم السياسية والثقافية والبيئية، ومنها إلي التنمية الشاملة ، ثم إلي التنمية البشرية، ومنها إلي التنمية البشرية المستدامة ثم التنمية الإنسانية، وأخيرا التنمية المستدامة، والمتتبع بدقة لمسيرة التطور في الفكر التنموي، يعلم أنه لم يحظي مفهوم باهتمام محلي وعالمي قدر ما حظي مفهوم التنمية المستدامة، وتهدف هذة الدراسة إلي دراسة وتحليل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في محافظات صعيد مصر، وكذلك تناول المقاييس المرتبطة بهذا البعد والمؤشرات التي يتم من خلالها قياس البعد الاجتماعي.

وأسفرت الدراسة عدة نتائج وأبرزها هناك قصور واضح فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في صعيد مصر وذلك نتيجة لعدم الاهتمام الكافي بمحافظات الصعيد، وارتفاع مؤشر الفقر في صعيد مصر وخاصة في محافظتي أسيوط وقنا، وتعد محافظة المنيا أفضل محافظات الصعيد حيث تقل فيها نسبة الفقر عن غيرها من باقي المحافظات، كما أنها أكبر المحافظات من حيث عدد السكان، ارتفاع نسبة الفقر والأمية وتدني مستوي المعيشة والدخل في ريف صعيد مصر مقارنة بالحضر، كما توجد أعلي نسبة وفيات للأطفال تحت سن خمس سنوات في محافظة أسيوط، كذلك ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في محافظة بني سويف بين السيدات المتزوجات فى الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة مقارنة بباقي محافظات الصعيد، كما تبلغ نسبة العاطلين عن العمل في صعيد مصر ٢٤٪ من إجمالي عدد العاطلين في مصر، ونسبة السكان ٢٩٪ من إجمالي عدد السكان.

كلمات مفتاحية

التنمية، التنمية المستدامة، البعد الاجتماعي، صعيد مصر.

Abstract

The concept of development has changed over time, it is economic development, social development and political, cultural and environmental to me, and from there to the overall development, and then to human development, including the sustainable human development, and human development, and finally sustainable development, Orbiter and accurately to the development process in the development of thought, knows it has not favored the concept of local and global concern as much as I enjoyed the concept of sustainable development, this study aimed to examine and analyze the social dimension of sustainable development in the provinces of Upper Egypt, as well as taking measures associated with this dimension and indicators by which to measure the social dimension. The study resulted in several conclusions, most notably there are shortcomings and obvious with regard to the social dimension of sustainable development in Upper Egypt as a result of insufficient attention to the governorates level, and high poverty index in Upper Egypt, especially in the provinces of Assiut and Qena, and is the province of Minya best Upper Egypt where poverty than other less than from the rest of the provinces, it is also the largest provinces in terms of population, high levels of poverty, illiteracy and low standard of living and income in rural Upper Egypt compared to urban ratio, also have the highest mortality rate of the children under five years of age in the province of Assiut, as well as the high rate of use of family planning methods in Beni Suef among married women in the age group (15-49 years) compared to the rest of the governorates of Upper Egypt, and an unemployment rate in Upper Egypt, 24% of the total number of unemployed people in Egypt, and the proportion of the population 29% of the total population.

key words

Development, sustainable development, social dimension, Upper Egypt.

مقدمة

يشير بعض الكتاب أن التنمية سلاح ذو حدين فلها جوانبها الإيجابية ولها بعض الجوانب السلبية، أما عن الجوانب الإيجابية فهي تتضمن التقدم الكبير والتحسن في مستويات المعيشة بوجه عام، أما عن الجوانب السلبية للتنمية فهي تتضمن كسر حاجز الرغبات و زيادة درجة النهم للماديات، فالتقدم السريع وما صاحبه من تطور مادي كبير في وسائل إشباع الحاجات نتج عنه عدم الاستقرار عند مستوى معين لإشباع الحاجات، وأدى ذلك إلى الضغط على الموارد البيئية صاحبها حدوث تلوث هائل فحدث ما يشبه تدمير البيئة، ومن هذا المنطلق ظهرت مفاهيم جديدة للتنمية تحاول تحقيق رفاهية الإنسان و تقدمه و في نفس الوقت تحفظ بيئته، و من هذه المفاهيم مفهوم التنمية المستدامة[١].

ولقد تغير مفهوم التنمية عبر الزمن، فمن التنمية الاقتصادية إلي التنمية الاجتماعية ثم السياسية والثقافية والبيئية، ومنها إلي التنمية الشاملة (Comprehensive Development) ، ثم إلي التنمية البشرية، ومنها إلي التنمية البشرية المستدامة ثم التنمية الإنسانية، وأخيرا التنمية المستدامة، والمتتبع بدقة لمسيرة التطور في الفكر التنموي، يعلم أنه لم يحظ مفهوم باهتمام محلي وعالمي قدر ما حظي مفهوم التنمية المستدامة[٢].

من ناحية أخري أصبحت التنمية المستدامة الشغل الشاغل لمعظم دول وحكومات العالم وحتى يتحقق هذا الهدف فان الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة ضمن سياسات واستراتيجيات كلية في إطار ما يسمى بالهندسة الاقتصادية الشاملة[٣].

وعند الحديث عن التنمية بشكل عام و التنمية المستدامة بشكل أكثر خصوصية، لابد من التركيز أو الوضع في الحسبان بعض المتغيرات الرئيسية التي يمكن أن تكون عناصر ذات أثر على التنمية بشكل تبادلي، كالسكان والبيئة ، وتبرز أهمية هذين العنصرين في التنمية المستدامة بإعتبار أنهما فاعلان في

---

(١) نوارة عمارة، النمو السكاني و التنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، (٢٠١٢)، ص٢.

(٢) علي زيد الزعبي، ؛ و فواز عويد العنزي؛ وعامر علي الصالح، التنمية المستذامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، حوليات آداب عين شمس، المجلد (٣٣)، (٢٠٠٩)، ص ٢٣١.

(٣) هويدي عبد الجليل ، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد (٩)، (٢٠١٤)، ص ٢١٢.

عملية الإستدامة وجودا أو عدمًا علي أساس أن السكان هم الفاعل في عملية التنمية ، وأن البيئة وكل ما تحتويه من موارد وثروات هما المفعول فيه[١].

هدف البحث

دراسة وتحليل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في صعيد مصر والمؤشرات المختلفة لهذا البعد والتوصل الي مجموعة من النتائج والتوصيات من خلال هذة الدراسة.

منهج البحث

اعتمد البحث علي الأسلوب الاستقرائي التحليلي بالاعتماد علي البيانات والدوريات والمراجع العلمية وتم الاعتماد علي البيانات الموجودة لدي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للحصول علي البيانات الاستقرائية اللازمة لتحقيق هدف البحث.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

ظهر هذا المفهوم لأول مرة وتم صياغته من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام ١٩٨٧عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزارة النرويج وهو تقرير شرع في إعداده عام ١٩٨٣، وقد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهومًا جديدًا إذ أنه ولأول مرة يتم التطرق إلى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، واندماج هذه الأبعاد الثلاثة في عملية اتخاذ القرار بحيث يصبح هدف المردودية الاقتصادية مرتبطا ومقترنا بالحفاظ على البيئة الطبيعية، ومرهونا بتحقيق العدالة الاجتماعية، ويؤكد تقرير" بروتلاند "على الارتباط الوثيق بين هذه الأبعاد، بحيث لا يمكن تطبيق استراتيجية تنمية مستدامة بدون دمج هذه المكونات[٢].

ويؤثر مفهوم التنمية المستدامة على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وللتعرف على مفهوم التنمية المستدامة يجب التعرف أولا علي ثلاثة أبعاد رئيسية مرتبطة بمفهوم التنمية المستدامة هي[٣]:

---

(١) محمد عبد الحميد محمد، تحقيق التنمية المستدامة في ظل الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للوقف الاسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، (٢٠١٠)، ص ٢٥.
(٢) هويدي عبد الجليل ، مرجع سبق ذكرة، ص ٢١٨.
(٣) عقبة جلول، عناصر تصميم العمارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة محمد خضيرة – بسكرة، (٢٠١٢)، ص ٥٢.

ـ النمو: الذي يعني إيجاد فرص العمل الجديدة وزيادة الإنتاج.

ـ التنمية: تعني الارتقاء بالبيئة الأساسية وتنمية الموارد البشرية والربط بين القطاعات المحلية.

ـ الاستدامة: تتضمن فكر التوازن ، والحفاظ على الموارد والاستفادة منها وتنميتها وزيادة القدرة المحلية على التخطيط و الإدارة والمشاركة والدعم المحلي.

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في إطار مفاهيم التنمية التي عرفها الفكر التنموي في مراحل زمنية سابقة ومتباينة، حيث يعكس مفهوم التنمية المستدامة التطور الحادث في مفهوم التنمية ، وهو مفهوم شهد جدلا واسعا سواء على الصعيد الأكاديمي أو على الصعيد العملي[١].

ولقد تناول العديد من الكُتاب والباحثين عدة مفاهيم للتنمية المستدامة ويمكن توضيح بعض هذة المفاهيم علي النحو التالي:

١ـ التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس المستقبل وقدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتهم[٢].

٢ـ التنمية المستدامة مفهوم يحتفظ بشق فلسفي حيث يكتفي بإعلان النيات الحسنة في المحافل الدولية، أما حقيقة العلاقات بين مختلف المجالات وكذلك بين مختلف الفاعلين ستبقي يسودها الكثير من الغموض والتردد، ويتضح أن مفهوم التنمية المستدامة يسوده الكثير من اللبس ويتطلب الربط بين مختلف المجالات والتعامل مع بعض الأفكار الغير عادية[٣].

٣ـ التنمية المستدامة تعني أن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها[١].

---

(١) سارة بن إبراهيم، ، الحوكمة البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية نجامعة محمد خيضر بسكرة، (٢٠١٤)، ص ٢١.

(٢) ريدة ديب، وسليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد (٢٥)، العدد (١)، (٢٠٠٩)، ص ٤٨٩.

(٣) صالح عمر فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، العدد (٣)، (٢٠٠٤)، ص ٧.

(١) تكواشت عماد ، واقع و أفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لحضر باتنة، الجزائر، (٢٠١١)، ص ٢١١.

٤- التنمية المستدامة هي تلك التقنية التي تلبي حاجات ورغبات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة(٢).

٥- التنمية المستدامة تنمية قابلة للاستمرار وتهدف إلي الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع، كما أن التركيز ليس فقط علي الكم بل تركزأيضاعلي النوع مثل حسن توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرص العمل والصحة والتربية والإسكان، كما تهدف أيضا إلي الاهتمام بشكل رئيسي بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية(٣).

كذلك بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة عالميا والاتفاق على أنه يركز علي الانسان والتوازن البيئي بين أنشطته وجهوده والبيئة بمكوناتها المتعددة، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول هذا المفهوم ويرجع ذلك للعوامل الآتية(٤):

١- اختلاف أساليب تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر.

٢- تباين الاستراتيجيات المتعددة والضرورية لتحديد أهداف التنمية المستدامة على المدى القريب والبعيد ، بل وعدم وضوحها أو غيابها في بعض المجتمعات.

٣- تباين التخصصات التي تتناول التنمية المستدامة في اهتمامها بتحديد متطلبات وكيفية تحديد أهداف التنمية المستدامة.

كذلك أوضح البعض أن الأنظمة المستدامة ثلاثة أنواع يمكن توضيحها كما يلي(٥):

١- اقتصاديا: النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والمديونية ويمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الإقتصادية.

٢- بيئيا: النظام المستدام بيئيا، يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد الطبيعية، ويتضمن ذلك حماية البيئة، بما فيها كافة الأنظمة البيئية الطبيعية.

---

(2) Lansu ,"Angelique and Sloep, Jo Boon and Mieras, Rietje van Dam,, Learining in Networkfor sustainable development, Proceedings of the 7th International conference on Net worked Learning Centre for Learning Sciences and Technologies, Open Universities, (2010).

(٣) حميدة محمد سعداوي الموارد الاقتصادية، كلية الأداب، جامعة بني سويف، دار النهضة العربية، (٢٠١٥)، ص ١٠٩.

(٤) ماهر أبو المعاطي علي، ، الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، (٢٠١٢)، ص ١٨٥.

(٥) تكواشت عماد، مرجع سبق ذكرة، ص ص ٢١٢-٢١٣.

٣- اجتماعيا: يكون النظام مستدام اجتماعيا في حال تمكن من تحقيق العدالة في التوزيع ، وأصول الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها وإقرار المساواة في المجتمع.

يتضح مما سبق أن الاختلاف بين الأنظمة المستدامة يدل على أن النظر إلى التنمية المستدامة يختلف حسب المنهجية وخلفية التحليل، والاقتصاديون يركزون على الأهداف الإقتصادية أكثر من غيرها، كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية البيئة، بينما يشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن معظم التعريفات اتفقت علي أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم.

ويمكن للباحث تعريف التنمية المستدامة بأنها الاستعمال المثالي الفعال لجميع مصادر البيئة، والحياة الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل.

وفي ضوء ما سبق من يمكن استخلاص ثلاث خصائص رئيسية من التعريفات والتفسيرات المختلفة لعملية التنمية المستدامة وهي كالآتي[1]:

أ) التنمية المستدامة عملية عابرة للأجيال: أي أنها عملية تنتقل من جيل إلي آخر، وهذا يعني أن التنمية المستدامة يجب أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين ومن ثم فإن الزمن الكافي لتحقيق التنمية المستدامة يتراوح بين ٢٥ إلي ٥٠ سنة.

ب) التنمية المستدامة هي تنمية تحدث في مستويات عدة جغرافيًا تتفاوت بين مستوي دولي ومستوي محلي ومستوي إقليمي، وبالتالي فإن تحقيق التنمية المستدامة علي المستوي الإقليمي ليس بالضرورة أن يتحقق علي المستوي الدولي، ويمكن إرجاع هذا التناقض الجغرافي إلي آليات التحويل والتي من خلالها تتنقل النتائج السلبية لبلد أو منطقه معينة إلي بلد أو مناطق أخرى.

ج) التنمية المستدامة عملية ذات مجالات متعددة حيث تشمل ثلاثة مجالات علي الأقل (اقتصادية، بيئية، اجتماعية) ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا إلا أن أهمية المفهوم تكمن في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات.

(1)Grosskurth, J., and Rotmans, J, The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making, Environment, Development, and Sustainability, Vol.7, No.1, ., (2005), p.140.

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

تميز التنمية المستدامة مجموعة من الخصائص عن غيرها من أشكال وصور التنمية ومن خلال التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم يمكن استخلاصها علي النحو التالي[١]:

١- التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها بالإضافه إلي تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع.

٢-التنمية المستدامة هي تنمية دائمة تلبي أماني وحاجات الحاضر والمستقبل ، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والآليات لضمان حاجات الأجيال المستقبلية.

٣- التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرارات.

٤- يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي ، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة.

٥- للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.

٦- للتمنية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها.

٧- للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.

٨- وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية إذ ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.

---

(١) عصماني خديجه؛ وعمومن الغالية، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، (٢٠١٢)، ص ١١.

رابعا: مبادئ التنمية المستدامة

يوجد مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة ومن أهم هذة المبادئ ما يلي[١]:

١- تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة المشكلات البيئية، وندرة الموارد المالية إلى التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج علي مراحل للمشكلات التي يجب التصدي لها دون تأخير.

٢- الاستخدام الرشيد للموارد البيئية الناضبة والتوقف عن إهدارها بإسراف لا مبرر له، والاستثمار في تأمين موارد بديلة.

٣- الاستفادة من كل جنيه: كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة، مكلفة بدون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكلفة التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية.

٤- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، وخفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

٥- الالتزام في استهلاك الموارد المتجددة(نباتا وحيوانا) بقدرة هذه الموارد على تجديد نفسها ،حتى لا تفنى مع مرور الزمن.

٦- استخدام أدوات السوق حيثما يكون ذلك ممكنا: إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار البيئية هي الأفضل من حيث المبدأ وغالبا من حيث التطبيق.

٧- الإشراك الكامل للمواطنين في التصدي للمشكلات البيئية ، وبالتالي تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة .

٨- الإلتزام بقدرة البيئة على التعامل المأمون مع ما بلغته فيها من نفايات وملوثات.

٩- الحفاظ علي البيئة من البداية:عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية الأساسية .

---

(١) عبد القادر عوىنان، تحلىل الآثار الإقتصادىة للمشكلات البىئىة في ظل التنمىة المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلىة العلوم الإقتصادىة وعلوم التسىىر، جامعة سعد دحلب البلىدة، (٢٠٠٨)، ص ص٢٦-٢٧.

رابعا: أبعاد التنمية المستدامة

١ـ البعد البيئي:

يعتبر البعد البيئي منشأ هذا المفهوم، ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلى النظم الإيكولوجية وتعزيز حمايتها وترشيدها ومعلوم أن الدراسات الاقتصادية اهتمت بالموارد النادرة، وأهملت الموارد الحرة غير النادرة كالماء والهواء، واعتبرتها غير ذات قيمة تبادلية سوقية لكن مع ظاهرة التلوث تغيرت النظرة الاقتصادية إلى هذه الموارد، حيث أصبح ينظر إليها من جانب قيمتها الاستعمالية، كذلك فهي تطرح مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، فالقدرة البيئية يجب احترامها والهدف من وراء ذلك هو التسيير والتوظيف الأمثل لرأس المال الطبيعي بدلا من تبذيره(١).

كذلك تفرض التنمية المستدامة في بعدها البيئي ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية باتباع أنماط إنتاج واستغلال للموارد الطبيعية بشكل عقلاني لتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، لضمان التنوع الحيوي، ونقاء الهواء وخصوبة التربة والمحافظة على التنوع البيولوجي، ويركز المختصون في مجال البيئة في دراستهم للتنمية المستدامة على مفهوم (الحدود البيئية) التي تعني أن لكل نظام طبيعي حدودا لا يمكن تجاوزها وأن الإفراط في استغلال هذه الموارد يعني تدهور النظام البيئي، والسبيل الوحيد لحماية هذا النظام هو الحد من اتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك السيئة، مثل استنزاف المياه الجوفية والسطحية، وقطع أشجار الغابات وغيرها(٢).

وهناك مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة واهم هذة المؤشرات الغلاف الجوي، الأراضي، المياه العذبة، التنوع الحيوي(٣).

٢ـ البعد الاقتصادي:

يختص هذا البعد بتلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، ويرى بعض الاقتصاديين أن التنمية المستدامة تتطلب نموا اقتصاديا سريعا، للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية وتقوم هذه التنمية على الفكرة القائلة بأن(استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن

---

(١) يحيي مسعودي، إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (٢٠٠٨)، ص١١.
(٢) هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكرة، ص ص٢١٩ـ٢٢٠.
(٣) ريدة ديب؛ وسليمان مهنا، مرجع سبق ذكرة، ص٤٩٥.

الدخل الحقيقي في المستقبل)، وهو يعني أن النظم الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا، ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية، ونعمل على تجسيدها، ويطرح هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، مما يعني استخدام أفضل للتكنولوجيا والمعارف والقيم ، يصاحب ذلك دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط بهدف تقليل الآثار الاقتصادية الضارة بالبيئة، أي جعل الأثر البيئي للمشاريع جزءا رئيسيا في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، إضافة إلى حساب التكاليف البيئية لأي مشروع(١).

كما يركز على التأثيرات الحالية و المستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويطرح مسألة إختيار و تمويل تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، كما يهتم بدراسة الاستدامة الاقتصادية و المالية من ناحية النمو والحفاظ على رأس المال والاستخدام الفعال للموارد والحفاظ عليها و العمل في حدود طاقة الاستيعاب البيئية وحماية التنوع البيولوجي من ناحية أخري، وتزداد أهمية البعد الإقتصادي لاسيما وأن التقديرات تشير إلى تراجع الاحتياطي العالمي من الطاقة، وأن المدى الزمني لاستغلال هذه الطاقة في تناقص خاصة أمام تزايد الطلب العالمي على الطاقة من طرف الدول الصناعية(٢).

وهناك مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وأهم هذه المؤشرات البنية الاقتصادية (وهي تعبر عن الأداء الاقتصادي والتجارة والحالة المادية)، أنماط الانتاج والاستهلاك(٣).

٣ـ البعد الاجتماعي

تعني الاستدامة في بعدها الاجتماعي العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وايصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة، والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الريف والمدن، والمساواة في النوع الاجتماعي واتاحة المشاركة السياسية ومشاورة هؤلاء السكان في اتخاذ القرارات لإشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية، كما ينبغي أن يكون النمو الديمجرافي في أي بلد معقولا ومتوازنا مع إمكانات حكومة كل بلد ومواردها الطبيعية، لأن أي زيادة ديمجرافية سريعة وغير متوازنة تجعل الحكومة غير قادرة على تلبية حاجات سكانها من الخدمات الضرورية في مجال الصحة، السكن، التعليم مما قد يؤدي إلى تزايد

(١) يحيي مسعودي، مرجع سبق ذكرة، ص١٢.
(٢) سارة بن إبراهيم، ، مرجع سبق ذكرة، ص٣٠.
(٣) ريدة ديب؛ وسليمان مهنا، مرجع سبق ذكرة ، ص٤٩٦.

عدد الفقراء ومن ثم استغلال الثروات والموارد الطبيعية من مياه وأرض زراعية بطرق عشوائية تستنزف هذه الموارد وتعيق استدامة التنمية وتثقل كاهل الأجيال القادمة[١].

ويمكن تلخيص الأبعاد السابقة للتنمية المستدامة في الشكل التالي والذي يوضح عناصر كل بعد من هذة الأبعاد:

شكل(١) أبعاد التنمية المستدامة[٢]

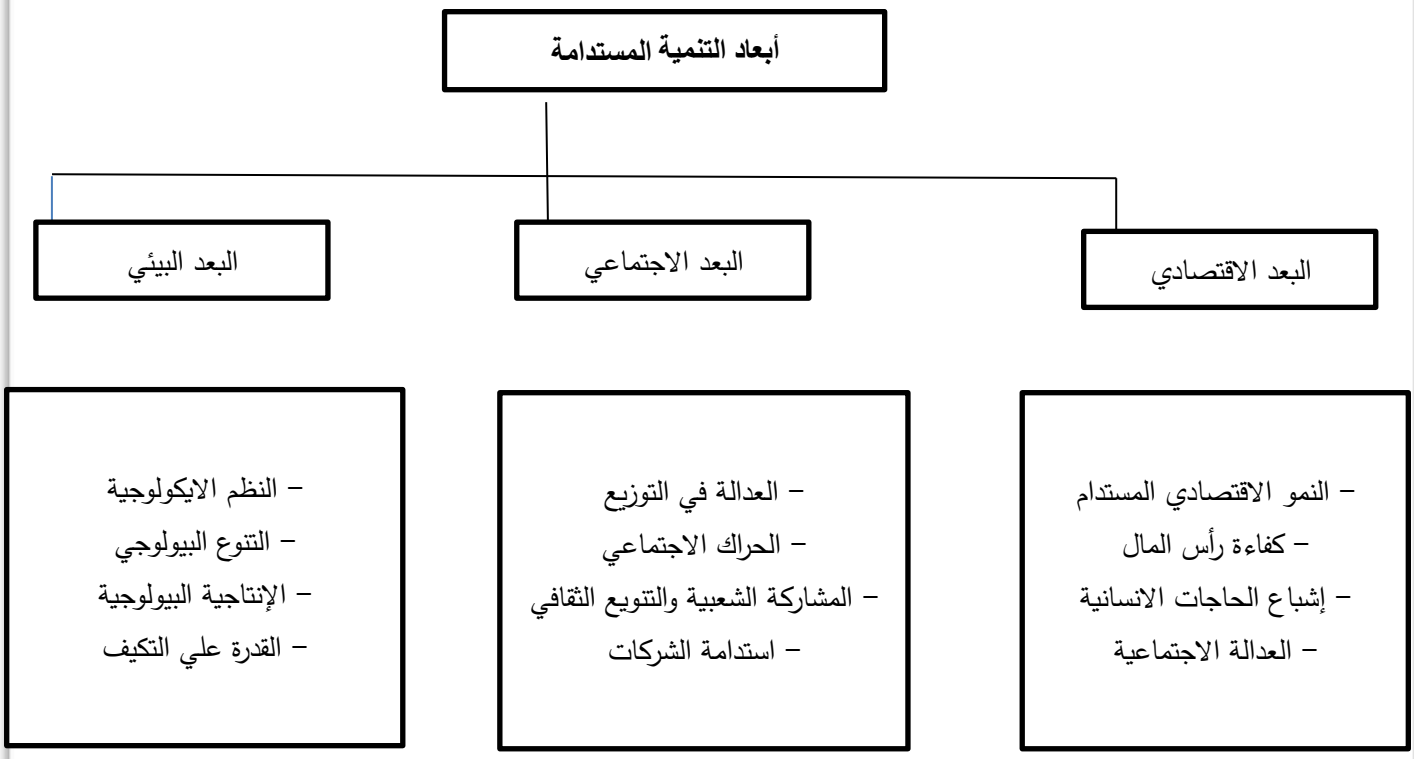

المصدر: (الطويل وسلطان، ٢٠١٢، ص٦)

وفي ضوء الأبعاد السابقة للتنمية المستدامة يمكن توضيح الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة في الجدول التالي:

(١) هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكرة ، ص٢١٩.
(٢) اكرم أحمد الطويل؛ وولاء حازم سلطان، دور متطلبات إدارة الجودة الشاملة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لآراء المديرين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية نينوي، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (٣٥)، العدد (٩٣)، (٢٠١٢)، ص٦.

جدول (١) الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة[١]

الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافٍ ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية.	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للتجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الداخل وللتصدير	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
المأوي والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة	ضمان الاستخدام المثالي أوالمستدام للأراضي والغابات والطاقة والموارد المدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية استعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي أي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

(٢) ورد في: يحيي مسعودي، مرجع سبق ذكرة، ص١٣.

المصدر: (ورد في: مسعودي، ٢٠٠٨، ص١٣)

خامسا: مؤشرات البعد الاجتماعي في صعيد مصر[١]

أ- المساواة الاجتماعية

يمكن تعريف المساواة الاجتماعية بانها المساواة في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة[٢].

وهي تمثل نوعية الحياة المشتركة العامة، كما أنها انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد وفي الحصول على فرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل، وفي تحقيق العدالة الفرضية للأجيال الحالية والمستقبلية[٣].

وتعتبر المساواة الاجتماعية أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، و تتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة، وأهمها الصحة والتعليم والعدالة ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر والعمل وتوزيع الدخل والوصول إلى الموارد المالية وعدالة الفرص بين الأجيال[١].

ويمكن قياس المساواة الاجتماعية من خلال مؤشرين رئيسين وهما:

١- الفقر

يقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل، حيث أن الفقر والبطالة يحاصران محافظات جنوب الصعيد بمصر ورغم مشاهد الأبراج السكنية والمنازل الفخمة وأشكال التحضر التي تبدو للزائرين، فإن العشوائيات تحتل مساحات كبيرة وتؤكد قتامة أوضاع السكان المعيشية.

---

(١) إقتصر البحث علي ثمانية محافظات فقط وهي (بني سويف- المنيا- الفيوم- سوهاج- أسيوط- قنا- أسوان- الاقصر).
(٢) ريدة ديب؛ وسليمان مهنا، مرجع سبق ذكرة، ص٤٩٢.
(٣) نوارة عمارة، مرجع سبق ذكرة، ص٣٢.
(١) تكواشت عماد ، مرجع سبق ذكرة، ص٢١٤.

وبحسب آخر مؤشرات الفقر لعام ٢٠١٣ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، فإن ٤٩٪ من سكان ريف الوجه القبلي يعانون الفقر، وتقل النسبة إلى أقل من الثلث لتبلغ ٢٧٪ بين سكان الحضر في الصعيد(٢).

وتصل نسبة الفقراء إلى أعلى مستوياتها في محافظتي أسيوط وقنا بحسب المؤشر نفسه، حيث بلغت ٦٠٪ في الأولى و٥٨٪ في الثانية، بينما تأتي سوهاج الثالثة في ترتيب الفقر بنسبة ٥٥٪، تليها الأقصر بنسبة ٤٨٪.

وتعد هذه النسب كبيرة إذا ما قورنت بمعدل الفقر على مستوى الجمهورية لنفس العام والذي يبلغ ٢٦٪، وتأتي محافظة أسوان السابعة في ترتيب الفقر بنسبة ٣٩٪ والمنيا في المرتبة العاشرة بنسبة ٣٠٪، يليها الوادي الجديد بنسبة ٢٥٪.

كما كشف الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن ارتفاع نسبة الفقراء فى مصر إلى ٣.٢٦٪ من إجمالى عدد السكان خلال عام (٢٠١٢- ٢٠١٣)، مقارنة بـ٦.٢١٪ خلال (٢٠٠٨- ٢٠٠٩)، بينما انخفضت نسبة من هم فى فقر مدقع إلى ٤.٤٪ خلال (٢٠١٢- ٢٠١٣)، مقارنة بـ١.٦٪ من إجمالى السكان خلال (٢٠٠٨- ٢٠٠٩).

وأشار الجهاز، بمناسبة اليوم العالمى لمحاربة الفقر، إلى ارتفاع نسبة الفقراء فى ريف الوجه القبلى من ٧.٤٣٪ خلال (٢٠٠٨- ٢٠٠٩)، إلى ٤.٤٩٪ عام (٢٠١٢- ٢٠١٣)، كما ارتفعت النسبة فى حضر الوجه القبلى من ٣.٢١٪ إلى ٧.٢٦٪ من إجمالى السكان فى تلك المناطق، ولفت جهاز التعبئة والإحصاء إلى تراجع نسبة الفقراء فى صعيد مصر بين عامى (٢٠١٠- ٢٠١١)، (٢٠١٢- ٢٠١٣)، حيث انخفضت النسبة فى محافظة أسوان من ٥٤٪ إلى ٣٩٪، ومحافظة أسيوط من ٦٩٪ إلى ٦٠٪، والفيوم من ٤١٪ إلى ٣٦٪.

٢- البطالة

بلغ معدل البطالة في مصر طبقا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٣) حيث كانت نسبة العاطلين عن العمل في عام ٢٠١٠ (٩٪) ثم ارتفعت هذة النسبة خلال العام التالي حيث بلغت (١٢٪) واستمرت النسبة في الارتفاع خلال عام ٢٠١٢ حتي وصلت إلي (١٢,٧٪)، وارتفعت خلال عام ٢٠١٣ إلي (١٣,٧)(١).

(٢) لمزيد من التفاصيل www.sis.gov.eg.

(١) لمزيد من التفاصيل www.camps.gov.eg.

إضافة إلي ما سبق بلغ إجمالي عدد العاطلين في مصر خلال عام ٢٠١٣ طبقا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء (٣٦٤٨٨٠٠) منهم (٢٠٨٤١٠٠) ذكور و (١٥٦٤٧٠٠) إناث ويمكن توضيح عدد العاطلين في كل محافظة من محافظات الصعيد وكذلك نسبة البطالة داخل المحافظة خلال عام ٢٠١٣ من خلال الجدول التالي:

جدول(٢) تقدير العاطلين في محافظات الصعيد عام ٢٠١٣[٢]

المحافظة	ذكور	إناث	الاجمالي	
	Male	Female	Total	٪
بني سويف	٤٦٤٠٠	٣٥٧٠٠	٨٢١٠٠	٢,٣
الفيوم	٤٦٦٠٠	٤٤٤٠٠	٩١٠٠٠	٢,٥
المنيا	٨٧٣٠٠	١٠١٢٠٠	١٨٨٥٠٠	٥,٢
أسيوط	٨٤١٠٠	٧٤٢٠٠	١٥٨٣٠٠	٤,٣
سوهاج	٩٤١٠٠	٦١٧٠٠	١٥٥٨٠٠	٤,٣
قنا	٥٣٩٠٠	٢٩٩٠٠	٨٣٨٠٠	٢,٣
أسوان	٣٢٣٠٠	٣٨٦٠٠	٧٠٩٠٠	١,٩
الاقصر	٢٨١٠٠	١٧٩٠٠	٤٦٠٠٠	١,٣
الاجمالي	٤٧٢٨٠٠	٤٠٣٦٠٠	٨٧٦٤٠٠	٢٤,١

المصدر: (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء قطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات).

يتضح للباحث من الجدول السابق أن أعلي نسبة بطالة توجد في محافظة المنيا وقد بلغت (٥,٢٪) تليها كلا من أسيوط وسوهاج بنفس النسبة (٤,٣)٪ وتوجد أقل نسبة في محافظة الأقصر (١,٩٪) وقد يكون هذا الاختلاف في النسب نتيجة لاختلاف عدد السكان في كل محافظة.

ويري الباحث أن محافظات الوجه القبلى تعاني من تدني مستوى المعيشة والدخل وخاصة في الريف وهناك عدة عوامل ساهمت في تفاقم مشكلة الفقر بالصعيد أبرزها أن الحكومات المتعاقبة كانت تنظر إليه على أنه منفي ومنطقة مغضوب عليها، لذلك توجه الموارد للعاصمة والمدن الرئيسية، كما أن غياب العدالة الاجتماعية وعدم التوزيع العادل للثروة فاقم من مشكلة الصعيد وتوقع ازدياد الوضع سوءا في الفترة المقبلة خاصة مع تراجع نشاط السياحة في الأقصر وأسوان.

(٢) www.camps.gov.eg.

بـ الصحة العامة

يمكن تعريف الصحة العامة بأنها الحصول علي مياة شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة، وهناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة تعتبر من أهم مبادئ التنمية المستدامة ،لأن تدهور الأوضاع الصحية نتيجة تلوث البيئة المحيطة بالسكان والفقر وغلاء المعيشة، والتزايد السكاني أدى إلى الفشل في تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة في الدول النامية، حيث لم تتطور الخدمات الصحية و البيئية بشكل يوازي تطور السوق الاقتصادية[١].

ويمكن قياس الصحة العامة من خلال المؤشرات الآتية:

١ـ الوفاة:

وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات حيث بلغ عدد الوفيات في مصر تحت سن ٥ سنوات خلال ٢٠١٣ طبقا لتقرير للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بلغ إجمالي (٥٠١٣٢) وبلغ عدد الذكور(٢٧٠٢٠) منهم (١٥٤١٩) في الحضر و (١٥١٠٦) في الريف، وبلغ عدد الإناث (٢٣١١٢) منهم (١٢٥٣٤) في الحضر و (١٠٥٨٧) في الريف وكان نصيب محافظات صعيد مصر من عدد الوفيات علي النحو التالي[١]:

جدول(٣) عدد وفيات الاطفال تحت سن خمس سنوات في الصعيد

المحافظة	حضر		ريف		الإجمالي	
	ذكور	أناث	ذكور	أناث	ذكور	أناث
بني سويف	٥٣٨	٤١٦	٦٨٧	٦٣٢	١٢٢٥	١٠٤٨
الفيوم	٢٣٢	٢٢٥	٧٣٢	٧٦٧	٩٦٤	٩٩٢
المنيا	٤٧٤	٤٠٨	١٢٧٧	١٣٢٥	١٧٥١	١٧٣٣
أسيوط	١٤٦٧	١٠٩١	٧٠٨	٩١١	٢١٨٤	٢٠٠٢
سوهاج	٤٤٥	٤٥٤	٩٦٢	١٠٧٤	١٤٠٧	١٥٢٨
قنا	٣٤١	٣٠١	٥٩٩	٦٢٥	٩٤٠	٩٢٦
اسوان	٢١٣	١٧٥	١٨٦	١٥٣	٣٩٩	٣٢٨
الأقصر	٢٠٧	١٧٩	١٣١	١١٢	٣٣٨	٢٩١
الإجمالي	٣٩١٧	٣٢٤٩	٥٢٨٢	٥٥٩٩	٩١٩٩	٨٨٤٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الإحصاءات الحيوية)[٢]

(١) نوارة عمارة، مرجع سبق ذكرة، ص٣٢.

(١) www.camps.gov.eg.

(٢) لمزيد من التفاصيل www.sis.gov.eg.

يتضح للباحث من الجدول السابق أن إجمال عدد وفيات الاطفال في الصعيد بلغ (١٨٠٨٧) منهم (٩١٩٩) من الذكور، (٨٨٤٨) من الاناث، وأن أعلي نسبة لوفيات الأطفال تحت خمس سنوات توجد في محافظة أسيوط حيث بلغت نسبة الوفيات من الذكور (٣١٪) ومن الأناث (٢٩,٨٪) بإجمالي (٦٠,٨٪)، بينما توجد أقل نسبة وفيات في محافظة أسوان حيث بلغت نسبة الوفيات من الذكور (١٨,٣٪) ومن الأناث (١٥,٦٪) بإجمالي (٣٣,٩٪).

٢ـ الرعاية الصحية:

وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل[١].

حيث بلغ عدد الوحدات الصحية في مصر خلال عام ٢٠١٣ حسب تقرير للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (وزارة الصحة والسكان) (٦٥٧) قطاع حكومي، و(١٤٢٢) قطاع خاص بإجمالي (٢٠٧٩) وحدة، وكان نصيب محافظات الصعيد علي النحو التالي[٢]:

جدول (٤) أعداد الوحدات الصحية بمحافظات الصعيد

المحافظة	القطاع		الإجمالي
	عام	خاص	
بني سويف	١٣	١٥	٢٨
الفيوم	١٢	١١	٢٣
المنيا	٣٥	١٤	٤٩
أسيوط	٢٧	٤٦	٧٣
سوهاج	٢٣	٣٤	٥٧
قنا	١٦	١٠	٢٦
أسوان	١٦	١٤	٣٠
الأقصر	١٠	٣	١٠

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء)

يتضح للباحث من الجدول السابق أن محافظة أسيوط تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الوحدات الصحية الموجودة داخل المحافظة والتي بلغ عددها (٧٣) وحدة، بينما يوجد أقل عدد من الوحدات الصحية في محافظة الأقصر ويوجد بها (١٠) وحدات.

(١) ريدة ديب؛ وسليمان مهنا، مرجع سبق ذكرة، ص٤٩٣.

(٢) www.camps.gov.eg.

من ناحية أخرى بلغت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في محافظات صعيد مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٢- ٢٠٠٨ كما يلي[١]:

جدول (٥) نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في الصعيد[٢]

السنه / المحافظة	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٨
بني سويف	٢٩,٢	٣٠,٤	٥٣	٥٦	٥٦,٩
الفيوم	٣٣,٣	٣٤	٥٠,٩	٥٥,٩	٥٥,٧
المنيا	٢١,٩	٢٤,٣	٤٦,٧	٥١,٤	٥٤,١
أسيوط	٢٨,٢	٢٢,١	٣٢,٣	٣٧,٩	٤٧,٤
سوهاج	١٩,٨	٢١,٧	٢٧,٥	٣٢,٧	٣٦,٣
قنا	٢٤,٧	٣٦,٣	٣٤,٦	٤٧,٢	٤٨
اسوان	٣١,٦	٣٦	٤٤,٩	٤٩	٥٣,٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يتضح للباحث من الجدول السابق ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في محافظة بني سويف حيث بلغت (٥٦,٦٪) خلال عام ٢٠٠٨ بينما تعتبر محافظة سوهاج صاحبة النسبة الأقل بين محافظات الصعيد من حيث الاستخدام وبلغت نسبتها (٣٦,٣٪) خلال عام (٢٠٠٨)[٣].

ج- التعليم

يعتبر التعليم مطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، ، لأن التعليم من أهم المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها المرء لتحقيق النجاح في الحياة، كما أن هناك ارتباط مباشر بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي[١].

ويمكن قياس التعليم من خلال مستوى التعليم ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون للصف الخامس الابتدائي، وقد بلغ عدد المدارس والفصول والتلاميذ فى التعليم قبل الجامعى طبقا للمحافظات خلال عام

(١) تشير نسبة الاستخدام الحالى إلي نسبة السيدات المتزوجات فى الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة والمستخدمات حاليا لوسائل تنظيم الأسرة.

(٢) www.camps.gov.eg.

(٣) لم يتمكن الباحث من التوصل إلي بيانات أحدث من ذلك.

(١) تكواشت عماد ، مرجع سبق ذكرة، ص٢١٤.

(٢٠١٢ـ ٢٠١٣) علي مستوي الجمهورية (٤٦٦٣٣) مدرسة و (٤٤٩٢١٩) فصل و(١٨٢٦١٩١١) تلميذ وكان نصيب محافظات صعيد مصر من المدارس (١٤٨٧٧) والفصول (١٣٤٠٠٤) والتلاميذ (٥٤٠٠٠٨٥) موزعة علي كالآتي[٢]:

جدول (٦) أعداد المدارس والفصول والتلاميذ في الصعيد خلال الفترة من ٢٠١٢ـ٢٠١٣

المحافظة	المدارس	الفصول	التلاميذ
بني سويف	٢١٧٦	١٥٣٧٠	٦٠٧٤٢٤
الفيوم	١٧٦٦	١٥٤٦٣	٦٢٣٨٥٠٤
المنيا	٢٦١١	٢١١٨٦	١١٥٠١٣٤
أسيوط	٢٢٧٦	٢١١٩٦	٨٩٠٦٣٥
سوهاج	٢٣٣٥	٢٣١٨٢	٩٤٨٨٢٢
قنا	١٧٥٦	١٦٤٤٢	٦٤٤٩٤٨
أسوان	١٠٠٨	٨٩٣٦	٣٠٢٥٣١
الأقصر	٩٤٩	٦٢٥٦	٢٣١٧٤١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وبالتالي تكون النسبة المئوية في المحافظات من المدارس والفصول والتلاميذ كما يلي: بني سويف (٤,٧٪، ٣,٤٪، ٣,٣٪)، والفيوم (٣,٨٪، ٣,٤٪، ٣,٤٪)، المنيا (٥,٦٪، ٦,١٪، ٦,٣٪)، أسيوط (٤,٩٪، ٤,٧٪، ٤,٩٪)، سوهاج (٥٪، ٥,٢٪، ٥,٢٪)، قنا (٣,٨٪، ٣,٧٪، ٣,٥٪) ، أسوان (٢,٢٪، ٢٪، ١,٧٪) ، الأقصر (٢٪، ١,٤٪، ١,٣٪) ، علي التوالي[١].

وبالتالي يتضح للباحث من الجدول السابق أن محافظة المنيا تحتل النسبة الأكبر من حيث عدد المدارس والفصول والتلاميذ، بينما توجد أقل نسبة في محافظة الاقصر.

د- السكن

من أهم احتياجات التنمية المستدامة توفير المسكن المناسب للمواطن وتتأثر شروط الحياة في المدن الكبيرة دائما بكل من الوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر و البطالة وكذلك حالة ونوعية التخطيط العمراني والحضري، ويأتي الاهتمام هنا بأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون المأوى والمسكن[٢].

ويتمثل بضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين ضمن التخطيط العمراني والحضري للمدن ، ووضع خطط لاستيعاب الحاجات المتزايدة لها، ويقاس مؤشر السكن بحصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية[٣].

---

(٢) www.camps.gov.eg.

(١) هذة التقديرات لا تشمل (مدارس الفصل الواحد- التربية الخاصة- التعليم الأزهري والتجريبي).

(٢) تكواشت عماد ، مرجع سبق ذكرة، ص٢١٤.

(٣) واجة الباحث صعوبات في تحديد حصة كل فرد من الامتار المربعة المبينة لذا لم يتم الاشارة إليها في هذا البحث.

د الأمن

تعتمد العدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي جميعا على وجود نظام متطور وعادل في الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة، وعدم التعدي على حقوق الناس(٤).

ويتعلق الأمن بتحقيق الأمن الاجتماعي للناس وحمايتهم من الجريمة بمختلف أنواعها، وحالات التعدي على حقوق الإنسان وقد توسعت المفاهيم والمواضيع المرتبطة بها وأصبحت من الأمور ذات الأهمية في المجتمعات العالمية خصوصا بعد انتشار تطبيقات العولمة في جانبها السياسي والثقافي وشيوع مؤسسات المجتمع المدني ، ومؤشر القياس المعتمد هو نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع(٥)..

وقد بلغ عدد الجرائم المرتكبة في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلي ٢٠١١ (١٧٣١٥٤٨٥)(١) جريمة خلال أربع سنوات(٢).

و: السكان

هناك علاقة عكسية واضحة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية وتقلص النمو الاقتصادي المستدام، مما يفاقم المشاكل البيئية، وهو ما يقلل من فرص التنمية المستدامة وهنا يستخدم مؤشر النسبة المئوية للنمو السكاني(٣).

وذلك بإيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة، لأن حصول ارتفاع في معدلات النمو السكاني أكبر من المعدلات الحاصلة في النمو الاقتصادي، ينتج عنهما خلل يولد مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يصعب حلها، لوجود علاقة قوية بينهما تعمل بصورة عكسية، وتواجه الدول النامية خطر الانفجار السكاني وقصور خطط التنمية المستدامة على استيعاب الزيادة السكانية وتوفير متطلبات الحياة مما ينعكس ذلك على تفاقم مشكلة الفقر ومشكلة البيئة لديهما ومشاكل اجتماعية متعددة(٤).

---

(٤) تكواشت عماد ، مرجع سبق ذكرة ، ص٢١٤.
(٥) نوارة عمارة، مرجع سبق ذكرة ، ص٣٣.
(١) لم يتمكن الباحث من التوصل إلي نصيب كل محافظة من الجرائم المرتكبة خلال الفترة المشار إليها.
(٢) www.camps.gov.eg.
(٣) تكواشت عماد ، مرجع سبق ذكرة، ص٢١٥.
(٤) نوارة عمارة، مرجع سبق ذكرة، ص٣٣.

وقد بلغ إجمالي عدد السكان في جمهورية مصر العربية خلال الربع الاخير من ٢٠١٤ حوالي (٨٦٨١٤٠٠٠) وكان إجمالي عدد الذكور (٣٧٠٩٥٠٠٠) بينما بلغ عدد الأناث (٤٩٧١٩٠٠٠) ، وكان نصيب محافظات صعيد مصر من السكان علي النحو التالي(٥) :

جدول (٧) إجمالي عدد سكان الصعيد خلال ٢٠١٤/٧/١

المحافظة	ذكور	إناث	الإجمالي	
			العدد	٪
بني سويف	١٤٣١٠٠٠	١٣٨١٠٠٠	٢٨١٢٠٠٠	٣,٢
الفيوم	١٦٠٩٠٠٠	١٥٠٩٠٠٠	٣١١٨٠٠٠	٣,٦
المنيا	٢٥٨٨٠٠٠	٢٤٨٩٠٠٠	٥٠٧٧٠٠٠	٥,٨
أسيوط	٢١٣٣٠٠٠	٢٠٤٨٠٠٠	٤١٨١٠٠٠	٤,٨
سوهاج	٢٢٧٩٠٠٠	٢٢٣٩٠٠٠	٤٥٣٦٠٠٠	٥,٢
قنا	١٥٠٨٠٠٠	١٤٩٤٠٠٠	٣٠٠٢٠٠٠	٣,٥
أسوان	٧١١٠٠٠	٧٠١٠٠٠	١٤١٢٠٠٠	١,٦
الأقصر	٥٧٧٠٠٠	٥٥٦٠٠٠	١١٣٣٠٠٠	١,٣
الإجمالي	١٢٨٣٦٠٠٠	١٢٤٣٥٠٠٠	٢٥٢٧١٠٠٠	٢٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

أما خلال عام ٢٠١٥ فقد ارتفع عدد السكان إلي (٨٧٩٦٣٢٧٦) حيث بلغ عدد الذكور (٤٣٠٨٣٠٤٣) وبلغ عدد الأناث (٤٤٨٨٠٢٣٣) وكان نصيب محافظات صعيد مصر من السكان علي النحو التالي(١) :

جدول (٨) إجمالي عدد سكان الصعيد خلال٢٠١٥/١/١

المحافظة	ذكور	إناث	الإجمالي	
			العدد	٪
بني سويف	١٤٥٤٠٠٥	١٤٠٢٨٠٧	٢٨٥٦٨١٢	٣,٢
الفيوم	١٦٣٥١٧٩	١٥٣٤٩٧١	٣١٧٠١٥٠	٣,٦
المنيا	٢٦٢٨٧٩٣	٢٥٢٧٩٠٩	٥١٥٦٧٠٢	٥,٨
أسيوط	٢١٥٦٦٤٥	٢٠٧٩٥٩٠	٤٢٤٥٢١٥	٤,٨
سوهاج	٢٣٣١٧٣٨	٢٢٧٢١٢٣	٤٦٠٣٨٦١	٥,٢
قنا	١٥٣٠٣٣٧	١٥١٥١٦٧	٣٠٤٥٥٠٤	٣,٥
أسوان	٧٢١٠٢٦	٧١٠٤٦٢	١٤٣١٤٨٨	١,٦
الأقصر	٥٨٤٠٢٨	٥٦٣٠٣٠	١١٤٧٠٥٨	١,٣
الإجمالي	١٣٠٤١٧٥١	١٢٦٠٦٠٥٩	٢٥٦٤٧٨١٠	٢٩

(٥) www.camps.gov.eg.

(١) www.camps.gov.eg.

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

يتضح للباحث من خلال الجدولين السابقين أن نسبة سكان الصعيد (٢٩٪) من اجمالي سكان مصر، وأن نسبة الزيادة السكانية في محافظات الصعيد خلال الفترة من ٢٠١٤/٧/١ إلي ٢٠١٥/١/١ لم تتغير كثيرا وتعتبر محافظة المنيا صاحبة النسبة الأكبر بين محافظات الصعيد من حيث النمو السكاني وقد بلغت (٥,٨٪) من إجمالي عدد السكان بينما توجد أقل نسبة في محافظتي أسوان والأقصر وقد بلغت (١,٦٪)، (١,٣٪) علي الترتيب(٢).

النتائج

١- هناك قصور واضح فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في صعيد مصر وذلك نتيجة لعدم الاهتمام الكافي بمحافظات الصعيد.

٢- ارتفاع مؤشر الفقر في صعيد مصر وخاصة في محافظتي أسيوط وقنا.

٣- تعد محافظة المنيا أفضل محافظات الصعيد حيث تقل فيها نسبة الفقر عن غيرها من باقي المحافظات، كما أنها أكبر المحافظات من حيث عدد السكان.

٤- ارتفاع نسبة الفقر والأمية وتدني مستوي المعيشة والدخل في ريف صعيد مصر مقارنة بالحضر.

٦- توجد أعلي نسبة وفيات للأطفال تحت سن خمس سنوات في محافظة أسيوط.

٧- ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في محافظة بني سويف بين السيدات المتزوجات فى الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة مقارنة بباقي محافظات الصعيد.

٨- تبلغ نسبة العاطلين عن العمل في صعيد مصر ٢٤٪ من إجمالي عدد العاطلين في مصر، ونسبة السكان ٢٩٪ من إجمالي عدد السكان.

التوصيات

١- ضرورة توجية مزيد من الدعم والاهتمام بمحافظات صعيد مصر وخاصة المناطق الريفية.

٢- الدعم المستمر من جانب الدولة لتحقيق التنمية المستدامة بالشكل الأمثل في الصعيد.

٣- الاهتمام بالنمو السكانى في الصعيد، والعمل على الاستفادة منه من خلال وضع خطط له للتدريب والتأهيل، وترتيب الموارد اللازمة له، وتوجية مزيد من الاهتمام للتعليم.

٤- إجراء المزيد من الدراسات والابحاث حول كافة أبعاد التنمية المستدامة داخل الصعيد.

---

(٢) لمزيد من التفاصيل www.sis.gov.eg.

٥ـ ضرورة وجود إطار فكري عام لتحقيق تنمية مستدامة شاملة في الصعيد.

المراجع

أولا: المراجع العربية

١ـ الكتب

١ـ حميدة محمد سعداوي، الموارد الاقتصادية، كلية الأداب، جامعة بني سويف، دار النهضة العربية، (٢٠١٥).

٢ـ ماهر أبو المعاطي علي، ، الإتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، (٢٠١٢)، ص ١٨٥.

٢ـ الرسائل

١ـ سارة بن إبراهيم، الحوكمة البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية نجامعة محمد خيضر بسكرة، (٢٠١٤).

٢ـ عقبة جلول، عناصر تصميم العمارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة محمد خضيرة – بسكرة.

٣ـ عبد القادر عوىنان، تحلىل الآثار الإقتصادىة للمشكلات البىئىة في ظل التنمىة المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلىة العلوم الإقتصادىة وعلوم التسىىر، جامعة سعد دحلب البلىدة، (٢٠٠٨).

٣ـ تكواشت عماد، واقع و أفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمىة المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلىة العلوم الاقتصادىة والتجارىة و علوم التسىىر، جامعة الحاج لحضر باتنة، الجزائر، (٢٠١١).

٤ ـ محمدعبد الحميد محمد، تحقيق التنمىة المستدامة في ظل الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للوقف الاسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، (٢٠١٠).

٥ـ يحيي مسعودي، إشكالىات التنمىة المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلىة العلوم الاقتصادىة وعلوم التسىىر، جامعة الجزائر، (٢٠٠٨).

المجلات العلمية

١ـ علي زيد الزعبي؛ فواز عويد العنزي ؛ وعامر علي الصالح، التنمية المستذامة: المفهوم والمكونات ومؤشرات القياس، حوليات آداب عين شمس، المجلد (٣٣)، ص ص (٢٢٩ـ٢٦٩)، (٢٠٠٩).

٢- أكرم أحمد الطويل؛ وولاء حازم سلطان، دور متطلبات إدارة الجودة الشاملة البيئية في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية لآراء المديرين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية- نينوي، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (٣٥)، العدد (٩٣)، ص ص (١-١٩) ، (٢٠١٢).

٣- ريدة ديب؛ وسليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد (٢٥)، العدد (١)، ص ص (٤٨٧-٥٢٠)، (٢٠٠٩).

٤- هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد (٩)، ص ص (٢١١-٢٢٥)، (٢٠١٤).

٥- صالح عمر فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة- الجزائر، العدد (٣)، ص ص (١-٢٠)، (٢٠٠٤).

ثانيا: المراجع الاجنبية

1. Grosskurth, J., and Rotmans, J., The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making, Environment, Development, and Sustainability, Vol.7, No.1, PP. 135-151, (2005).

2. Lansu ,"Angelique and Sloep, Jo Boon and Mieras, Rietje van Dam , Learining in Networkfor sustainable development, Proceedings of the 7th International conference on Net worked Learning Centre for Learning Sciences and Technologies, Open Universities, (2010).

ثالثا: مواقع الانترنت

1- www.sis.gov.eg

2- WWW. CAMPS.gov.eg

رابعا: أخري

١ـ عصماني خديجه؛ وعمومن الغالية، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، (٢٠١٢).

٢ـ نوارة عمارة ، النمو السكاني و التنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، (٢٠١٢).

الأمم المتحدة والتنمية المستدامة: الأهداف والتحديات

د. نرجس صفو

أستاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف٢.

nardjesse_uni@hotmail.fr

ملخص:

تشكل التنمية المستدامة البيئة التي تضمن للجميع التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، ولا يزال الخلاف قائما حول تحديد فحواها وأهدافها، فما هي الجهود الدولية لتكريس مفهوم شامل للتنمية المستدامة بكافة أبعادها؟ وما هي التحديات التي تواجهها وهي بصدد تطبيق البرامج والخطط الإنمائية خاصة برنامج الألفية في ظل عالم تواجهه العديد من المخاطر أبرزها تلك المتعلقة بتغير المناخ الناتج عن أنشطة بشرية؟ هل ستساعد المجموعة الجديدة من أهداف الألفية في التحول من مسار العمل التقليدي وما ينطوي عليه من مخاطر إلى التنمية المستدامة الحقيقية؟ وهل ستستطيع الأمم المتحدة أن تحدث الفارق حقا؟

تجيب الدراسة على هذه الإشكالية بدءا بمقدمة حول الإطار المفاهيمي للتنمية ومختلف المتغيرات المؤثرة فيها، ثم نعرض في المحور الأول جهود الأمم المتحدة لتكريس وإعمال الحق في التنمية، بداية من تاريخ الإعلان عنه كحق من حقوق الإنسان، ثم الانتقال من التنمية الإنسانية إلى التنمية الإنسانية المستدامة، نهاية عند أهدافها لاسيما أهداف الألفية الإنمائية. فيما يخصص المحور الثاني لاستعراض معوقات التنمية التي تحول دون التمكين والانتفاع بحقوق الإنسان، إضافة إلى العقبات الدولية. ثم تحديات ومتطلبات إعمال الحق في التنمية استنادا إلى الإصلاحات اللازمة على المستوى الوطني والدولي تباعا، لنختم البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، حقوق الإنسان، التمكين، أهداف الألفية.

Abstract:

Sustainable development is the environment that allows all of us to enjoy fundamental human rights, however the disagreement persists regarding their content and objectives.

What are the international efforts aiming to achieve an overall concept of sustainable development in all its dimensions? And what are the challenges faced when trying to implement the programs and development plans especially the Millennium project, in light of the dangers the world faces, including those relating to climate change resulting from human activities? Will the new set of millennium goals contribute to the transformation of the traditional work course and the dangers it includes, to the real sustainable development? And could the UN really make a difference?

The study addresses this problem, beginning with an introduction to the conceptual framework of sustainable development and the variables affecting it.

Then, we exposed in the first axis/chapter UN efforts for the realization and implementation of equity in development, starting from the date on which this principle has been announced as one of Human rights, and then we moved from human development to sustainable human development, to finish with its goals including the Millennium development goals.

In the second chapter/axis, we exposed the obstacles to development, which prevent the consolidation and enjoyment of human rights, in addition to international obstacles. Thereafter we mentioned the challenges and necessities of achievement of equity in the development based on the necessary reforms, respectively on the national and international levels. We concluded by mentioning the most important results and recommendations.□

Keywords: Sustainable development, Human rights, consolidation, Millennium goals.

مقدمة

لم يكن ظهور مفهوم التنمية المستدامة وليد الصدفة، بل كان نتيجة مجهودات مستمرة للمنظمات والهيئات الدولية والخبراء. حيث ارتبط مفهوم التنمية حتى أواخر الثمانينيات بالجانب الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛ أي بكمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية فقط.

ولقد اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات تركز أغلبها على اعتبارات اقتصادية بحتة، لذلك انصبت أغلب التعاريف التي ساقها علماء الاقتصاد على الأهداف الاقتصادية للتنمية، لاسيما مع بلوغ الرأسمالية ذروة نموها، وما صاحبها من تقدم مذهل أفسح الطريق أمام فكرة التطور المادي والتنمية. وبذلك تقلص معنى التنمية إلى مجرد نمو اقتصادي، فأدى ذلك إلى الخلط بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على الرغم من أن النمو الاقتصادي يؤدي حتما إلى التنمية الاقتصادية.(١)

وتعرف التنمية الاقتصادية بقدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٥٪ إلى ٧٪ أو أكثر، أي ترتبط بمعدل نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر اقتصادي عام للتنمية.(٢)

فهي بهذا المفهوم الواسع، تشمل -إضافة إلى البعد الاقتصادي- تحسين حياة الناس خاصة الفقراء منهم؛ تحسين المهارات والمعرفة؛ الحقوق المدنية والحريات والتمثيل السياسي. فأصبحت التنمية الاقتصادية تهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للفرد، حيث تمت إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر، وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل ووضع إستراتيجيات للنمو مع إعادة التوزيع.(٣)

إذا لقد تجاوز مفهوم التنمية الاقتصادية كثيرًا مفهوم النمو الاقتصادي، لأنها تشمل إضافة لهذا الأخير أهداف أخرى، كزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة بتلبية الحاجات الأساسية للأفراد المتوقف على العدالة الاجتماعية للإنسان وتقليص التفاوت في توزيع الثروة والدخول بين فئات المجتمع، وتعديل التركيبة الاقتصادية وتنوع مصادر الدخل.(٤)

---

(١) إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة ٢٠٠٤، الإسكندرية، ص. ٢٥-٢٩.

(٢) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة، محمود حسين حسني، محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، الطبعة ٢٠٠٦، ص. ٥٠-٥١.

(٣) نفس المرجع، ص. ٥٢-٥٣.

(٤) هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص. ٧٨-٨٢.

ومع ازدياد الوعي العالمي بالبيئة، رأى علماء الاقتصاد أن التنمية المنشودة هي التنمية المستدامة والتي عرفوها كما يلي: "التنمية الاقتصادية المستدامة تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية مع مرور الوقت".(١)

ففيما يركز علماء البيئة على حماية التنوع البيئي من خلال حماية المناطق الطبيعية، يرى علماء الاجتماع أن الهدف المنشود من تحقيق التنمية هو الإنسان. فهم يهتمون بمختلف الجوانب المحيطة به من تربية وثقافة وأنماط استهلاك واستدامة التوزيع العادل للثروة والموارد، فلم تعد مجرد الدعوى للزيادة في معدل النمو الاقتصادي أو الدخل السنوي للفرد هو مضمون عملية التنمية؛ بل لابد من تحقيق العدالة الاجتماعية بين الفئات المختلفة في توزيع الدخل وتلبية الحاجات الإنسانية للفرد في إطار الحرص الكامل على حماية جميع حقوقه الأساسية.

على سند ما سلف، تستدعي ضرورة استجلاء خبايا التنمية المستدامة ضرورة الوقوف على مختلف الجهود الدولية المكرسة لمفهوم شامل للتنمية المستدامة بكافة أبعادها؛ إضافة إلى التحديات التي تواجهها وهي بصدد تطبيق البرامج والخطط الإنمائية خاصة برنامج الألفية، في ظل عالم تواجهه العديد من المخاطر أبرزها تلك المتعلقة بتغير المناخ الناتج عن أنشطة بشرية؛ وهل ستساعد المجموعة الجديدة من أهداف الألفية في التحول من مسار العمل التقليدي وما ينطوي عليه من مخاطر إلى التنمية المستدامة الحقيقية؛ وهل ستستطيع الأمم المتحدة أن تحدث الفارق حقا؟

المقاربة المفاهيمية لفكرة التنمية:

في بداية التسعينيات، تم التأكيد في العديد من الإعلانات الدولية على أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي أو الدخل السنوي للفرد؛ ليس هو مضمون الحق في التنمية الذي يعتبر حق من حقوق الإنسان. حيث تمت إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة لتلبية الحاجات الإنسانية للأفراد؛ تحسين نوعية حياتهم استنادا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات في توزيع فوائد التنمية؛ وتوفير فرص العمل القائمة على المساواة وعدم التمييز. هي ثلاث متغيرات أساسية مؤثرة على التنمية المستدامة يمكن توضيحها كالتالي:

١- الحاجات الإنسانية في تعريف التنمية المستدامة: يشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية القائمة على فكرة مفادها، أن على الحكومات صياغة سياستها الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تبدأ

(١) ميشيل تودارو، المرجع السابق، ص. ٥٤.

من كفاية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية (كالمأكل، الملبس والمسكن). أي تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات العامة من الرعاية الصحية، التعليم والرفاهية الاجتماعية.

فهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يقضي بأن "الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية".(١) حيث ينبغي أن تكون التنمية بالمشاركة في صنع القرارات سواء على مستوى اتخاذ القرار أو على مستوى التنفيذ، وهي تشكل الشرط الأهم لتحقيق أهداف مفهوم الحاجات الأساسية.(٢)

فقد ساعد مفهوم الحاجات الأساسية على ظهور مفهوم التنمية الإنسانية الشاملة لتحقيق كل هذه الحاجات المرتبطة بحقوق الإنسان التي هي بدورها متكاملة ومرتبطة وغير قابلة للتجزئة؛ والتركيز على أهميتها عند وضع البرامج والسياسات التنموية، فهو مفهوم يركز على انتقال التنمية من كونها قائمة على فلسفة الحاجات إلى حقوق الإنسان.

٢- المساواة في الفرص وعدم التمييز في تعريف التنمية المستدامة: نصت الإعلانات العالمية المعنية بحقوق الإنسان على المساواة بين جميع الناس ومعاملتهم معاملة متساوية أمام القانون، وعدم التمييز بينهم والقضاء عليه.(٣)

ويكاد مبدأ المساواة وعدم التمييز أن يكون أحد أهم أركان حقوق الإنسان المكفولة للجميع، فقراء أم أغنياء؛ أميين أو متعلمين؛ نساء أم رجال. ويحظر القانون الدولي أي تمييز في التمتع بحقوق الإنسان لأي سبب كان، كالأصل العرقي، اللون، الدين، الرأي، اللغة، الملكية، النوع الاجتماعي أو المولد. وعليه فإن أي تمييز بين البشر يعني بالضرورة وضع فئة منهم في أحسن حال من الفئات الأخرى وبالتالي الانتقاص من حقوق هذه الأخيرة.(٤)

وبذلك يقتضي منطق التنمية المؤسسة على مبدأ المساواة في الفرض وعدم التمييز، إزالة القوانين والمؤسسات التي تتضمن تمييزا ضد أية فئة أو فرد، وتوفير الموارد اللازمة لاستعاب تلك الفئات والاستفادة من برنامج

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي، أبعاد جديدة للأمن البشري، الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٠١/٠١.

(٢) طرح مصطلح "احتياجات الإنسان الأساسية" للمناقشة لأول مرة ضمن الدورة ١٠٣ للمجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو، سبتمر-أكتوبر ١٩٧٧.

(٣) راجع في ذلك كل من: المادة ١ و٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٤٨؛ المادة ٢٠ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية الصادر سنة ١٩٦٦؛ والمواد ١/٢، ١٤ و٢٦ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة 1966.

(٤) أمين مكي مدني، "التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان" حقوق الإنسان والتنمية، الدليل العربي، متوفر على الموقع: http://www.pal_monitor.com/dalil/ch6.htm .

التنمية بما يعني تحقيق المساواة بين الجميع؛ خاصة الفئات المهمشة كالمرأة والأقليات والنازحين، ضحايا الكوارث ... وليست هناك قائمة محددة أو موحدة عن الفئات المهمشة، فهي تختلف وتتفاوت حسب الزمان والمكان، الأمر الذي يعني أخذ الحالة الراهنة في كل بلد على حدى للتأكد من عدم إقصاء أي من تلك الفئات أو حرمانها من فوائد التنمية.(١)

٣- العدالة الاجتماعية في تعريف التنمية المستدامة: كان إعلان الحق في التنمية لسنة ١٩٨٦، هو أول من اشترط العدالة التوزيعية بين الأفراد داخل الدول.(٢) وبما أن بعضها لا يستطيع تحقيق نفس المستوى من العدالة الاجتماعية لأنها تعجز عن تلبية الحد الأدنى من الحاجيات الأساسية، فمن الضروري وجود الحد الأدنى من العدالة العالمية في توزيع الموارد الاقتصادية بين البلدان الفقيرة ولو في إطار أخلاقي قصد تقديم المساعدة فقط. إذ يقتضي مبدأ العالمية الأخلاقي نوعان من الإنصاف:

- إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها بعين الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية. حيث يجب أن يراعى عدم توريث الأجيال القادمة ديون اقتصادية واجتماعية وبيئية تعجز عن مواجهتها، فهذه الديون هي اقتراض من المستقبل؛ تسرق من الأجيال المقبلة خياراتها المشروعة. ولذلك يقع على الأجيال الحاضرة التزام أخلاقي بأن تفعل من أجل الأجيال التي ستخلفها ما فعلته الأجيال السالفة من أجلها.(٣)

- وإنصاف في العلاقات الحالية، أي ذلك الذي يتعلق بمن يعيشون اليوم ولا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، لأن التنمية القائمة على اللامساواة الدائمة ليست مستدامة ولا تستحق العمل على إدامتها. فلابد من إعادة توزيع الثروة داخل البلدان وأيضا بين دول الجنوب ودول الشمال. لذلك يجب أن تأخذ التنمية المستدامة بعين الاعتبار هاذين النوعين من العدالة والإنصاف، لأنه سيكون من المستحيل تحقيق المساواة والعدالة بين الأجيال المستقبلية في ظل غياب العدالة الاجتماعية في الحاضر. فلابد من تحقيق التوازن بين مختلف المجموعات داخل كل جيل وبين الأجيال.

لقد ساعدت هذه المتغيرات الثلاث في تحول مفهوم التنمية من المفهوم التقليدي الذي لا يولي اهتمام بحقوق الإنسان إلى المفهوم الإنساني الجديد، الذي يربط بين حقوق الإنسان والتنمية في علاقة ترجمتها جهود الأمم

---

(١) نفس المرجع.
(٢) أنظر ديباجة إعلان الحق في التنمية الصادر بتاريخ ٠٤ ديسمبر ١٩٨٦ وفق للقرار رقم ١٢٨/٤١ .
(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة ١٩٩٤، المرجع السابق، ص. ١٧-١٨.

المتحدة في إعلان الحق في التنمية لسنة ١٩٨٦ الذي أعلن من خلال المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد في فينا سنة ١٩٩٣.

المحور الأول: جهود الأمم المتحدة لتكريس وإعمال الحق في التنمية.

للإحاطة بواقع الحق في التنمية ومتطلبات إعماله، لابد من المرور عبر مراحل زمنية انتهت بتتويج وإعلان الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان؛ تم الانتقال من التنمية الإنسانية إلى التنمية الإنسانية المستدامة، محورها احترام كافة حقوق الإنسان وحتى حقوق الأجيال القادمة، نهاية عند أهداف التنمية الإنسانية المستدامة التي تضع الإنسان هدفا ووسيلة لعملية التنمية خاصة أهداف الألفية الإنمائية.

أولا: الإعلان عن الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان: سبق الإعلان عن الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز هذا المفهوم. ومن هذه المحطات:

(أ) عشر سنوات لإعلان الحق في التنمية: لم يكن تبني الأمم المتحدة لإعلان الحق في التنمية مسألة سهلة بسبب تباين مواقف الدول، ففي الوقت الذي كانت دول العالم الثالث تلح على أولوية حقوق الشعوب والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية محملة المسؤولية عن واقع حقوق الإنسان للدول الرأسمالية الغنية، كانت هذه الأخيرة تركز على أولوية الحقوق المدنية والسياسية محملة تردي أوضاع حقوق الإنسان في العالم الثالث للأنظمة الديكتاتورية.(١)

فقد صدرت في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات العديد من القرارات والتقارير اعتبرت أساسا للحق في التنمية، حيث صدر القرار الخاص بالسيادة الدائمة على الثروات الطبيعية سنة ١٩٥٢ والحق في تقرير المصير للشعوب. ثم بدأت المطالبة بالحق في التنمية بشكل صريح في أروقة الأمم المتحدة سنة ١٩٦٦، عندما أعلن وزير الخارجية السنغالي Kaba M'baye بقوله: "قد لا يكفينا أن نطالب بحقنا في التنمية، يجب كذلك أن نعمل على تحقيقه في الواقع، يجب أن نسعى لإقامة نظام جديد، لا يكتفي بالإقرار النظري لهذا الحق وإنما يضمن الاستمتاع به".(٢)

---

(١) عبد العزيز النويضي، "الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب"، حقوق الإنسان والتنمية، الدليل العربي، متوفر على الموقع:
http://www.arabhumantights.otg/dalil/ch_5htm.

(٢) راجع جلسة الجمعية العامة، الدورة ٢١ لسنة ١٩٩٦ في الوثيقة: (A/RES/2200A(XXI)

وفي سنة ١٩٧٤ صدر عن الجمعية العامة القرار رقم ٣٢٨١ ليعلن "ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول". لكن كان موقف الدول المتقدمة سلبي تجاه مطالب دول العالم الثالث رغم الدعوى لتشجيع الحوار شمال جنوب.(١)

واستمرت المناقشات في الأمم المتحدة بين مختلف الدول لمدة عشر سنوات، بعد أن صار الحق في التنمية على جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة لسنة ١٩٧٧(٢) وتم إنشاء فريق عمل حكومي حول الحق في التنمية بقرار لجنة حقوق الإنسان في ١١ مارس ١٩٨١، وبدأت تعقد مناقشات وندوات داخل هذا الفريق في الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٨٦ حول مضمون الحق في التنمية لتحديد المستفيد منه، بسبب التنافس بين إعطاء الأولوية للحقوق السياسية والمدنية أم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وهو ما أدى إلى اختلاف الرؤى حول علاقة التنمية وحقوق الإنسان.

وانتهى النقاش إلى تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان حول الحق في التنمية بالقرار رقم ١٢٨/٤١ بتاريخ ٠٤ ديسمبر ١٩٨٦ الذي يحتوي ١٠ مواد أنتجت مجموعة من الآثار القانونية (٣) وقائمة من الحقوق الدولية والوطنية أدت بالبعض إلى القول أن الأمم المتحدة بإصدارها "إعلان الحق في التنمية" لم تأت بجديد، لأن بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨؛ وفي العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦.(٤)

لكن الجديد في إعلان الحق في التنمية، هو ربط هذه الحقوق صراحة بعملية التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ واعتبار عملية التنمية حق من حقوق الإنسان وحق من حقوق الشعوب. كما أنه يركز على الفرد كمستفيد أساسي منه، وليس مجرد طلب يطالب به قد تستجيب له الحكومات أو لا تستجيب. آخذا بعين الاعتبار البعد الداخلي، أي الدولة كأول مسؤول عن إعماله أمام شعوبها؛ والبعد الدولي استنادا إلى مسؤولية الدول الغنية في إطار تعاون دولي يستهدف تشجيع تنمية الدول

---

(١) أنظر:
Droit Internationale et développement, Colloque internationale d'Alger, 11-14 Octobre 1976, *Office des Publications Universitaires*, Alger(1978), pp. 33-35.

(٢) طرح كارل فازاك سنة ١٩٧٤ مشروع ميثاق جديد لحقوق التضامن سماه "الجيل الثالث للحقوق" ويشمل هذا الميثاق الحق في التنمية. راجع:
Jacques Fil. Fiataire, Eric Mondielli, Droit fondamentaux et libertés publiques, Edition *Ellipses Marketing S.A.*, Paris (2005), pp.64-68.

(٣) أنظر مواد إعلان الحق في التنمية لسنة ١٩٨٦، المرجع السابق.

(٤) راجع المواد ٢٣-٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والمواد ٦-٧ و١١-١٣ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

النامية بكافة أبعادها. وهكذا كان إعلان الحق في التنمية لسنة ١٩٨٦ أول إعلان جسد قانونا عملية التنمية كحق من حقوق الإنسان.

(ب) إعلان وبرنامج مؤتمر فينا سنة ١٩٩٣: لم تقف جهود الأمم المتحدة عند تبني الجمعية العام لإعلان الحق في التنمية، بل استمر فريق العمل في اجتماعاته ومشاوراته. حيث دعت الجمعية العامة سنة ١٩٩٠ الدول ووكالات أممية بما فيها صندوق النقد الدولي وخبراء قانونيون واقتصاديون وممثلو منظمات غير حكومية إلى مشاورات أسفرت عن خلاصات بخصوص مضمون الحق واستراتيجيات التنمية من منظور حقوق الإنسان،[١] التي لم تحقق إنجازا كبيرا على أرض الواقع في بداية التسعينيات.

حيث دعم المجتمع الدولي بكافة مؤسساته الرسمية والأهلية قضية الربط بين التنمية وحقوق الإنسان من خلال عدد من المؤتمرات والقمم العالمية.[٢] والتي سعت جميعها للتأكيد على الحق في التنمية واعتباره من حقوق الإنسان غير القابلة للتجزئة.

وفي سنة ١٩٩٣ تبنت لجنة حقوق الإنسان قرارا بإنشاء فريق عمل جديد للحق في التنمية من ١٥ خبير ترشحهم الحكومات، يختص بتحديد عراقيل الحق في التنمية وتقديم توصيات لكيفية إعماله. ورحب مؤتمر فينا بهذا القرار وطلب من فريق العمل صياغة "تدابير شاملة وفعالة لإزالة العراقيل أمام إعمال وتجسيد إعلان الحق في التنمية، وأن يوصي بالوسائل التي تدعم تحقيق هذا الحق في كل الدول"[٣] ومن ثمة جاء إعلان وبرنامج فينا لتبيان العديد من الجهود نذكر منها:

الربط بين التنمية وحقوق الإنسان؛ وبينها وبين الديمقراطية؛ وبين التنمية والبيئة.[٤]

التعاون بين الدول لضمان التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية.[٥]

إثبات عالمية حقوق الإنسان وغير قابليتها للتجزئة والترابط بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.[٦]

التأكيد على أهمية التعليم ونشر المعلومات المناسبة وتوعية الأفراد بحقوق الإنسان.[١]

---

(١) عبد العزيز النويضي، المرجع السابق.

(٢) من بين هذه المؤتمرات: قمة الطفل بنيويورك سنة ١٩٩٠؛ قمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢؛ مؤتمر فينا سنة ١٩٩٣؛ المؤتمر العالمي للسكان بالقاهرة ١٩٩٤؛ مؤتمر المرأة في بكين سنة ١٩٩٥ ...

(٣) عبد العزيز النويضي، المرجع السابق.

(٤) أنظر مواد إعلان وبرنامج فينا لسنة ١٩٩٣ الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، المنعقد خلال ١٤-٢٥ جوان، الجزء الأول، الفقرة ٠٨ منه، والفقرة ١١ منه.

(٥) المرجع نفسه، الجزء الأول، الفقرات ١٠، ١٢ و١٤ منه.

(٦) المرجع نفسه، الجزء الأول، الفقرات ٠٥، ١٩ و١٨ منه.

ضرورة تمكين المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على القيام بدورها الرئيسي وعلى وضع سياسات إنمائية ودولية لتحقيقه.(٢)

إذا أعاد إعلان وبرنامج فينا تأكيد الحق في التنمية في بعديه الوطني والدولي، كما تم إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان بقرار الجمعية العامة رقم ١٤١/٢٨ المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣، يتولى تشجيع وحماية إعمال الحق في التنمية والحصول بهذا الغرض على دعم الهيئات المتخصصة بالأمم المتحدة.

وفي سنة ١٩٩٦، أنشأت لجنة حقوق الإنسان فريقا جديدا من ١٠ خبراء لإعمال وتعزيز الحق في التنمية على ضوء عمل الفريق السابق، واقترح هذا الفريق حوارا وتنسيقا أكبر داخل الأمم المتحدة حول إعمال الحق في التنمية وإدماجه في أنشطة وآليات رصد المعاملات الخاصة بحقوق الإنسان؛ ونظام للتقارير تقدمه الدول حول كيفية إعماله. ويتم فحص ودراسة تقارير الدول والمنظمات الدولية من طرف الفريق

العامل مفتوح العضوية حول علاقة أنشطتها والحق في التنمية والذي بدوره يقدم تقريرا آخر إلى لجنة حقوق الإنسان يتضمن توصيات إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان.(٣)

وفي إطار برنامج إصلاح منظمة الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧، قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة بإبرام مشروع تقوية حقوق الإنسان هورست "HURIST" مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDAF" في إطار مساعدتها الفنية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذلك لدعم هذه الأخيرة في برامج وأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مختلف المجالات.(٤)

(ج) إعلان الألفية: في سنة ٢٠٠٠ صدر إعلان الألفية الثالثة في قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة عن ١٩١ دولة في أكبر تجمع لرؤساء الدول(١٤٧ رئيس دولة وحكومة). وقد ركز على تحقيق السلم والأمن؛ العدل؛ نزع السلاح؛ حقوق الإنسان؛ الديمقراطية والحكم الراشد؛ العولمة؛ والحق في التنمية آخذا بعين الاعتبار جميع قرارات وتوصيات المؤتمرات المنعقدة سالفا وكافة المبادئ والمواثيق والمعايير الدولية ذات الصلة.(٥)

حيث أكد هذا الإعلان على الالتزام بتعزيز الديمقراطية وسيادة حكم القانون، واحترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها دوليا بقوله: "للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياتهم، ويربوا أولادهم بكرامة بمناجاة من الجوع، ومن مخافة العنف أو الاضطهاد أو الظلم، وأفضل ما يكفل هذه الحقوق

---

(١) المرجع نفسه، الجزء الأول، الفقرات ٣٣ و٣٤ منه.
(٢) المرجع نفسه، الجزء الأول، الفقرة ٣٨ منه.
(٣) عبد العزيز النويضي، المرجع السابق.
(٤) أمين مكي مدني، المرجع السابق.
(٥) نفس المرجع.

هو الحكم الديمقراطي والتشاركي الصالح القائم على إرادة الشعب" مضيفا: "لن ندخر جهدا في تعزيز الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا، بما في ذلك الحق في التنمية".(١)

وإثر ذلك تعهدت الدول الغنية بتقديم المعونة للدول النامية لتمويل تنميتها وتخفيض ديونها، على أمل تحقيق أهداف الألفية الإنمائية بحلول سنة ٢٠١٥، التي تم تعدادها إلى ٨ أهداف رئيسية:

تخفيض حدة الفقر والجوع إلى النصف.

تحقيق التعليم الأولي للجميع.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة بحد الثلثين.

تحسين الصحة الأمومة.

مكافحة فيروس الإيدز ومرض الملاريا والأمراض الأخرى.

ضمان البيئة المستدامة.

تعزيز المشاركة الكونية في التنمية.(٢)

على خلاف أهداف الألفية الإنمائية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان الواردة بالمواثيق الدولية الملزمة للدول المختلفة، فإن أهداف الألفية لا تشير صراحة إلى المواثيق الدولية وعليه فهي ليست ملزمة بذات القدر من الناحية القانونية، لكنها أضفت بعدا سياسيا على جميع الدول للوفاء بالتزاماتها.(٣) في بناء القدرات الأساسية للتنمية الإنسانية.

ثانيا: الانتقال من التنمية الإنسانية إلى التنمية الإنسانية المستدامة:

ظهر مصطلح التنمية الإنسانية سنة ١٩٩٠ عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء لتصبح التنمية في خط مشترك مع حقوق الإنسان، لكن لم تشكل مختلف المفاهيم المذكورة نظرية مكتملة للتنمية الإنسانية المستدامة التي تضع الإنسان هدفا ووسيلة في نفس الوقت. وهو ما يدعونا إلى البحث في أبعادها ومؤشراتها وقبل ذلك في تطورها عبر مراحل زمنية مختلفة.

---

(١) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الصادر عن الجمعية العامة، نيويورك، ٨ سبتمبر ٢٠٠٠، ص. ٥.
(٢) راجع تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لسنة ٢٠٠٣ المعنون: "أهداف الألفية للتنمية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية".
(٣) أمين مكي مدني، المرجع السابق.

(أ) تطور مفهوم التنمية المستدامة: ظهر مصطلح "الاستدامة" لأول مرة في العمل البيئي نتيجة تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئة ومدى ارتباطها بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ بعدما كانت فكرة حماية البيئة ومستقبل الأجيال القادمة والتنمية المستدامة قيم غائبة عن الأذهان، فقد تطور هذا المفهوم حسب التسلسل الزمني التالي:

صدر أول تقرير سنة ١٩٥٠ عن الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة،(١) يهدف إلى دراسة حالة البيئة العالمية، وأعتبر هذا التقرير رائدًا في الموازنة بين الاقتصاد والبيئة خلال تلك الفترة.

في سنة ١٩٦٨، أنشئ نادي روما بمشاركة عدد قليل من الأفراد بهدف معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.

في سنة ١٩٧٠، إنشاء نادي روما والمعنون "حدود النمو"، وقدم تقريره الأول فرضية الحدود البيئة للنمو الاقتصادي التي كان لها أثرها لاحقا في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية سنة ١٩٧٢ باستوكهولم، وتم التطرق فيه إلى البيئة والمشكلات التي تهددها وانبثق عنه مفهوم التنمية الملائمة للبيئة.

في سنة ١٩٨٠، أصدر الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) تقريرًا تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للبناء، وهنا ظهر لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة الذي تمت صياغته من خلال تقرير مستقبلنا المشترك (Our Common Future) الذي صدر سنة ١٩٨٧ عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة النرويج Brandtland harlem التي عرفت الاستدامة على أنها "تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة".(٢)

سنة ١٩٩٢، انعقدت قمة الأرض الأولى في ريو ديجانيرو بالبرازيل تحت اسم "المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية"، أين حظي مصطلح التنمية المستدامة باهتمام متزايد، وقد صدر عنه "وثيقة الأجندة ٢١"، وإعلان ريو، وميثاق التنوع الحيوي والتغير المناخي.

سنة ١٩٩٧، اعتماد بروتوكول كيوتو لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية.

---

(١) راجع:
L'union Internationale pour la conversation de la nature, est une Organisation Internationale Crée en 1948.

(٢) راجع:
Paul Clavel, Le Développement durable : Stratégie descendantes et Stratégies ascendantes, Université Paris 1, Sorbonne, Paris(2006), p. 05

سنة ٢٠٠٢، انعقد مؤتمر قمة الأرض الثانية في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا تحت شعار "القمة العالمية للتنمية المستدامة"، وتم التأكيد من خلاله على المصادقة على خطة عمل لدعمها في الألفية الجديدة، كما سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك.

سنة ٢٠٠٥، دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حول تخفيض الإنبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري.

سنة ٢٠٠٧، انعقاد المؤتمر الدولي بمدينة بالي بأندونيسيا لمواجهة التغيرات المناخية.

سنة ٢٠١٠، انعقدت "قمة المناخ" بكوبن هاغن لمناقشة التغيرات المناخية وسبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعى فيها الجوانب البيئية في مختلف إستراتيجياتها. ويمكن تلخيص هذه الأحداث حسب تسلسلها الزمني

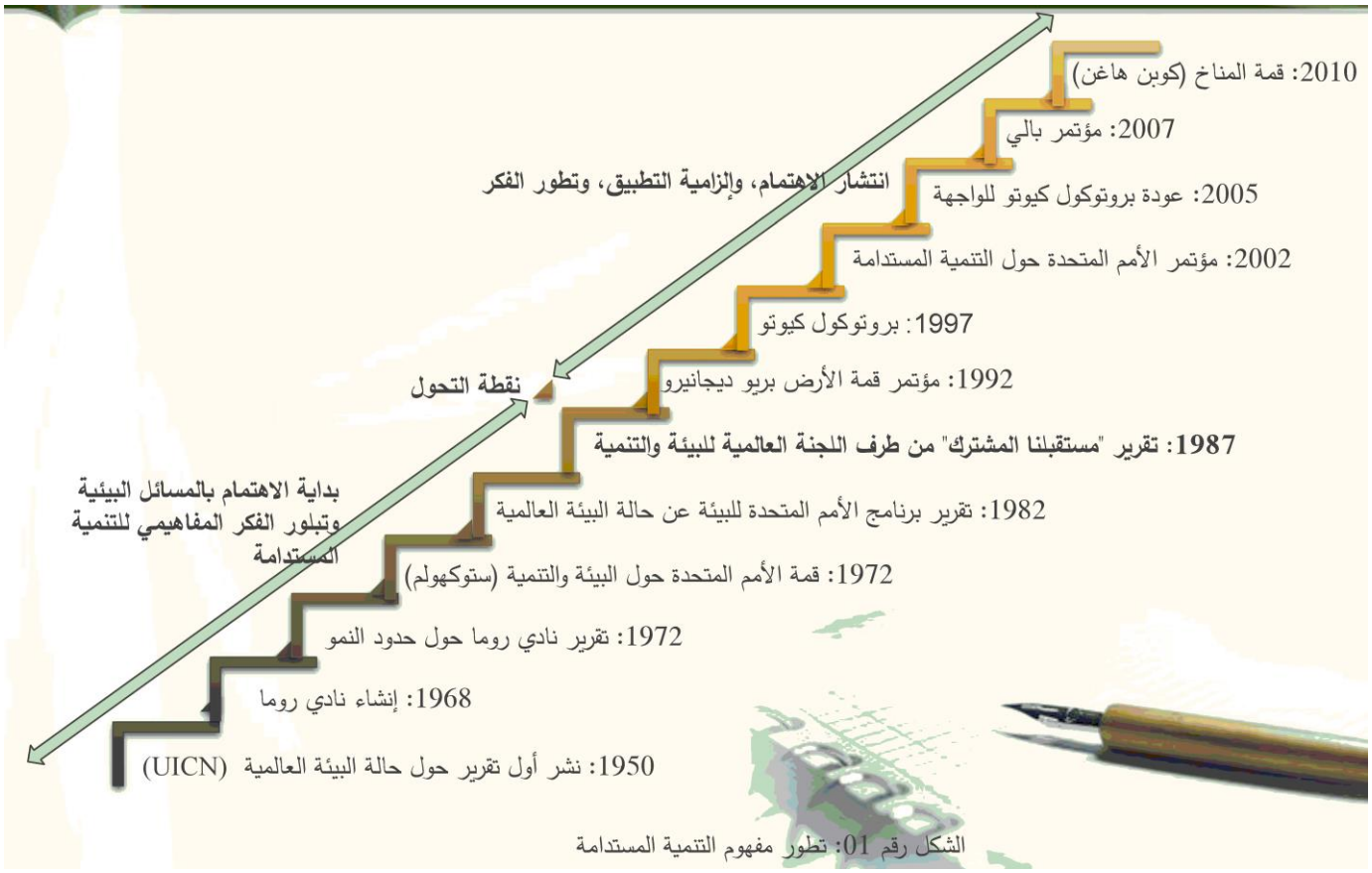

الشكل رقم 01: تطور مفهوم التنمية المستدامة

في المخطط التالي:

حسب التقرير العالمي حول البيئة والتنمية [1] فإن "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم".

(١) راجع اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في الوثيقة:
A/RES/42/187 Sur le site web : http://www.un.org/documents/ga/res/42/ares42_187.htm.

فالاستدامة تعني عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة، أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال القادمة، أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.(١)

لأن اللبس الذي يطرحه مفهوم التنمية المستدامة يكمن في مدى إمكانية الاستجابة لحاجات الحاضر المتنوعة غير المتحكم فيها دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة غير المعروفة، لكن بالمقابل يعتمد هذا المفهوم على تحقيق أمرين أساسيين هما الحق في التنمية والحق في حماية البيئة وكلاهما حق من حقوق الإنسان يعبر عنهما بالتنمية الإنسانية المستدامة.

(ب) أبعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتم بالضبط والترشيد للموارد، حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم ٠٢: أبعاد التنمية المستدامة.(١)

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي، لسنة ١٩٩٤، المرجع السابق، ص. ١٧-١٨.

من خلال هذه الأبعاد الثلاثة، يمكن اعتبار التنمية المستدامة كوسيلة للتوفيق بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي، دون تعريض للخطر التوازن الطبيعي للأرض من أجل تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم. وهو ما أكده تقرير براتلاند الصادر سنة ١٩٨٧ الذي أعطى مقاربة قائمة على التوازن بين التنمية الاقتصادية والنظم الإيكولوجية من جهة، وبين الاستهلاك المحكم للطاقات والموارد الطبيعية من جهة أخرى، حيث تعتمد التنمية المستدامة على السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تعد الركائز الثلاثة لها.(٢) نظرا للتداخل والتكامل القائم فيما بينها. ولن يتأتى ذلك إلا بوجود تعاون دولي بين العالم المتقدم والنامي.(٣)

(ج) مؤشرات التنمية المستدامة: أمام قصور مؤشر متوسط دخل الفرد كمقياس للتنمية الاقتصادية، وبسبب تضمين التنمية أهداف نوعية أخرى؛ ظهرت الحاجة إلى نوع جديد من المؤشرات التي تعكس أبعاد التنمية وأهدافها. وطبقا للأهداف بعيدة المدى "لأجندة ٢١" (٤) تتمثل هذه المؤشرات في:

ضرورة التعامل مع قضايا البيئة بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية.

الوعي العالمي والإرادة السياسية لدراسة قضايا التنمية بأبعادها الثلاثة.

المساعدات المالية والدائمة للدول النامية.

لكن وجدت إشكالية في قياس المفهوم الواسع للتنمية الإنسانية Indicateurs de Développement Humain، أو ما يسمى الدليل المركب للتنمية الإنسانية، حيث يتكون من ثلاث مؤشرات لقياس أبعاد التنمية البشرية وهي:

العيش حياة طويلة وصحية، حيث يقاس متوسط العمر المتوقع ما بين ٢٥ سنة كحد أدنى و٨٥ سنة كحد أقصى.

اكتساب المعرفة الذي يقاس بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومعدل الدراسة في المؤسسات التعليمية.

---

(١) راجع المصدر في: مطانيوس مخول، غانم عدنان، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد ٢٠٠٩،٠٢ ، ص. ٣٩

(٢) أنظر:

Michel Prieur, "Droit de l'homme a l'environnement et développement durable" in développement durable : leçons et perspectives, *colloque de Ouagadougou, 1er - 4 juin 2004,* Burkina Faso, pp. 43-44.

(٣) راجع المادة ٠٥ من تقرير الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية، المنعقد في ريو ديجانيرو، في الفترة ما بين ٠٣-١٤ جوان ١٩٩٢، متوفر على الموقع:
http://www.un.org/geninfo/bp/enviro.html .

(٤) تعتبر الأجندة ٢١ برنامج عمل شامل، وهي وثيقة حظيت باتفاق دولي واسع وخلال القرن ٢١، حيث تبنته ١٨٢ دولة وهو بمثابة الخطة التفصيلية لتحقق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض من عام ١٩٩٤.

الدخل أو مستوى المعيشة اللائق والذي يقاس بالناتج القومي الإجمالي للفرد في معادلة القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.[١]

وبسبب انتقاد هذه المؤشرات الثلاث المدرجة في IDH لقياس التنمية، لعدم قدرتها في ضبط مفهوم التنمية الإنسانية، اتجه التفكير في مؤشرات تكميلية أنشأت لإبراز جوانب أخرى من التنمية الإنسانية وهي:

التخفيف من حدة الفقر.

القضاء على الانفجار السكاني.

التمكين الجنساني للمرأة باعتبارها نصف المجتمع.

تحقيق الأمن الغذائي الذي يتطلب إيجاد مخزون إستراتيجي لمواجهة التغيرات.

الحد من استنزاف الموارد الطبيعية.

التعليم الذي يحقق تنمية رأس المال البشري.

دعم برنامج التوعية البيئية من خلال تنمية سلوكات بيئية لدى الأفراد وفق أسس علمية.

ثالثا: أهداف التنمية الإنسانية المستدامة:

يعود الفضل في الربط بين التنمية الإنسانية والاستدامة إلى تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة ١٩٩٤ المعنون: "الأبعاد الجديدة للأمن البشري"،[٢] وقبله إعلان فينا لسنة ١٩٩٣ الذي أشار إلى ضرورة الربط بين البيئة والتنمية.[٣] كما ربطت قمة الأرض في ريو سنة ١٩٩٢ بين مفهوم التنمية المستدامة ومفهوم التنمية البشرية خاصة من خلال "الأجندة ٢١".

إذا ظهرت التنمية الإنسانية المستدامة لصيانة حقوق الأجيال المقبلة في التنمية و للتوليف بين منهج التنمية الإنسانية الذي اعتمده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنهج التنمية المستدامة الذي وضعه المهتمون بشؤون البيئة واعتمده البرنامج البيئي للأمم المتحدة.[٤] لتحقيق الأهداف التالية:

---

(١) أنظر:
Fitouzeh Nahavandi, Du Développement à la globalisation, Histoire d'une Stigmatisation, 2éme Edition, *Berylant* (2005), p. 66.

(٢) راجع نص المادة ١١، المادة ١٧ من إعلان فينا ١٩٩٣، المرجع السابق.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة ١٩٩٤، المرجع السابق، ص. ٤.

(٤) إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة ٢٠٠٨، ص. ٣٤٥.

(أ) الانتقال من التركيز على الحاجات إلى التركيز على الحقوق: لقد كانت التنمية تركز على إشباع الحاجات اقتصاديا وماديا، ومع تطور مفهوم التنمية إلى التنمية المستدامة ثم إلى التنمية الإنسانية المستدامة، ترجمت احتياجات الأفراد إلى حقوق.

فالتنمية القائمة على حقوق الإنسان هي إطار فكري أو معياري لعملية التنمية الإنسانية، تؤسس على تفعيل المعايير الدولية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

من هذا المنطق، يجب تأسيس التنمية على "الحق" بدلا من "الحاجة" [١] فهناك تكامل بين الحق والحاجة التي أصبح يعبر عنها قانونيا وليس اقتصاديا، فكان انتقالنا بذلك من الحاجة إلى الحق.

حيث تركز التنمية الإنسانية المستدامة من منظور حقوق الإنسان على الشخص الإنساني، باعتباره العنصر الفاعل في تنمية المجتمع وصاحب مطالب، فهي تتقارب والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها حقوق الإنسان، لأنها تقوم على المساواة وعدم التمييز، المشاركة والعدالة الاجتماعية، تمكين الفئات المهمشة والأكثر ضعفا في المجتمع لتعزيز مطالبهم في الموارد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وهكذا استند مفهوم التنمية المستدامة على نهج الحق لإدماج المعايير الدولية الملزمة في سياسات وخطط ومشاريع التنمية.[٢]

(ب) الحكم الراشد والديمقراطية: هناك علاقة بين التنمية والحكم الراشد والديمقراطية فليس كل حكم ديمقراطي حكم راشد، لكن من منظور التنمية الإنسانية يجب أن يكون الحكم الرشد ديمقراطي لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على مبادئ المساواة والمساءلة وسيادة القانون.

الحكم الراشد في تعريف البنك الدولي هو: "أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية".[٣] وهو في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية لتحسين شؤون المجتمع على كافة المستويات، وتشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون بالتعبير عن مصالحهم والسعي إليها، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم ومعالجة خلافاتهم".

---

(١) أمين مكي مدني، المرجع السابق.

(٢) نفس المرجع.

(٣) راجع في تعريف البنك للحكم الراشد:

Susan George, «The World Bank and its concert of good governance», in jochen hipples(ed.), «The démocratisation of disent power ment», *plutôt presse*, London(1995), pp.205-206.

ويشمل الحكم الرشيد الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهو يقوم على مجموعة من المبادئ والمقومات:

١. مشاركة كل مواطن (إمرأة أو رجل)، ومؤسسات المجتمع في صنع القرارات واتخاذها؛ وتقتضي هذه المشاركة توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير.

٢. الشفافية التي تتحقق من خلال الوصول إلى المعلومات والقدرة على مراقبة مسار تنفيذ المشاريع والبرامج.

٣. متثال المؤسسات العامة والخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني لآليات المساءلة والمحاسبة التي من شأنها محاسبة المسؤولين وذلك بهدف تحسين الأداء ومحاربة الفساد.

٤. القدرة على تنفيذ المشاريع الأكثر استجابة لتطلعات المواطن واحتياجاته.

٥. سيادة الحقوق والقانون على الجميع من دون استثناء أو تمييز انطلاقا من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

٦. احترام مبدأ المساواة والاندماج الاجتماعي الذي يقتضي تطهير القانون من كل شوائب التمييز وإنشائه على قيم العدالة وتكافؤ الفرص.

٧. فالحكم الراشد نظرة بعيدة المدى تهدف إلى تنمية المجتمع بالاستناد إلى فهم واضح للواقع والمعطيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وإلى خيار مستقبلي متفق عليه.[١]

(ج) التمكين والانتفاع بحقوق الإنسان: (أهداف الألفية الإنمائية)

تعتبر أهداف الألفية الإنمائية أهم أهداف التنمية الإنسانية المستدامة وأهم تحدياتها للقرن ٢١. وقد صيغت بطريقة تربطها ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان، لاسيما عند مقارنة هذه الأهداف بالمواد ٢٥ و٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[٢] وقد شكلت الأهداف الإنمائية فرصة لدول العالم لتحقيق التمكين والانتفاع بحقوق الإنسان سواء على المستوى المحلي أو العالمي من خلال ما يلي:

١.القضاء على الفقر: يعرف الفقر بأنه: " وضع الإنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمن من الموارد والإمكانيات والخيارات والأمن والقرة على التمتع بمستوى معيشي لائق ...".[٣]

---

(١) عادل عبد اللطيف، الحكم الراشد: المضمون والتطبيق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيفري، ٢٠١٣، ص. ١٤٨.
(٢) راجع المواد ٢٥، ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
(٣) الفقر والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متوفر على الموقع:
http://www.hic_mena.org/document/ENC42002wa186AD.

لقد بات الفقر هو السبب الرئيسي لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم نتيجة اللاتمكين والتهميش الذي يؤدي إلى ضعف قدرة الفرد على الاختيار والذي يمكن أن ينقل إلى الأجيال القادمة.(١) لهذا فاستئصال الفقر واستدامة العيش هو أهداف التنمية الإنسانية المستدامة، فقد ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية أن تحقيق مستوى حياة كريمة، الغذاء الكافي، العناية الصحية، التعليم، العمل المحترم والحماية ضد الكوارث ليست أهداف تنموية فحسب، بل هي حقوق إنسانية.(٢) وإعمالا لذلك تم اتخاذ إجراءات للقضاء على الفقر المدقع من خلال إعداد قواعد إرشادية لإدماج حقوق الإنسان في إستراتيجيات خفض الفقر "Poverty Strategy Paper".

٢. المساواة بين الجنسين وتمكن المرأة: وتتجسد في الهدف الثاني والثالث من أهداف الألفية الإنمائية، التي تسعى من خلاله إلى القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الشامل. حيث استعرض تقرير الألفية أوضاع التعليم الأولي في الدول النامية، وأوصى بضرورة تشجيع واضعي السياسات على قبول تعليم البنات كإستراتيجية لتحقيق التعليم الابتدائي والثانوي وكهدف في حد ذاته؛ ومواءمة نظم التعليم لحاجيات البنات الأطفال خاصة من الوسط الفقير وكذا تعزيز برنامج الغذاء المدرسي لجذب البنات الأطفال.(٣)

ولا تقتصر المساواة بين الجنسين على التعليم فقط، بل يسعى إعلان الألفية الإنمائية إلى تمكين النساء في جميع الميادين السياسية والاجتماعية... لأنهن الأكثر تعرضا للتمييز والتهميش في هذه الميادين، وبالتالي لابد من القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة والسماح لها بالمشاركة في العمليات الإنمائية.(٤) ولن يتأتى ذلك إلا باعتماد برامج وآليات تساعد الحكومات على:

النهوض بتعليم المرأة.

تعديل أو إلغاء أنظمتها القانونية وتشريعاتها الداخلية التي تكرس التمييز ومنعه في كل القطاعات...

٣. حماية البيئة بشكل مستدام: يتفق الجميع اليوم على استحالة الحديث عن التنمية المستدامة دون توفير بيئة مناسبة، وقد كان مؤتمر ستوكهولم(٥) نقطة تحول في التعاطي مع قضايا البيئة، إذ وسع إعلانه

---

(١) أنظر:
Benoit Lallu, Développement Durable et territoires, nouvelle formule, sur le site web: http;//développement durable.revues.org.

(٢) أمين مكي مدني، المرجع السابق.

(٣) نفس المرجع.

(٤) هشام عبد الله، إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق، والموارد والرأي، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات دراسات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص. ٤٨-٤٩.

(٥) راجع مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة المنعقد في ستوكهولم في الفترة الممتدة من ١٦-٠٥ جوان على الموقع:

في مفهوم البيئة الذي لم يعد يشمل كل المكونات التقليدية المعروفة من هواء وماء وأرض ونباتات، بل يتعداها إلى مجموع الموارد المادية والاجتماعية المتوفرة لسد حاجات الفرد الحالي والأجيال المقبلة، كما كرس إعلان ريو في المبدأ ٢٥ التداخل الكبير بين البيئة والسلام والتنمية بنصه "السلام والتنمية وحماية البيئة عناصر مرتبطة لا تتجزأ" ولهذا فكل عملية تنمية عليها بأخذ في عين الاعتبار حماية البيئة كقيمة أساسية.(١)

من هذا المنطلق، شكل ضمان الاستدامة البيئية أحد أهم أهداف الألفية الإنمائية، حيث سعت الدول إلى تأسيس سياج قانوني من شأنه صيانة وحماية ما يمكن الحفاظ عليه بتقليل المؤثرات المضرة بالبيئة، ولن يتحقق ذلك إلا بتعاون دولي حثيث، فصاحب الوعي البيئي تطور تشريعي وطني وإقليمي ودولي، حيث أصدرت كل دول العالم عشرات الآلاف من القوانين الداخلية بغية حماية البيئة.(٢) إذ يقع على الدول مسؤولية:

تقييم الآثار الاجتماعية والبيئية لنشاطات التنمية.

تربية الشعوب في ميدان البيئة.

إيجاد حلول لحماية البيئة من التلوث وتمكين الإنسان من استعمال الموارد الطبيعية بصورة صريحة ورشيدة لضمان بقائه ودون الاعتداء على مستقبل أبنائه.(٣)

ومع ذلك، انتقدت الأهداف التي سعت الألفية الإنمائية لتحقيقها، بسبب إغفالها بعض القضايا الهامة الأخرى، فقد اعتبرت محدودة للغاية وصيغة بشكل يعبر عن الحد الأدنى من مستوى المعيشة وحقوق الإنسان المجمع عليها عالميا والتي يفترض أن تكون موجودة في كل البلدان دون استثناء.

? http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp

(١) المبدأ الرابع من إعلان ريو: "تحقيق التنمية المستدامة، حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر إليها من زاوية منفردة".

pour parvenir au développement durable, la protection de l'environnement doit faire partie intégrante du " processus de développement et ne peut pas être considérée isolement".

(٢) على المستوى الدولي، صدر ٩٠٠ نص قانوني ومعاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف، ٢٠٠ لائحة وقرار، إضافة إلى الترسانة التي تتمتع بالقوة الإلزامية. راجع:

Alexandre-charles Kiss, Introduction générale su droit de l'environnement : lustration par la foret. Actualisation du cours commun du Master droit International et comparé de l'environnement, 2004-2005.

(٣) أخام مليكة، غداوية حورية، تسخير القانون الدولي في خدمة التنمية المستدامة، في:

International journal of environnement & water, 2(H) Issue (2013), pp. 95-96.

المحور الثاني: تحديات التنمية المستدامة وآليات مواجهتها

تعاني التنمية الإنسانية المستدامة العديد من المعوقات الداخلية أو الدولية التي تحول دون تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، يتبعها متطلبات داخلية ودولية لإعمال الحق في التنمية من خلال إقرار إصلاحات كفيلة بتحقيق مضمون هذا الحق كحق من حقوق الإنسان والشعوب.

أولا: معوقات إعمال الحق في التنمية المستدامة:

من أهم المعوقات التي تواجه التنمية الإنسانية المستدامة وتحول دون تحقيقها، تلك التي تحد من دورها في رفع مستوى التمكين والانتفاع بحقوق الإنسان، وعقبات دولية تكمن في التدخلات متعددة الأشكال التي تقوم بها بعض الدول العظمى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

(أ) المعوقات التي تحول دون التمكين والانتفاع من حقوق الإنسان: ترجع المعوقات التي تحول دون التمكين والانتفاع بحقوق الإنسان إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية الثقافية... تتعلق بالجانب المؤسسي والسياسي ومدى فعاليته لتحسين شؤون الحكم، ومدى توافر الموارد اللازمة التي تؤثر على التنمية وعلى حقوق الإنسان. ومن أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي:

١. الفقر والمديونية: نحاول تحديد المعايير الكمية لتحديد نسبة الفقر والمديونية في مختلف دول العالم والأسباب المؤدية لها والتي حالت دون بناء البيئة التمكينية للانتفاع بحقوق الإنسان.

عرف البنك الدولي الفقر بأنه: "أولائك الذين يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم".

نسبة المديونية في العالم

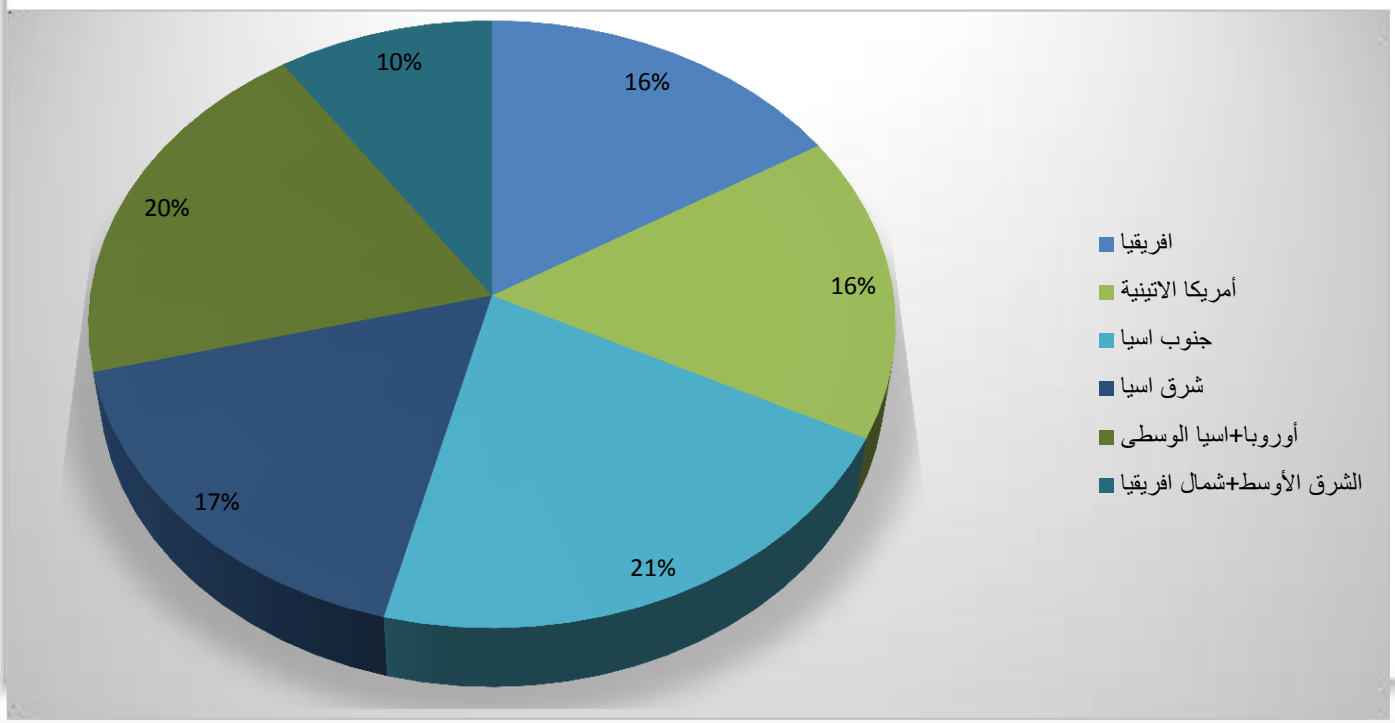

Nombre de personnes vivant avec moins de 1,25 dollar par jour dans le monde, 1990-2015 (millions)

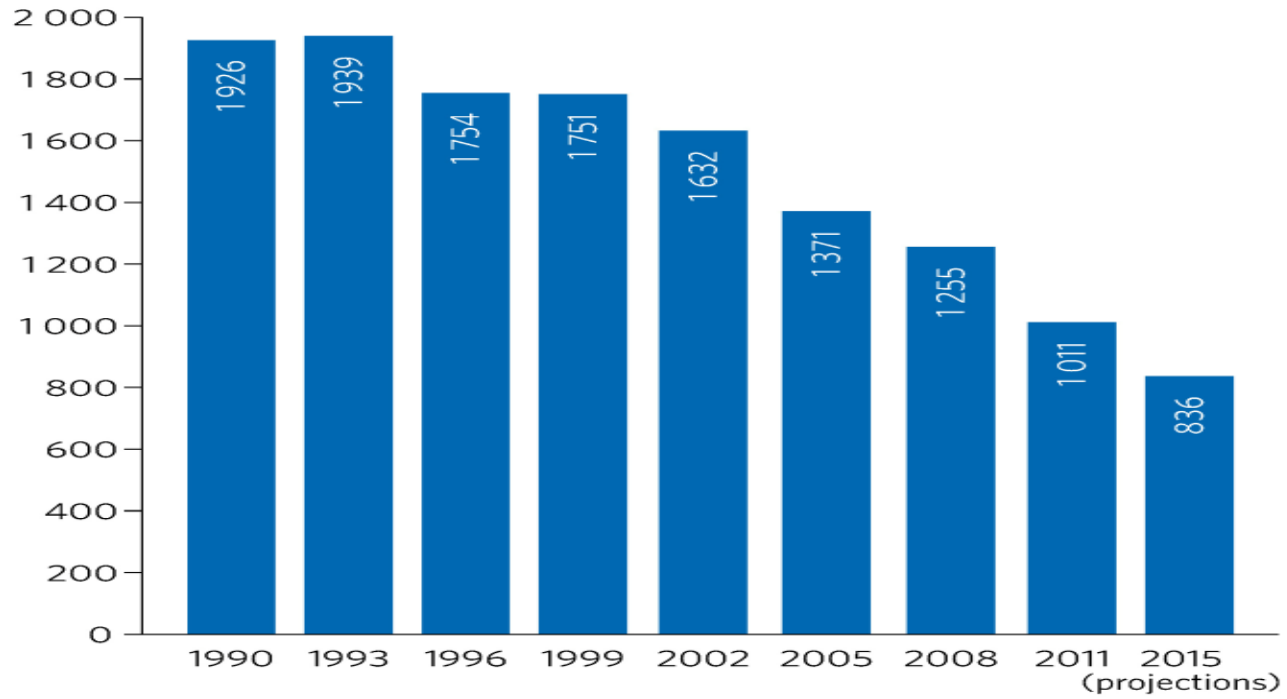

إذا، قدرت نسبة من يعانون فقر مدقع ويعيشون على أقل من دولار يوميا بـ ١,٢٥ مليار شخص أي حوالي ٥/١ من سكان العالم؛ يوجد ثلثهم ٣/١ في آسيا وربعهم ٤/١ في إفريقيا. كما يعيش ١,٦ مليار شخص على الأقل من دولارين يوميا. وعليه، يعيش ٢,٨ مليار شخص من سكان العالم في حالة فقر مدقع وانعدام أمن يومي وهو عدد لم يتغير كثيرًا منذ ١٩٩٠.

Nombre et proportion de personnes sous-alimentées dans les régions en développement, 1990-1992 à 2014-2016

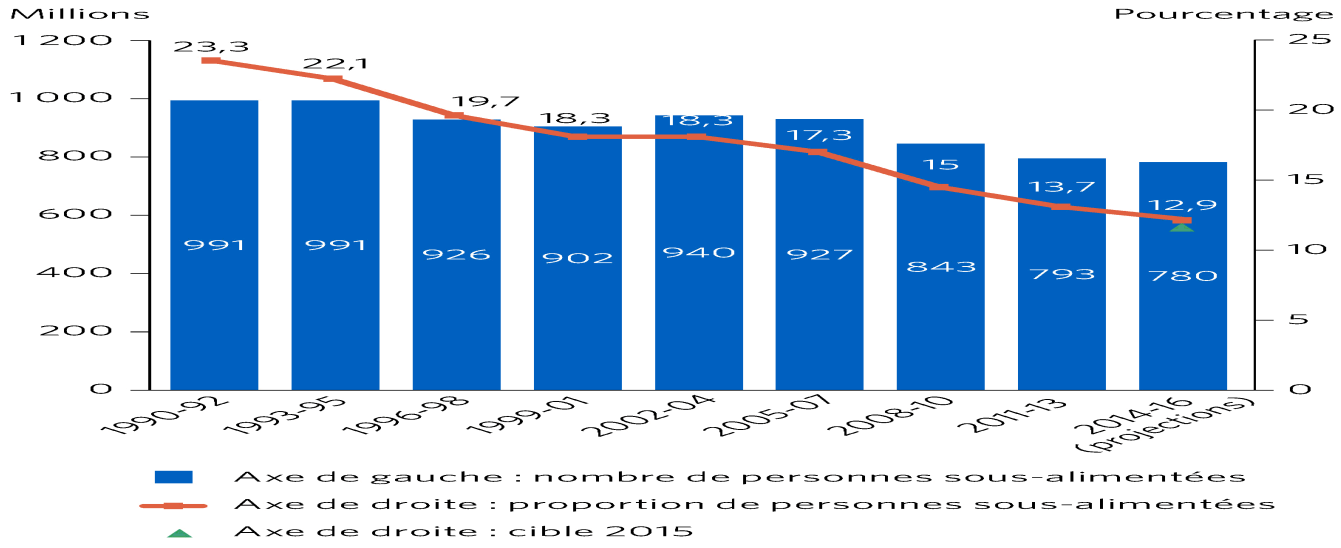

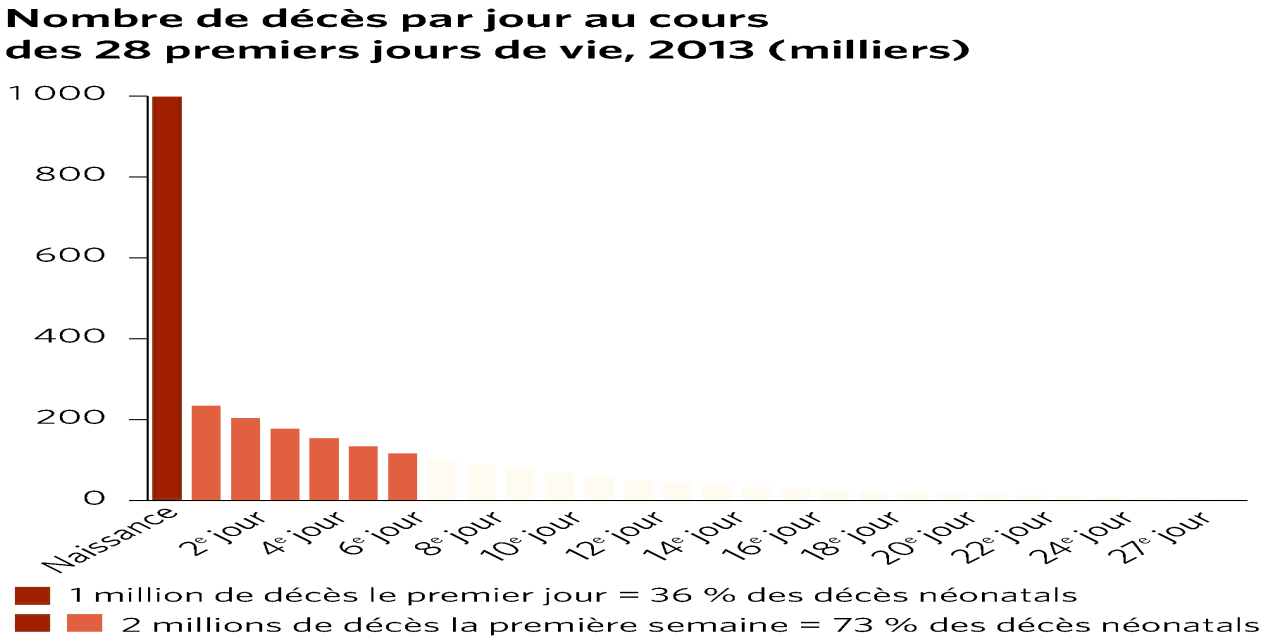

كما يعاني أزيد من ٨٤٢ شخص من سوء التغذية المزمنة، يعيش ٩٥٪ منهم في الدول النامية؛ ويموت أكثر من ١١ كليون طفل قبل بلوغ ٥ سنوات، ومن ١٠٠ رضيع يموت ٦ قبل بلوغهم سنة واحدة.(١) ويرجع هذا التزايد في نسبة الفقر إلى عدة أسباب نذكر منها:

- الانفجار السكاني، فمن المتوقع أن يرتفع عدد السكان خلال قرن من ٦ مليار سنة ٢٠٠٠ إلى ٨,٢ مليار سنة ٢٠٢٥، و١٤,٢ سنة ٢٠٦٥، تمثل الدول النامية بنسبة ٩٠٪ من هذه الزيادة.
- التفاوت في توزيع الدخل بين الدول الغنية والدول الفقيرة؛ ودخل الدول نفسها بين الأفراد والمناطق حيث يتجاوز دخل أغنى ٥٠٠ شخص في العالم مجموع دخل أفقر ٤١٦ مليون شخص. وعلى النقيض يكون ٢٥٠٠ مليون شخص ٤٠٪ من سكان العالم، يعيش الواحد منهم بأقل من دولارين في اليوم ولا يحققون سوى ٥٪ من الدخل العالمي الشامل، في حين أن أغنى ١٠٪ يعيشون في بلدان الدخل المرتفع ويحققون ٥٤٪ من الخل العالمي الشامل. وهي نتائج توضح اللامساواة المفرطة في التوزيع العالمي للدخل.(٢)
- انتشار الفساد والمحسوبية في الدول الفقيرة، إضافة إلى الاضطرابات الاجتماعية...

---

(١) راجع:
Objectifs du Millénaire pour le développement, rapport 2015, Nations Unies, New york (2015), pp. 15, 20, 33.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠٠٥، المرجع السابق، ص. ٤.

- وتعاني الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل كدول أمريكا اللاتينية وأغلب الدول العربية كالمغرب، مصر، تونس، الأردن، السودان... وحتى الدول المصدرة للنفط من أزمة المديونية،[١] حيث ارتفعت نسبة الديون سنة ٢٠٠٢ إلى ٢٤٠٠ مليون دولار،[٢] وهو ما يجعلها عاجزة على الوفاء بديونها والنهوض باقتصادها الوطني. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر البعض منها:
- الاعتماد الكلي على الاستدانة من الخارج لتغطية الطلب المحلي بسبب زيادة الواردات من مختلف السلع اللازمة وعجز الصادرات عن تغطيتها.
- الاندفاع إلى النمو السريع الذي يؤدي إلى الاقتراض الأجنبي لاسيما عندما لا تستثمر الموارد المقترضة بشكل منتج.[٣]
- ضعف أنظمة الحكم أو فشلها بسب ضعف المشاركة وغياب الشفافية في التسيير والإنفاق وغياب الأداء العقلاني.
- استخدام الدول المتقدمة لسياسة المديونية الضخمة التي تزيد عن ٢٠٠٠ مليار دولار، وتبلغ فوائدها السنوية أكثر من ٢٠٠ مليار دولار، وذلك من أجل تحميل الدول النامية أعباء اقتصادية واجتماعية يتحملها الفرد في نهاية الأمر.
- اللجوء إلى الاقتراض لمساعدة الدول الفقيرة على سداد القروض القديمة، أي سداد الدين بالدين. وهو ما يؤدي في النهاية إلى تعميق فخ المديونية وإلحاق الضرر بالأجيال المقبلة بتحميلها ديون اقتصادية بسبب السياسات الحالية.[٤]

ومهما كانت المعايير الكمية لتحديد نسبة الفقر أو المديونية، فإنها تبقى غير قادرة على وصف الواقع بصدق. ويبقى لنا أن نقول أن استئصال الفقر أو التخفيف من الديون ليس رهان التنمية المستدامة فقط، بل هو حق من حقوق الإنسان الاقتصادية.

---

(١) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة ٢٠٠٧، ص. ٣١٠.

(٢) أنظر:

Azzouz Kerdoun, «Le droit au développement en tant que droit de l'homme : Portée et limites», (17)1, Revue québécoise de droit international(2004), p.88 ; Chiffre avancé par le Comité pour l'annulation de la dette du tiers monde(CADTM). Voir « Les chiffres de la dette 2003 », en ligne : CADTM sur le site web : http://www.cadtm.org/IMG/htm/vademecum040125.html.

(٣) جون د.شيبلينغ، "تأملات في الديون والبيئة"، صندوق النقد الدولي، المجلد ٢٩، العدد ٠٢، جوان ١٩٩٢، ص. ٢٨.

(٤) راجع:

Rapport mondiale sur le développement humain, *Op.Cit.*

٢. تهميش المرأة والأقليات: يشكل التمييز ضد المرأة وتهميش الأقليات أكبر عوائق التنمية. إذ يترتب على تهميش المرأة حرمانها من المشاركة الفعلية في التنمية والانتفاع بها، فرغم إعطاء المرأة حقوق سياسية في السنوات الأخيرة.(١) إلا أنها لا تزال تعاني من بعض التمييز واللامساواة في الحقوق بينها وبين الرجل خاصة في الدول العربية، بسبب بعض النظم التشريعية التي لا تمنح المرأة حقوقا كافية في بعض المجالات لاسيما المجال السياسي.(٢)

حيث يشغلن النساء في جميع المقاعد البرلمانية ما نسبته: ٢,٤٪ في شرق آسيا (عدا الصين)؛ ٢,٢١٪ في الصين؛ ٤,٨٪ في إفريقيا؛ ٥,٣٪ في البلدان العربية؛ ٧,١٢٪ في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي؛ ٩,١٢٪ في بلدان أمريكا اللاتينية.(٣)

وبالرجوع إلى دليل تمكين النوع الاجتماعي، نجد البلدان الاسكندينافية تتصدر هذا الدليل، فيما تأتي البلدان العربية في أدنى الدول مرتبة خاصة: باكستان، عمان، المملكة العربية السعودية، الهند واليمن.(٤) وهو ما يبين تدني واضح في مشاركة المرأة العربية في السياسات التنموية.

كما توجد في العالم أكثر من ٥٠٠٠ مجموعة أثنية أو دينية تواجه أشكال التمييز بسبب هوياتهم الدينية أو العرقية. حيث تقوم بعض الدول باستبعاد هؤلاء الأقليات وحرمانها من المساواة في الفرص في شكل تمييزي خاصة في المجالات السياسية. وهو ما يؤدي إلى نشوب الحروب الأهلية والأعمال الإرهابية وما يترتب عنها من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان.

إذا، لن تتحقق التنمية الإنسانية المستدامة دون بعد ثقافي متنوع ومحترم، فمن حق كل شخص الاحتفاظ بهويته العرقية واللغوية والدينية لأنها من ضرورات التنمية.(٥)

---

(١) أعطي حق الترشح والانتخاب للمرأة الكويتية سنة ١٩٩٩؛ منحت ٦ مقاعد للمرأة الأردنية في مجلس النواب سنة ٢٠٠٣؛ نص التعديل الدستوري الجزائري لسنة ٢٠٠٨ في مادته ٣١ مكرر على ضرورة العمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة؛ تشغل المرأة ما بين ١٠ و٢٠٪ من أعضاء البرلمانات في معظم الدول المتقدمة

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٤، ص. ١٧.

(٣) هشام عبد الله، إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، دراسات اجتماع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص. ٧٩.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" سنة ٢٠٠٥.

(٥) راجع الإعلان الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين لأقليات قومية أو أثنية أو دينية أو لغوية الصادر عام ١٩٩٢؛ إعلان اليونسكو العالمي الصادر سنة ٢٠٠١ بشأن التنوع الثقافي.

٣. غياب المشاركة وضعف المجتمع المدني: تعاني معظم دول العالم الثالث خاصة الدول العربية من عائق يقف في وجه التنمية الإنسانية، وهو مركزية مؤسسات الحكم، حيث يصطدم حق المشاركة بإرادة الاحتكار؛ أي احتكار السلطة والحقل السياسي مما يؤدي إلى تقييد الحريات العامة واختصار المشاركة السياسية على فئة قليلة.

إذ تسعى الأنظمة غير الديمقراطية إلى إقصاء الآخرين بما في ذلك القوى السياسية المنظمة من المشاركة، ولا تقبل بإمكانية تداول السلطة لأنها ستسمح بحلول أشخاص آخرين في مواقع القرار، وسياسات جديدة قد تسفر عن أشخاص جدد واختيارات بديلة.

فقد استخدمت آليات كثيرة لتغييب الديمقراطية، كإجراء انتخابات تبقي على الرؤساء في مناصبهم مدى الحياة بنسبة لا تقل عن ٩٩٪؛ أو لتعديل دساتير لتمديد فترات ولايتهم؛ أو توريث السلطة أو إقصاء بعض المواطنين على أساس جنسي (المرأة) أو عرقي أو سياسي.(١)

بل هناك من الدول من تعتمد أسلوب الاستفتاء في الانتخابات الرئاسية ولا وجود للتعددية الحزبية والتنافس بين أكثر من مرشح في انتخاب عام.(٢) فرغم انهيار نظام الحزب الواحد، لاتزال التعددية مقيدة لفائدة أحزاب السلطة، حيث يتم التضييق على الجمعيات والأحزاب والنقابات المستقلة بشتى الأشكال، مما يولد لديها عدم الثقة في العملية السياسية وعزوفها عن المشاركة؛ أو اللجوء إلى العمل السياسي السري والتنظيمات المتطرفة والعنيفة.(٣) ناهيك عن غياب مؤسسات المجتمع المدني بسبب هيمنة الدولة من خلال القوانين التي تسنها والتي تعطي مساحة أكبر للدولة للتدخل في شؤونها، وتنقص -بالمقابل- من استقلالية هذه المؤسسات ويضعف دورها في عملية التنمية.

(ب) العقبات الدولية للتنمية المستدامة: توجد العديد من العقبات الدولية التي تواجه التنمية في المجتمع نتيجة لآثارها السلبية المباشرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، تكمن في التدخلات متعددة الأشكال التي تقوم بها الدول العظمى تحت غطاء الشرعية الدولية أحيانا؛ أو في إطار برنامج التقويم الهيكلي على الحقوق أحيانا أخرى.

---

(١) عبد العزيز النويضي، المرجع السابق.
(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سنة ٢٠٠٤، ص. ٠٩.
(٣) نفس المرجع.

١. التدخل العسكري والصراعات والحروب: تعد النزاعات والصراعات أحد أوجه التهديدات الجديدة للأمن الجماعي والإنساني، وعائق في وجه التقدم نحو أهداف الألفية الإنمائية، اعتبارا للآثار التي تخلفها: كزيادة الفقر، تخفيض النمو، تدمير البني التحتية، سوء التغذية، الهجرة القسرية... العديدة من المشاكل النفسية والاجتماعية بعيدة المدى.(١)

ضف إلى ذلك التدخل العسكري الذي تمارسه القوى العظمى -خاصة الولايات المتحدة الأمريكية- بهدف حماية السلم والأمن الدوليين، مستعينة بمجلس الأمن المنوط رسميا بهذه المهمة، لإلباس تدخلها غطاء الشرعية الدولية. فهي ذات حساسية شديدة للاعتبارات القانونية، وأي رداء يمكّنها من الوصول إلى نفس الأهداف، يعد أفضل بكثير من تدخل سافر إنفرادي تظهر فيه بوضوح هيمنتها. لأن إلباس التدخل العسكري أو الأمني كسوة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الملزمة لكل دولة مهمة جدا للرأي العام الداخلي والدولي، فهي ستشجع الدول على الإنفاق العسكري لتمويل هذه التدخلات؛ وكل هذا على حساب التنمية.(٢)

إلى جانب هذه التدخلات العسكرية السافرة باسم مجلس الأمن أو بدونه، تمارس الدول القوية أشكالا أخرى من التدخل لا تقل خطورة، وإن كانت تبدو شرعية تماما. ويتعلق الأمر بالتدخل عبر المؤسسات المالية الدولية.

٢. التدخل عبر المؤسسات المالية الدولية: في حين تنظر الدول النامية لمفهوم التنمية المستدامة بوصفها عملية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية شاملة وضرورية للتمتع بسائر الحقوق الخاصة بالكائن البشري. تركز الدول الرأسمالية اهتمامها على اعتبارات النمو الاقتصادي فحسب، الأمر الذي انعكس بوضوح على سلوك ممثليها لدى المؤسسات المالية الدولية، وأثر بالغ الأثر على السياسات والبرامج المنتهجة في ظلها.

كما أن أنظمة الاقتراع المتبعة على مستوى هذه المؤسسات المالية تمنع في شكلها القائم كل مشاركة دولية في صنع القرارات، فقد أدى اعتماد التصويت المرجح(٣) إلى إعطاء دولة كالولايات المتحدة الأمريكية نسبة من الأصوات تمكنها من الانتشار بحق نقض مالي يوازي ذلك الذي تمارسه على مستوى مجلس الأمن.

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة ٢٠٠٥، ص. ١٥١.

(٢) عبد العزيز النويضي، المرجع السابق.

(٣) التصويت المرجح آلية تعتمدها معظم المؤسسات المالية الدولية على غرار البنك والصندوق، تقوم على إعطاء عدد ثابت من الأصوات لكل دولة، يضاف إليه عدد متغير تبعا لحجم إسهامها المالي في رأس المال، والذي يتحدد بدوره بالاستناد إلى الوزن الذي تمثله الدولة في الاقتصاد العالمي. حول ذلك أنظر: محمد فهيم يوسف، "البناء التنظيمي للبنك الدولي وحقوق الانسان"، مجلة الحقوق، العدد ٢، السنة ٢٧، ٢٠٠٠، ص.٣٤٠-٣٤٣.

كما نبهت عدد من الدراسات ومن المنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى الآثار المدمرة لبرنامج التقويم الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تستمر هذه المؤسسات في دعم السياسات المنتجة للفقر، وإبطال مفعول السياسات والبرامج الإنمائية، التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ضمن مؤتمراتها كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ أو عبر منظماتها المتخصصة مثل "اليونسكو" و"الفاو" ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية.[١] ويمكن إجراء بعض المقارنة لاستجلاء تضارب أنشطة المؤسسات المالية الدولية مع أنشطة المنظمات المتخصصة الأخرى.

مجالات المقارنة	المؤسسات المالية الدولية BIRD-FMI	المنظمات المتخصصة UNESCO-FAO-L'OIT
كيفية اتخاذ القرار	الوزن لكبار المساهمين، التصويت الترجيحي (أقلية الأعضاء يملكون أغلبية الأصوات).	القرار يتخذ بمشاركة مختلف أطراف التصويت: أغلبية الأعضاء يملكون أغلبية الأصوات.
موضوعية القرار	عوامل سياسية وإيديولوجية لا تتماشى مع مبادئ الميثاق ومتطلبات الحق في التنمية.	عوامل سياسية وإيديولوجية تتماشى مع مبادئ وأهداف الميثاق ومتطلبات الحق في التنمية.
أمثلة: التعليم	إخضاعه لمتطلبات التقشف وتشجيع التعليم الخاص للتوجه نحو السوق.	إخضاعه لمتطلبات إشباع الحق تعميم التعليم ومساعدة الفئات الأكثر ضعفا.
الصحة	اعتبارات التقشف، تشجيع القطاع الخاص، إخضاع القطاع لقواعد السوق، تجارة الأدوية.	اعتبارات مراعاة الصحة للجميع، الاهتمام بالفئات الأكثر تضررا

٣. الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي: أصبحت الكوارث الطبيعية تأتي في مقدمة التهديدات الجديدة للتنمية المستدامة، لما تخلفه من خسائر بشرية واقتصادية مدمرة يصعب على الدول مواجهتها لعدم توفرها على نظام فعال للتدخل من أجل إسعاف المنكوبين عقب أي كارثة طبيعية.[٢]

كما تبرز المعاينة العالمية التي قام بها العلماء أن كوكب الأرض بكائناته الحية معرض لجملة من الأخطار تحصرها في عبارة واحدة تسمى "التلوث البيئي". وتؤكد كل المؤشرات أن السلوك الإنساني هو العنصر الجوهري في تخريب محيطه.[٣] فهو الذي -بالنظر إلى النمو الديمغرافي- توسع على حساب المساحات الخضراء،

(١) نفس المرجع.
(٢) سجلت الكوارث الطبيعية مثل إعصار ميتش في أمريكا الوسطى؛ إعصار كاترينا في الولايات المتحدة؛ زلزال تسونامي؛ زلزال الجزائر... رقما قياسيا سنة ٢٠٠٥. حيث أدت إلى مقتل أكبر من ٣٠ ألف شخص، وأضرار قدرت بحوالي ١٠٠ مليار دولار. راجع: تقرير مستقبلنا المشترك، المرجع السابق.
(٣) أخام مليكة، ... المرجع السابق، ص. ٩٤.

بإتلاف عدد كبير من الغابات لاستخدامها كمصدر طاقة، وتعد هذه الصورة من الاستنزاف من مسببات التصحر ومن ثمة ارتفاع غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو المسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض المتعارف عليه علميا بالاحتباس الحراري.(١)

يضاف إلى هذه التهديدات، ندرة بعض الموارد الحيوية مثل الماء والغذاء الذي يؤثر سلبا على صحة الإنسان والحيوان والنبات، وهو وضع ينبئ بأن الكرة الأرضية في خطر، لكن الخطورة ليست إيكولوجية فحسب، بل أمنية كذلك، لأن نقص الموارد قد يفرز بؤر توتر،ونشوب صراعات دولية مستقبلية تنعكس على السلم والأمن الدوليين مهددة بذلك توازن المجتمع الدولي.(٢)

وأمام كل هذه المعوقات الداخلية والدولية، كيف يمكن تصور الإصلاحات التي يفترض تجسيدها على المستويين الداخلي والدولي لإعمال الحق في التنمية المستدامة؟

ثانيا: متطلبات إعمال الحق في التنمية المستدامة:

يمكن تقسيم هذه المتطلبات إلى داخلية ودولية:

(أ) الإصلاحات الداخلية: لا شك أن المدخل الصحيح لإعمال الحق في التنمية، وإقرار الإصلاحات اللازمة على المستوى الداخلي، هو النضال الواعي والمنظم من أجل الديمقراطية. حيث تبنى المجتمع الدولي بشكل ترابطي عالمية حقوق الإنسان وتكاملها مع الديمقراطية المشاركاتية التي لم تعد مجرد أداة لتحقيق التنمية المبنية على أهداف ومبادئ حقوق الإنسان؛ بل أصبحت ـبالنسبة للشعوبـ بمثابة أمن قومي وهو ما خلصت إليه المنظمة العربية لحقوق الإنسان في تقريرها على ما حدث في العراق.(٣) ولن تتجسد الديمقراطية إلا بإتباع السبل التالية:

فتح المجال للحريات السياسية التي ينتج عنها أحزاب سياسية تعددية، ومجتمع مدني مستقل وفعال.

انتخابات نزيهة وديمقراطية حقيقية توفر المشاركة وتمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة.

تمكين المواطنين من حقوقهم المتكاملة المضمونة بهيكلة دستورية وقانونية؛ محمية بقضاء فعال ومستقل في ظل احترام حكم القانون وإدارة العدالة.

---

(١) اكثر من مليار شخص لا يستفيدون من المياه الصالحة للشرب؛ ٢٠٥ مليون شخص معرض للتصحر؛ يجري سنويا تدمير ١١ مليون هكتار من الغابات الاستوائية وسيعادل خلال ٣٠ سنة منطقة تساوي مساحة الهند... راجع إعلان ستوكهولم سنة ١٩٧٢، المرجع السابق.

(٢) أخام مليكة، ... المرجع السابق، ص. ٩٤.

(٣) محمد فايف، تقييم التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الانسان سنة ٢٠٠٢، جوان ٢٠٠٣.

تحديد إطار للنظام الاقتصادي يتكيف مع المجتمع وذلك بتحرير الطاقات الإنتاجية الخاصة وتمكين المبادرات الفردية من الإبداع والاختراع، ليكون ركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.

وعليه، ستنتج هذه الحركيات التأسيسية الديمقراطية فواعل أساسية في بناء منطق الحكم الراشد القائم على ضرورة إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في ترشيد الحكم بالتكامل مع مؤسسات الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وسلطة القانون ورفاهية الإنسان.

(ب) الإصلاحات الدولية: تندرج هذه الإصلاحات في إطار إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة،[١] في ظل إشتراطية احترام حقوق الإنسان والشعوب التي يتطلبها الحق في التنمية. وذلك من خلال:

١. إصلاح المؤسسات الدولية: لا بد أن تحظى المؤسسات الدولية في سبيل تحقيق مشاركة فعالة في التنمية بإصلاحات جذرية[٢] أهمها:

-اعتماد مبدأ المساواة التصويتية في إطار المؤسسات المالية، بدلا من قاعدة التصويت المرجح،[٣] وإن كان من غير الممكن موافقة الدول الكبرى على ذلك، فيجب على الأقل إخضاع نظم التصويت فيها لطرق أكثر ديمقراطية. وقد اقترح البعض[٤] تحديد حجم حصة البلد العضو المعبرة على قدرتها التصويتية باستخدام أرقام الناتج المحلي الإجمالي المستندة إلى تعادل القوة الشرائية بدلا من الاستناد إلى المعايير الاقتصادية المؤسسية.

-تعديل النظم الأساسية للمؤسسات المالية الدولية لتتوافق مع معايير حقوق الإنسان دون تمييز أو مفاضلة بينها وخاصة الحق في التنمية الذي يعتبر حجر الزاوية في مجال التعاون الدولي لأجل التنمية وحقوق الإنسان، ويتوقف ذلك على إيجاد نصوص قانونية جديدة تفرض معاملة تفضيلية للدول النامية، تنسجم مع ظروفها التنموية وعدم المساس بحقها في إقرار السياسات الإنمائية المناسبة لها.

---

(١) أنظر:
Azzouz Kerdoun, *Op.Cit.*, pp.92-95.

(٢) لمزيد من التفصيل حول إصلاح المؤسسات المالية الدولية، أنظر:
Pierre Calame, « La réforme des institutions financières internationales », voir sur le site web : www.institut-governance.org/fr/analyse/Fiche-analyse-33.html. 30/10/2015 et: Réformer les institutions financières internationales, La nouvelles lettre de FIDH/n° 41-Septembre 2000 sur le site web : www.Fidh.org/letres/2000/pdf/fr/fin41c.pdf. 30/10/2015

(٣) تم الأخذ بمبدأ المساواة التصويتية في ظل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) المنشئ عام ١٩٧٦ بغرض تخفيف الفقر في ريف البلدان النامية، وكذا الصندوق المشترك للمواد الأساسية الذي أنشئ عام ١٩٧٨ للقيام بمهام التمويل التعويضي عن اضطراب أسعار الصادرات.

(٤) راجع تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي "جيران في عالم واحد"، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٥، ص. ٩١.

-يقتضي مفهوم التنمية المستدامة إصلاحا في الهياكل الداخلية للمؤسسات المالية التي يعتريها قصورا تجاه التفاعل مع متطلبات حقوق الإنسان من الجانبين التقني والإداري، ذلك أن الخبرات داخل هذه المؤسسات لا تتعامل مع التنمية باعتبارها قضية متعددة الأبعاد، وإنما فقط كقضية تقنية لا تهتم إلا بالمؤشرات الاقتصادية، كما أن ضمانات الحياد داخل هذه المؤسسات جد ضعيفة بسبب الطابع الحكومي لمجالس الإدارة وتسييس نشاطاتها، وكذا ضغوطات دولة المقر على ممثلها في هذه المجالس. وعليه بات من الضروري إيجاد الضمانات الكفيلة لتحقيق الموضوعية داخل الأجهزة الإدارية، عن طريق انتخاب أعضائها بدلا من تعيينهم، ومراعاة شروط الكفاءة والخبرة في المرشحين لها.(١)

٢. إصلاح مجلس الأمن: تتطلب التحديات الراهنة والهيكل القائم اليوم للسياسة الدولية أكثر من أي وقت مضى تقوية دور الأمم المتحدة في إطار النظام السياسي الدولي الجديد، باعتبارها أكثر المنظمات الدولية الحكومية شمولية، تمثيلية ومصداقية؛ فهي تمثل المحفل الأمثل لتطبيق تعددية الأطراف، والمنبر الفعال لحشد الجهود الجماعية والتصدي للتهديدات والتحديات بكافة أنواعها. فيجب أن تواصل لعب دورها كحام للسلام ورائد في التنمية؛ ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق القيام بإصلاحات بشأن دورها ودور المؤسسات التابعة لها خاصة بالنسبة لإعادة هيكلة مجلس الأمن. إذ يلزم توفر القدرة الانجازية لمنظمة عالمية متسمة بطابع الإصلاح، إسباغ شرعية أقوى على مجلس الأمن، باعتباره الجهاز التنفيذي لتكريس السلم والأمن. وذلك بإعادة هيكلته للوصول إلى تشكيل نموذجي يتوافق مع البنية الحالية للمجتمع الدولي، وارتكاز أعماله على المشاركة الواسعة لكل الدول الأعضاء حتى تكون قراراته أكثر ديمقراطية وأقوى مصداقية. وأخيرا إلغاء أو تقييد استخدام امتياز النقض لتحقيق مبدأ المساواة أحد الدعامات الرئيسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة.

خاتمة

التنمية المستدامة مصطلح توافقي قائم على فلسفة الإنصاف التي تسعى إلى إيجاد التوازن بين مختلف المصالح سواء كانت الأجيال الحالية والأجيال القادمة، أو كانت بين دول الشمال الصناعية والبلدان النامية في الجنوب؛ أو بين حاجات البشر والحفاظ على النظم الإيكولوجية؛ أو بين مختلف الفئات الاجتماعية داخل البلدان في المناطق الحضرية والريفية. وقد أدت جهود الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة إلى تحقيق بعض الأهداف التي واجهتها جملة من المعوقات وعلى ضوئها يمكن اقتراح بعض التوصيات:

(١) محمد فهيم يوسف، المرجع السابق، ص. ٣٦٤-٣٧١.

- تحول مفهوم التنمية من المفهوم التقليدي المادي الذي لا يولي اهتمام بحقوق الإنسان، إلى المفهوم الإنساني الجديد الذي يجعل الإنسان غاية في حد ذاته.
- الحق في التنمية واقع أسندته المؤتمرات والمواثيق الدولية وتطالب به كل دول العالم، كما تدعمه المنظمة الدولية التي تجاوزت مجرد الإقرار بالحق في التنمية إلى إعمال منظومة حقوق الإنسان كأساس لإستراتيجية وبرمجة التنمية.
- أصبحت التنمية في خط مشترك مع حقوق الإنسان، تحكمها مجموعة من المتغيرات المؤثرة فيها مثل المشاركة الفعالة، المساواة وعدم التمييز، العدالة الاجتماعية، الانتقال من التركيز على الحاجات إلى التركيز على الحقوق، العدالة التوزيعية بين الأجيال الحالية وبينها وبين الأجيال المستقبلية للانتقال من التنمية الإنسانية إلى التنمية الإنسانية المستدامة.
- تعتمد التنمية المستدامة على السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعد الركائز الثلاث لها، فهي نتاج تكاملي بين كل ما هو اجتماعي وبيئي واقتصادي الذي يمر عبر وعاء التطبيق الفعال للحكم الراشد.
- تسعى الجهود الدولية اليوم مثل منظمة الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان والوكالات التنموية بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص كأطراف فاعلة في مجال التنمية الإنسانية المستدامة لتمكين هذه الأخيرة من تحقيق أهدافها المعتمدة في ميثاق الألفية الإنمائية كتخفيض نسبة الفقر، تمكين المرأة، رفع مستوى التعليم والثقافة، الاستدامة البيئية،...
- رغم التقدم الكبير الذي أعقب إعلان ريو في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول النامية، إلا أن بعض الدول واجهت مجموعة من المعوقات الداخلية والخارجية، إما بسبب الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان الأساسية والتي تحول دون التمكين والانتفاع بها؛ أو اعتماد خطط واستراتيجيات إنمائية غير مناسبة أو هدامة في الكثير من الأحيان بحجة وجوب التضحية بحقوق الإنسان لتحقيق التنمية الاقتصادية القائمة على الربح والمنفعة.
- أدى سوء تطبيق البرامج الإنمائية إلى زيادة التفاوت الاجتماعي والطبقي، واحتكار السيطرة على الموارد والسلطة، وهو ما يفضي إلى المزيد من التوترات والصراعات الداخلية.

- لمواجهة تحديات التنمية، لا يكفي وجود المؤسسات الديمقراطية التشريعية والقضائية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لتحقيق التنمية، بل تبقى كل هذه المسائل مرهونة بمدى رشادة الحكم في الدول التي تتطلب مشاركة جميع أطياف المجتمع الرسمية وغير الحكومية في صناعة القرارات وتنفيذها.
- وعلى ضوء هذه النتائج يمكن اقتراح بعض التوصيات:
- السعي الحثيث نحو تجسيد أهداف الألفية الإنمائية التي تربط بين التنمية وحقوق الإنسان.
- الحرص على تبني سياسات إنمائية فعالة، وتشريعات داخلية تقضي على كل مظاهر الإقصاء والتهميش داخل المجتمع.
- الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والحماية الفعالة للبيئة لضمان استدامة التنمية للأجيال القادمة.
- تمكين مبادئ ومعايير الحكم الراشد، بإعطاء مشاركة أوسع ودور فعال لمنظمات المجتمع المدني؛ من أجل ترسيخ الديمقراطية والعدالة والمشاركة في تحقيق التنمية الشاملة.

أ/ نسيمة أمال حيفري

محامية و باحثة دكتوراه كلية الحقوق جامعة وهران٢ الجزائر

nassima_hifri@hotmail.fr

ملخص الورقة البحثية:

لقد أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن لكنها اصطدمت بمعوقات حالت دونما تحقيق الهدف المنشود. خلال السنوات الخمس الأخيرة وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة ومديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة.

وعلى غرار كل دول العالم قامت الجزائر بإعطاء أهمية كبرى للفضاء الريفي وهذا بتطبيق استراتيجيات متعاقبة بهدف تنميته من خلال تحقيق الأمن الغذائي من جهة وتخفيض نسبة البطالة من جهة أخرى حيث أن توفير مناصب شغل من خلال مشاريع هذه الاستراتيجيات يساهم وبنسبة كبيرة في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي الذي بدوره يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لسكان الريف من خلال تثبيتهم عن طريق تقليل النزوح الريفي وبالتالي توفير مناصب شغل إضافية لسكان المدن. وقد لوحظ مع ذلك أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

الإدارة الحكيمة- الآليات القانونية- التنمية المستدامة- التوازن الاقتصادي- التنمية الريفية.

Abstract :

Algeria has realized similar to the rest of the world the importance of striking a balance between the duties of the environment and the requirements of development protection through prudent management of resources and the embodiment of that goal has taken measures and policies that will improve the living conditions and the economic, social, health, citizen status, but collided with handicaps prevented without achieving the desired goal. During the last five years and put Algeria institutional, legal, financial and internal mechanisms to ensure the integration of environment and development in decision-making, including the process of a particular type of State for Environment and the Directorate General enjoying financial independence and public power and the Supreme Council for the Environment and Sustainable Development.

As in all countries of the world Algeria has given great importance to rural space and the application of successive strategies aimed at development through the achievement of food security on the one hand and to reduce the unemployment rate on the other hand, where that providing jobs through projects such strategies contribute and by large in achieving macroeconomic balance, which in turn, promotes social and economic stability of the rural population through proofed by reducing the rural exodus and thus provide additional positions filled for city dwellers. It has been noted, however, that significant obstacles, including in particular the funding difficulties and problems related to being able to technology and the absence of effective systems of information has led to the reduction of Algeria's efforts to achieve sustainable rural development.

key words:

Prudent management - Legal mechanisms - Sustainable development –

Economic balance - Rural development.

مقدمة:

لقد برز مصطلح التنمية المستدامة كمفهوم على أكثر تقدير مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، على غرار تفاقم مشكلة التدهور البيئي، وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية ولا الاعتبارات البيئية التي عكرة صفوا حياة الإنسان الطامح إلى الرفاهية، مثل التسخين الحراري للجو وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء الأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تعدت الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.

تقع التنمية المستديمة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع لذلك كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعيا واهتماما بالبيئة وبالمشاكل المتعلقة بها ليمتلكوا المعرفة والمهارة والسبل و الحوافز والالتزام للعمل كأفراد أو مجموعات من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآنية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة.

إن عمليات التنمية تهدف إلي إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وخاصة الفقراء منهم،كي يساهم هؤلاء في تقديم المجتمع بفضل عطائهم،فزيادة الدخل لا تعني شيئا إذا لم يكن هناك تغير في نمط حياة الفرد ماديا ومعنويا،لذا أصبح يؤخذ بعين الاعتبار مؤشر التنمية البشرية إلي جانب المؤشرات الكلاسيكية وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة التي تقوم بتلبية حاجات الأجيال الحالية دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة علي تلبية حاجاتها.

يعتبر نموذج التنمية المستدامة أحدث وأبرز ما توصلت إليه النماذج التنموية التي غالبا ما تحرص علي النمو الاقتصادي الذي يكون علي حساب متغيرات أخري كالبيئة مثلا،عكس نموذج التنمية المستدامة الذي يوفق بين العنصر الاجتماعي والاقتصادي وكذا البيئي والطبيعي. الجزائر كباقي الدول النامية ورثت هيكلا اقتصاديا هشا من المستعمر مما جعلها تصدر قوانين ومراسيم لتنظيم النشاطات الاقتصادية تصب مجملها نحو إستراتيجية التنمية المستدامة.

تسعى كل الدول وكذلك بعض الهيئات الدولية المهتمة إلى دراسة وتحليل الاقتصاديات بغرض التعرف على مستويات النمو والتطور التي تشهدها إلى اللجوء إلى استعمال مجموعة من المؤشرات.

لعل من بين أهم المؤشرات الكمية قياس البطالة ومعدلات التشغيل للحكم على الحالة الراهنة للتنمية المستدامة بالمقارنة مع التحديات التي تطرحها هذه الأخيرة [١].

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الأبنية الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة [٢].

تعتبر ظاهرة البطالة أحد المشاكل التي تؤرق جميع الحكومات في العالم، وهذا لما تحويه من آثار سلبية من جميع النواحي خصوصا بعد الأزمات المالية الأخيرة، مما أدى إلى تسريح كم هائل من العمال وغلق المصانع التي تحويهم، مما أوجب على واضعي السياسات من وضع استراتيجيات للحد من تفاقم هذه الظاهرة من بينها إستراتيجية التنمية الريفية وما تتميز به من خصوصيات عن المناطق الحضرية، إذ أن من بين أهدافها الحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي مما يسمح بالتقليل من النزوح الريفي الذي بدوره يقلل من ظاهرة البطالة في الوسط الحضري، فالعلاقة الطردية بين البطالة في الوسطين الريفي والحضري تؤسس إلى علاقة طردية بين البطالة في القطاعين الزراعي والصناعي، فلولا الزراعة لما قامت الصناعة ولولا البطالة في القطاع الزراعي لما كانت هناك بطالة في القطاع الصناعي، وبالتالي لا بد من معالجة ظاهرة البطالة في الوسط الريفي من خلال استراتيجيات على المدى المتوسط والبعيد وهذا بإشراك جميع الفاعلين الذي يحويهم الفضاء الريفي في وضع هذه الإستراتيجية.

نظرا لتزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة من طرف المجتمع الدولي بصفة عامة والحكومة الجزائرية بصفة خاصة جاءت هذه الدراسة لإبراز دور ومساهمة برنامج تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال الإنعاش الاقتصادي2001 من أجل المحافظة على البيئة، خلق تنمية ريفية تشجع على العودة العكسية للهجرة الريفية والاهتمام بالعنصر البشري وتنمية مهاراته للحد من ظاهرة البطالة.

[١] ـ بقة شريف والعايب عبد الرحمان. العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة ـ حالة الجزائر ـ مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. العدد الرابع. ديسمبر ٢٠٠٨. ص ٩٩.

[٢] ـ سعود بن حسين الزهراني. مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال فترة التخطيط التنموي. النادي الأدبي في الباحة. الباحة. ١٤٢٦ه. الطبعة الثانية. ص ١٣.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ تحديد الإطار القانوني للتنمية المستدامة في ظل التشريع الجزائري.

- ✓ مظاهر تحقيق التنمية الريفية المستدامة ودورها في خفض نسبة البطالة في الوسط الريفي.
- ✓ التعرف على مدى نجاح إستراتيجية التنمية الريفية في تحقيق التنمية المنشودة.

إشكاليات الدراسة:

- ✓ ما هي الآليات القانونية الكفيلة بتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر؟
- ✓ ما مدى مساهمة إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة المطبقة في الجزائر من خفض نسبة البطالة في الوسط الريفي؟
- ✓ إلى أي مدى تساهم السياسات الاجتماعية في الجزائر في تحقيق مستوى معيشي لائق لأفراد المجتمع من خلال البرامج الاجتماعية القطاعية في ضوء رهانات التنمية المستدامة؟

للإجابة على هذه الإشكاليات سيتم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديمغرافية والاستدامة في الجزائر		
جيدة	البيانات الجيدة لكنها ناقصة	هزيلة
ـ محاربة الفقر ـ تغيير أنماط الاستهلاك ـ مستوطنات بشرية ـ الأرضية، التخطيط والأرضية المتكاملة للموارد ـ محاربة إزالة الغابات ـ محاربة التصحر والجفاف ـ الإستغلال المستدام للجبال ـ دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة ـ البيوتكنولوجيا ـ المناطق الساحلية، البحار، المحيطات ومواردها	ـ القرار في عملية اتخاذ إدماج الإشكالية البيئية والتنمية ـ حماية الجو ـ الحفظ على التنوع البيولوجي ـ الموارد المائية ـ الموارد الكيماوية السامة ـ المزارعون ـ الموارد والآليات المائية ـ التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات ـ العلم في خدمة التنمية المستدامة ـ التعاون الدولي من أجل بناء	ـ التعاون والتجارة الدوليان ـ الحفاظ على التنوع البيولوجي ـ المزارعون ـ الترتيبات الدولية المؤسسية

ـ نفايات خطرة ـ التربية والتوعية العامة والتدريب	القدرات ـ الصكوك القانونية الدولية ـ الإعلام من أجل اتخاذ القرارات	

١ـ واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

٢ـ استراتيجية التنمية الريفية في الجزائر

٣ـ البطالة في الريف كمؤشر لقياس التنمية المستدامة في الجزائر

أولا: واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

من المعروف من واقع التنمية المستدامة أنها مستمدة من ثلاث مبادئ أساسية وهي: التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة ويبرز ذلك من خلال النموذج التالي [١]:

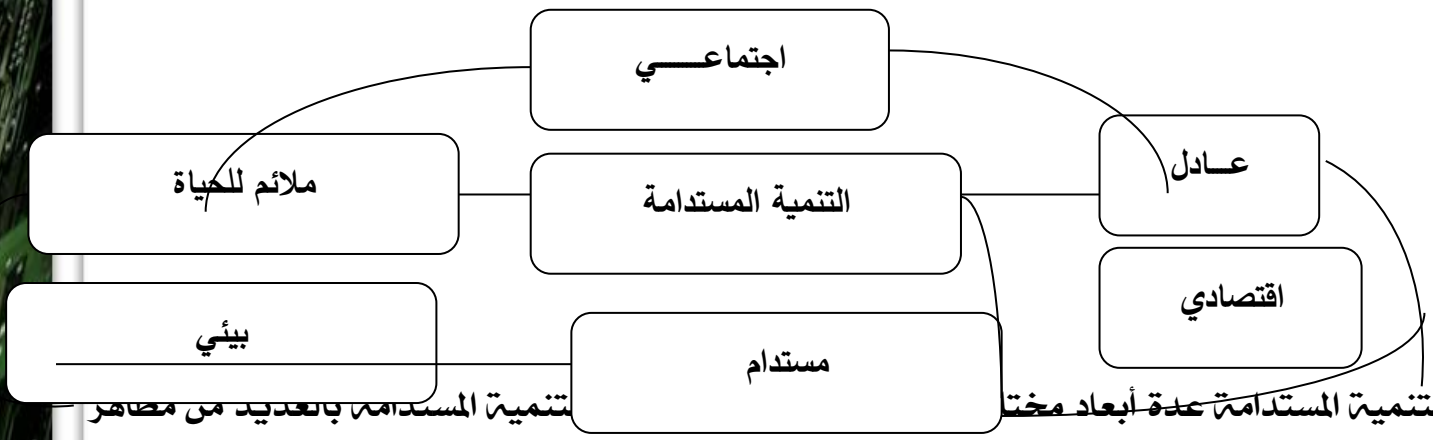

وللتنمية المستدامة عدة أبعاد مختـ[illegible]تنمية المستدامة بالعديد من مظاهر الاستهلاك المفرط لموارد العالم نذكر منها: تزايد عدد سكان العالم، تدهور البيئة، استتراف الموارد الطبيعية. بذلك يمكن القول أن مفهوم التنمية المستدامة جاء للربط التام بين ما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي، ولا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل. وتتضمن في هذا السياق أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها، من شأن التركيز على معالجتها أن يحقق إحرازا ملموسا في تحقيقها.

لقد أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن وصون بيئته.

١ـ http :fr.wikipediaorg/wiki/DA.Développement durable

لقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن ٢١، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن ٢١[١].

١ـ www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

بعد استقلال الجزائر سنة ١٩٦٢ تم تبني اقتصاد اشتراكي قائم على التخطيط المركزي والاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي لتحقيق نمو اقتصادي مستمر وهذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام. وقد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل تصدير النفط وليس على محصلة إنتاج حقيقي للثروة، لذلك فإن الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار النفط وتغيرات المحيط الدولي. وقد أثبتت الصدمة النفطية سنة ١٩٨٦ (تدهور سعر النفط) هشاشة الإقتصاد الوطني إذ ترتب على ذلك بروز عدة مشكلات، وخصوصا زيادة حدة التضخم، وارتفاع حجم البطالة وارتفاع المديونية ونقص العملات الأجنبية، بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو التي أصبحت معدلات سالبة خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٤ حينها طبقت الجزائر إصلاحات اقتصادية ذاتية قصد تصحيح الإختلالات وإعادة توجيه الإقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق، وجرى من خلال الإصلاحات مراجعة العديد من الآليات المتحكمة في الاقتصاد واتخاذ العديد من الإجراءات [١]. بعد مرور سنوات من تطبيق الإصلاحات وبالرغم من تحقيق بعض النتائج في ميدان التوازنات الاقتصادية الخارجية فإنه لم يستجب لطموحات الجزائريين والمتمثلة في تحسين ظروف المعيشة وخلق مناصب عمل.

ومن أجل ضمان انطلاقة فعالة ودائمة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لابد من الدولة أن تخصص مبادرات وحوافز من أجل بعث النمو في مناطق واسعة من البلد، كتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية وتنمية المؤسسات الصغيرة وتدعيم إعادة الانطلاق الفلاحي والصيد وكل نشاط إنتاجي محلي وتحسين مستويات التعليم والمعيشة للسكان، وفي هذا السياق قررت الحكومة تطبيق

برنامج استثماري للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 ـ 2004 بغية تهيئة الأرضية اللازمة لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية والنمو وتعزيز إمكانيات التنمية المستدامة.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، وتجسد ذلك في انجازات عديدة نذكر منها دعم النشاطات الإنتاجية[٢].

[١] ـ التنمية المستدامة في الجزائر. مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://islamfin.go-forum.net/t611-topic . بتاريخ: ١٨ يناير ٢٠١٦ الساعة: ٠٦:١٠ .

[٢] ـ سليمان الرياشي. دراسات في التنمية العربية : واقع وافاق. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان. ص 239.

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويتمحور حول: [١]

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب شغل الريفي؛
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف؛
- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين. وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج.

أما على مستوى التشغيل والحماية الاجتماعية فإن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية تطلب غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دج. فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة(TUP – HUMO) . إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل 70.000 منصب شغل دائمين لتلك الفترة أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر

بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة 0,7 وأخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.

إضافة إلى ذلك عمل البرنامج على إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات. إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية. سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في خلق مناصب الشغل. هذا البرنامج يتوزع على الشكل التالي:

- المحيط..... 6,1 مليار دج؛
- الطاقة..... 16,8 مليار دج؛
- الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة)..... 9,1 مليار دج؛
- السكن..... 35,6 مليار دج.

[1] ـ زرمان كريم. التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. بسكرة. الجزائر. العدد ٧. جوان (يونيو) ٢٠١٠. ص ٢٠٠.

[2] ـ زرمان كريم. المرجع نفسه. ص ٢٠٣.

عرفت الجزائر بعد ذلك برنامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩ واعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في اقتصاد عالمي، وتميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات وتجسد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها:

- دعم النشاطات الإنتاجية (الفلاحية، الصيد والموارد المائية...)
- إنجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار ورجوع السكان إلى المناطق الريفية
- المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة والولائية والبلدية، تطهير المياه والمحيط،
- السكن، الاتصالات، تنمية الموارد البشرية وتحسين العلاج الاستشفائي

وبالتالي يمكن القول أن هذا البرنامج قد استجاب لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة في كامل التراب الوطني .وفي إطار مواصلة وتكثيف هذا المسار قد تم وضع ومباشرة برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو للفترة 2010.2014 .

ثـــــانيـــا: استراتيجية التنمية الريفية في الجزائر:

تعد سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (٢٠٠٩ ـ ٢٠١٤) التي أعلنت عنها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية لعام ٢٠٠٨ كإستراتيجية لإعادة بعث القطاع الزراعي على الساحة الاقتصادية وأحد الركائز الكبرى لكب رهان الأمن الغذائي بالجزائر.

من أهم القضايا التي شغلت فكر علماء الاجتماع وحظيت باهتمام رجال الحكم وصناع القرار وكذا المجتمع بكل فئاته هي: قضية التنمية والتنمية الريفية على الخصوص ولعل ذلك راجع إلى الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع وضرورة التطرق إلى مفهوم التنمية الريفية وبيان أهميتها وواقعها الحالي في الاقتصاد الجزائري والمستلزمات الضرورية لتأهيلها وتطويرها من أجل خلق مناصب شغل جديدة.كما يجعلنا نتساءل عن مدى مساهمة إستراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة وتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر وعن مساهمة برامج التنمية الريفية المسطرة في الجزائر في خلق مناصب شغل لتحقيق تنمية مستدامة.

مفهوم التنمية الريفية:

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبيا التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، لذلك من المفيد أولا أن نعرض أهم تعريف للتنمية وأشملها، لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل والاستمرار بها وهو: "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب" [١].

تتطلب التنمية الريفية المستدامة مشاركة متنوعة من جميع الجهات والمؤسسات والهيئات وأفراد المجتمع المتأثرين بنواتجها في عمليات التخطيط والإدارة والتقويم، وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف إلى عدة أمور منها [٢]:

١ـ ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية؛

٢ـ الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية؛

٣ـ إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية؛

٤ـ تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنمية الريفية عن طريق التمويل الذاتي؛

٥ـ الحرص على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي؛

٦ـ مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب لحل المشكلات التنموية؛

وقد تقف مجموعة من العقبات في طريق تحقيق المشاركة المجتمعية في عمليات تخطيط وإدارة التنمية الريفية منها:

أـ نوع التخطيط الاستراتيجي للتنمية؛

بـ الأسلوب المعتمد لإدارة التنمية؛

جـ مستوى الوعي التنموي لدى الشركاء؛

دـ مستوى القدرة المجتمعية على المشاركة التنموية.

[١] ـ تركماني عبد الله. التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي. ورقة عمل قدمت لمعهد العلاقات الدولية في تونس. ٢٠٠٦م.

[٢] ـ محمد حسن يوسف. التخطيط الاستراتيجي. مقال منشور على الموقع الالكتروني:

http://www.saaid.net/Doat/hasn/113.htm

الاستراتيجية الجزائرية للتنمية الريفية:

إن إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة المتبناة من طرف السلطات العمومية ترتكز حول:

- تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية تؤسس على وسائل مالية ومؤسساتية إذ على المستوى المؤسساتي مشروع جوارية التنمية الريفية هو وسيلة قاعدية لضم مباشر للسكان خاصة في المناطق المهمشة، أما على المستوى المالي إن رأس مال التنمية الريفية تثمين الأراضي عن طريق رخص الاستثمار، مكافحة التصحر وتنظيم الرعي تشكل الوسيلة المميزة لدعم التمويل بين مختلف قطاعات النشاطات لـ PPDR.

- إن تعزيز الجوارية التي تأخذ بعين الاعتبار مجموع الحظوظ لإقليم ما ولطائفة تشكل السياسة القاعدية للتنمية الريفية، وهي تخص الطوائف الريفية التي تسكن في المناطق المتفرقة أو المعزولة وتتم في إطار PPDRI، مدتها القصوى سنة.

إن مشاريع PPDRI تكون مرافقة للطوائف الريفية والتي تهدف إلى:

- الاستعمال العقلاني و تثمين الموارد الطبيعية (ماء، أراضي، موارد بيولوجية).
- حفظ و تثمين الإرث الحضاري المتنوع (بيولوجي و مائي).
- ترقية (PME)، لإنتاج الأملاك و الخدمات، التحكم في نشاطات الإنتاج و تثمين المنتوجات الزراعية.
- تنمية المهن المرتبطة بالزراعة، الغابات، الرعي، الصناعات التقليدية.
- ترقية منشآت و تجهيزات اجتماعية، اقتصادية و ثقافية للاستعمال الجماعي.

بالإضافة إلى ذلك إن كل من: آليات التشاور والقرار، وسائل البرمجة، تهيئة الإقليم، التقييم المستمر، وترقية أنظمة تمويل الجوار، تشكل وسائل تسمح بتوجيه التدخلات، تسهيل تنفيذها، متابعتها وتقييم نتائج الحركات.

جدول يوضح تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠_٢٠١١)

(الوحدة: مليون قنطار)

السنوات / المجموعات السلعية	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الحبوب	٩,٣	٤٠,٣	٣٥,٩	١٥,٣	٦١,٢	٤٥,٦	٤٢,٥
الخضروات	٣٣,١	٥٤,٨	٥٥,٢	٦٠,٧	٧٢,٩	٨٦,٤	٩٥,٧
البطاطس	١٢,١	١٨,٩	١٥,١	٢١,٧	٢٦,٤	٣٣,٠	٣٧,٨
الحمضيات	٤,٣	٥,٩	٦,٩	٧,٠	٨,٤	٧,٩	١١,١
أشجار الفاكهة	٤,٠	٦,٢	٦,٩	٩,٢	١٠,٢	١٢,٣	١٣,٨
زراعة الزيتون	٢,٢	٤,٧	٢,١	٢,٥	٤,٨	٣,١	٦,١
التمور	٣,٧	٤,٤٣	٥,٣	٥,٥	٦,٠	٦,٤	٧,٢
اللحوم الحمراء	٢,٥	٣,٢	—	٣,٢	٣,٥	٣,٨	٤,٢
اللحوم البيضاء	١,٩	١,٧	—	٣,١	٢,١	٢,٨	٣,٤
الحليب	١,٦	١,٩	—	٢,٢	٢,٤	٢,٦	٢,٩

التجديد الريفي:

يهدف التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث تم إنجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة، التي تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية. وإن كل واحد من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة [١].

وتتجسد هذه السياسة من خلال: أربعة أهداف أساسية هي كالآتي [٢]:

- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والمداشر والمشاتي والقصور)؛
- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

١ـ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. العرض العام لسياسة التجديد الريفي. منشور على موقع إلكتروني بتاريخ: ٢٠١٣/٠٥/٢٠

http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/presentation_a0.htm

٢ـ Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural. Le renouveau rural évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance. Op.cit. P : 04

ثـــــالثـــــا: البطالة في الريف كمؤشر لقياس التنمية المستدامة في الجزائر:

الكثير من البلدان النامية حاولت تطبيق بعض السياسات الاقتصادية خلال سنوات الستينات والسبعينيات من خلال تنمية الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال، وبالتالي كانت مشكلة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلا من انخفاضها، ومنه فشلت هذه السياسات وأدت إلى تدهور مؤشرات التشغيل وانتشار البطالة.

لا شك أن ظاهرة البطالة تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم المتقدم أو النامي وإن تزايدت حدتها في هذه الأخيرة. وبالتالي فإن البطالة في الجزائر قائمة وتمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد الجزائري، ومن أسبابها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي وكذلك سكاني ومنها التقني والتنظيمي والإداري، وقد ترك ذلك كله عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على توفير فرص

العمل الكافية أمام الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وبالتالي تصبح مشكلة البطالة أكثر تعقيدا نظرا لعدم وجود سياسات واضحة للتشغيل تعمل على زيادة فرص العمل، فالبطالة لها أسباب عديدة وأن كل من هذه الأسباب يؤثر في جانب عرض العمل أو في جانب الطلب عليه، ومنها الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة وقد ينجم عنها إضعاف فرص الاستثمار وتقليل الموارد المالية.

ومن هذه الأسباب القضية السكانية حيث يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروضات من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج بغرض ثبات العوامل الأخرى على ما هو عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة وتزايد انتشار البطالة بصورها المختلفة، وفي الجزائر بلغت نسبة النمو الديمغرافي سنة ١٩٩٩ نسبة ١,٤٦ % و ١,٤٣ % سنة ٢٠٠٠ أما سنة ٢٠٠٧ بلغت ١,٨٦ % وهكذا أصبحت مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص التزايد مما أدى إلى تفاقم البطالة [١].

عرف الاقتصاد الوطني نموا مستقرا في المتوسط قدر بنحو (٤,٧ ٪) خاصة بفضل برنامج التنمية الفلاحية والتنمية الريفية الذي شرع في تنفيذه عام ٢٠٠٠ وبرامج تدعيم وتمويل مختلف برامج دعم الشباب، والحصيلة هي تراجع متزايد في البطالة التي انخفضت معدلاتها بست نقاط خلال عامين لتنتقل من (٢٣,٧٢ ٪) عام ٢٠٠٣ إلى (١٧,٦٥ ٪) عام ٢٠٠٤، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي ٧٢٠ ألف منصب شغل جديد منها ٢٣٠ ألف منصب مؤقت.

[١] ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠. نوفمبر ٢٠٠١. ص ٦٨.

جدول يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر لسنوات (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨)

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
معدل البطالة%	٢٩,٥	٢٧,٣	٢٥,٧	٢٣,٧	١٧,٧	١٥,٣	١٢,٣	١١,٨	١١,٣

إحصائيات بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة بدأت في الانخفاض وبشدة خاصة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وبلغت أدناها في ٢٠٠٨ حيث كان معدل البطالة ١١,٣ ٪ وهذا ما يوحي بتحسن سوق العمل بالجزائر نتيجة لما بذلته

الدولة من جهود في سبيل محاربة الظاهرة بالإضافة إلى المناصب الجديدة التي حققها القطاع الخاص نظرا للتسهيلات المقدمة في إطار تدعيم الاستثمار الخاص في الجزائر، ومختلف الاستراتيجيات.

إن ما يميز البطالة وبالتالي سوق العمل في الجزائر هو أننا نعيش في ظل واقع يمتاز بالمفارقات العديدة فبالإضافة إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية على مستوى الاقتصاد الجزائري وأهمها انخفاض مستوى المديونية وخدمات الديون التي ترتبط بها وبالإضافة إلى الوضع المالي الجد مريح حيث يبلغ حاليا احتياطي الصرف أكثر من 90 مليار دولار، إلا أن سياسات التنمية المعتمدة إلى يومنا هذا لم تساعد في التحكم في ظاهرة البطالة[١].

تمس البطالة الفئات الشابة حيث أن معدل 83 % من معدل البطالة تمس الفئات التي تقل أعمارها عن 30سنة إلى غاية نهاية سنة 2004 بلغ عدد طالبي العمل الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حوالي 1.671 مليون شخص[٢].

١- Djilali SARI, interactions entre perspectives d'emploi et dynamique Socioéconomique chez les jeunes : le cas algérien, page 8.

٢- Djilali SARI. المرجع نفسه. ص ٨.

جدول يوضح توزيع البطالين حسب السن ومناطق إقامتهم لسنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ [١]

السن	٢٠٠٥				٢٠٠٦				
	المدن	الأرياف	المجموع	%	المدن	الأرياف	المجموع	%	%
أقل من ٢٠	١٢٧٥٢١	١٢٩٣٨٥	٢٥٦٩٠٧	١٥,٣٦	١٠١٤٣٧	٦٤٩٧٧	١٦٦٤١٤	١٣,٤	١٣,٤
٢٠ـ٢٤ سنة	٣٠٠٤٤٥	٢٠٤٩٣٣	٥٠٥٣٧٨	٣٠,٢٢	٢٣٣٤٦٩	١٣٦٥١٣	٣٦٩٩٨٢	٢٩,٨	٤٣,٢
٢٥ـ٢٩ سنة	٢٨٠٦٤٨	١٨١٩٨٥	٤٦٢٦٣٣	٢٧,٦٤	١٩٩٠٧٦	١٣٤٤٠٧	٣٣٣٤٨٣	٢٦,٩	٧٠,١
٣٠ـ٣٤ سنة	١٣٢٠٠٢	٧٤٤٤٥	٢٠٦٤٤٧	١٢,٣٢	١٠٩٠١٣	٦١٣٨١	١٧٠٣٩٤	١٣,٧	٨٣,٨
٣٥ـ٣٩ سنة	٦٥٠٠٠	٣٩٢٩٨	١٠٤٢٩٧	٦,٢٢	٦٠٧٧٤	٣٠٣٤١	٩١١١٥	٧,٣	٩١,٢
٤٠ـ٤٤ سنة	٣٨٨٠٠	١٩٤٩١	٥٨٢٩١	٣,٤٧	٣٢٥٥٨	١٦٣٨٤	٤٨٩٤٢	٣,٩	٩٥,١

٤٥ـ٤٩ سنة	٢٨٣٣٨	١٣٢٤٥	٤١٥٨٣	٢,٤٥	١٩٩٠٤	٨٥١٢	٢٨٤١٥	٢,٣	٩٧,٤
٥٠ـ٥٤ سنة	١٥٦٢٤	٨٩٥٣	٢٤٥٧٧	١,٤٣	١٦٢٠٤	٩٣٤٠	٢٥٥٤٤	٢,١	٩٩,٥
٥٥ـ٥٩ سنة	٥٩٩٢	٥٤٣٠	١١٤٢٢	٠,٦٥	٤٩٣٢	١٦٢٢	٦٥٥٣	٠,٥	١٠٠
المجموع	٩٩٤٣٧١	٦٧٧١٦٣	١٦٧١٥٣٤	١٠٠	٧٧٧٣٦٦	٤٦٣٤٧٥	١٢٤٠٨٤١	١٠٠	

البطالة موجودة في المناطق الحضرية كما هي موجودة في المناطق الريفية حيث بلغت بعدما نسبة البطالين القاطنين في الأرياف سنة 2006 حوالي 37.4 42.4% في نهاية سنة 2005 والجدول التالي يوضح توزيع اليد العمالة النشطة والعاطلة حسب أماكن تواجدهم[٢].

البيان	الأماكن الحضرية	الأماكن الريفية	المجموع
اليد العاملة النشطة	٥٢٩٠٥٩٥	٣٥٧٨٢٠٩	٨٨٦٩٨٠٤
عمال أحرار	١٦٣٩٨٩٣	١٢٠٦٣٢٤	٢٨٤٦٢١٧
عمال أجراء دائمين	٢٠٠١٦٧٤	٨٩٨٨٢٩	٢٩٠٠٥٠٣
عمال أجراء غير دائمين	١٤١٤٦٩٨	١٠١٤٩٢٢	٢٤٢٩٦٢٠
أفراد يستفيدون من	٢٣٤٣٣٠	٤٥٨١٣٤	٦٩٢٤٦٣
يد عاملة عاطلة	٧٧٧٣٦٦	٤٦٣٤٧٥	١٢٤٠٨٤١
مجموع اليد العاملة	٦٠٦٧٩٦١	٤٠٤١٦٨٤	١٠١٠٩٦٤٥
معدل البطالة	% ١٢,٨٠	% ١١,٥٠	% ١٢,٣٠

١- Djilali SARI, interactions entre perspectives d'emploi et dynamique Socioéconomique chez les jeunes: le cas algérien, page 8 Et: Office national des Statistiques, situation de l'emploi et du chômage à la fin du mois d'octobre 2006 voir www.ons.dz

٢- Office national des Statistiques, situation de l'emploi et du chômage à la fin du mois d'octobre 2006 voir www.ons.dz

بالنظر إلى الأنشطة القائمة، ما تزال نسبة السكان الريفيون المشتغلين بالفلاحة عالية ٥١,٧٪ بما فيها تربية المواشي. أما قطاعات النشاط الأخرى وخاصة الصناعة ٢,٥٣٪ فما تزال ضعيفة جدا. ومن ناحية أخرى تبين نتائج التحقيق أيضا انخراط الشباب من الشريحة العمرية ١٥ـ١٩سنة بشكل كبير في الفلاحة مساهمين بذلك في إعادة بعث حيوية القطاع الفلاحي.

غير أنه، إذا أخذنا في الحسبان تطور الأنشطة في الوسط الريفي في مجموعة، نجد أن السكان الذين كانوا في السابق يشتغلون في الفلاحة أساسا، أصبحوا الآن موزعين بشكل متساو بين القطاعين الثاني و الثالث، وهو ما يزودنا بنظرة جديدة لعالم الريف تأخذ في الحسبان تطور توزيع الأنشطة، فالسكان الفلاحون مع بقائهم ألبية في المناطق الريفية، يتجهون إلى أنشطة خدماتية أو تحويلية أخرى.

جدول يوضح نشاط سكان الريف حسب القطاعات

(الجدول بناءا على إحصائيات ONS)

		الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الفلاحة	تربي المواشي	التجارة	الخدمات	الصناعات التقليدية	أخرى	المجموع
المجموع	المجموع	2،53	7،07	46،34	5،42	5،17	17،17	3،66	12،65	100،00
	29-15	2،15	6،69	43،85	5،19	6،92	17،25	3،74	14،21	100،00
الرجال	المجموع	2،68	7،76	48،69	5،14	5،50	16،69	1،70	11،84	100،00
	29-15	2،31	7،41	46،61	5،31	7،30	15،97	1،84	13،24	100،00
النساء	المجموع	1،17	0،58	24،17	7،99	2،14	21،64	22،03	20،27	100،00
	29-15	0،85	0،85	21،61	4،24	3،81	27،54	19،07	22،03	100،00

جدول يوضح البطالة في الوسط الريفي

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2010
الإستراتيجية	مشروع	استراتيجية التنمية الريفية المستدامة		برنامج التجديد الريفي		
عدد السكان الريفيون	12,159,029	12,116,122	12,070,060	12,041,138	12,009,719	11,881,849
عدد البطالين	٨٥٥١٥١	٦٧٧١٦٣	٦١٣٢٣٦	٤٦٣٤٧٥	٤٩٦٣٥٤	٣٢٢٠٠٠
نسبة البطالة %	٢٣,٤	١٧,٢	١٦	١١,٥٠	١٣,١	٨,٧

العمالة في قطاع الفلاحة%	٣٩,٥٠	38.54	30.28	36.50	27.39	٢٥,١
العمالة في الصناعة%	١٧,٥٢	8.97	9.41	11.85	9.18	١٠,٨
العمالة في الأشغال العمومية%	١٣,٩٣	13.84	19.44	14.34	21.44	٢٢,٣
العمالة في التجارة والخدمات الإدارية %	٣٩,٠٤	38.65	40.88	37.32	41.99	٤١,٨

ومن أهم برامج التنمية الريفية المخططة لتوفير مناصب الشغل في الجزائر يمكن ذكر ما يلي [١]:

١- مشروع التشغيل الريفي: انطلق هذا المشروع عام ٢٠٠٤ على مساحة تقدر١٤٢٧٢٠٠هكتار تقع في مناطق جبلية على مستوى ٦ ولايات (تيارت، تيسيمسيلت، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة)، وتستهدف فئة سكانية تقدر ب١٣٤٠٢٠٦ نسمة، وكان الهدف الأساسي لهذا المشروع هو إنشاء مناصب شغل دائمة وذلك في إطار مكافحة ظاهرة البطالة والنزوح الريفي.

[١] ـ عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص٢٢٣.

٢- مشروع لتنمية الزراعة وخلق مناصب شغل في الجبال وفي الحوض المنحدر لوادي الصفصاف: انطلق في عام ٢٠٠٣ لمدة ٧ سنوات، ويخص مساحة تقدر ب ٣٤١١٠ هكتار تقع داخل ولاية سكيكدة (٣بلديات) وولاية قسنطينة (بلدية واحدة)، وقد بلغت الفئة البطالة المستهدفة ٢٣٠٠٠ نسمة.

٣-المخطط الوطني للتشجير: يضمن هذا المخطط فتح مناصب شغل دائمة ومؤقتة للبطالين في الأرياف، حيث تم إنشاؤه لفترة تمتد إلى عشرين سنة ليتكفل بجزئية مكافحة التصحر وحماية الأحواض المنحدرة، وتعطى الأولوية فيه للسدود الجاري استغلالها، والسدود قيد البناء، حيث يستهدف هذا المخطط في مجمله ٦٠٠,٠٠٠هكتار منها ٢٦٥٠٠٠هكتار أي حوالي ٤٥% للانجاز في إطار حماية وتثمين محيط الأحواض المنحدرة في المناطق الجبلية.

٤ـ برامج تنمية القطاعات المرتبطة بالحفاظ على المياه والأراضي: وهي ممولة من طرف الدولة لخلق مناصب شغل جديدة والحد من النزوح الريفي، ويتم إطلاقها سنويا مثل (برنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج الهضاب العليا).

٥ـ برنامج تكثيف إنجاز السكنات الريفية: حاولت الدولة الجزائرية من خلال برامج دعم التنمية الريفية محاولة تثبيت سكان الأرياف، وذلك من خلال برامج السكن الريفي الذي بلغا حتى نهاية سنة ٢٠٠٧ حوالي ٥٢٩٠٠٠ سكن، تستفيد من الدعم المالي للدولة.

جدول يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في خلق مناصب الشغل (الوحدة: ألف عامل) [١]

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
إجمالي فرص العمل	١٦٨	٣٥٦	٣٢٠	٣٦١	٧٧٣	٤٤٨	٥٠٥	٢٦٧
في القطاع الفلاحي	-	١٤٣	١١٠	١٢٧	٥٢	٦٦	٩٧	٧٢
مساهمة القطاع الفلاحي%	-	٤٠,١٦	٣٤,٣٧	٣٥,١٨	٦,٧٢	١٤,٧٣	١٩,٢	٢٦,٩٦

[١] ـ مجموعة تقارير من الديوان الوطني للإحصاء ONS.

خاتمة:

إن التنمية المستدامة هي تلك التي تسعى إلى تحقيق توازن بين الذي يعد وليد احتياجات أجيال الحاضر دون التضحية بالمستقبل، وبذلك تعتبر التنمية المستدامة هي المخرج الجديد لأزمة التنمية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وهدفها الجوهري النهوض بجميع أبعادها وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب والسليم لنجاحها. وتتجلى أهمية هذا المفهوم من الدراسات التطبيقية لعملية التنمية المستدامة في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية ومما زاده أهمية هو احتواءه على البعد الإنساني أي النهوض الشامل للمجتمع بأسره كلما أثيرت هذه المسألة.

لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها كونها عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة ومورد واحد. فبدون المشاركة لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها أو تصوّر تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لا يمكن تصوّر قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل. فلابد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقق التنمية المستدامة.

لتحقيق تنمية ريفية مستدامة بأبعادها المختلفة وجب وضع إستراتيجية متوازنة لهذه الأبعاد وهذا بتخصيص نسب متساوية لكل بعد دون إهمال البعد الأخر وبالتالي نستطيع من خلق فرص عمل متوازنة في جميع قطاعات الهيكل الاقتصادي الريفي دون تمييز، ومن هنا نستطيع رفع احتكار الفلاحة على معظم الطبقة العمالة بالزيادة في مناصب العمل في هذا القطاع والزيادة بنفس النسب في القطاعات الأخرى.

نتائج الدراسة:

- إن برنامج الإنعاش الإقتصادي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩ هو برنامج إلتزمت به الجزائر واعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في محيط عالمي وتميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات أهمها دعم النشاطات الإنتاجية الفلاحية وإنجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار ورجوع السكان إلى المناطق الريفية.
- التنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها .

التوصيات:

- القضاء على الفقر وتحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية.
- تفاعل البنوك ومؤسسات التمويل مع المشروع الاقتصادي السياحي والتنمية الريفية لتزيد من حجم التمويل وتدعم المستثمرين ولا تبقى بعيدة عن الحراك التنموي للمنطقة الريفية.

- الاستفادة الثقافية على مستوى المحلي لتقوية وتأهيل قدرات الموارد البشرية من رجال ونساء، وفرص العمل المتاحة بها.

المصادر والمراجع:

١ـ تركماني عبد الله. التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي. ورقة عمل قدمت لمعهد العلاقات الدولية في تونس. ٢٠٠٦م.

٢ـ سليمان الرياشي. دراسات في التنمية العربية : واقع وافاق. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.

٣ـ عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤.

٤ـ محمد حسن يوسف. التخطيط الاستراتيجي. مقال منشور على الموقع الالكتروني:

http://www.saaid.net/Doat/hasn/113.htm

٥ـ زرمان كريم. التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٩. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. بسكرة. الجزائر. العدد ٧. جوان (يونيو) ٢٠١٠.

٦ـ التنمية المستدامة في الجزائر. مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://islamfin.go-forum.net/t611-topic . بتاريخ: ١٨ يناير ٢٠١٦ الساعة: ١٠:٠٦ .

٧ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. تقرير حول التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠. نوفمبر ٢٠٠١.

٨ـ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. العرض العام لسياسة التجديد الريفي. منشور على موقع إلكتروني بتاريخ: ٢٠١٣/٠٥/٢٠

http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/presentation_a0.htm

٩ـ Djilali SARI, interactions entre perspectives d'emploi et dynamique Socioéconomique chez les jeunes : le cas algérien, page 8.

١٠ـ Djilali SARI, interactions entre perspectives d'emploi et dynamique Socioéconomique

Et: Office national des Statistiques, situation de chez les jeunes: le cas algérien, page 8

mois d'octobre 2006 voir www.ons.dz l'emploi et du chômage à la fin du

١١ـ Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural. Le renouveau rural évaluation

de la mise en œuvre des contrats de performance. Op.cit. P : 04

١٢ـ Office national des Statistiques, situation de l'emploi et du chômage à la fin du mois

d'octobre 2006 voir www.ons.dz

١٣ـ http :fr.wikipediaorg/wiki/DA.Développement durable

١٤ـ www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc

السلامة والصحة المهنية للمؤسسات في ضوء المواصفات العالمية لإدارة البيئة

أ/ نهلة عبد المنعم شتا
مدرس لغة إنجليزية، باحث ماجستير كلية التربية جامعة دمياط
Halancoolo_21@yahoo.com

المستخلص:

تناول البحث أهمية نظم السلامة والصحة المهنية في المؤسسات، نظرا لما تمثله هذه النظم من أهمية في تحقيق التنمية المستدامة؛ لأنه لا يمكن تحقيق جوانب هذه التنمية إلا من خلال الحفاظ على العنصر البشري والذي يمثل المحور الرئيس في تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وكذلك سعى البحث إلى تناول المعايير والمواصفات العالمية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية من أجل لفت الانتباه لمدى فاعلية هذه المعايير في نهضة الدول الصناعية الكبرى، فهذه المعايير حققت نجاحات واقعية ما كانت لتتحقق إلا من خلال الاهتمام بوضع أسس ومعايير ومواصفات ذات هدف محدد ألا وهو العنصر البشري.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع السلامة والصحة المهنية داخل مؤسسات محافظات الصعيد، والتعرف على معوقات وعوامل نجاح تطبيق نتائج التجارب العالمية، والتوصل للوسائل الممكنة للاستفادة من التجارب العالمية في مجال السلامة والصحة المهنية، التحقق من مدى فاعلية اجراءات السلامة والصحة المهنية المطبقة.

وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد استراتيجية وطنية للسلامة والصحة المهنية في مؤسسات محافظات صعيد مصر، ووضع الآلية للازمة لتطبيقها. وتشجيع مؤسسات القطاعين العام والخاص على المبادرة بتطبيق برامج السلامة والصحة المهنية. مع ضرورة رفع مستوى وعي العاملين في جميع المؤسسات لمفهوم السلامة. وكذلك رفع فاعلية وكفاءة أجهزة التفتيش والإشراف على الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية. مع الاهتمام بتوعية عمال وموظفي المؤسسات بإجراءات السلامة والصحة المهنية وكيفية الوقاية من الحوادث.

الكلمات المفتاحية: السلامة- الصحة المهنية- إدارة البيئة

the study aimed to identify the reality of occupational safety and health within the governorates level institutions and to identify the obstacles and the success of the application of the results of global experience and reach of the means possible to take advantage of international experiences factors, and communications means possible to take advantage of international experience in the field of safty and occupational health.

verification of the effectiveness of occupational health and safty measure in place and the study recommended creating a national strategy for the safty and occupational health in Upper Egypt goverorates institutions, and necessary for the applications of the mechanism and encourage the development of public institutions and the private initiative on the application of safety programs and occuptional health, with the need to raise the level of awarness of workers in all institutions of the concept of safty as well as raising the effectiveness of inspection and supervision organs to comply with the safety requirements and occupational health, with attention to educating workers and staff of institutions of safety procedures and occupational health and how to prevent accident.

Keywords: safety – and Occupational Health – Environment Management

مقدمة:

لقد كان للتطور الاقتصاد العالمي، أثر كبير في ظهور نظم السلامة والصحة المهنية وانتشاره، ولما ظهرت الآلات والمصانع العملاقة، استدعى ذلك لتطور هذا العلم، وزاد الإقبال عليه وعلى تطبيقه ووضعه مصاف المتطلبات الواجب تحقيقها في أي مؤسسة، ومع ظهور مواصفات الجودة كان من ضمن المعايير الأساسية التي يستلزم تحقيقها وتنفيذها، وليس ذلك إلا للحفاظ على أهم مقوم من مقومات الصناعة ألا وهو العنصر البشري، فحماية الإنسان من الإصابات الناجمة عن مخاطر بيئة العمل، منع تعرضه للحوادث والإصابات، يمثل غرضا أساسيا لنظام السلامة والصحة المهنية.

إن تمكين العاملين من ممارسة حياة منتجة اجتماعيا واقتصاديا والمساهمة إيجابيا في التنمية المستدامة يساعد في تقليل تكاليف العمل؛ فالإدارة السليمة لبيئة العمل تساعد على مواجهة الكثير من المشاكل المتمثلة بالحوادث والأمراض المهنية، فهذه الحوادث تكلف المنظمات الكثير من التكاليف المادية والمعنوية المتضمنة التعويضات المدفوعة للعاملين أو لعوائلهم من بعدهم، وكذلك تعطل العمل.

إن الحفاظ على مقومات العنصر المادي المتمثل في المنشآت وما تحتويه من أجهزة ومعدات من التلف والدمار، وتوفير وتنفيذ كافة اشتراطات السلامة والصحة المهنية التي تكفل توفير بيئة آمنه تحقق الوقاية من الأخطار للعنصر البشري والمادي، بالإضافة إلى تثبيت الأمان في قلوب العاملين أثناء قيامهم بالعمل.

ونظام الإدارة البيئية يسعى باستمرار إلي زيادة الاهتمامات البيئية في كافة جوانب العملية الإدارية في منظمات الأعمال مشددا علي تحمل كل فرد في المنظمة المسؤولية صوب البيئة والمجتمع عن طريق القرارات،

كما يرمي هذا النظام إلى مساعدة المنظمة في إنجاز عملياتها في ضوء الأهداف المحددة بما في ذلك التوافق مع القوانين وإدارة المخاطر البيئية.

وعلى الرغم من أن تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية ليس إلزاميا عند التعامل مع القضايا البيئية نظرا للطواعية في تبني وتنفيذ هذا النظام، إلا أن القوانين البيئية والضغوط القياسية مارست دورا كبيرا ومؤثرا في توجيه منظمات الأعمال صوب ذلك النظام.

مشكلة البحث

إن عملية السلامة والصحة تمثل مسألة استراتيجية تحتاج إلى تصميم البرامج اللازمة لتحقيق أهدافها على المدى البعيد، وهي من الأهمية بمكان في صعيد مصر، نظرا لأن تنمية محافظات الصعيد تمثل ثروة كبيرة للمجتمع؛ فالمؤسسات لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيرات الاجتماعية المعاصرة دون وجود لانظمة للسلامة والصحة المهنية والتي لا شك في أن وجودها سيدعم الدور الذي تقوم به الدولة تجاه محافظات الصعيد.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تفعيل نظم السلامة والصحة المهنية بصعيد مصر؟

أهداف البحث:

التعرف على واقع السلامة والصحة المهنية داخل مؤسسات محافظات الصعيد.

التعرف على معوقات وعوامل نجاح تطبيق نتائج التجارب العالمية.

التوصل للوسائل الممكنة للاستفادة من التجارب العالمية في مجال السلامة والصحة المهنية.

التحقق من مدى فاعلية إجراءات السلامة والصحة المهنية المطبقة.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة البحث، ولأنه لا يقتصر على رصد البيانات وإنما يقوم بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها (صابر وخفاجة،٢٠٠٢، ص ٨٧).

مصطلحات البحث:

السلامة والصحة المهنية: تعددت تعاريف السلامة وتنوعت بتنوع مصادر المخاطر الناتجة عن الحياة الحضارية المعاصرة، فالسلامة تعرف بأنها "ممارسة عدد من الأنشطة بهدف حماية عناصر الإنتاج وفي مقدمتها العنصر البشري في المنظمة من التعرض للحوادث خلال العمل وذلك بإيجاد الظروف الملائمة المادية

والنفسية للعاملين لأداء أعمالهم بإنتاجية عالية"(الموسوي، ٢٠٠٤: ٢٥٦)، وهي كافة الإجراءات والجهود المبذولة من أجل منع وقوع المخاطر في المنشآت الصناعية باستخدام الوسائل الفنية والتقنية التي تمنع الخطر أو تقلل من آثاره الضارة من أجل المحافظة على صحة وسلامة العاملين والمحافظة على المكاسب الاقتصادية " (Walker , D.& Talit , R., (2003

وهي حماية الموارد البشرية من الأذى والضرر الذى تسببه لهم حوادث محتمله في مكان العمل، وهذا الأذى نتيجته تظهر فورا كالكسور والجروح والحروق وغيرها(عقيلي، ٢٠٠٥: ٤٩٥)، وكذلك يقصد بها حماية كل عناصر الانتاج من الضرر الذي تسببه لهم حوادث العمل وفى مقدمة هذه العناصر العنصر البشرى .Lin, J (& Mill, A. 2001).

التعريف الإجرائي للسلامة والصحة المهنية: هي مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى منع وقوع حوادث وإصابات العمل والأمراض المهنية وتحقيق ظروف عمل آمنة خالية من المخاطر، للحفاظ على عناصر الإنتاج من التلف والضياع.

مفهوم الإدارة البيئية: لقد عرفت منظمة ISO الإدارة البيئية علي أنها "جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن جميع المراحل الإنتاجية بدءا من الحصول علي الموارد الأولية وصولا إلي المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة به، وتنفيذ كفء للإجراءات الرقابية، مع الأخذ بعين الاعتبار بجانب التكاليف والأثر الضريبي لهذه الإجراءات أيضا، إضافة إلي كيفية استخدام الموارد ولابد من توضيح الأدوات والطرائق المتبعة لمنع التلوث والاستخدام الرشيد للموارد"(Iso 14001 , 2004).

وفي تعريف أكثر وضوحا يوصف بأنه جزء من الإدارة في المنظمة، يسعي إلي تطوير وتنفيذ سياستها البيئية وإدارة تفاعلها مع البيئة التي تتواجد فيه(Baxter , Martin: 2004)، ويشير هذا التعريف إلي نظام المنظمة الكلي، وتكمن أهميته في تحديد وبناء السياسة والأهداف البيئية للمنظمة وإنجاز تحقيقها وفي الإطار نفسه يوصف بأنه جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي وأنشطة التخطيط والمسؤوليات، والإجراءات والعمليات، والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق المراجعة والمحافظة علي السياسة البيئية(Iso 1450 , 2002)، وكذلك يحدد هذا التعريف مكونات نظام الإدارة البيئية مع تأمين إطار عمل لتحديد وإدارة وتقيم وتحسين الأداء البيئي ألا أنه يغفل الإشارة إلي تحقيق التوافق مع القوانين البيئية ومعني آخر يوصف بأن العملية التي تقوم المنظمة عن طريقها بإدارة المواد بكفاءة مع الأخذ بعين الاعتبار كافة

جوانبها وربطها مع طريقة إدراك أصحاب المصالح والزبائن لكيفية عمل المنظمة(Cook Marrk , Farguharson, corri , 1998)، كما يشير هذا التعريف إلي أهمية المنظمة في إدارة الموارد بكفاءة والتي تربط منفعة الفرد والمنظمة والمجتمع.

كما يعرف نظام الإدارة البيئية بأنه هيكل لإدارة المنظمات من أجل تقيم تأثيراتها البيئية بكونه جزء من نظام الإدارة في المنظمة يستخدم في تطوير وتنفيذ الساسة البيئية وإدارة الجوانب البيئية(Iso 14001 , 2004)، وهي "الإدارة التي يصنعها الإنسان والتي تتمركز حول نشاطات الإنسان وعلاقاته مع البيئة الفيزيائية والأنظمة البيولوجية المتأثرة، ويمكن جوهر الإدارة البيئية في التحليل الموضوعي والفهم والسيطرة الذي تسمح به هذه الإدارة للإنسان أن يستمر في تطوير التكنولوجيا بدون تغيير في النظام الطبيعي. (العزاوي وحكمت، ٢٠٠٧: ١٢٢)، وهي "الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية، إقليمية أو عالمية والموضوعة من أجل حماية البيئة، وهي تتضمن أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد"(حسن، ٢٠٠١م: ١٨٣)

التعريف الإجرائي للإدارة البيئية هو: إدارة متخصصة تتمتع بقدر كاف من الاستقلالية وتعمل على إطار الهيكل التنظيمي لمؤسسة مما يؤدي إلي زيادة التنسيق فيما بين المؤسسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولا: الإطار النظري نظم السلامة والصحة المهنية

شهدت السنوات المئة الماضية انخفاضا كبيرا في عدد الوفيات والإصابات المرتبطة بالعمل، على الأقل في الدول الصناعية، ومع ذلك فالوفيات والإصابات لا تزال تحدث بمعدلات مرتفعة بشكل غير مقبول في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية، وتشير تقديرات مكتب إحصاءات العمل أن هناك ٤,٩ مليون عن وقوع إصابات في أماكن العمل في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١، وإن التكلفة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لهذه الإصابات هو مذهل، وعلى الرغم من أهمية هذه المسألة، فإن علماء النفس اهتموا بدراسة السلامة في مكان العمل؛ لأن التقاليد النظرية والمنهجية لعلم النفس لديها الكثير لتقدمه من حيث فهم الأسباب والوقاية من الإصابات المهنية، ولعلماء النفس دور في المساهمة في الهدف لتصحيح الوضع من خلال تحليل كل من السلوكيات التي تؤدي إلى إصابات عرضية في مكان العمل والسلوكيات التي يمكن أن تمنع وإدارتها، ومن الواضح أن الإصابات ترجع إلى الافتقار إلى نظم إدارة السلامة، وسوء ثقافة السلامة، ونقص

المعرفة والتدريب، وعدم وجود نظم التعويض القائمة على الحوافز(Julian Barling, Michael Robert Frone, 2004)

ولقد بدأ تاريخ نظام السلامة والصحة المهنية في بريطانيا مع ظهور الرقابة التشريعية علي الصناعة حيث تم ادخال الصحة والسلامة المهنية في نطاق العمل بموجب تشريع عام ١٩٧٤، والذى يتألف من سلسلة من القوانين تم تحريرها علي أساس مخصص في مسعي مراقبة السلامة(NGA, 2001)، والتي كان الهدف منها وضع تلك الاجراءات والنشاطات الخاصة بتوفير ظروف العمل الأمنة اللازمة للمحافظة علي عناصر الانتاج الثلاثة وهي الانسان، الالة، والمادة وإحاطتها بجو خال من المخاطر الناجمة عن الأعمال التي يزاولونها ومن أماكن العمل التي تؤدي الي اصابتهم بالأمراض والحوادث، والعمل علي توفير التأمينات الاجتماعية التي تحمي حقوقهم في مواقع العمل.

أهمية السلامة والصحة المهنية:

- تعزيز المعافاة البدنية والنفسية والاجتماعية للعاملين، وتوفير الدعم اللازم لحفظ قدرتهم على العمل مهنيا واجتماعيا وتطويرها.
- تطوير وتعزيز العمل الصحي المأمون، وبيئات العمل الصحية، وتنظيم العمل المرشد.
- حفظ وتعزيز حق العاملين من خلال اتقاء الحوادث والأمراض المهنية والسيطرة عليها، والقضاء على العوامل والمخاطر والظروف المهنية الضارة بالصحة والسلامة أثناء العمل.
- تمكين العاملين من ممارسة حياة منتجة اجتماعيا واقتصاديا والمساهمة إيجابيا في التنمية المستدامة.
- تقليل تكاليف العمل: إن الإدارة السليمة لبيئة العمل تجنب المنطقة الكثير من المشاكل المتمثلة بالحوادث والأمراض المهنية، هذه الحوادث التي تكلف المنظمة الكثير من التكاليف المادية والمعنوية المتضمنة التعويضات المدفوعة للعاملين أو لعوائلهم من بعدهم، وكذلك تعطل العمل.
- توفير بيئة عمل صحية وقليلة المخاطر: إن الإدارة مسئولة عن توفير المكان المناسب والخالي من المخاطر المؤدية إلي الأضرار بالعاملين أثناء عملهم، إن هذه المسؤولية أصبحت متزايدة في ظل التطور التكنولوجي وبصورة خاصة في المنظمات الصناعية ومن ثم فإن الإدارة تعمل علي التقليل من الآثار النفسية الناجمة عن الحوادث والأمراض الصناعية والتي لا يقتصر تأثيرها علي الجوانب المادية في العمل، وإنما تمتد آثارها إلي مشاعر العاملين داخل المنظمة وكذلك الزبائن المتعاملين معها.

- توفير نظام العمل المناسب: من خلال توفير الأجهزة والمعدات الواقية واستخدام السجلات النظامية حول أية إصابة أو حوادث وأمراض.
- تدعيم العلاقة الإنسانية بين الإدارة والعاملين: حيث تخلق الإدارة الجيدة للسلامة المهنية والصحية السمعة الجيدة للمنظمة تجاه المنافسين، وهو ما ينتج عنها استقطاب الأفراد (عباس، ٢٠٠٣).
- أهداف السلامة والصحة المهنية:
- لقد حددت منظمة الصحة العالمية ومكتب العمل الدولي عام ١٩٥٠علي أنها(أبوزيد، والشرنوبي، ٢٠١١: ٨٨٤)
- ضمان عدم حرمان العمال أسباب مراعاة لظروف عملهم.
- حماية العمال في عملهم من الأخطار الناتجة عن عوامل تضر صحتهم.
- إلحاق العامل بالعمل الذي يتلاءم مع استعداده البدني والنفسي.
- حماية العناصر البشرية للإنتاج من الأضرار عن مخاطر العمل وظروف البيئة وذلك عن طريق إزالة مسببات الخطر وتقليل التعرض لها.
- الحفاظ على مقومات العنصر البشري و(المادي) في المنشأة وما تحتويه من أجهزة ومعدات من التلف والضياع نتيجة للحوادث.
- توفير وتنفيذ كافة الاشتراطات للسلامة والصحة المهنية التي تكفل توفر بيئة آمنة تحقق الوقاية من المخاطر للعنصرين البشري والمادي.
- تثبيت الأمان والطمأنينة في قلوب العاملين أثناء قيامهم بأعمالهم وهم يتعايشون بحكم ضروريات الحياه مع أدوات ومواد وآلات ــ بين ثناياها الخطر الذي يهدد حياتهم، وتحت ظروف غير مأمونة تعرض حياتهم بين وقت وآخر لأخطار فادحة(رشدي، ٢٠١٣: ٢٤٨).
- توفير بيئة عمل آمنة تحقق الوقاية من المخاطر للمترددين على المؤسسات الصناعية والمجاورين لها والعاملين فيها وذلك بإيجاز الاحتياطات والإجراءات الوقاية اللازمة.
- حماية عناصر الإنتاج من التلف والضياع نتيجة لحوادث العمل، ويشمل ذلك الآلات والحقائب والأجهزة والمعدات والمواد الخام المصنعة وتلك التي تحت التصنيع.

- تخفض النفقات المتعلقة بوقت العمل الضائع نتيجة لحدوث إصابات العمل والأمراض المهنية وتكاليف استبدال العامل وتدريب من يحل محل والنفقات التي تترتب على ذلك من تأخير في إنجاز العمل ومواعيد التسليم.
- خلق الوعي لدى العاملين فيما يتعلق بالأسباب والطرق الآمنة لأداء العمل وأهمية الالتزام بقواعد السلامة التي من شأنها تدعيم السلامة والصحة المهنية، وكذلك رفع معنويات العاملين وزيادة ثقتهم بأنفسهم وبالتالي زيادة إنتاجيتهم.
- تحقيق بيئة آمنة للعمل، خالية من المخاطر ومحصنة من مصادر المخاطر.
- المحافظة على صحة وأرواح العاملين.
- المحافظة على الممتلكات الخاصة بالمؤسسة أو المنشأة.
- المحافظة علي سلامة البيئة.
- تطبيق نظام إدارة الجودة.
- اعتماد المعايير الدولية في السلامة المهنية.

معايير الصحة والسلامة المهنية:

المعايير هي مجموعة الأنظمة والإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى توفير الحماية المهنية للعاملين والحد من مخاطر المعدات والآلات على العمال والمنشأة ومحاولة منع وقوع الحوادث أو التقليل من حدوثها وتوفير الجو المهني السليم الذي يساعد العمال على العمل، كما تعرف بأنها العلم الذي يهتم بالحفاظ علي سلامة وصحة الإنسان، وذلك بتوفير بيئات عمل آمنه خالية من مسببات الحوادث والإصابات أو الأمراض المهنية. وبعبارة أخري هي مجموعة من الإجراءات والقواعد والنظم في إطار تشريعي يهدف إلى الحفاظ على الإنسان من خطر الإصابة والحفاظ على الممتلكات من خطر التلف والضياع (أبوزيد، والشرنوبي، ٢٠١١: ١١)

المواصفة الخاصة بالسلامة والصحة المهنية OHSAS 1999

لقد روعي في إنشاء المواصفة الخاصة بالسلامة والصحة المهنية(OHSAS 1999) التوافق مع باقي متطلبات نظم الإدارة الأخرى للجودة والبيئة وذلك لتفعيل التكامل بين أنظمة المنشأة(OHSAS 1999)BSI 1999 PI والجدير بالذكر فإنه حتى الآن لا تعتبر المواصفة OHSAS/800/2007 مواصفة عالمية بمعني أنها ليست لها ISO Number ولكنها أصبحت قومية في بعض الدول وقد تم إنشاء المواصفة (OHSAS18001) في

إبريل ١٩٩٩، وحدثت في يوليو(٢٠٠٧)، وتم إنشاء المواصفة الإرشادية (OHSAS18002) في فبراير (٢٠٠٠) وحدثت (٢٠٠٧)، وهذه المواصفة لا تحدد اشتراطات معينة لأداء السلامة والصحة المهنية أو تعطي مواصفات تفصيلية لتصميم نظام لإدارة (الإجراءات وأساليب التحكم) حيث تختلف من منشأة لأخري وهذه المواصفة يمكن تطبيقها لأي صناعة أو منشأة أو نشاط كما أنها قابلة للتطبيق للمنشأة الصغيرة.

ولقد تم إعداد وإصدار هذه المواصفة لنظام السلامة والصحة المهنية (OHSAS 18001) لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية، ومعها المواصفة (OHSAS 18002) التي تعطي إرشادات تساعد علي تطبيق المواصفة الأولي، وقد تم ذلك استجابة لمطالب منظمات الأعمال في ضرورة إيجاد مواصفة للسلامة والصحة المهنية معترف بها يمكن مراجعة وتقييم أنظمة الإدارة بمنشآتهم علي ضوء معاييرها ومتطلباتها والحصول علي شهادات بذلك.

وقد تم إعدادها بحيث تتوافق مع مواصفات إدارة نظم الجودة والبيئة ولتحقيق التكامل بين هذه النظم الثلاثة وقد تم إعداد مشروع هذه المواصفة طبقا للقواعد الواردة من توجيهات المنظمات العالمية ISO/IEC وهذه المواصفة تلغي وتحل محل المواصفة التي أصدرت عام ١٩٩٩وبالمقارنة فإن التعديلات الرئيسية في الطبقة الثانية ومقارنة بالطبعة الأولي كما يلي:

- تم التركيز بدرجة أكبر علي أهمية الصحة.
- تعتبر المواصفة الآن قياسية وليست معايير عادية أو وثيقة محلية كما كان الحال في الطبعة الأولي وهذا يعكس الاهتمام المتنامي باتخاذ (OHSAS 18001) قاعدة في إعداد المواصفات القومية في مجال السلامة والصحة المهنية.
- شكل النموذج (خطط – نفذ – تحقق- اتخذ إجراءات) تعطي كشكل عام في المقدمة فقط ولم توضع جزيئاته في بداية كل بند رئيسي كما كان في الإصدار الأول.
- ثم قصر المراجع علي الوثائق الدولية فقط.
- حدث تحسين كبير في التوافق مع المواصفات الدولية لجودة وإدارة البيئة.

استخدام مصطلح الخطر المقبول بدلا من المسموح تختص هذه المواصفة أساسا بنظام إدارة السلامة والصحة المهنية ولم يدخل في مجالها حماية الممتلكات في بيئة العمل وما قد يحدث بها من تلف أو تدمير حيث أن ذلك يدخل في نطاق إدارة الأصول والممتلكات لذا فإن مصطلح hazard مصدر الخطر لم يعد يشمل ذلك ولكن يجب تحديد المخاطر الناتجة عن التلف أو التدمير والتي يمكن أن تؤثر علي عوامل السلامة والصحة

المهنية، ويتم ذلك في إطار عملية تحديد وتقييم وضبط المخاطر ووضع الضوابط الخاصة بتلك المخاطر ضمن ضوابط تأمين بيئة العمل، وتم وضع مطلب جديد وهو تحديد ضوابط مواجهة الخطر في ضوء هيكل تسلسل وتدرج أولويات الضوابط كجزء من تخطيط السلامة والصحة المهنية كذلك متطلبات إدارة التغيير، تقييم المطابقة، فحص أسباب الحوادث، المشاركة والمشورة.

هذه المواصفة لا تأخذ في اعتبارها كافة الشروط الضرورية في التعاقدات ويتحمل مستخدموها مسؤولية صحة تطبيقها كما أن المطابقة لهذه المواصفة لا تعفي من الالتزامات القانونية للمنشأة ولا تمنحها حصانة في مواجهتها.

عناصر هذه المواصفة

أولا: السياسة POLICY :

يجب علي الإدارة العليا أن تحدد وتعتمد سياسة للسلامة والصحة المهنية للمنشأة وأن تعمل علي ضمان وتأكيد استيفاء السياسة للضوابط في إطار المجال المحدد لنظام السلامة والصحة المهنية.

ثانيا :التخطيط Planning:

يجب على المنشأة تأسيس وتنفيذ إجراءات لتحديد وتميز مصادر الخطر وتقييم المخاطر وتحديد الضوابط الضرورية لمواجهتها واعتبار أن ذلك يجب أن يكون عملا دائما متصلا ومستمرا في المنشأة وأن ـــ ذلك الإجراء بما يضمن استمرارية الالتزام في التطبيق.

ثالثا: تطبيق النظام Imp lamentation and operation :

يجب على الإدارة العليا إظهار التزامها بتطبيق النظام وتحسينه وتطوير أدائه من خلال ضمان ـــ الموارد الضرورية اللازمة وتحديد الأدوار وضمان وتأمين تأسيس نظام السلامة والصحة المهنية وتنفيذه بما يضمن استمرارية فاعلية وذلك في إطار المواصفة.

رابعا: التحقق Checking :

من خلال المراقبة وقياس كفاءة الأداء، أ يجب على المؤسسة تأسيس وتنفيذ وصيانة إجراءات المراقبة وقياس كفاءة أداء نظام السلامة والصحة المهنية بالمنشأة بصفة منتظمة وتقييم المطابقة كذلك فحص أسباب الحوادث وتحليل الحوادث وذلك طبقا لخطة زمنية محددة.

خامسا: مراجعة الإدارة:

يجب على الإدارة العليا للمنشأة مراجعة نظام إدارة السلامة والصحة المهنية بها علي فترات مخططة لتأمين وضمان استمرارية وكفايته وفاعليته وتشمل المراجعات تقييم فرص التحسين ومدي الحاجة لإحداث تعديلات في نظام إدارة السلامة والصحة المهنية بما في ذلك سياسة وأهداف السلامة والصحة المهنية ويجب الاحتفاظ بمستندات وسجلات مراجعة الإدارة الداخلية.

إدارة البيئة

تطور نظم الإدارة البيئية:

بالرغم من الطبيعة الطوعية لمواصفات أنظمة الإدارة البيئية، إلا أن القوانين البيئية والضغوط التنافسية تؤدي دورا هاما في دفع المنظمات لتبني تلك الأنظمة، فترجع بدايات الاهتمام بالجانب البيئي إلي انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٦٨، والتي خرجت ببيان مفاده ضرورة عقد مؤتمر دولي لمناقشة القضايا البيئية والذي تم بستكهولم سنة ١٩٧٢(الغزاوي، والنقار، ٢٠٠٧: ١١)، ومع ازدياد وعي الحكومات بالتلوث البيئي ونتيجة التزاماتها الدولية، بدأت تفرض قيودا علي المؤسسات الصناعية من أجل الحد من تلوث الماء والهواء، وهذا ما دفع بالمؤسسات إلي استعمال تقنيات جديدة في عمليتها الإنتاجية (D.Morrow.D.Rondine, 2002).

وبعد صدور تقرير برونتلاند سنة ١٩٨٧ وما طرحه من أفكار حول التنمية المستدامة قررت الأمم المتحدة تشكيل هيئة دولية تعرف باسم UNICED، ضمت الأمين العام وبعض رجال الأعمال السويسريين ليكونوا مستشاريه الرئيسين في عملية المناقشة واتخاذ القرارات، والذين بدورهم شكلوا مجلس دعم القرار للأعمال الذي نشر تقرير عن منهج التغيير، كما اتصل الأمين العام بالهيئة الدولية للمواصفات أيزو لدراسة إصدار مواصفات للإدارة البيئية، وبالتوازي مع ذلك قامت غرفة التجارة العالمية بإيجاد ما يحمي دعم القرار عام ١٩٩٩ (DCSD)، والذي نظم المؤتمر العالمي الصناعي الثاني حول الإدارة البيئية ومع حلول عام ١٩٢٥ اشتقت مؤسسة المعايير البريطانية المواصفة (BS7750) من مواصفة الجودة (ISO BS7750) 9000 حيث وبعد الاستشارات التجارية لتحسينه وضع عام ١٩٩٤ فكان من الوسائل الأساسية لبناء وتكوين نظام الإدارة البيئية (SME)، ليكن ظهور المواصفة البريطانية (EMAS) عام ١٩٩٥والتي تمت المصادقة عليها من طرف القانون الأمريكى، لكن القيود الكبيرة المفروضة عل هذه المواصفة، أدي إلى ظهور سلسلة المواصفات ISO1400 كجهد

يسعي للوصول بالمنظمة المطبقة إلي مستوي المنافسة متجاوزة القيود التجارية وكبديل عن قوانين الأمر والنهي أو قوانين نهاية الأنبوب((الغزاوي، والنقار، ٢٠٠٧: ١١٨).

مفهوم سلسلة: أيزو١٤٠٠٠ (ISO14000) تزايد الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها بعد تقديم نظام إداري بيئي متكامل عبر صدور سلسلة مواصفات أيزو (ISO14001) التي طورتها اللجنة الفنية(ISO17C207) لوضع المواصفات ضمن منظمة(ISO)(Shomaker , Ryan 1994)، وتشكل مواصفات هذه السلسلة القاعدة الأساسية لنظم الإدارة البيئية، وتعي العديد من المنظمات والجهات الصناعية والإنتاجية أهمية توافقها مع متطلبات هذه المواصفة القياسية أو محاكاتها لتلك النظم(عباس، ١٩٩٨م)، وقد بدأت منظمات عديدة في الدول الصناعية تطبيق (ISO14000) حتي قبل اعتمادها عام (1996)

وتعرف سلسلة المواصفات (ISO 14000) بأنها مواصفات موثقة تستدعي من المنظمة المساهمة في الحفاظ علي استخدام الموارد الأولية وإنتاج ومعالجة وتصريف الفضلات الخطيرة. تحقيق جمله أهداف أهمها:

مساعدة المنظمات علي وضع الأهداف والسياسة الخاصة بها في مجال البيئة , krajewski lee J.Ritzman larry P. 2005)

التزام المنظمات بالإعلان عن سياستها البيئية وبشروط السلامة البيئية أمام السلطات الرسمية والزبائن والرأي العام.

تشجيع المنظمات في سعيها للحصول على شهادات الجهات المطابقة من الجهات المختصة بشأن السلامة البيئية.

ويمكن تصنيف عائلة (ISO14000) إلي سبع مواصفات رئيسية هي مواصفات نظام الإدارة البيئية، ومواصفات التدقيق البيئي، ومواصفات الملصق البيئي، مواصفات تقيم الأداء البيئي ومواصفات تصميم دور المياه، ومواصفات مصطلحات الإدارة البيئية، والجوانب البيئية في مواصفات المنتج وتمثل المواصفة (ISO14001) نظم الإدارة البيئية، ومواصفات مع دليل الاستخدام(الأمم المتحدة، ١٢٩٩٩م).

ماهية نظام الإدارة البيئية: ISO 14001

يهدف نظام الإدارة البيئية إلي زيادة الاهتمامات البيئية في كافة جوانب العملية الإدارية في منظمات الأعمال، مشددا علي أهمية تحمل كل فرد في المنظمة المسؤولية صوب البيئة والمجتمع عن طريق توفير إطار عمل تكون فيه الأهداف البيئية إحدى المدخلات الرئيسية لعملية اتخاذ القرارات(Yarnell , patric :

1999)، كما يرمي هذا النظام إلى مساعدة المنظمة في إنجاز عملياتها في ضوء الأهداف المحددة، بما في ذلك التوافق مع القوانين وإدارة المخاطر (Gallager, R, Darnall ,N , Andrews. ,NL , 1999)، علي الرغم من أن تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية ليس إلزاميا عند التعامل مع القضايا البيئية نظرا للطوعية في تبني وتنفيذ هذا النظام.(Bigalma , Puntsay : 2002) إلا أن القوانين البيئية والضغوط القياسية مارست دورا كبيرا ومؤثرا في توجيه منظمات الأعمال صوب ذلك النظام يعرف نظام الإدارة البيئية بأنه هيكل لإدارة المنظمات من أجل تقيم تأثيراتها البيئية بكونه جزء من نظام الإدارة في المنظمة يستخدم في تطوير وتنفيذ الساسة البيئية وإدارة الجوانب البيئية(Iso 14001 , 2004).

وفي تعريف أكثر وضوحا يوصف بأنه جزء من الإدارة في المنظمة يسعي إلي تطوير وتنفيذ سياساتها البيئية وإدارة تفاعلها مع البيئة التي تتواجد فيه(Baxter , Martin: 2004)، ويشير هذا التعريف كما هو الحال في سابقه إلي نظام الإدارة البيئية بوصفه نظام إداري ضمن نظام المنظمة الكلي، تكمن أهميته في تحديد وبناء السياسة والأهداف البيئية للمنظمة وإنجاز تحقيقها وفي الإطار نفسه يوصف بأنه جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي وأنشطة التخطيط والمسؤوليات، والإجراءات والعمليات، والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق المراجعة والمحافظة علي السياسة البيئية(Iso 1450 , 2002).

ويحدد هذا التعريف مكونات نظام الإدارة البيئية مع تأمين إطار عمل لتحديد وإدارة وتقييم وتحسين الأداء البيئي إلا أنه يغفل الإشارة إلي تحقيق التوافق مع القوانين البيئية وبمعني آخر يوصف بأن العملية التي تقوم المنظمة عن طريقها بإدارة المواد بكفاءة مع الآخذ بنظر الاهتمام كافة جوانبها. جوانب الصحة والأمان وربطها مع طريقة إدراك أصحاب المصالح والزبائن لكيفية عمل المنظمة (Cook Marrk , Farguharson, corri , 1998)

المواصفة ISO 14001 لإدارة البيئة

تعد المواصفة العالمية لنظام الإدارة البيئية ISO 14001 إحدى مكونات سلسلة عائلة المواصفة (ISO – 14001) وهذه الأخيرة طورت ـــ اللجنة الفنية ٢٠٧ التابعة لمنظمة المقاييس الدولية، بهدف تزويد المنظمات في جميع أنحاء العالم بالمفاتيح الأساسية للإدارة البيئية وهي جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات، والإجراءات، والعمليات والموارد لتطوير المراجعة وتنفيذها وتحقيقها والمحافظة علي السياسة البيئية في محاولة لتعزيز بدائل ذات أخلاق بيئية كفوة

لتصمم المنتج، واختيار الموارد ونقلها للسوق عبر دورة حياة المنتج بشكل يحد من تأثيره البيئي(Viadiu,Frederic miamoetal, 2006).

وتعد هذه المواصفة إلزامية، تقدم لمنظمات المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية، وبلورة سياسة بيئية واضحة، تراعي الإجراءات والقوانين البيئية السائدة لذلك فإن حسن تطبيقها يمكن المنظمات من تحقيق الأهداف التالية:

تقليل الفاقد والحد التلوث.

التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية.

تفعيل قنوات الاتصال بين المنظمة والجهات الحكومية المتخصصة

تطوير الوضع البيئي في الدولة والعالم ككل.

تحسين سمعه المنظمة وصورتها أمام الزبائن.

تأسيس ـ بيئية في ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وزيادة الوعي لدي العاملين بأهمية البيئة (chermisionoff, Nicolas p David- Val,Avrom, 2001)

العناصر الأساسية للمواصفة ISO 14001:

تنهج جميع المنظمات الدولية في بناء الأنظمة الإدارية قبل نظام الإدارة البيئية الصادر عن منظمة المعايير الدولية ISO ونظام الإدارة البيئية EU / EMAS الصادر عن الاتحاد الأبدي إلي اعتماد منهجيات متماثلة من أربعة عناصر أساسية هي تأسيس النظام وبناؤه وتطبيقه ثم مطابقة نتائجه(Chen,Bo, 2004)، وعليه فقد قدمت المعايير الدولية ISO، ضمن مسودتها المتعلقة بأنظمة إدارة البيئة والتي أطلقت عليها ISO DIS 14001، إطار عمل لبناء وتطوير أنظمة إدارة البيئة باعتماد تطبيق نموذج دورة ـ plan- Do- chick- act or Deming علي مجموعة العناصر لنظام إداري أو عناصر النظام الإداري، ويمكن إجمال الخصائص الأساسية للعناصر الأساسية لنظام إدارة البيئة وفقا للآتي(Belhau, warren, manger sir,Renvating, 2004):

السياسة: وجود سياسة بيئية معلن توافق واضح بين القوانين والسياسة البيئية تؤكد السياسة علي منع التلوث وتقليل الفاقد، فالسياسة البيئية الموثقة والمعلنة يجب أن تتضمن الأهداف الآتية الالتزام بالتحسين المستمر، ومكافحة التلوث والامتثال للتشريعات البيئية وإطار عمل لإنجاز هذه الأهداف.

التخطيط البيئي: تأسيس برنامج لإنجاز أهداف السياسة البيئية يتضمن لتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات وتحديد جدول زمني لتنفيذ البرنامج، وذلك من خلال(جرد المشكلات ـ التأكد علي التوثيق البيئي ـ تحديد مسؤوليات ـ التخطيط البيئي)

التنفيذ والعمليات: تشغيل وتنفيذ النظام البيئي تتضمن تحديد وتوثيق الأدوار وتعطيل الاتصالات بينها وتنظيم برامج التدريب الملائمة وتأسيس برنامج إداري موثقة مع إجراءات رقابية ملائمة وتوثيق إجراءات الاستجابة للحالات الطارئة، وذلك من خلال (تحديد مسؤوليات الإدارة والعاملين تجاه البيئة ـ القدرة والتدريب والتوعية ـ الاتصال والتوثيق ـ والسيطرة علي الوثائق)

الفحص والتصحيح: هي مجموعة من الإجراءات تتضمن متابعة وقاس الأنشطة الأساسية وتوثيق إجراءات الصيانة وإجراءات التدقيق لأداء نظام الإدارة البيئية، وذلك من خلال(إجراءات الرصد القياسي البيئي ـ معالجة الآثار البيئية)

المراجعة الإدارية: فالمراجعة الإدارية الدورية لأداء نظام البيئة تهدف هذه المراجعة إلي ضمان استقرار نظام البيئية وضمان الكفاءة والمرونة لمواجهة التغييرات غير المتوقعة، وذلك من خلال(اختبار نتائج التدقيق ـ علي نظام الإدارة البيئي ـ تحليل نتائج الحوادث البيئية)

التحسين المستمر: فالتحسين المستمر لأداء نظام إدارة البيئية هي التي تشمل الاسترشاد بتقارير البيئة الدورية وتدقيق أداء عناصر نظام إدارة البيئة لتحديد ساحات ومواقع عدم المطابقة مع أهداف وفروض تطوير نظام إدارة البيئة واتخاذ المواقف التصحيحية اللازمة، وذلك من خلال:

- إنطاق الاختلافات في النظم التنظيمية الوطنية والثقافية
- تهيئة بيئة ـــ لبناء السلامة الوقائية والثقافة الصحية
- تعزيز الحوار الاجتماعي
- توزيع مسؤوليات السلامة والصحة المهنيتين على مستوي الإدارة بمشاركة كافة المدراء والموظفين والعمال من أجل تنفيذ فعال للنظام

التكيف مع حجم ونشاط المنظمة وأنواع المخاطر التي تواجهها: قياس الأداء البيئي في منظمات الأعمال وتعرف عملية القياس بأنها العملية التي توفر مجموعة النتائج البيئية التي تعكس مدي حالة التزام منظمات الأعمال بحماية البيئة الطبيعية أو هي مجموعة المعلومات البيئية من خلال القياس ـــ لتأثيرات البيئة للمنظمة وقد قدمت منظمة المعايير الدولية في ضمن مسودتها الخاصة بسلسلة الإدارة البيئية.

خصائص نظم الإدارة البيئية:

يأمن تنفيذ إحدى أنظمة البيئة للمنظمة إطار عمل لتحقيق مستوي عال من الأداء البيئي، وإن أداء المنظمة لوظيفتها بشكل جيد يعود للخصائص التالية:

- تنشئ أعلي مستوي من التزام المنظمة يمنع التلوث.
- تحدد المستلزمات القانونية التنظيمية.
- تحدد الجوانب البيئية المرتبطة بنشاطات المنظمة ومنتجاتها وخدماتها.
- تشجيع على التخطيط البيئي عبر دورة الحياة الكاملة لمنتج أو الخدمة أو العملية التصنيعية.
- تؤسس إجراءات تحقق مستويات أداء بيئة مستهدفة.
- تخفض الموارد وتصنع برامج تدريبية لازمة لتحقيق المستوي المطلوب.
- تقيس الأداء البيئي للمنظمة مقابل سياستها البيئية وأهدافها وأغراضها لتحديد مدي الملائمة والحاجة إلي التحسين.
- تؤسس خطوط اتصالات واضحة.
- تشجع المجهزين والمتعاقدين لتأسيس أنظمة إدارة البيئة لديهم يؤثر علي نشاط المنظمة ومخرجاتها.

أنواع نظم الإدارة البيئية

توجد ثلاث نظم للإدارة البيئية وعبر عنها بثلاث مواصفات رئيسية وفيما يأتي عرض موجز لكل منها:

النوع الأول: المواصفة البريطانية (BS7750)

أصدر المعهد البريطاني عام ١٩٩٢ نظام للإدارة البيئية عرف بالمواصفة البريطانية (BS 7750) وقد تم تنفيذها عام ١٩٩٤، (Shoemaker, Rya)، والتي مازالت معتمدة حتي الآن، وقد شكلت أساسا لتطوير المواصفة الدولية، إلا أنها أقل مرونة وأكثر تحديدا، ويصعب تطبيقها علي المستوي العالمي لذا اعتمدت مواصفة ISO14001 بوصفها مواصفة قياسية عالمية، بعد أن تم تبسيط شروط المواصفة البريطانية وتحقيق متطلباتها العلمية ضمن المواصفة الدولية(الأمم المتحدة، ١٩٩٩).

النوع الثاني: المواصفة الأوربية (EMAS)

تبني الاتحاد الأوروبي النسخة الخاصة عن إدارة البيئة وخطة التدقيق (Eco-Management - EMAS Audit) عام ١٩٩٣ وأصبحت سارية المفعول من عام ١٩٩٥ وقد تم تنفيذها عام (٢٠٠١) لتعكس نظاما طوعيا للمنظمات التي ترغب في تقييم وتحسين أدائها البيئي، وعلي الرغم من اعتماد بنائها علي المواصفة البريطانية (BS 7750) إلا أنها أكثر المواصفات تشددا وتفصيلا وذلك بسبب تأثير التشريعات البيئية الألمانية الصارمة عليها، وتتشابه المواصفة الأوروبية (EMAS) في بعض جوانبها مع المواصفة الدولية ISO 14001 من حيث طلب الإعلان عن السياسة البيئية، والتزام الإدارة العليا بتنفيذها، واستمرار العمل لتحسين نظام الإدارة البيئية، وكذلك إجراءات التدريب والتدقيق....إلخ.

إلا أن المواصفة الأوروبية تركز على الموقع، في حين تهتم المواصفة الدولية (ISO 14001) في العديد من القضايا المتعلقة بالمنتج وعمليات الإنتاج، ومن ثم فإن المواصفة الدولية ليست قابلة للتطبيق في المنظمات الإنتاجية فقط وإنما أيضا في المنظمات والهيئات المختلفة وفي مقدمتها المنظمات الخدمية (الأمم المتحدة، ١٩٩٩)

النوع الثالث: المواصفة الدولية (International stander-ISO 14001)

تعرف المواصفة (ISO14001) بأنها مواصفة تهدف إلى تزويد المنظمات بعناصر نظام إدارة بيئية فاعلة يمكن أن تتعامل مع المتطلبات الإدارية الأخرى للمنظمة، كما تسعي إلى مساعدة المنظمات في تحقيق التوازن بين أهدافها البيئية والاقتصادية.

وقد وافقت لجنة التقييس الأوروبية علي القبول بمتطلبات المواصفة (ISO 14001) علي أن يضاف إليها إعداد كشف بالأداء البيئي ويحدد فيه وثائق CEMAS وما ينبغي أن تحتويه تلك الوثائق، والقضايا البيئية المتعلقة بالمنتجات التي تعدها المنظمة لذوي المصالح.

وتعد المواصفة ISO14001 مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس الدولية (ISO) وفي ضوئها حدوث المتطلبات الأساسية لإقامة نظام إدارة بيئية(Srinivas , Haril , Yashiro Makko: 1999)، وقد أعتمد النص الرسمي لهذه المواصفة بعد نشره عام (١٩٩٦) لتمكين المنظمة من صياغة السياسة والأهداف مع الاهتمام بالمتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بشأن الجوانب البيئية المهمة(Jensen ,Poul Bouch , 2002)، وتطبيق هذه المواصفة علي أي منظمة تسعي إلي صياغة وتحسين نظام إدارتها البيئية، والمطابقة الذاتية مع

السياسة البيئية المعلنة، وإقامة الدليل علي شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية من قبل جهة خارجية والتقرير والإعلان الذاتي للمطابقة مع المواصفة(الأمم المتحدة، ١٩٩٩: ١٨).

ثانيا: الدراسات السابقة

أولا: الدراسات العربية

تناولت دراسة هدار(٢٠١٢م): "دور معايير السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات المتوسطة والصغيرة" وهدفت الدراسة إلى ضرورة الالمام بكافة جوانب السلامة والصحة المهنية، وإدارة الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة، وكذلك هدفت إلى تقييم الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح العلاقة بين زيادة أداء العاملين ووجود نظام السلامة والصحة المهنية فى المؤسسات الصغيرة.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير السلامة من شأنه يرفع من درجة أداء العاملين، ويساعد على زيادة الإنتاج، وكذلك يشجعهم على الإقبال على العمل ويرفع من روحهم المعنوية ويزيد من ولائهم للمؤسسة.

هدفت دراسة الهابيل، وعايش(٢٠١١م) إلى " تقييم مدى فاعلية إجراءات السلامة والصحة المهنية في المختبرات العلمية من وجهة نظر العاملين، دراسة ميدانية، على العاملين في الجامعات الفلسطينية، وأوضحت نتائج الدراسة أن التزام الإدارة العليا يؤثر بدرجة متوسطة على فعالية إجراءات السلامة والصحة المهنية في المختبرات العلمية، كما أن توفير قواعد ووسائل السلامة والوقاية في بيئة العمل يؤثر بدرجة متوسطة على فعالية إجراءات السلامة والصحة المهنية، كما اتضح أن العاملين لم يتلقوا تدريبات كافية حول كيفية استخدام وسائل وأدوات السلامة المهنية، وكان من نتائجها أيضا وجود قلة وعي للعاملين متعلقة بالسلامة والحماية داخل المختبرات، وذلك لعدم وجود قسم متخصص لإدارة السلامة والصحة المهنية داخل الجامعات، ولعدم الاهتمام بتدريب العاملين وتطوير المهارات لديهم.

وهدفت تقرير منظمة العمل(٢٠١١م) "عن الصحة والسلامة المهنية في العمل" إلى تأمين منتدى لتبادل المعرفة والخبرات والتجارب بين المشاركين، بهدف الارتقاء بالسلامة والصحة المهنية، وتقوية وبناء شبكات الربط، والتحالفات، ووضع أسس وقواعد التعاون لتعزيز العلاقات بين كافة المهتمين، بالإضافة إلى تأمين منبر لتطوير المعرفة، والأفكار الصحية الاستراتيجية، والعملية التي يمكن تفعيلها.

وتوصل المؤتمر إلى ضرورة المقاربات الشاملة، والاستباقية والوقائية للسلامة والصحة في العمل، وإنشاء منظومات خاصة بالسلامة والصحة المهنية، وكذلك ضرورة الحوار الاجتماعي، والشراكة والابتكار في

مجال الصحة والسلامة المهنية، مع وضع الأطر لمواجهة التحديات الجديدة في عالم العمل والاقتصاد العالمي المتغير.

جاءت دراسة الذياب (٢٠٠٦) بعنوان: "دور الأنظمة واللوائح البيئية في المملكة العربية السعودية في الحد من التلوث البيئي، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية" وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى تطبيق الأنظمة واللوائح البيئية التي تم وضعها للحد من آثار التلوث البيئي وزيادة حدته وذلك من قبل العاملين في الأجهزة المعنية بالبيئة ومدى كفاءتهم وإدراكهم لهذه الأنظمة واللوائح، مع التعرف على الأنظمة واللوائح وأنواع المتلوثات وأسبابها في مدينة الرياض.

وأكدت أهم نتائج الدراسة أن بعض الملوثات قد تجاوزت الحدود المسموح بها في مدينة الرياض، وأن هناك أسباب أدت إلى زيادة معدل التلوث البيئي في مدينة الرياض منها عدم تطبيق نتائج وتوصيات الأبحاث العالمية وحجب المعلومات التي تفيد أن هناك تلوث من قبل منفذي المشروعات وجود تساهل في تطبيق الإجراءات الجزائية عند تجاوز المقاييس الحد المسموح بها.

وسعى الشعيلى والمعمرى(٢٠٠٦) إلى دراسة " مستوى فهم الطلبة العمانيين بكليات التربية لاحتياطات السلامة والأمان في مختبرات الكيمياء في ضوء بعض المتغيرات" وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى فهم طلبة كليات التربية بسلطنة عمان – تخصص الكيمياء – لاحتياطات السلامة والأمان في المختبرات في ضوء بعض المتغيرات، وأوضحت نتائج الدراسة الى أن هناك تدني مستوى فهم طلبة كليات التربية في اختبار احتياطات الأمان والسلامة مقارنة بالمستوى تربويا وعدم وجود فروق دالة إحصائية في متوسط أداء الطلبة على الاختبار ككل ومجالاته الفرعية تعزى للجنس وعدم وجود فروق دالة إحصائية في متوسط أداء الطلبة على الاختبار ككل. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل جدوى استخدام وسائل السلامة وعلاقتها برفع مستوى أداء العاملين في المنشآت الصناعية من خلال القيام بدراسة مسحية على المدينتين الصناعيتين (الأولى والثانية) بالدمام، كما وضحت الدراسة أنواع المخاطر الصناعية ووسائل السلامة المطلوبة في المنشآت(محل الدراسة)، ومدى قيام المنشآت الصناعية بإتباع وسائل السلامة وتجهيزها والتدريب عليها كما أظهرت مدى الدور الرقابي في تطبيق وسائل السلامة في المنشآت الصناعية.

وهدفت دراسة عبد الرؤوف (٢٠٠٢ ") "الأمن والسلامة في المباني التعليمية واستخدام الحاسب الآلي في تقييم مستوى السلامة لمدارس التعليم الأساسي" إلى التعرف مستوى الأمان في المباني التعليمية ومقاومة الحريق في تلك المباني، كما هدفت إلى التعرف على المخاطر وأسبابها بالإضافة إلى على التعرف على مصادر الأمان.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المعماريين ليس لديهم الخبرة الكافية في تحقيق الأمان في المباني التعليمية، كما أوضحت النتائج أن هناك اهتمام من قبل المعنيين بتطوير الأنظمة والقوانين الخاصة بتحقيق الأمان وأن هذا التطوير يساعد في عملية تحقيق الأمان وتقليل حوادث وإصابات العمل. أوصى الباحثان بضرورة العمل على معرفة الأسباب الكامنة وراء تخلف المعماريين وعدم قدرتهم على تحقيق مستوى الأمان المطلوب، كما أوصى بضرورة العمل على تغيير التصميم لأماكن الهروب عند حدوث أي حادث.

قدم السريحى واخرون(٢٠٠٢) دراسة بعنوان "الصحة والسلامة في المكاتب المؤتمتة ، دراسة حالة على مكتبة جامعة الملك عبد العزيز" وهدفت الدراسة إلى التعريف بالمخاطر المحيطة بالعاملين والعاملات في المكتبات ومراكز المعلومات، كما تهدف إلى التعرف على قواعد العمل والسياسات الموضوعة، كما تهدف إلى التعرف على مدى ملائمة الأجهزة المستخدمة لصحة وسلامة العاملين، وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك غيابا للتشريعات والتقنيات التي تنظم العمل في المكاتب المؤتمتة ، كما أنه ليس هناك اهتمام ووعي بأهمية الممارسة الصحية والسليمة لقواعد الجلوس أمام الأجهزة واستخدامها، كما أن هناك غيابا عربيا في مجال الاهتمام بالموضوعات التي تهتم بصحة وسلامة الإنسان، كما أوضحت نتائج الدراسة أن الأجهزة والأثاث المستخدم في المكتبة يتفق مع معايير الصحة والسلامة العامة. أوصى الباحثون بضرورة إعطاء الجهد والوقت والدعم الكافي لتجهيز مكان العمل في البيئة المؤتمتة.

هدفت دراسة الشريف(٢٠٠١م) "السلامة وعلاقتها بأداء العاملين في منشآت القطاع الخاص الصناعية بالدمام" إلى تحليل جدوى استخدام وسائل السلامة وعلاقتها برفع مستوى أداء العاملين في المنشآت الصناعية من خلال القيام بدراسة مسحية على المدينتين الصناعيتين (الأولى والثانية) بالدمام، كما وضحت الدراسة أنواع المخاطر الصناعية ووسائل السلامة المطلوبة في المنشآت (محل الدراسة) ومدى قيام المنشآت الصناعية بإتباع وسائل السلامة وتجهيزها والتدريب عليها كما أظهرت مدى الدور الرقابي في تطبيق وسائل السلامة في المنشآت الصناعية.

وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن غالبية المنشآت الصناعية (٧٥٪) تهتم بإيجاد قسم أو مسئول متخصص بالسلامة، كما أن هناك توجه مناسب لمعظم هذه المنشآت في أن يكون ارتباط ذلك بأعلى سلطة في المنشأة وأن نسبة كبيرة من عينة مدراء المنشآت يركزون فقط في تدريبهم للعاملين على مجالات برامج السلامة المختلفة من خلال (التدريب الإرشادي والحلقات والتدريب العام) بينما لا يوجد اهتمام بالتدريب المتخصص.

الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة (Dejoy & Other 2003) إلى التعرف على العوامل التي تساعد في خلق بيئة عمل سليمة وآمنة للعاملين، أظهرت نتائج الدراسة أن هناك عدة عوامل تساعد في خلق بيئة عمل آمنة منها قدرة الإدارة على وضع خطط وبرامج لتحقيق السلامة المهنية والعمل على متابعتها وتحديد الجهات المختلفة التي تقع عليهم مسؤولية السلامة المهنية، كما أوضحت النتائج بأن التزام الإدارة العليا في تحديد إجراءات السلامة والاهتمام بها سوف يؤدي إلى اهتمام العمال في تطبيق إجراءات وبرامج السلامة المهنية في المواقع. أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الإدارة بتوعية العاملين وتدريبهم على كيفية تحقيق سبل الأمان، كما أوصت بضرورة اهتمام الإدارة بوضع خطط وبرامج للسلامة المهنية وضرورة متابعتها كما أوصت بضرورة اهتمام جميع العاملين بتطبيق برامج السلامة المهنية.

سعت دراسة(Walker & Tait, 2003) إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على معدل إنتاج العامل، والتعرف على الصحة والسلامة المهنية في الصناعات المختلفة، حيث بلغت عينة الدراسة ٥٠ مدير إنتاج. أوضحت الدراسة أن هناك عوامل مختلفة تؤثر على إنتاج العمال منها وجود بيئة حارة وضوضاء، كذلك اتضح أن هناك نقص في معدات الوقاية الشخصية المستخدمة، كما أن المدراء تسلموا شكاوى من العمال تتعلق بما يلحق لهم من الإعياء، وألم الظهر، وألم أعلى الجسم وصداع. أوضحت النتائج أن الإدارة ليس لديها معلومات كافية عن العوامل الإنسانية التي يتعرض لها العاملون، كما اتضح أن هناك قلة في المهارات لدى العاملين وهناك نقص في التدريب. أوصت الدراسة بضرورة توعية العمال بإجراءات السلامة والصحة المهنية وكيفية الوقاية من الحوادث وتدريب العمال.

هدفت دراسة (Lin & Mills. 2001) إلى تحديد العوامل التي تؤثر على مستوى السلامة في شركات القطاع الإنشائي في أستراليا، ومن أهم نتائج الدراسة أن موضوع السلامة والصحة المهنية تهتم به الشركات خوفا من المقاضاة وأن العوامل التي تؤثر على مستوى السلامة في تلك الشركات المركز المالي للشركة، حيث أنه كلما كان المركز المالي للشركة كبيرا، كان مستوى السلامة فيها أعلى.

هدفت دراسة (Sawacha & Others (1999) إلى التعرف على العوامل المختلفة المؤثرة على تطبيق السلامة المهنية، وأظهرت النتائج بأن هناك عدة عوامل مختلفة تؤثر على السلامة في المواقع وهي عامل العمر والعوامل الاقتصادية والعوامل الشخصية والعوامل التقنية. توصلت نتائج الدراسة إلى أن تدريب العمال على كيفية استخدام أدوات السلامة المهنية يساعد على تقليل الحوادث وتحقيق السلامة، ويعتبر العامل الأهم من بين العوامل السابقة هو العامل التنظيمي من حيث اهتمام الإدارة بتحديد مسئولية السلامة المهنية واهتمامها

بوضع الخطط وتوعية العاملين وتحديد مصادر الخطر والعمل على متابعة تنفيذ برامج السلامة المهنية والاهتمام بعمل التقارير اللازمة للتعرف على أسباب الحوادث.

نتائج الدراسة:

وأوضحت نتائج الدراسة:

- أن هناك غيابا تشريعيا رادعا مما أوجد تساهلا في تطبيق الإجراءات الجزائية عند تجاوز مقاييس السلامة والصحة المهنية.
- أن المعماريين ليس لديهم الخبرة الكافية في تحقيق الأمان في المباني.
- أن هناك ضعف للدور الرقابي في تطبيق وسائل السلامة في المنشآت الصناعية.
- حجب المعلومات التي تفيد أن هناك تلوث من قبل منفذي المشروعات
- عدم وجود وعي للعاملين متعلقة بالسلامة والصحة المهنية داخل المؤسسات، وذلك لعدم وجود قسم متخصص لإدارة السلامة والصحة المهنية داخل المؤسسات، ولعدم الاهتمام بتدريب العاملين وتطوير المهارات لديهم.
- أنه ليس هناك شراكة مجتمعية في مجال الصحة والسلامة المهنية، مع وضع
- ليس هناك أطر واضحة محددة المعالم لمواجهة التحديات الجديدة في عالم العمل والاقتصاد العالمي المتغير.
- أن تطبيق معايير السلامة من شأنه يرفع من درجة أداء العاملين، ويساعد على زيادة الإنتاج، وكذلك يشجعهم على الإقبال على العمل ويرفع من روحهم المعنوية ويزيد من ولائهم للمؤسسة.

التوصيات:

- ضرورة إيجاد استراتيجية وطنية للسلامة والصحة المهنية في مؤسسات محافظات صعيد مصر، ووضع الآلية اللازمة لتطبيقها.
- تشجيع مؤسسات القطاعين العام والخاص على المبادرة بتطبيق برامج السلامة والصحة المهنية
- ضرورة رفع مستوى وعي العاملين في جميع المؤسسات لمفهوم السلامة.
- رفع فاعلية وكفاءة أجهزة التفتيش والإشراف على الالتزام بمتطلبات السلامة والصحة المهنية.
- ضرورة توعية عمال وموظفي المؤسسات بإجراءات السلامة والصحة المهنية وكيفية الوقاية من الحوادث.

- ضرورة وجود خبراء للسلامة المهنية لمراقبة أمور السلامة داخل كل مؤسسة.
- ضرورة الاهتمام بعمل نشرات لتوعية العاملين بجميع المؤسسات بأهمية تطبيق عوامل السلامة المهنية.
- ضرورة وضع خطط وبرامج للسلامة المهنية وضرورة متابعتها.

المراجع

المراجع العربية

١. أبوزيد، أحمد الدمراني، والشرنوبي، محمد(٢٠١١): معايير الصحة والسلامة المهنية وأهميتها كأحد مستلزمات تطوير برامج التعليم في التربية الفنية، المؤتمر السنوي السادس العربي، الدولي الثالث، تطوير برامج التعليم العالمي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة في الفترة من ١٣-١٤ ابريل

٢. الأمم المتحدة(١٩٩٩): تقرير عن بداية تطبيق نظام أيزو١٤٠٠٠، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، نيويورك.

٣. حسن، رعد(٢٠٠١): نظم الإدارة البيئية ١٤٠٠٠، دار الرضا، دمشق

٤. الذياب، عبد الرحمن(٢٠٠٦): دور الأنظمة واللوائح البيئية في المملكة العربية السعودية في الحد من التلوث البيئي، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٥. الشريف، حسين(٢٠٠١م): السلامة وعلاقتها بأداء العاملين في منشآت القطاع الخاص الصناعية بالدمام، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٦. السريحي، حسن، وآخرون(٢٠٠٢م): الصحة والسلامة في المكاتب المؤتمتة، دراسة حالة على مكتبة جامعة الملك عبد العزيز، مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات بالقاهرة، مج(٧)، ع(١٣)

٧. الشعيلي، علي والمعمري، وعوض(٢٠٠٦م): مستوى فهم الطلبة العمانيين بكليات التربية لاحتياطات السلامة والأمان في مختبرات الكيمياء في ضوء بعض المتغيرات، دراسات العلوم التربوية، مج(٣٣)ع(٦)

٨. صابر، فاطمة عوض، خفاجة، ميرفت على(٢٠٠٢م): أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة الإشعاع الفنية الإسكندرية.

٩. عباس، سهيلة(٢٠٠٣م): إدارة الموارد البشرية، عمان، دار وائل للنشر.

١٠. عباس، محمد صلاح الدين(١٩٩٨م): نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية، ايزو١٤٠٠٠، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة

١١. عبد الرؤوف، مصطفى(٢٠٠٢م): الأمن والسلامة في المباني التعليمية واستخدام الحاسب الآلي في تقييم مستوى السلامة لمدارس التعليم الأساسي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر.

١٢. رشدي، عثمان فريد(٢٠١٣): الصحة والسلامة المهنية، دار الراية، عمان

١٣. الغزاوي، نجم، النقار، عبدالله حكمت: إدارة البيئة نظم وتطبيقات إيزو١٤٠٠٠، دار المسيرة ، عمان

١٤. منظمة العمل العربية(٢٠١١): تقرير المؤتمر العالمي(١٩) للصحة والسلامة المهنية في العمل اسطنبول

١٥. الموسوي، سنان(٢٠٠٤م): إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، دار مجدلاوي، الأردن

١٦. الهابيل، وسيم، عايش، علاء(٢٠١١م): تقييم مدى فاعلية إجراءات السلامة والصحة المهنية في المختبرات العلمية من وجهة نظر العاملين، دراسة ميدانية، على العاملين في الجامعات الفلسطينية.

١٧. هدار، بخته(٢٠١٢م): دور معايير السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات المتوسطة والصغيرة، دراسة حالة، جامعة مرباح، الجزائر.

١٨. عقيلي، عمر وصفي(٢٠٠٥): إدارة الموارد البشرية المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، ط١

المراجع الأجنبية:

1. Baxter , Martin: 2004 , Environmental Management system , www.iema.net.
2. Chen,Bo Iso 14001, EMAS, or BS 855 ; An Assessment of the Environmental Management System for Uk Business.2004 .
3. chermisionoff, Nicolas p David- Val,Avrom,Green profit the mangers hand book for is 14001 and pollution prevention, published by Elserir Usa 2001 .
4. Cook Marrk , Farguharson, corri , 1998 , Business Economics Strategy and Application P.tman , London.
5. Bigalma , Puntsay : 2002 , contest for young standard izors in developing countries and economic in transition , journal of iso bulletin , vol 33 , no 12 , December , pp. 9-12 .

6. Dejoy , D., Schaffer , B. & Wilson, N. , (2003) : " Creating Safer Workplaces : assessing the determinants and role of Safety Climate",Journal of Safety Research , USA , 2003
7. D.Morrow.D.Rondine "Adopting corporate Environmental Management Systems", European journal,Vol20,No2,2002,p161
8. European agency for safety and health at work: mainstreaming occupational safety and health into higher education, European Agency for Security and Health at Work, 2010,
9. Gallager, R, Darnall ,N , Andrews. ,NL , 1999 , INTERNATIONAL STANDARDS FOR ON Environmental Management system , University of Carolina , chapel Hill .
10. Iso 1450 , 2002 , EnvironmentaVocabulary, international standards organization Geneva.
11. Iso 14001 , 2004 ,Environmental Management system specification with Guidance for use , international standards organization , Geneva.
12. Iso 1450 , 2002 , EnvironmentaVocabulary, international standards organization Geneva
13. Jensen ,Poul Bouch , 2002 , introduction to the iso 14001 family of Environmental management standard , Denmark.
14. Julian Barling, Michael Robert Frone, The psychology of work place of safety American Psychological Association, 2004
15. krajewski lee J.R itzman , larry P. (2005) , operation magament , New jercy.
16. Lin, J. & Mill, A. (2001). Measuring the occupational health and safety performance of construction companies in Australia, Facilities, vol. 19, No. 3/4, pp. 131-138
17. NGA:Guide implemting ahealth,safety Management System, Wrick Houghton Rogis, Dunstable, 2001,p1.

18. **occupational health and safety management system- specification of (OHSAS 1999)BSI 1999 PI.** □

19. **occupational safety and health system – specification BSI 2007.**

20. **Sawacha , E. , Naoum , S . & Fongسلطان D, (1999) : " Factors Affecting Safety Performance on construction sites , VoL . 17 , No. 5 UK**

21. **Shomaker , Ryan 1994 , afo-cus on iso 14001 as an Environmental system (new york).**

22. **Srinivas , Haril , Yashiro Makko: 1999 , cities , Environmental Management system and iso 14001 , Aview from Japan , United nation university.**

23. **Viadiu,Frederic miamoetal, 2006: ISO 9000 and iso14000 standars,an international Diffusion model, international journal vol 26,n2**

24. **Walker , D.& Talit , R., (2003) " Worker productivity , and Occupational Health and Safety issues in Selected industries "**

25. **Yarnell , patric : 1999 , implementation of iso 14001 Environmental Managentation system** , Canda

تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من المخلفات لإنتاج الطاقة ومواد البناء

د/ هشام أحمد محمد صبح
أستاذ مساعد- كلية الهندسة بنين جامعة الازهر بالقاهرة
heshamsobh@yahoo.com

م/ محمد احمد محمد أحمد صالح
معيد بقسم العمارة ، كلية الهندسة بقنا ، جامعة الأزهر
en.mohamedsaleh@gmail.com

الملخص:

تعتبر عملية إدارة المخلفات وتحقيق الاستفادة العظمى منها من أهم المشكلات التي تواجه عمليات التنمية المستدامة للمجتمعات خاصة الفقيرة منها. فهي عملية لا تقتصر على النواحي البيئية فقط بل إنها تؤثر على النواحي الاجتماعية، والاقتصادية. ففي المجتمعات الريفية والتي تنتشر فيها المخلفات الزراعية بالإضافة إلى المخلفات المنزلية، ومخلفات الصرف الصحي والتي يؤدي عدم التعامل معها بصورة صحيحة إلى الكثير من المشاكل البيئية والصحية التي تؤثر علي الإنسان والحيوان والنبات علي حدٍ سواء

يناقش هذا البحث الأساليب والتقنيات التي يمكن إستخدامها للاستفادة من تلك المخلفات في إنتاج الطاقة الحيوية بالإضافة الى إنتاج مواد بناء مستدامة، من خلال أساليب وتقنيات توصف بأنها بسيطة وغير مكلفة ولا تحتاج الى تكنولوجيا معقدة، يمكن للسكان المحليين استيعابها وتطويرها تبعًا لاحتياجاتهم فتحقق أبعاد الاستدامة الثلاث. فالبعد الاقتصادي نتيجة تحويل المخلفات الي مواد وطاقة، والبعد الاجتماعي متمثل في خلق فرص عمل للشباب وتحقيق مفهوم المشاركة الشعبية، بالإضافة الي البعد البيئي من خلال حفظ البيئة من تأثير المخلفات، و القضاء علي الممارسات الخاطئة للتخلص منها بوسائل آمنه.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة ، أبعاد التنمية المستدامة، إدارة المخلفات الزراعية والمنزلية، إنتاج الطاقة الحيوية، مواد البناء المستدامة.

إشكالية البحث:

تقدر كمية المخلفات الصلبة في مصر بحوالي ٢١ مليون طن سنويا منها ٨,٣ مليون طن بالقاهرة الكبرى تمثل حوالي ٤٥٪ من إجمالي المخلفات الصلبة. كما يبلغ متوسط كفاءة عمليات النقل والجمع في المناطق

الحضرية من ٥٠ إلي ٧٥٪ ولا تتجاوز ٤٠٪ في المناطق الريفية، مما يشكل خطورة علي الصحة العامة في تلك المناطق خاصة مع تدني نسب عمليات المعالجة والتدوير إلي حوالي ٩,٥٪ من اجمالي المخلفات البلدية الصلبة.[١]

كما يؤدي التخلص الخاطئ من المخلفات الزراعية للكثير من المشاكل الصحية والبيئية، خاصة مع غياب الاستراتيجيات اللازمة لإدارة تلك المخلفات والتخلص منها بشكل آمن. فيتم التخلص من معظمها عن طريق الحرق المكشوف أو عن طريق الجمع والإلقاء على المصارف والترع، مما يزيد من أحمال التلوث في الهواء والمجاري المائية. مما سبق تتمثل المشكلة البحثية في أن معظم النظم القائمة لإدارة المخلفات الصلبة والمخلفات الزراعية لم تلبي احتياجات المجتمع من حيث تحقيق مستوي مقبول من النظافة وتقليص المخاطر الصحية والإنعكاسات البيئية وتوفير المظهر الحضاري العام.

هدف البحث:

يسعى البحث إلي تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية من خلال تدوير المخلفات وذلك عن طريق:

- دراسة مفهوم التنمية المستدامة والجهات المعنية بتحقيق أهدافها والمؤتمرات التي عقدت لتوضيح مفهومها وابعادها المختلفة.
- دراسة أبعاد التنمية المستدامة الرئيسية.
- دراسة الوضع الحالي لإدارة المخلفات في مصر.
- دراسة كيفية التعامل الآمن للتخلص من المخلفات سواءً المنزلية أو الزراعية، وتحقيق الاستفادة منها في إنتاج الطاقة ومواد بناء مستدامة تحقق أبعاد التنمية المستدامة خاصة في البيئة الريفية في صعيد مصر.
- وضع تصور لكيفية تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من عملية تدوير المخلفات.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث السابقة ينتهج البحث المناهج البحثية التالية:

المنهج الوصفي: من خلال وصف مشكلة ادارة المخلفات الصلبة المنزلية والزراعية وتأثيرها علي البيئة والمجتمع.

١- تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠١٣، وزارة البيئة ج.م.ع إصدار ٢٠١٥ م.

المنهج التحليلي: من خلال دراسة وتحليل كيفية الاستفادة من نظم إدارة المخلفات لإنتاج الطاقة الحيوية ومواد البناء لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية في صعيد مصر.

المقدمة:

يمثل التعامل مع المخلفات الصلبة حجر الزاوية للوصول إلي بيئة نقيه. حيث إنها من أهم المشكلات البيئية التي تؤثر بشكل مباشر علي حياة السكان صحيا واجتماعيا واقتصاديا. ويعتبر قلة الوعي البيئي و التعامل الخاطئ مع المخلفات من أهم أسباب تفاقم المشكلة، مما يتطلب من الجهات المعنية والمختصين تبني استراتيجيات وسياسات ذات أثر فعال وتدابير عاجلة للقضاء علي هذه المشكلة. فمع ظهور مفاهيم التنمية المستدامة في العصر الحديث والتي تسعي إلي تحقيق متطلبات الأجيال الحالية دون الاضرار باحتياجات الأجيال المستقبلية. يمكن ربط حسن إدارة المخلفات والاستفادة منها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وتجاوز المشكلات الصحية والبيئية الناتجة عنها، وتحقيق الأبعاد الاقتصادية.

التنمية المستدامة:

الإنسان هو أحد عناصر البيئة بمفهومها الشمولي، وهو الوحيد القادر على إحداث تغييرات جذرية في الاتزانات الطبيعية والحيوية القائمة في الطبيعة، من خلال استغلاله لعناصر البيئة الحية وغير الحية لخدمة أغراضه، وهو في الوقت نفسه محور عملية التنمية الشاملة وهدفها. لذلك فإن التنمية المستدامة بمفهومها الأساسي تهدف إلى التطوير البشري، وتحسين نوعية الحياة للإنسان، وعدم الإخلال بالاتزانات الطبيعية والحيوية القائمة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والحيوية للأجيال القادمة، ويعتبر التحدي الرئيسي الذي يواجه العالم هو محاولة التوفيق بين هذين التوجهين الذين قد يبدو أنهما متناقضان ومتضادان لذلك فقد ظهرت الحاجة لتناول مناهج فكرية تعالج هذه القضايا والتي تصعب الحياة إلا مع حلها. وقد أولت معظم دول العالم عناية خاصة واهتماما واسعا بمواضيع حماية البيئة، وبذلت المؤسسات والمعاهد والباحثون جهودا كبيرة، وعقدت الكثير من المؤتمرات، مثل مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢م، ومؤتمر قمة الأرض الأول بـ ريودي جانيرو بالبرازيل ١٩٩٢م ومؤتمر قمة الأرض الثاني بجوهانسبيرج بجنوب أفريقيا ٢٠٠٢ م و ظهرت على إثر ذلك مصطلحات كثيرة منها :ما يعرف بمصطلح التنمية المستدامة.

١,٢. مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هى التنمية التي تلائم متطلبات الحاضر دون إنقاص قدرة الأجيال المستقبلية لتتوافق مع تلبية متطلباتهم ، وتشمل التنمية طبقا لهذا التعريف مضمونين أساسيين.[١] :-

أنها ليست قاصرة على عدد من العلوم والمناطق بل للدلالة على العالم بأسرة الآن وفى المستقبل.

ليس هناك مفهوم محددا للتنمية المستدامة ولكن الغرض هو استمرار تلك التنمية.

وتشتمل هذه التنمية على فكرتين اساسيتين تتحقق من خلالهما :

الفكرة الأولى: الحاجة إلى تهيئة الوضع من أجل المحافظة على مستوى حياة مرضى لجميع الناس.

الفكرة الثانية : الحدود القصوى لسعة البيئة لتلبية إحتياجات الحاضر والمستقبل طبقا لمستوى التكنولوجيا، والنظم الإجتماعية، وتتدرج هذه الإحتياجات من إحتياجات أساسية كالمأكل والمشرب والملبس إلى احتياجات فرعية طبقا لتقسيم ماسلو (Maslow's Model)[٢] شكل (١) والمتوقفة على السن- النوع – الوضع الاجتماعي – المهنة.

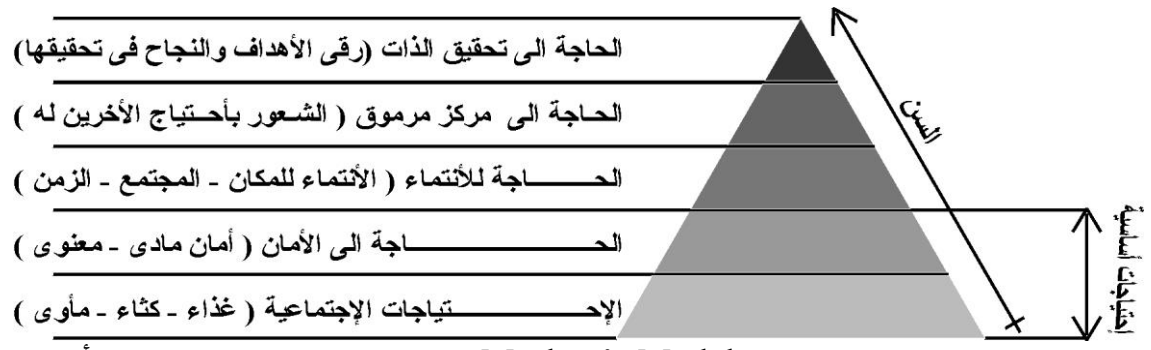

شكل (١) نموذج ماسلو. Maslow's Model الإحتياجات الإنسانية طبقا للأولويات

٢,٢. التنمية المستدامة والآراء المختلفة حولها:

تعددت وجهات النظر المختلفة حول التنمية المستدامة والتى تنوعت بين التعريفات الخاصة والعامة ومن هذة التعريفات :-

[1].WCED. World Commission on Environment and Development, *Our Common Future*. Oxford University press. New york.1987.p.4

[2].Forest Wilson, *A Graphic Survey of Perception and Behavior for the design Professions.* New York Van Nostrand and Reinhold. 1984.p.169.

R.Repetto 1986[١] عرف التنمية المستدامة بأنها قائمة على الافتراض بأن القرارات الحالية يجب ألا تضعف من أمكانية الحفاظ وتحسين مستوى الحياة بالمستقبل من خلال إدارة جيدة للنظم الإقتصادية التى تحقيق ربحية الموارد وصيانة الأصول الثابتة.

R.Good land & G ledec 1987 إشارة إلى ضرورة مضاعفة الاستفادة المكتسبة من التنمية الإقتصادية التى تخضع للحفاظ على الخدمات وجودة الموارد الطبيعية[٢].

IUCN 1991 تسعى التنمية المستدامة إلي تحسين نوعية حياة البشر أثناء عيشهم فى إطار البيئة المحيطة[٣].

WRI 1992 يتم إستغلال الموارد الطبيعية القابلة للتجديد بحيث لا يتم إهمالها أو الإضرار بها أو الحد من قابليتها للتجديد وذلك من أجل الأجيال القادمة من خلال المحافظة على المخزون الثابت من الموارد الطبيعية[٤].

Bread for the world 1993 تتطلب ملائمة الضروريات الأساسية لجميع الناس وإتاحة فرص التقدم الإقتصادى والإجتماعى، من خلال قدرة مشاريع التنمية تنظيميا وماليا على اعتبار أن أى تنمية هى تنمية مستدامة وحماية البيئة وإتاحة فرص جديدة للتنمية[٥].

من خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج أن التنمية المستدامة هى البحث والتنفيذ لخطط جذرية تمكن المجتمع من النجاح فى تفاعله توازنيا- إلى أجل غير مسمى- مع المنظومة الطبيعية (حيوية أو غير حيوية) من خلال الإحتفاظ بمستوى معين يسمح بإستردادهما. فهى عملية متشبعة الجوانب تضمن للبيئة الطبيعية والنظام الإقتصادى وطبيعة الحياة الإجتماعية نظام آمن مستدام ورفاهية الشعوب ، ولإنجاحها لابد من تظافر كل الجهود فى كافة التخصصات للوصول إلى الإستدامة والمحافظة على عالمنا.

---

[1].Repetto, R. , *World Enough and time*. Yale University press .New Haven, CT. 1986 .p.15-16.
[2].R.Good land & G. ledec , *Neoclassical economics and principles of sustainable development ,Ecological Modeling* , 1987 .p36.
[3].IUCN. International union for the conservation of nature and natural resources,/ unep/wwf,Gland,Switzerland,1991.p.10.
[4].World Resources Institute, *Dimension of Sustainable development* .A Guide to Global Environment . Oxford University press , New York , 1992 p.2.
[5].www. Bread for the world . com. Background..

٣,٢. الأبعاد الرئيسية للاستدامة.

للتنمية المستدامة ثلاثة محاور رئيسية تعتبر هى الدعائم الاساسية لها. بأختلال أحدهم تتأثر الأهداف الرئيسية للتنمية أو الإستدامة (شكل ٢) هذه المحاور هى [١] :-

البيئـة Environment الاقتصاد Economy المجتمع Society

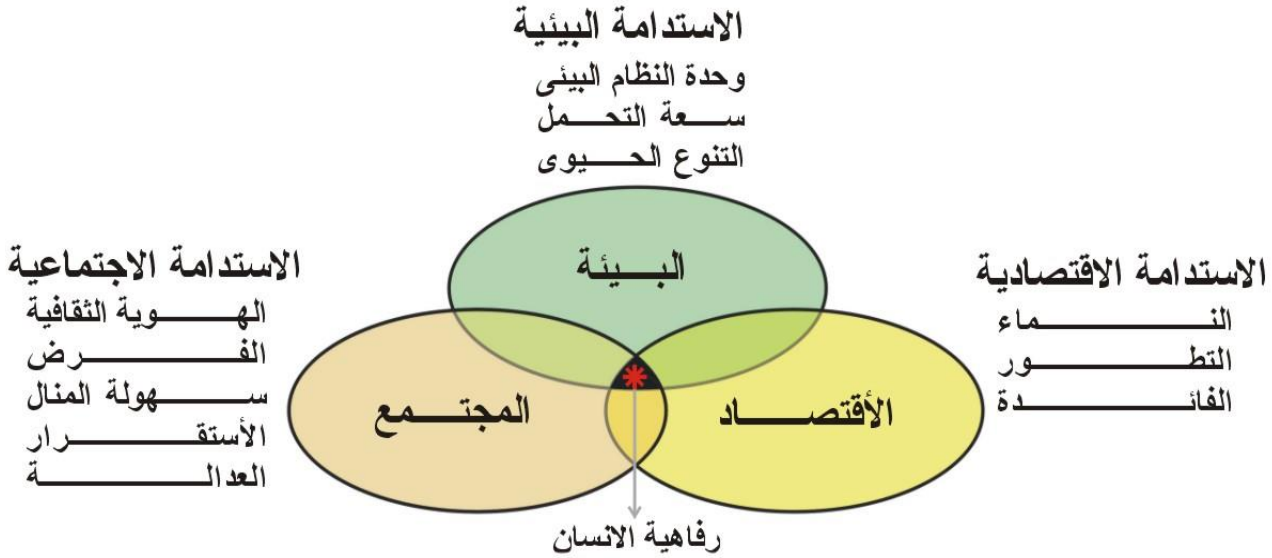

شكل (٢)الأبعاد المحورية للإستدامة[١٠].

www. arch.hku.hk/research/ BEER/sustain .com By .Sam C M Hui. 2002 .

ولنجاح عملية التنمية المستدامة لابد من إرتباط هذه المحاور وتكاملها نظرا للإرتباط الوثيق بين البيئة، والإقتصاد، والأمن الإجتماعى. وإجراء التحسينات الإقتصادية، ورفع مستوى الحياة الإجتماعية بما يتناسب مع الحفاظ على المكونات الأساسية الطبيعية للحياة والتى تعتبر من العمليات طويلة الأمد .

١,٣,٢. الأبعاد البيئية:

البيئة بمفهومها العام "Ecology" هي كل ما يحيط بالإنسان من أنظمة من صنع الخالق سبحانه، ويتعايش الإنسان ضمن مكوناتها [٢]. ويعبر البعد البيئي في الاستدامة إلي مدى قدرة الموارد الطبيعية والبيئية علي مقابلة الاحتياجات الحالية بدون تدهور أو نضوب أو تلويث بالقدر الذي لا يهدد الأجيال القادمة. حيث إن الاستدامة البيئية تدور حول فكرة ترك الأرض في حالة جيدة للأجيال القادمة. فإذا احتفظ الإنسان

[1].www. arch.hku.hk/research/ BEER/sustain .com By .Sam C M Hui. 2012.

٢ ـ شريف كمال دسوقي " انعكاس الثورة الرقمية على العمارة والعمران في إطار التنمية المستدامة في مصر" المؤتمر المعماري الدولي السادس الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط ١٥-١٧ مارس ٢٠٠٥ م- صـ٧٤

بنشاطه وأداءه دون استنزاف أو إهدار موارد البيئة الطبيعية يكون هذا النشاط مستدام طبيعيا. ويتحقق هذا عن طريق الحد من زيادة استهلاك الموارد الطبيعية واستخدام مواد قابلة للتدوير كليا بعد الاستهلاك وتكون قابلة للتجديد، ويتم تجميعها دون إضرار بالبيئة أو استنزاف مواردها ومحاولة وصول نسبة التدوير للمخلفات إلي ١٠٠ ٪ بالحفظ علي الطاقة وقابلية مخزونها للتجديد والمحافظة علي البيئة.

٢,٣,٢.الأبعاد الاجتماعية:

ويقصد بها توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات الفقيرة مثل الصحة والأمان وجودة الحياة وتوفير المأوي الآمن لمن لا مأوي لهم. وهذا لن يتأتى إلا بالمشاركة الفعالة لهذه المجتمعات. وبما أن علماء الاجتماع قد اجمعوا أن القيم الإنسانية تتغير بتغير الزمن، والتنمية المستدامة تشير في الأساس إلي استمرار البناء أطول فترة ممكنة من الزمن وبناءً علي ذلك يمكننا إعادة صياغة أبعاد الاستدامة مع مراعاة بعد الزمن واعتماده كبعد أساسي من أبعاد الاستدامة.[١]

٣,٣,٢. الأبعاد الاقتصادية:

يتحقق ذلك من خلال خلق أسواق جديدة وفرص للتنمية، وتخفيض التكلفة وتحسين الأداء الاقتصادي واستخدام الطاقة والمواد من مصادر الطاقة المتجددة وخلق قيم إضافية.

ولكي تتحقق التنمية المستدامة وفق البعد الاقتصادي لا بد من تحقيق ما يلي.[٢]

- تحسين مستوي المعيشة والرفاهية الإنسانية والحياة الاجتماعية.
- استخدام رأس المال الاستخدام الأكفأ.
- حماية الفقراء ورفعهم فوق خط الفقر وتحقيق احتياجاتهم.
- أن يكون النمو الاقتصادي ملائما للبيئة.
- إيقاف تبديد المواد الطبيعية والتراث العمرانية.
- تحديد مسئوليه البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجة التلوث.
- الحفاظ علي التراث العالمي من الفقدان.
- تقليص تبعية البلدان النامية وحفاظها علي هويتها وطابع مناطقها التاريخية.
- المساواة في توزيع الموارد.

---

١ ـ حسن عبد الله الكناني "الاستدامة في العمران الإسلامي" ماجستير، كلية العلوم والتخطيط، جامعة الملك سعود ٢٠٠٩ صـ ١٨

٢ ـ أحمد عواد جمعة عواد "الاستدامة العمرانية في المناطق ذات القيمة التاريخية" ماجستير، كلية الهندسة بشبرا، جامعة بنها ٢٠٠٧ صـ ٥٧

ولتحقيق أبعاد التنمية المستدامة السابقة يتناول البحث طرق وأساليب الاستفادة من المخلفات المنزلية والزراعية، والتي تغيب عنها النظرة الشمولية لإدارتها ولاستفادة منها. لتحقيق تلك الأبعاد والارتقاء بالمستويات المعيشية للمجتمعات الفقيرة خاصة المجتمعات الريفية في صعيد مصر، ويوضح الشكل (٣) الإمكانيات المتاحة للاستفادة من المخلفات المنزلية والزراعية في المجتمعات الريفية لتحقيق الاستدامة.

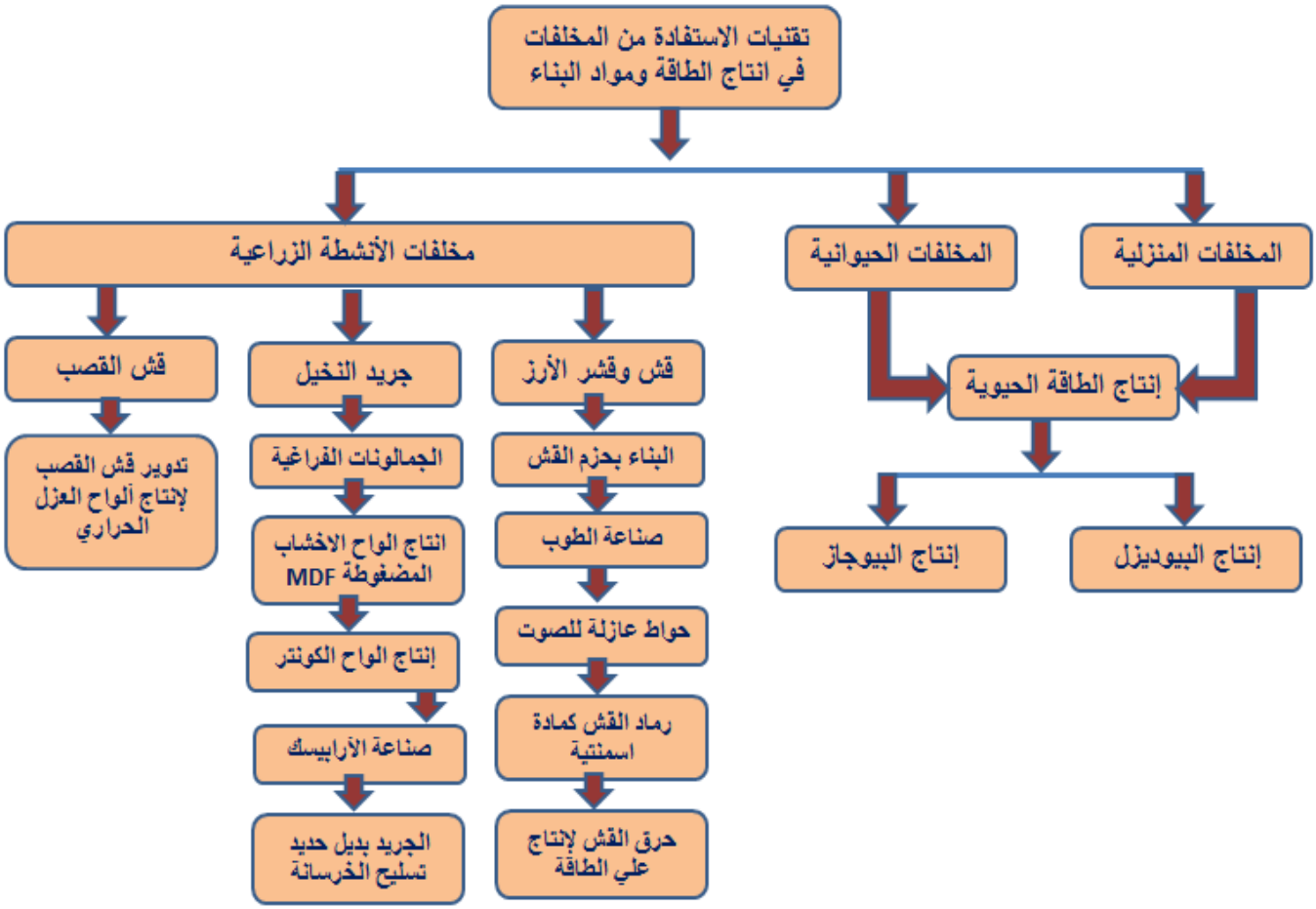

شكل (٣):الامكانيات المتاحة للاستفادة من المخلفات المنزلية والزراعية في المجتمعات الريفية لتحقيق الاستدامة

٣. الاستفادة من المخلفات الحيوانية والمنزلية لإنتاج الطاقة:

مع ظهور ازمة الطاقة في الأوانه الاخيرة تعالت الأصوات التي تنادي بإيجاد بدائل للطاقة التقليدية (النفط والفحم والغاز الطبيعي)، فبجانب أنها طاقة غير متجددة فهي توصف بأنها ملوثة للبيئة. مما أدي الي تزايد الاعتماد علي الطاقات المتجددة، ويعتبر الحصول علي الطاقة من النباتات والمخلفات بما يعرف بالطاقة الحيوية من أحدث مصادر الطاقة المتجددة، شكل (٤). إلا أن هذا الاتجاه لإنتاج الطاقة تواجهه عقبات مثل تأثير استخلاص الطاقة من النبات علي أزمة الغذاء وغيرها. ولتلافي تلك المشكلة تم تركيز الابحاث علي الاستفادة من المخلفات الزراعية والحيوانية والمنزلية لإنتاج الطاقة الحيوية.

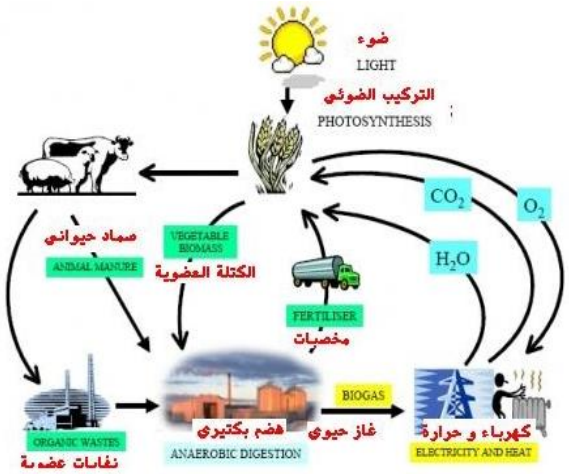

شكل (٤)، دورة حياة انتاج الوقود الحيوي من النباتات والمخلفات

١,٣. انتاج البيوديزل من مخلفات زيوت القلي:

وهي احدى التقنيات المهمة في إعادة تدوير المخلفات لإنتاج الطاقة حيث يمكن الحصول علي البيوديزل من زيوت القلي بعد استخدامه عن طريقة تقنيات بسيطة توفر الطاقة وتحافظ علي البيئة.

١,١,٣.الفوائد المختلفة لإنتاج البيوديزل من مخلفات زيوت القلي[١]

اولا: الفوائد البيئية:

يعتبر البيوديزل وقود صديق للبيئة ويطلق عوادم احتراق أقل من الديزل البترولي بنسبة حوالي ٩٠٪. (حسب وضع المحرك) ،شكل (٥)، مثل ثاني أكسيد الكربون، والهيدروكربونات، والجسيمات المسألة (الدخان الأسود من الديزل) مقارنة بالديزل البترولي [١].

١ ـ مقال بعنوان " الشروق تشاهد تجربة تحويل زيت الطعام إلى وقود "، جريدة الشروق المصرية ، ١٦ ديسمبر ٢٠١٤م

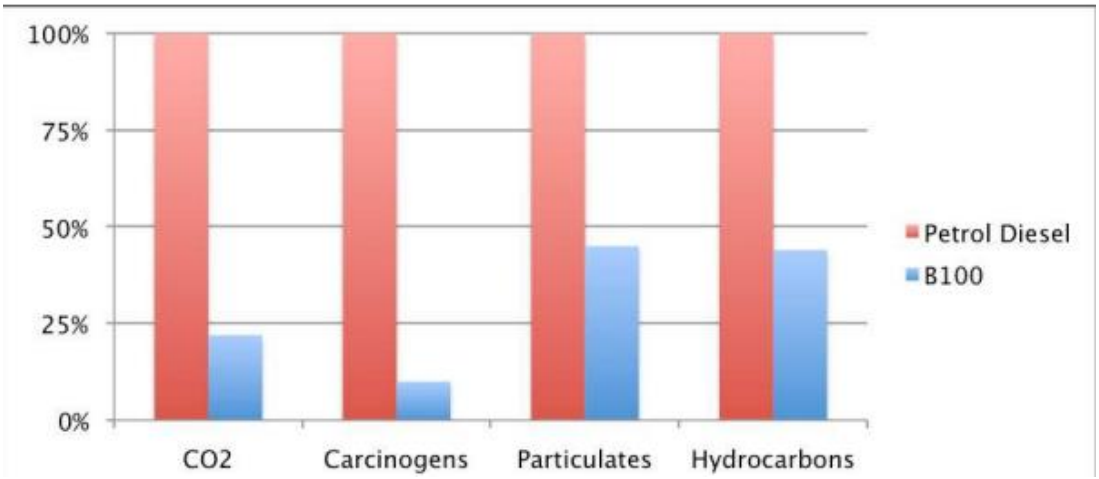

ثاني اكسيد الكربون مواد مسرطنة الجسيمات الصلبة الهيدروكربونات

شكل (٥): مقارنة انبعاثات الديزل النفطي ب البيوديزل بالنسبة المئوية: (Nada 2011)

التخفيف من ظاهرة طفح المجاري خلال فصل الشتاء، حيث يتم القاء المخلفات الزيتية والدهنية في شبكة المجاري فتتجمد نتيجة انخفاض درجة الحرارة الارضية فتسد الكتل الدهنية المتراكمة شبكة المجاري. أما ما يصل من تلك الزيوت الي محطات المعالجة فيصعب معالجتها حيث يحتاج إلي حوالي أربعة آلاف لتر من الماء لفصل عشرين سنتمترا مكعبا من الزيت المستعمل عن المياه المعاد تدويرها.

المحافظة علي البيئة من خلال دورة حياة انتاج البيوديزل. حيث ينتج عن احتراق البيوديزل ثاني اكسيد الكربون اللازم لإنتاج النبات الذي يستخرج منه الزيوت التي تدخل في صناعة البيوديزل

ثانيا: الفوائد الاقتصادية:

يعتبر انتاج البيو ديزل بديلا اقتصادي عن الديزل المستخرج من النفط والذي يتم شرائه بـ دولار واحد أي ما يعادل ٧,١٩ جنيها تقريبا، بينما يتم بيعة للمستهلك بتكلفة ١,٨٥ قرشا وتتحمل الحكومة الفارق. بينما تصل تكلفة إنتاج البيو ديزل إلى ٣ جنيهات مما سيخفض الدعم ليكون ١,١٥ جنيه فقط وبالتالي ينعكس علي فاتورة دعم الديزل البترولي لأكثر من النصف.

زيادة عمر محركات الديزل بشكل كبير، حيث أن الديزل الحيوي لا يتكون من مواد كبريتيه وأخرى سامية ويحترق بشكل أفضل ولا يترك اي ترسبات ويعمل على تزيت المحرك أيضا.

---

[1].Nada E.M. ElSolh' The Manufacture of Biodiesel from the used vegetable oil' Master of Science, Departments of Electrical and Mechanical Engineering, Faculty of Engineering, Cairo Universities, 2011, p20

إعادة تدوير كميات كبيرة من زيوت الطعام، حيث تستورد مصر حوالي ١٠٠ مليون طن زيوت طعام، تصل نسبة الفاقد بعد الاستخدام إلي حوالي ٥٠٪ منها أي أن حوالي ٥٠ مليون طن من مخلفات زيوت الطهي.

ثالثا: الفوائد الصحية:

ينعكس اعادة تدوير زيت القلي بديلا عن اعادة استخدمه مرة أخري علي الصحة العامة. حيث ترصد التقارير الصحية الأضرار الجسيمة لإعادة تتسخين زيت القلي عدة مرات علي الصحة العامة واثر الزيوت المعاد تسخينها عدة مرات في الاصابة بالكثير من الأمراض مثل زيادة ضغط الدم، وزيادة نسب المركبات السامة أو المسرطنة في الجسم. ولتجنب حدوث تلك المشكلات هو تشجيع وتبني فكرة تحويل الزيوت الي البيو ديزل، فبعد استعمال الزيت لمرة واحد يتم بيعة لمراكز جمع الزيوت والتي تقوم بتحويلها الي البيو ديزل.

٢,١,٣. التجارب العالمية والمحلية لإنتاج البيوديزل من مخلفات زيوت القلي:

انتشرت تقنيات استعمال مخلفات زيوت القلي لإنتاج البيو ديزل فعلي الصعيد العالمي في مقاطعة تيرول النمساوية تم تشغيل محطة إقليمية لتدفئة المباني بالبيوديزل تولد ما يكفي من الكهرباء لسد احتياجات حوالي ٣٥٠٠ شخص سنويا. ومنذ عام ١٩٩٩م أصبح هناك نظام مركزي لتجميع الدهون والزيوت في المقاطعة حيث تبلغ كمية الزيوت المتجمعة من المطاعم و المنازل حوالي ١٨٠٠ طنا سنويا. كما يتم استخدام البيو ديزل كوقود للسفن بعد إدخال تعديلات على المحركات التي تعمل أساسًا بالديزل البترولي، وتشغيل مولدات الكهرباء. وبهذا تم تزويد شبكة الكهرباء سنويا بطاقة خضراء تبلغ ٦٠٠ مليون كيلوواط في الساعة. وهناك مشروع آخر مماثل في العاصمة النمساوية فيينا، حيث يتم سنويا التعامل مع حوالي ١٦ ألف طن من زيوت الطعام المستعملة[١]. وفي امريكا يتم انتاج مليون متر مكعب من البيوديزل من مخلفات زيوت الطهي سنويًا[٢].

أما علي الصعيد المحلي في مصر فقد تبنت وزارة التموين مشروعا لتحويل بقايا زيوت الطعام الي البيو ديزل من خلال مركز الاستزراع المائي بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بالإسكندرية، حيث تم توقيع اتفاقية تعاون المركز مع وزارة التموين لتطبيق تجربة استخراج البيوديزل من زيوت الطعام التي تم استخدامها عبر جهاز بسيط تم تطويره وتخفيض تكلفته الإنتاجية من ٣٥ ألف دولار إلى نحو ٧ آلاف جنيه مصري فقط.

١- http://www.dw.com/ar

[2].Nada E.M. ElSolh' The Manufacture of Biodiesel from the used vegetable oil' (مرجع سابق)

وبدأ تطبيق العمل به فعليا في مدينة بورسعيد، ويقوم الجهاز بتحويل جميع أنواع الزيوت النباتية إلى بيو ديزل، ويمكن استخدامه في المنزل ويكون مشروعا مربحا [١].

٣,١,٣. خطوات الانتاج:

يتم انتاج الديزل الحيوي أو البيوديزل من مخلفات زيوت القلي بطريقة بسيطة، يتم توضيحها من خلال الشكل (٦) [٢].

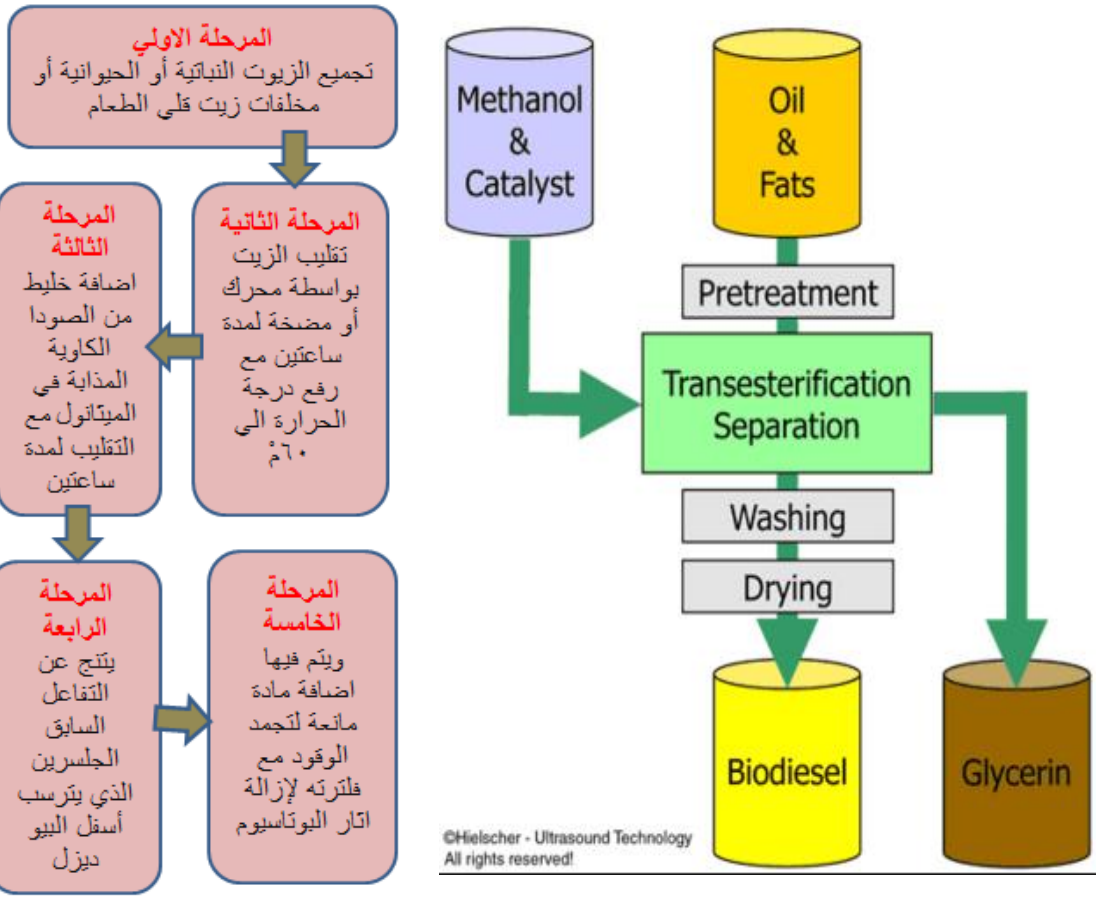

شكل (٦): خطوات انتاج البيوديزل من مخلفات زيوت الطعام (www.makebiofuel.co.uk)

١ـ مقال بعنوان "الشروق تشاهد تجربة تحويل زيت الطعام إلى وقود" جريدة الشروق المصرية، عدد بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٤م

٢ـ https://www.ts3a.com/bi2a

٢,٣. إنتاج البيوجاز من المخلفات:

ويعتبر من أهم التقنيات المستخدمة حاليا لإنتاج طاقة الكتلة الحيوية كمصدر من مصادر الطاقة المتجددة، والتي يجري تعميمها حاليا في المجتمعات الريفية بمصر. والمواد العضوية المستخدمة هي من المخلفات الزراعية مثل قش الارز، والمخلفات الصلبة المحلية مثل المخلفات المنزلية، ومخلفات الصرف الصحي، والمخلفات الحيوانية والتي تعتبر من أكبر مصادر إنتاج طاقة الكتلة الحيوية، شكل (٧)، ففي السابق كانت تستغل كسماد للتربة الزراعية، ومع سعي نظم التحكم البيئي تم توجيه استخدام تلك المخلفات وتحويلها إلى طاقة[١].

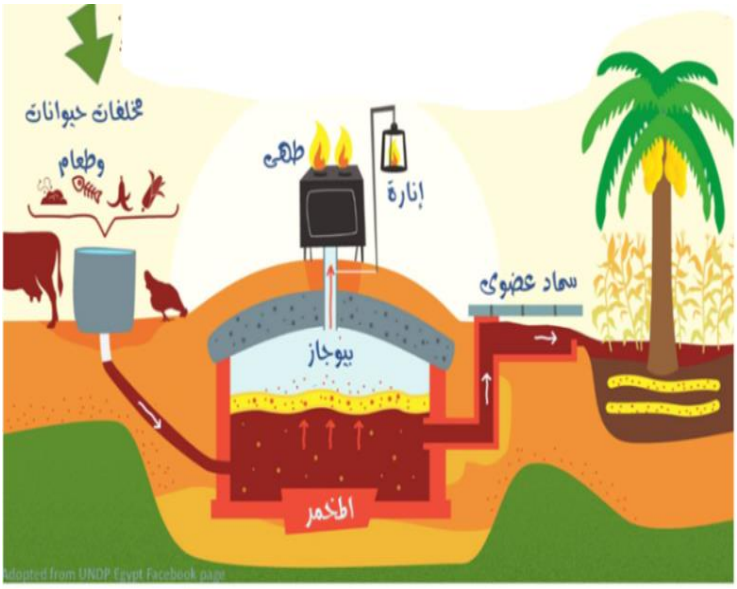

وغاز البيوجاز هو غاز طبيعي قابل للاشتعال ينتج عن تخمر أي مواد عضوية عند خلطها بالماء بمعزل عن الهواء وهو غاز غير سام عديم اللون وله شعلة زرقاء، ويستخدم في اغراض الطهي والإنارة وتوليد الكهرباء. كما ينتج عن عملية التخمر سماد عضوي عالي الجودة يزيد من خصوبة الأرض وإنتاجية المحاصيل.

شكل (٧): انتاج البيوجاز والسماد العضوي من المخلفات.

١,٢,٣. فوائد انتاج البيوجاز من المخلفات الزراعية:[٢].

انتاج الطاقة: يستخدم غاز البيوجاز مباشرة في أغراض الطهى والإنارة والتدفئة وتشغيل ماكينات الري وتوليد الكهرباء.

تحسين البيئية:يعتبر التلوث الناتج عن المخلفات الزراعية والحيوانية في المجتمعات الريفية من أخطر المشكلات التي تواجه التنمية في تلك المجتمعات، ويعتبر إنتاج الغاز الحيوي من تلك المخلفات من أعظم الفوائد للقضاء علي تلك المخلفات وتلاشي المشكلات التي تنتج بسببها.

---

١ ـ احمد عاطف الدسوقي فجال " استراتيجيات نظم اعادة استخدام الطاقة في المباني كمدخل للتوافق البيئي" مؤتمر كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

٢ـ http://www.caae-eg.com/index.php

الفوائد الصحية: القضاء علي المخلفات الصلبة الحيوانية والزراعية والمنزلية ومخلفات الصرف الصحي واعادة تدويرها بطريقة صحية، والتي يؤدي عدم التعامل معها بطريقة صحيحة إلى تكاثر البعوض والذباب واللذين بدورهما يقوما بنقل الكثير من الامراض التي تصيب الأنسان والحيوان.

العوائد الاقتصادية: الحصول علي طاقة متجددة ونظيفة بإمكانيات بسيطة توفر الوقود الازم لأغراض الطهي والانارة في البيئات الريفية مما يقلل من استخدام الغاز الطبيعي وغاز البوتاجاز، شكل (٨)، وغيرها من مصادر الطاقة غير المتجددة.

٥ـ إنتاج سماد عضوي عالي الجودة:

والذي يستخدم مباشرة مع مياه الري أو يجفف ويعبأ في أكياس لاستخدامه نثرا. والتي تؤدي إضافته للتربة إلى زيادة إنتاجية المحاصيل المختلفة. كما أن هذا السماد أمن صحيا وطارد للحشرات المنزلية مثل الذباب والناموس والفئران لخلوه من الرائحة الجاذبة لها.

حجم الوحدة بالمتر المكعب	كمية الروث/يوميا كجم	المكافئ من اسطوانات البوتاجاز شهريا	السماد الناتج سنويا (شيكارة)	
			يوريا	سوبر فوسفات
2	50	2	6	12
3	75	3	9	18
4	100	4	12	24
6	150	6	18	36

شكل(٨): العوائد الاقتصادية لتدوير روث الماشية لإنتاج الطاقة والسماد العضوي.

٢,٢,٣. كيفية إنتاج البيوجاز من المخلفات:

تتم عملية انتاج الغاز الحيوي(البيوجاز) عن طريق إضافة الماء إلي المخلفات الحيوانية الناتجة عن الماشية والاغنام أو الدواجن او البقايا النباتية والادمية ويتم خلط المخلفات بالمياه أو مياه الصرف الصحي، حيث يتم تجميع الخليط في خزان وتقليبه بواسطة قلاب يدوي ومن ثم يتم انزال المخلفات المخلوطة عن طريق انبوب التوصيل الي المخمر، والذي تتم فيه عملية التخمر اللاهوائي.[١]

وتعتمد تقنية البيوجاز علي تخمير المخلفات العضوية بفعل البكتريا اللاهوائية، وينتج أثناء عملية التحلل اللاهوائي الغاز الحيوي (البيوجاز)، وهو يتكون من حوالي ٤٠٪ من غاز ثاني أكسيد الكربون(CO_2)، ٦٠٪ من غاز الميثان (CH_4)، وقليل من الهيدروجين وآثار من النيتروجين وكبريتيد الهيدروجين (H_2S)، ويعادل المتر المكعب من البيوجاز حوالي ١,٢٥ كليووات/ ساعة من الكهرباء وهي طاقة

١ـ http://kawngroup.com/bio-digester

كافية لتشغيل موتور قدرة ١ حصان لمدة ساعتين كاملتين.[١] بالإضافة الي المخلفات الأخرى المستقرة نسبيا بالمخمر (السماد العضوي أو سماد البيوجاز)، والذي يتم إخراجه عن طريق أنبوب الي خزان تجميع السماد العضوي. ويتم تخزين غاز البيوجاز في خزان أعلي غرفة المخمر ويكون جاهزا للاستعمال عقب خروجه مباشرة في أغراض التسخين، والتدفئة. ويوضح الشكل (٩) فكرة عمل الجهاز المستخدم لإنتاج غاز البيو جاز والسماد العضوي باستخدام المخلفات العضوية.

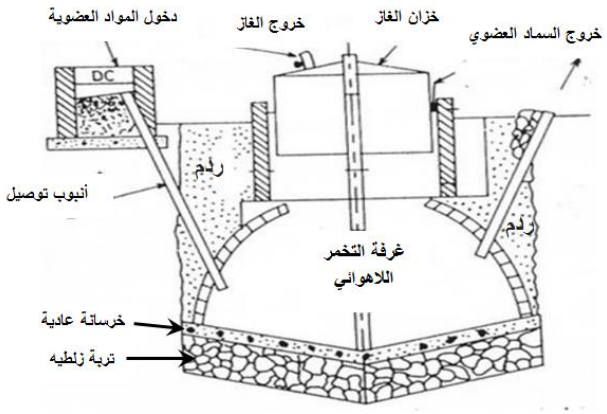

شكل (٩) فكرة انتاج غاز البيو جاز والسماد العضوي باستخدام المخلفات[٢].

٣,٢,٣. التجربة المصرية لإنتاج البيوجاز والسماد العضوي من المخلفات:

(مشروع الطاقة الحيوية للتنمية الريفية المستدامة)

وهو مشروع يتم من خلاله نشر انتاج الطاقة الحيوية (البيوجاز) من المخلفات الطبيعية في قري مصر. وهو مشروع ممول من الحكومة المصرية المتمثلة في وزارة الدولة لشؤون البيئة بدعم من مرفق البيئة العالمية (GEF) بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وتقوم فكرة المشروع علي إنشاء وحدات بيوجاز منزلية تعمل بروث الماشية لإنتاج الغاز والسماد، ويتم توفير الوحدات سعة (٢، ٣، ٤، ٦ م٣). كما ان السماد العضوي الناتج عن أصغر الوحدات كافٍ لتسميد ٢,٥ فدان. والغاز الحيوي الناتج لا يحتاج إلي أي معالجات ويتم استخدامه مباشرة كبديل لأسطوانة البوتاجاز وهو غاز آمن تماما لا ينفجر، ولا ينتج عنة حرائق أو رائحة كريهة ويحقق الاكتفاء الذاتي من الطاقة. ويتم تمويل وحدات البيوجاز من خلال المشروع الذي يتحمل أجور الشركات التي تقوم بالتنفيذ وحتى خروج الغاز، وعمل الصيانة الدورية لمدة عام كما يتحمل الجهاز توفير بوتاجاز ٣ شعلة بالفرن لكل وحدة بمشتملاته من التوصيلات وقطع الغيار، ويتحمل المستفيد

١ ـ ندي عاشور عبد الظاهر "المخلفات الصلبة، البيئة والاقتصاد" مجلة اسيوط للدراسات البيئية، العدد(٣٥)، يناير ٢٠١١.
٢ ـ ضحي محمد عبد السلام عثمان "فهم تطبيقات تكنولوجيا المباني الخضراء" ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، يوليو،٢٠١٢،

تجهيز وحفر وحدة الغاز ومواد البناء اللازمة لبناء الوحدة (طوب، ورمل، اسمنت) وتوفير عدد٢ عمال بناء مساعدين[١].

٤. الاستفادة من المخلفات الزراعية في عمليات البناء:

توجد العديد من الخامات المتجددة من الغطاء النباتي والذي ينمو طبيعيا مثل الغاب البلدي والسلطاني والبوص والسمار والبردي وكذلك الغطاء النباتي المزروع مثل الاخشاب وجريد النخيل والخوص والليف وأعواد القمح والأرز.. الخ. كل هذه الخامات تتميز بأنها خامات متجددة، وبانتشارها في أغلب محافظات مصر بما يمثل امكانيات هائلة يمكن ان تحقق التنمية المستدامة للمجتمعات. وذلك عن طريق التقنيات المتوافقة والتي تعمل علي تحسين خصائص هذه المواد لإنتاج مواد بناء مستدامة من مخلفاتها.

١,٤. تقنيات الاستفادة من قش وقشر الأرز:

يحتل محصول الارز أهمية كبيرة في بنيان الاقتصاد المصري، كما أنه يعتبر أحد المزروعات الهامة في التركيب المحصولى في مصر ويمثل اهمية خاصة لزراعته في منطقة الدلتا. وتقوم علي زراعته صناعات حيوية اخرى كصناعة ضرب الأرز وصناعة الأعلاف والورق وجانب من صناعات الزيوت الصابون. وتعتبر المخلفات الناتجة عن زراعته والمتمثلة في القش والقشر من أهم المواد التي يمكن الاستفادة منها في عمليات البناء وإنتاج مواد بناء طبيعية ومن تلك التقنيات.

١,١,٤. البناء بحزم القش:

تعتبر تقنية البناء بحزم قش الارز من التقنيات التي واكبت ظهور الثورة الصناعية، حيث عرفت الولايات المتحدة الامريكية اسلوب البناء بحزم القش منذ نهاية القرن التاسع عشر مع ظهور مكائن الضغط البخارية التي ساعدت علي كبس حزم القش وربطها بحيث تصبح قوالب أو بلوكات، شكل (١٠). ويري كثير من المختصين فوائد عديدة بتوافر ورخص حزم القش. ولازال التطور والتوسع في استخدام حزم القش في البناء في تطور مستمر خاصة في مباني المناطق الصحراوية[٢]

---

١ - "مشروع الطاقة الحيوية للتنمية الريفية المستدامة" وزارة شئون البيئة. ج.م.ع، ٢٠١٥م،

٢- هشام علي مرتضي " العمارة المعاصرة للحياة الصحراوية المستدامة (حالة دراسية عن الجنوب الغربي الأميركي)" ندوة التنمية العمرانية في المناطق الصحراوية ومشكلات البناء فيها، وزارة الأشغال العامة والإسكان، السعودية، ٢٧- ٢٩ شعبان ١٤٢٣هـ

شكل (١٠): أشكال مختلفة من البناء بـ بالات قش الأرز [1].

٢,١,٤. استخدام قش الأرز في صناعة الطوب:

تم استخدم قش الأرز منذ القدم في عملية انتاج قوالب الطوب النيء حيث يعمل القش المفروم (التبن) عند اضافته الي الطين علي زيادة قوة تماسك المادة وعدم تشققها عند جفافها. وعند اضافة كتل القش المطحون الي الطين ينتج قالب من خليط القش والطين ذو صلابه عالية، وعزل حراري جيد [٢]. فعند إضافة القش الى مكونات أحد خطوط انتاج الطوب الاسمنتي بالإسماعلية، شكل (١١)، حيث تم إحلال قش الأرز جزئيا مكان الحصوة مع نسب مختلفة من الرمل والمياه تراوحت بين ٢-٧ كجم من القش لكل ٣٠ كجم من الأسمنت للخلطة، مع معالجة العينات بالرش بالمياه لمدة ٧ أيام، وكانت نتيجة الاختبارات أن معامل امتصاص المياه للعينات تراوح بين ٤-٢١٪ ، وأن التزهير منعدم في جميع العينات [٣].

كما تفاوت معدل إجهاد الكسر تحت تأثير اختبار الضغط من ٤-٢٠ كجم/سم٢، واتضح من التجارب أن اضافة١٠٠ كجم من القش تحتاج ٣٥٠ كجم من الأسمنت لإنتاج ١٠٠٠ طوبة ذات كثافة ٩٠٠ كجم/ م٣، وتتميز طوبة قش الأرز بأنها أقل تكلفة بنحو ٤٠٪ من الأنواع المتداولة بالسوق

شكل (١١): قوالب الطوب الأسمنتي المضاف اليها قش الأرز

[1].Joseph F. Kennedy. "Building Without Borders" sustainable construction for the global village. New Society Publishers, 2009

٢- نادي مصطفي عبد الكريم " إعادة تدوير قش الارز لاستخدامه في البناء والتشييد"، المؤتمر المعماري الدولي الخامس-العمران والبيئة، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، ٢٠-٢٢ أبريل، ٢٠٠٣م، صـ٥-١٢٢.

٣ - تحقيق بعنوان "استخدام قش الأرز في صناعة طوب أكثر كفاءة وأقل سعرا" جريدة الاهرام المصرية، العدد(٤٤٠٣٢)، ٢٧يونيو ٢٠٠٧م.

ولها قوة تماسك مع مونة البناء والبياض ولا تتأثر بالمياه، كما تتميز بثبات الحجم مثل الطوب الأسمنتي تماما [٤].

٣,١,٤. استخدام قش الأرز في صناعة حوائط عازلة للصوت:

تم دراسة إمكانية تحويل المخلفات الزراعية الي حوائط عازلة للصوت، مثل قش الأرز وليف النخيل مع تغطية المنتج بألواح أبلكاش ٤ـ٢ مم. ففي مركز تنمية الصناعات الصغيرة بكلية الهندسة جامعة عين شمس. تم اجراء التجارب علي عينات من قش الأرز بعد صحنه وكبسة واخري علي عينات لقش الأرز بدون صحن، والتي أظهرت قدرة وفاعلية عالية لامتصاص الموجات الصوتية ذات التردد المنخفض أكثر من الألواح المضغوطة. ولزيادة فاعلية العينات تم تعديل العينات بحيث تكون عبارة عن سطحين أحدهما ماص للصوت والاخر عاكس للصوت. [١].

٤,١,٤. استخدام رماد قش الأرز كمادة أسمنتية:

ينتج عن حرق قش الأرز رماد حوالي ٢٠٪ من وزنة، يحتوي علي حوالي ٩٣٪ من السيليكا وهي مادة تعطي للرماد خاصية اللصق، وتوجد هذه المادة في الأسمنت البورتلاندي بنسبة ١٧ـ٢٥٪ . ويتم الحصول علي هذه المادة من خلال حرق قش وقشر الأرز عند درجة حرارة ٧٠٠م. وقد قام المجلس الباكستاني للأبحاث العلمية والصناعية ومعهد أبحاث الأسمنت بتطوير محرقة لقش وقشر الأرز، للحصول علي السيليكا، يمكن من خلالها ضبط درجة الحرارة عند٧٠٠ درجه. وتتم عملية الحرق خلال فترة زمنية ٢ـ٣ ساعات. ويستخدم الرماد الناتج بخلطه مع الأسمنت المستخدم في المونة أو الخرسانة بنسبة ٣٠ ٪ ، كما يمكن خلطة مع الجير بنسبة ٣٠ـ٥٠ ٪ ليستخدم بدلا عن الأسمنت في المونة. [٢]

٥,١,٤. استخدام قش الأرز عن طريق حرقة لإنتاج الطاقة الكهربية:

يمكن الحصول علي الطاقة الكهربية عن طرق حرق قش الأرز الذي لا يمكن إعادة استخدمه. إن عملية الاحتراق المباشر ينتج عنها البخار الذي يقوم بتشغيل توربينات ومولدات الكهرباء. كما يمكن استخدام المياه الساخنة ذات الضغط المرتفع (أو بخار الماء) في الصناعات أو التدفئة المنزلية. كل هذه التطبيقات

---

١ ـ تحقيق بعنوان "حوائط عازلة للصوت من المخلفات الزراعية" جريدة الاهرام المصرية، العدد (٤٦٠٧٣)، ٢٧ يناير ٢٠١٣م.
٢ـ نادي مصطفي عبد الكريم " إعادة تدوير قش الارز لاستخدامه في البناء والتشييد"، مرجع سابق، صـ٥ـ١٢٢.

ممكنة بشرط أن تتم معالجة الغازات والرماد الناتج عن عملية الحرق. ويوضح الشكل (١٢) كيفية تحويل المخلفات الي طاقة عن طريق الحرق.[١].

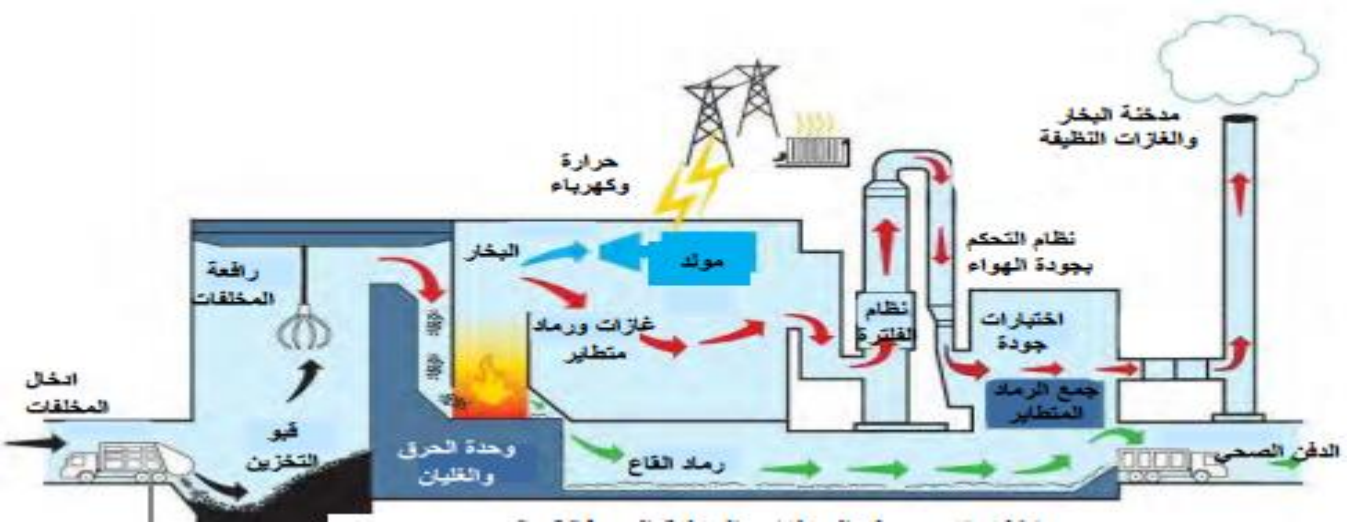

شكل (١٢): مخطط يوضح كيفية تحويل المخلفات الي طاقة عن طريق الحرق.

٢,٤. تقنيات الاستفادة من جريد النخيل:

للنخيل تاريخ طويل في عمليات البناء فقد استعين بجذوعه في عمل أسقف المنازل المبنية بالطوب اللبن في القري الريفية والواحات الصحراوية المنتشر فيها زراعة النخيل. وكذلك في الصناعات الحرفية التقليدية مثل الأسرة والكراسي. ويتواجد النخيل في معظم محافظات مصر وبالأخص محافظات الوادي الجديد واسيوط والفيوم، وتمتلك مصر أكثر من ١٢مليون نخلة تنتج حوالي ١٩٠ الف طن جريد نخيل سنويا، وهي خامات طبيعية متجددة، أما الآن فقد تم ادخال بعض التقنيات الحديثة لتوظيف هذه الخامة في عمليات البناء والتشييد منها:

١,٢,٤. بناء الأسقف والحوائط بأسلوب الجمالونات الفراغية Space Truss:

من خلال استخدام كميات أقل من جريد النخيل ومع استخدام بعض الوصلات المعدنية البسيطة، بهدف تقليل التكلفة الاجمالية للمنشأ، شكل (١٣). كما يمكن تغطية الحوائط والاسقف ذات الجمالونات

١ ـ رانيا عباس مصطفي السلاموني " نظام إدارة المخلفات الصلبة كأسلوب لدعم المخططات الاستراتيجية لتنمية المدن المصرية ماجستير، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، ٢٠١١م ، صـ٨٣ .

الفراغية المشيدة من جريد النخيل بليف النخيل والطرطشة ثم البياض بمونة أسمنتية للحصول علي سطح تام النهو، وبذلك يمكن عمل منشأ باستخدام خامات محلية متجددة ومتوافقة بيئيا [١].

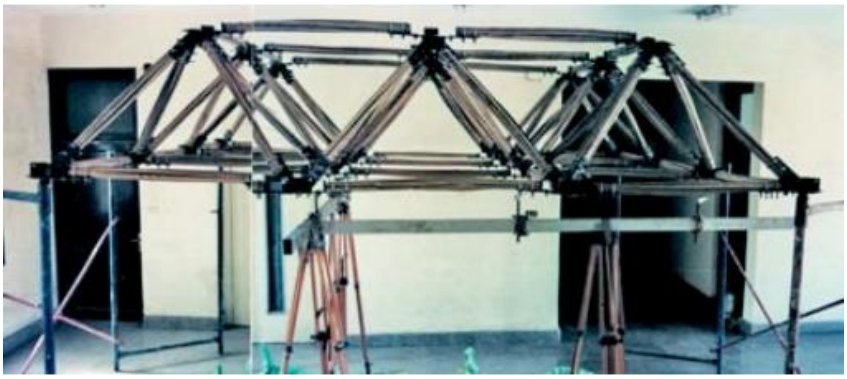

شكل (١٣): النموذج المقترح للتغطية بنظام Space Truss باستخدام جريد النخيل

٢,٢,٤. جريد النخيل بديلا عن الاخشاب:

أثبتت الأبحاث التي أجريت في كلية الهندسة بجامعة عين شمس خلال الفترة ١٩٨٩- ١٩٩٥ علي جريد النخيل بأنواعه المختلفة والمنتشر زراعها في مصر بشكل حاسم وقاطع أن المواصفات الميكانيكية لجريد النخيل تلبى متطلبات المواصفات الأمريكية للأخشاب الصلدة والطرية، كما تبين أن جريد النخيل يضاهى الأخشاب فى صفاته الميكانيكية، مما يفتح مجالا واسعا لاستخدام جريد النخيل بديلا للأخشاب المستوردة، فقد تم تصنيع ألواح كونتر بانوه باستخدام جريد النخيل كطبقة حشو بديلا للأخشاب المستوردة الموسكي والبياض. هذه النتائج تتطابق مع نتائج الاختبارات التي أجريت في معهد ميونيخ لبحوث الأخشاب عام ١٩٩٦م والتي أثبتت أن ألواح كونتر الجريد تلبى المواصفات الألمانية وتضاهى فى مواصفاتها الميكانيكية الألواح المصنوعة من الأخشاب [٢].

٣,٢,٤. إنتاج ألواح الأخشاب المضغوطة (MDF):

يعتبر جريد النخيل البديل المناسب لإنتاج ألواح الأخشاب المضغوطة (MDF) من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتاحة حاليا. ففي مدينة العين بدولة الأمارات العربية تم إنتاج الألواح الخشبية المضغوطة علي نطاق محدود حيث تقوم إدارة المشروع بشراء سعف النخيل من أصحاب المزارع من مزارعهم، وفرمة الي رقائق صغيرة بالموقع، شكل (١٤)، قبل نقلة الي المصنع لاستكمال عملية التصنيع. ويلبي المنتج المواصفات الفيزيائية المطلوبة لإنتاج اخشاب MDF.شكل (١٥)، كما يتم إضافة بعض المعالجات التي من

١- أسامة عبد اللطيف يوسف، نادر حسن إبراهيم "دور التكنولوجيا المتوافقة في الاستفادة من الياف وجريد النخيل كخامات بناء محلية"، المؤتمر المعماري الدولي الخامس-العمران والبيئة، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، ٢٠- ٢٢ أبريل، ٢٠٠٣م، صـ٥-٦٢.

٢- حامد الموصلي "مخلفات النخيل ثروة قومية" حوار بجريدة الأهرام المصرية، بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٥م.

شأنها تحسين المردودات الاقتصادية لمشروع إنتاج أخشاب MDF .فيتم تغطية الألواح بطبقة ألواح الديكور مثل الملامين او الفورميكا، شكل (١٦).[١]

شكل(١٤): ماكينة تجميع وفرم سعف النخيل في الموقع لتقليل تكلفة النقل.
(www.abudhabienv.ae/permalink)

Density	700 – 750 Kg/cm^3
Internal bond	0.6 N/mm^2
Bending strength	25 – 30 N/mm^2
Modulus of elasticity	2100 – 2500 N/mm^2
Thickness swelling 24 hrs	12%
Screw holding (Edge)	750 – 800 N
Screw holding (Face)	1000 N

شكل (١٥): المواصفات الفزيائية للأخشاب المضغوطة متوسطة الكثافة(MDF) والمنتجة من سعف النخيل.
(www.iraqidatepalms.net)

الألواح بشكلها الخام

الألواح بعد أضافة طبقات الديكور

شكل (١٦): المنتج النهائي لألواح MDF (www.abudhabienv.ae/permalink)

١,٣,٢,٣. التجارب المصرية لإنتاج الأخشاب من جريد النخيل:

أ- انتاج ألواح الكونتر: في مدينة الخارجة بالوادي الجديد تم إنشاء وحدة لتصنيع ألواح كونتر من جريد النخيل بماكينات تم تصميمها وتصنيعها محليا. استطاعت هذه الوحدة التجريبية تنفيذ طلبية ألواح

١- http://www.abudhabienv.ae/permalink/16379.html

كونتر عام ١٩٩٥ مكنت من تنفيذ خطة اليونيسيف لتوفير الأثاث لـ ١٥٠ مدرسة في محافظات أسيوط وقنا وسوهاج شكل (١٧)، [١].

شكل (١٧): ألواح الكونتر والاثاث المدرسي المصنوع من جريد النخيل.

بـ صناعة الأرابيسك: تم تنفيذ مشروعي نشر صناعات الخرط العربي (الارابيسك) من جريد النخيل بديلا لخشب الزان فى الواحات الداخلة بالوادي الجديد، شكل (١٨)، وفى قرية الإعلام بمحافظة الفيوم بالتعاون مع وكالة التعاون الفني الألماني، ومؤسسة كير. من خلال مشروع مركز تنمية الصناعات الصغيرة والذي قام بتدريب المستفيدين وتوفير المعدات بقروض ميسرة. شكل (١٩). وقد أظهر المشروع نجاحا كبيرا في اطار نشر ثقافة الاستخدام المستدام للموارد المتجددة في المجتمعات الريفية والصحراوية [٢].

شكل (١٨): قطعة من الأرابيسك مصنوعة من النخيل بواحة الداخلة بالوادي الجديد

شكل (١٩): مشروع إنتاج المشغولات الخشبية المصنوعة من جريد

[١].Hamed Ibrahim El-Mously "he Endogenous Development: An Approach to the Resurrection of the civil society, Science & Technology Workshop, Sustainable Disarmament For Sustainable Development, Alexandria, 11-12 Nov., 2007

[٢].Hamed El-Mously "THE INDUSTRIAL USE OF THE DATE PALM RESIDUES AN ELOQUENT EXAMPLE OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT" Conference of "The Challenges of Sustatinable Development, Organized by INES, Amsterdam, August 22-25, 1996

جريد النخيل.

٤,٢,٣. جريد النخيل بديلا لحديد التسليح الخرسانة:

حيث تم اجراء بعض الدراسات لإمكانية استخدام جريد النخيل المعالج كيميائيا بديلا عن حديد التسليح في الخرسانة المسلحة، وقد أظهرت النتائج أن جريد النخيل يمتلك من الخواص الكيميائية ما يجعل قوة شده٨٠٪ من قوة شد حديد التسليح. كما أن جريد النخيل يمتلك العديد من المزايا منها أنه غير موصل للحرارة مما يجعل درجة الحرارة داخل المبني المستخدم فيه أقل مقارنة بالمبني المشيد بالحديد. فضلا عن المرونة التي تجعله الأفضل في حالات الزلازل كما أن أهم فائدة من إحلال جريد النخيل محل حديد التسليح هي التيسير علي محدودي الدخل في القرى الريفية في صعيد مصر، والتي لا يزيد ارتفاع المباني فيها عن دور أو اثنين ويتوافر فيها جريد النخيل بكثرة، إذ أن ثمن ألف جريدة شاملة المادة الكيميائية المعالجة لحمياته من التسوس وتغلل المياه لا يتجاوز الـ٤٠٠جنيه. وهي تغني عن حديد بأكثر من سبعة الاف جنية[١]. بالإضافة إلى بعض الاستخدامات الأخرى لجريد النخيل مثل تصنيع السماد العضوي من المنتجات الثانوية لنخيل البلح والدوم والمانجو في قرية فارس ومركز كوم أمبو بمحافظة أسوان. كذلك أكدت البحوث التي تم إجراؤها في كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية وفى كلية الزراعة بجامعة عين شمس إمكانية استخدام جريد وخوص النخيل في تصنيع أعلاف الماشية والدواجن[١].

٣,٣. تدوير قش (سفير) قصب السكر لإنتاج ألواح العزل الحراري:

تنتشر زراعة قصب السكر في صعيد مصر، وتقوم علي زراعته صناعة إنتاج سكر القصب كصناعة اساسية بالإضافة الي بعض الصناعات الأخرى. وينتج عن عمليه الزراعة مخلفات عبارة عن الجزء الأخضر العلوي من النبات والذ ي يستخدم كغذاء للحيوانات أما اللحاء والذي يغطي عود القصب والذي يطلق علية قش أو سفير القصب فيتم التخلص منه عن طريق الحرق، و تقدر كميتة بحوالي ٢,٥ مليون طن سنويا لجميع الاراضي الزراعية بمصر، وتسبب عملية الحرق مشكلات تلوث البيئة وزيادة ملوحة الأرض[٢].

١ ـ مقال بعنوان " جريد نخيل معالج كيميائيا بديلا لحديد التسليح" جريد الأهرام المصرية، ٣٠-٦-٢٠١٣
٢ـ تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠١٣، وزارة البيئة ج.م.ع إصدار ٢٠١٥ م.

١,٣,٣. استراتيجية الاستفادة من قش قصب السكر:

تهدف هذه الاستراتيجية الي الاستفادة الكاملة من قش القصب في انتاج وتصنيع ألواح العزل الحراري عالي الجودة والتخلص الآمن من تلك المخلفات، وحماية البيئة، وتتثمل أهداف هذه الاستراتيجية في: [١].

- إنتاج ألواح عزل حراري من مواد طبيعية تناسب المباني في المناطق الصحراوية الحارة بشكل عام وقري الصعيد المنتشر فيها زراعة قصب السكر بشكل خاص.
- الحد من ظاهرة التلوث البيئي للتربة والمجاري المائية (الترع، والمصارف).
- الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري والمحافظة علي البيئة بعدم حرق قش القصب.
- التخلص الآمن والصحي من المخلفات والاستفادة منها اقتصاديا.
- التخلص من الحشرات وأطوارها التي تعيش علي المخلفات.
- التخلص من الاشعاعات الناتجة من تحلل عناصر المركبات العضوية.
- المحافظة علي تركيب التربة من التدهور والتلوث بسبب إنشاء مدافن النفايات.
- التخلص الآمن والصحي لبقايا المبيدات الحشرية والفطرية، والمحافظة علي عدم تلوث مخزون المياه الجوفية.

٢,٣,٣. خطوات انتاج الواح العزل الحراري من قش قصب السكر:

يتم تدوير وانتاج ألواح العزل الحراري من قش قصب السكر بخطوات بسيطة يمكن تطبيقها في إقامة مشروعات تنموية مستدامة، في قري صعيد مصر شكل (٢٠) [٢].

ماكينة تقطيع قش قصب السكر

الخليط بعد تقطيعه وقبل خلطة بالطين

ماكينة الخلط

١ ـ علاء الدين السيد فريد، رضا محمود حماد، محمد عبد الهادي أحمد" إعادة تدوير قش قصب السكر لإنتاج ألواح عزل حراري لقري الظهير الصحراوي لمحافظة قنا" مجلة البحوث الهندسة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، العدد ٤٣، سبتمبر٢٠١٥، صـ ٧٣٤

المنتج النهائي قبل وبعد المعالجة بالقار | صب الألواح في القوالب للتجفيف | ماكينة تصنيع الالواح

شكل(٢٠): خطوات انتاج ألواح العزل الحراري من قش قصب السكر

٤. تحقيق ابعاد الاستدامة من خلال تدوير المخلفات المنزلية والزراعية:

تمثل الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية الأعمدة الاساسية لتحقيق الاستدامة. فبعد دراسة التطبيقات المختلفة للاستفادة من المخلفات المنزلية والزراعية لإنتاج الطاقة ومواد البناء المستدامة. يمكننا استنتاج المردود الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من عملية ادارة المخلفات، جدول (١)، وبذلك يتم تحقيق أبعاد الاستدامة في المجتمعات المنتشر فيها المخلفات في قرى صعيد مصر.

جدول [١]: تحقيق الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية من عملية تدوير المخلفات.

	الابعاد البيئية	الابعاد الاقتصادية	الابعاد الاجتماعية
إنتاج البيوديزل	احتراق الوقود الناتج من تحويل مخلفات زيوت القلي الي البيوديزل يطلق عوادم أقل من الديزل البترولي بنسبة حوالي ٩٠٪. الحد من ظاهر طفح المجاري بسبب القاء بقايا زيوت القلي، حيث يتم اعادة تدويرها لإنتاج البيوديزل	تخفيض فاتورة دعم المنتجات البترولية من خلال تحويل مخلفات زيوت القلي الي البيوديزل. زيادة العمر الافتراضي للمحركات التي تعمل بالبيو ديزل بديلا عن الديزل البترولي.	تحسين الصحة العامة للسكان من خلال التخلي عن ظاهرة قلي زيوت الطعام لأكثر من مرة واحد والتي تسبب الكثير من المشكلات الصحية.
إنتاج البيوجاز	التقليل من الانبعاثات الناتجة عن احتراق مصادر الطاقة غير المتجددة. تحسين البيئة من خلال التخلص من مخلفات الأنشطة الزراعية والحيوانية. التخلص من الحشرات والآفات والهوام والتي تعتبر المخلفات بيئة مناسبة لمعيشتها وتكاثرها.	انتاج طاقة نظيفة ومتجددة تحد من الاعتماد علي مصادر الطاقة غير المتجددة المنتجة من المصادر الأحفوريه. انتاج سماد عضوي عالي الجودة يساهم في زيادة خصوبة التربة وبالتالي زيادة الانتاج مما ينعكس علي الاقتصاد.	خلق فرص عمل للشباب في مشروعات تنفيذ وحدات البيوجاز للمزارعين. الحد من الامراض الناتجة عن التعامل الخاطئ مع المخلفات الزراعية.
تدوير قش الارز	الحد من ظاهرة السحابة السوداء وما تسببه من مشكلات بيئية والناتجة عن حرق قش الارز وعدم تدويره. تعتبر مواد البناء والواح العزل	إقامة مباني من بالات قش الارز والتي تعتبر ذات كلفة صغيرة تناسب محدودي الدخل. انتاج وحدات طوب والواح عازلة للصوت مصنوعة من مخلفات قش	إقامة مشروعات متوسطة لتشغيل الشباب قامة علي استغلال مخلفات الارز مثل : إقامة المباني المنشأة بـ بالات القش.

	الحراري المصنوع من قش الارز مواد طبيعية صديقة للبيئة ولا يصدر عنها أي ملوثات بيئية. الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري الناتج عن حرق مخلفات زراعة الارز.	الارز تستخدم في عمليات البناء. التقليل من تكلفة انتاج الطوب الاسمنتي عن طريق اضافة قش الأرز الي الخلطة الاسمنتية بمقدار ٣٠٪. التقليل من كميات الأسمنت المستخدم في عمليات البناء عن طريق اضافة رماد حرق قش الارز الغني بالسليكا الي الخلطة الخرسانية أو المونة الاسمنتية. انتاج الطاقة الكهربية من خلال محطات تعتمد علي حرق قش الارز لتحريك توربينات انتاج الكهرباء.	مشروعات انتاج قوالب الطوب وحوائط عازلة للصوت من قش الارز. الحفاظ علي صحة السكان وحمايتهم من الأضرار الناتجة عن حرق المخلفات وعدم الاستفادة منها.
تدوير جريد النخيل	حماية البيئة من التلوث الناتج من التعامل الخاطئ لمخلفات النخيل. التقليل من الأخطار البيئية الناتجة عن مصانع الحديد من خلال الاعتماد علي جريد النخيل بديلا عن حديد التسليح.	الاستفادة المادية من إقامة مشروعات تعمل علي تصنيع الاخشاب بأنواعها من سعف وجريد النخيل. المردود الاقتصادي الناتج عن إحلال جريد النخيل محل حديد التسليح لإقامة المباني الصغيرة في المجتمعات الريفية في صعيد مصر.	الحفاظ علي المورثات الثقافية المتمثلة في الصناعات التقليدية المعتمدة علي مكونات النخيل، مثل صناعة الاثاث من جريد النخيل وبعض المشغولات من خوص النخيل.

تدوير قش القصب	حماية البيئة من التلوث الناتج عن حرق قشر القصب وكذلك حماية التربة الزراعية من الآفات الناتجة عن تراكم رماد وقشر القصب. تحسين البيئة الداخلية للمبني من خلال توفير مواد عازلة للحرارة منتجة من تدوير قش القصب.	إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة تعمل علي الاستفادة من قشر القصب في إنتاج مواد وبلوكات عازلة للحرارة. تقليل كمية الطاقة اللازمة للتدفئة والتبريد للمبني من خلال استخدام مواد عازلة للحرارة منتجة من تدوير قش القصب.	تحسين الدخل و المستوي المعيشي للسكان عند إقامة مشروعات تدوير قش القصب لإنتاج مواد عازلة للحرارة

٥. النتائج:

رغم تباين الآراء حول مفهوم التنمية المستدامة الا أن اقرب تلك المفاهيم أنها هي التي تلبي متطلبات الحاضر دون إنقاص قدرة الأجيال المستقبلية لتتوافق مع تلبية متطلباتهم.

للتنمية المستدامة ثلاثة محاور رئيسية تعتبر هى الدعائم الاساسية لها. باختلال أحدها تتأثر الأهداف الرئيسية للتنمية أو الاستدامة هي البيئة، والاقتصاد، والاجتماع.

أدي ظهور أزمة الطاقة إلى تزايد الاعتماد علي الوقود الحيوي كأحد مصادر الطاقة المتجددة لحل اشكالية أزمة الطاقة في العصر الحالي.

الوقود الحيوي المنتج من المخلفات (البيوديزل والبيو جاز) يحقق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والبيئية.

نجاح تجربة إنتاج البيوجاز من المخلفات الزراعية والحيوانية من خلال مشروع الطاقة الحيوية للتنمية الريفية المستدامة التابع لوزارة البيئة المصرية.

أدي غياب الاستراتيجيات المتكاملة لإدارة المخلفات الزراعية مثل قش الأرز وقشر القصب وعدم التخلص منها بشكل آمن إلي الكثير من المشكلات مثل ظاهرة السحابة السوداء.

يمكن إقامة مجتمعات مستدامة أو تأهيل القائم منها من خلال تبني استراتيجية متكاملة لإنتاج الطاقة الحيوية ومواد البناء من المخلفات.

مواد البناء المنتجة من المخلفات الزراعية تحقق المعايير والمواصفات الفنية اللازمة لاستخداماتها المتعددة.

يمكن إعادة تدوير المخلفات لإنتاج مواد بناء عن طريق تكنولوجيا بسيطة وغير معقدة يمكن توفيرها لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة تحقق اهداف التنمية المستدامة.

٦. التوصيات:

- ضرورة التوسع في الاعتماد علي الطاقة الحيوية المتجددة (البيوجاز، و البيوديزل) ضمن مصادر الطاقة المتاحة وذلك للحد من استنزاف مصادر الطاقة غير المتجددة.
- تشجيع الشباب علي إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة تعمل علي جمع وتدوير المخلفات خاصة في المناطق الزراعية لإنتاج مواد البناء وتوفير التدريب اللازم وقروض ميسرة من الحكومة لإقامة تلك المشروعات.
- ضرورة تشجيع ودعم رجال الأعمال والمستثمرين لإقامة مشروعات تعمل علي إدارة المخلفات لتحقيق الاستفادة المثلي منها.
- توجيه ودعم الباحثين والمراكز البحثية وتمويل الأبحاث التي تتناول سبل الاستفادة المثلي من المخلفات.
- عقد دورات تثقيفية للمزارعين وتوجيههم الى خطورة التعامل الخاطئ مع المخلفات الحيوانية والمنزلية والزراعية.
- التوسع في إقامة مشروع انتاج الطاقة الحيوية للتنمية الريفية المستدامة التابع لوزارة البيئة المصرية ليشمل كل القري المصرية.
- تشديد العقوبات وتنفيذ القوانين الخاصة بحماية البيئة من اضرار حرق المخلفات الزراعية.
- توجيه المهندسين ومتخذي القرار الي ادراج مواد البناء المنتجة من المخلفات في عمليات البناء.

المراجع

المراجع العربية:

١. أحمد عواد جمعة عواد " الاستدامة العمرانية في المناطق ذات القيمة التاريخية" ماجستير، كلية الهندسة بشبرا، جامعة بنها ٢٠٠٧

٢. احمد عاطف الدسوقي فجال " استراتيجيات نظم اعادة استخدام الطاقة في المباني كمدخل للتوافق البيئي" مؤتمر كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

٣. أسامة عبد اللطيف يوسف، نادر حسن إبراهيم " دور التكنولوجيا المتوافقة في الاستفادة من الياف وجريد النخيل كخامات بناء محلية"، المؤتمر المعماري الدولي الخامس العمران والبيئة، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، ٢٠ـ ٢٢ أبريل، ٢٠٠٣م

٤. تحقيق بعنوان "استخدام قش الأرز في صناعة طوب أكثر كفاءة وأقل سعرا" جريدة الاهرام المصرية، العدد (٤٤٠٣٢)، ٢٧يونيو ٢٠٠٧م.

٥. تحقيق بعنوان "حوائط عازلة للصوت من المخلفات الزراعية" جريدة الاهرام المصرية، العدد (٤٦٠٧٣)، ٢٧ يناير ٢٠١٣م.

٦. تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠١٣، وزارة البيئة ج.م.ع إصدار ٢٠١٥ م

٧. حامد الموصلي "مخلفات النخيل ثروة قومية" حوار بجريدة الأهرام المصرية، بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٥م.

٨. حسن عبد الله الكناني "الاستدامة في العمران الإسلامي" ماجستير، كلية العلوم والتخطيط، جامعة الملك سعود ٢٠٠٩

٩. رانيا عباس مصطفي السلاموني " نظام إدارة المخلفات الصلبة كأسلوب لدعم المخططات الاستراتيجية لتنمية المدن المصرية" ماجستير، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، ٢٠١١م

١٠. شريف كمال دسوقي " انعكاس الثورة الرقمية على العمارة والعمران في إطار التنمية المستدامة في مصر" المؤتمر المعماري الدولي السادس الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط ١٥ـ١٧ مارس ٢٠٠٥ م

١١.ضحي محمد عبد السلام عثمان "فهم تطبيقات تكنولوجيا المباني الخضراء" ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، يوليو،٢٠١٢م

١٢.علاء الدين السيد فريد، رضا محمود حماد، محمد عبد الهادي أحمد" إعادة تدوير قش قصب السكر لإنتاج ألواح عزل حراري لقري الظهير الصحراوي لمحافظة قنا" مجلة البحوث الهندسة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، العدد ٤٣، سبتمبر٢٠١٥م

١٣.مشروع الطاقة الحيوية للتنمية الريفية المستدامة" وزارة شئون البيئة. ج.م.ع، ٢٠١٥م،

١٤.مقال بعنوان " الشروق تشاهد تجربة تحويل زيت الطعام إلى وقود " جريدة الشروق المصرية، عدد بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٤م

١٥. مقال بعنوان " جريد نخيل معالج كيميائيا بديلا لحديد التسليح" جريد الأهرام المصرية، ٣٠-٦-٢٠١٣

١٦. نادي مصطفي عبد الكريم " إعادة تدوير قش الارز لاستخدامه في البناء والتشييد"، المؤتمر المعماري الدولي الخامس-العمران والبيئة، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، ٢٠- ٢٢ أبريل، ٢٠٠٣م

١٧.ندي عاشور عبد الظاهر " المخلفات الصلبة، البيئة والاقتصاد " مجلة اسيوط للدراسات البيئية، العدد(٣٥)، يناير ٢٠١١.

١٨.هشام علي مرتضي " العمارة المعاصرة للحياة الصحراوية المستدامة (حالة دراسية عن الجنوب الغربي الأميركي)" ندوة التنمية العمرانية في المناطق الصحراوية ومشكلات البناء فيها، وزارة الأشغال العامة والإسكان، السعودية، ٢٧- ٢٩ شعبان ١٤٢٣هـ

المراجع الاجنبية:

1. Forest Wilson, A Graphic Survey of Perception and Behavior for the design Professions. New York Van Nostrand and Reinhold. 1984

2. Hamed El-Mously "THE INDUSTRIAL USE OF THE DATE PALM RESIDUES AN ELOQUENT EXAMPLE OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT" Conference of "The Challenges of Sustatinable Development, Organized by INES, Amsterdam, August 22-25, 1996

3. Hamed Ibrahim El-Mously "he Endogenous Development: An Approach to the Resurrection of the civil society, Science & Technology Workshop, Sustainable Disarmament For Sustainable Development, Alexandria, 11-12 Nov., 2007

4. IUCN. International union for the conservation of nature and natural resources,/ unep/wwf,Gland,Switzerland,1991.

5. Joseph F. Kennedy. "Building Without Borders" sustainable construction for the global village. New Society Publishers, 2009

6. Nada E.M. ElSolh' The Manufacture of Biodiesel from the used vegetable oil' Master of Science, Departments of Electrical and Mechanical Engineering, Faculty of Engineering, Cairo Universities, 2011

7. R.Good land & G. ledec , Neoclassical economics and principles of sustainable development ,Ecological Modeling , 1987

8. Repetto, R. , World Enough and time. Yale University press .New Haven, CT. 1986

9. WCED. World Commission on Environment and Development, Our Common Future. Oxford University press. New york.1987

10. World Resources Institute, Dimension of Sustainable development .A Guide to Global Environment . Oxford University press , New York , 1992

المواقع الإلكترونية:

www. Bread for the world . com. Background

www. arch.hku.hk/research/ BEER/sustain .com By .Sam C M Hui. 2012

www.dw.com/ar

www.ts3a.com/bi2a

www.caae-eg.com/index.php

kawngroup.com/bio-digester

www.abudhabienv.ae/permalink/16379.html

Achieving The dimensions of sustainable development through the use of the waste for energy production and construction materials

Abstract

waste management process and achieving the majority of them is considered one of the most important problems facing the sustainable development processes of the communities especially the poor. It is a process not limited to the environmental aspects only, but they affect the social, and economic aspects. In rural communities, where agricultural residues are spread in addition to household waste and sewage, which leads not to deal with it properly to a lot of environmental and health problems that affect human, animal and plant alike.

This research discusses the methods and techniques that can be used to take advantage of the waste in bio-energy production in addition to the production of sustainable building materials, through methods and techniques are described as simple, inexpensive and do not require complex technology. That the local people can absorb and developed it according to the needs check the three dimensions of sustainability. The economic dimension as a result of converting the waste into materials and energy, and the social dimension represented in the creation of jobs for young people and achieving the concept of popular participation in addition to the environmental dimension through the conservation of the environment from the impact of waste, and eliminate disposal means SAFE malpractice.

Key words: sustainable development, the dimensions of sustainable development, agricultural and domestic waste management, the production of bio-energy, sustainable building materials.

التنمية المستدامة في الوطن العربي بين المبادرات الإقليمية والدولية : مدخل لفهم الأمن البشري للفرد العربي

أ/ ياسين بورويسة
أستاذ مساعد قسم ب قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة جيجل الجزائر
yassinebourouissa@gmail.com

الملخص

تعالج الورقة موضوع التنمية المستدامة في الوطن العربي و الذي يعد احد المواضيع الأكثر أهمية وإثارة لارتباطه بالفرد العربي هذا الخير يشكل النواة الأساسية في إستراتجية التنمية كما في أهدافها و في ضل التدهورات البيئية والتغيرات المناخية الحاصلة فان الحديث عن إستراتجية لتفعيل التنمية المستدامة في الوطن العربي أصبح ضرورة ملحة بالنظر إلى مؤشرات الأمن البشري ، وقد واكب الوطن العربي المجتمع الدولي في الاهتمامات البيئية ، فكانت هناك مشاركة عربية منذ بدايات الاعلانات الدولية عن معاهدات دولية للبيئة والتنمية المستدامة ، كما بادرت الدول العربية لاعلان العديد من المبادرات وعقد العديد من الاتفاقيات بهدف تعزيز التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية و تهدف الدراسة الى ابراز اهم معوقات التنمية المستدامة في الوطن العربي و سبل تعزيزها .

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة ، الأمن البشري ، حماية البيئة ، الحفاظ على الموارد ، التدهورات البيئية

Abstract:

This paper examine the Subject of sustainable development in the Arab world . Which is one of the topics most important and exciting and it relates to the Arab individual .The latter constitute the core of the development strategy as in their goals .and in lost Alt degradation environmental and climatic changes taking place , talking about a strategy to operationalize sustainable development in the Arab world has become an

urgent necessity in view of human security indicators ,Like the international community the Arab world Cared for the environment. There were Arab participation since the beginning of the international ads for international treaties for the environment and sustainable development ,Arab states have also begun to announce several initiatives and held several agreements aimed at promoting sustainable development and conservation of natural resources and the study aims to highlight the most important Challenges to sustainable development in the Arab world and ways of boosting them.

keywords : sustainable development. Human Security. environment protection. Resource conservation. degradation environmental

تمهيد:

يشكل موضوع التنمية احد المواضيع الهامة في الدراسات السياسية والاقتصادية ويكتسي أهمية علمية بالغة نظرا لاتصافه بالتطور ، وقد شهد مسار التنمية في الوطن العربي حالة من التنوع بسبب تغير الاستراتجيات والأهداف ، و مع تزايد الحاجات المجتمعية و محدودية الموارد الطبيعية فإن موضوع الاستدامة أصبح يحتل أهمية كبيرة في التفكير الاستراتجي لواضعي السياسات التنموية ، لأجل و ضع حل لمشكلة بناء وتعزيز التنمية في الوطن العربي في ظل محدودية الموارد الطبيعية و تناقص الموارد المالية ، و باعتبار الإنسان محور وهدف لكل عمليات التخطيط الاستراتيجي للتنمية والنمو داخل الدولة فإن تبني التنمية المستدامة يعد الحل الأمثل ، لكون المفهوم متعدد الأبعاد فهو يقوم على التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف تحقيق امن الفرد وتعالج هذه الدراسة موضوع التنمية المستدامة في الوطن العربي بالنظر إلى موقع المبادرات العربي للتنمية المستدامة ضمن التوجهات العالمية خاصة في ضل الأخطار العالمية التي تحدق بالبيئة العالمية كالتلوث و التغيرات المناخية، و في ظل ما تقدم فان إشكالية الدراسة هي :

ما هي سبل تفعيل التنمية المستدامة في الوطن العربي لتحسين الأمن البشري للفرد العربي .

و الأسئلة الفرعية لهذه الإشكالية هي :

١/ ما هي تحديات التنمية المستدامة في الوطن العربي

٢/ ما هي المبادرات الإقليمية للنهوض بالتنمية المستدامة عربيا

٣/ ما هي تأثيرات غياب الاستدامة على الأمن البشري للمواطن العربي

الفرضية الأساسية مفادها :

كلما زادت عمليات الضغوط على الموارد أدت إلى تأكل مخزون الموارد الطبيعية و تدهور البيئة وتدميرها مما يؤدي إلى تهديد امن الأفراد .

و ستتبع الدراسة المحاور التالية :

١/ مفهوم التنمية والتنمية المستدامة : المفهوم والتطور

٢/ المبادرات العربية و الدولية للتنمية المستدامة

٣/ معوقات التنمية المستدامة في الوطن العربي

٤/ سبل تفعيل التنمية المستدامة في الوطن العربي

١/ التنمية المستدامة : المفهوم والتطور

إن مفهوم التنمية مفهوم ما لبث يتطور بتطور الدراسات الاقتصادية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى وضع أسس إستراتجية لزيادة ثروة الدولة و يمكن فهم التنمية من خلال التعبير عنها على أنها حالة أو على أنها مسار وقد برز مفهوم التنمية Développement بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

و يشتمل مفهوم التنمية على عدة مؤشرات منها متوسط الدخل الفردي ، متوسط النمو الاقتصادي ، نسبة الأمية ، حالت الوفيات ومعدل المواليد ، نسبة البطالة[٤٤٥] ، وتختلف التنمية عن النمو ذلك أن اصطلاح النمو

٤٤٥ـ عباس على محمد ، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق ، مركز العراق للدراسات ، العراق ٢٠١٣، ص ص ٢٨-٢٩

يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية فتشير الى مسار حالة التقدم والنمو.

إن ترجمة النمو القوي إلى أوضاع معيشية أفضل هو الهدف الذي يطمح إلى تحقيقه صناع السياسات في الاقتصاديات النامية، التي شهد كثير منها نموا اقتصاديا قويا في العقد الماضي لكن تظل مؤشرات الفقر وانعدام المساواة والبطالة مرتفعة بعناد في كثير من البلدان ولا تقل جودة النمو أهمية عن مستواه — بل قد تكون أكثر أهمية فالنمو المرتفع وحده لن يحسن النتائج الاجتماعية.

وهناك اتفاق متزايد على أن النمو الشامل — الذي يستفيد منه جميع أفراد المجتمع — هو عنصر مهم فيما يطلق عليه النمو الجيد والقاسم المشترك للنمو الشامل هو جودته، التي يمكن أن تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين.

وقد بين التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث أن النمو المرتفع لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين النتائج الاجتماعية وبالمثل تكون النتائج الاجتماعية الجيدة التي تتحقق دون نمو سليم غير قابلة للاستمرار من خلال دراسة لـ Berg, Ostry, and Zettelmeyer, سنة ٢٠١٢ [٤٤٦]

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والبيئية ، فقد لاقى هذا المفهوم العديد من التعاريف واختلفت حوله الآراء والاتجاهات ، فلكل تعريف خاص ، فهو من بين المواضيع المهمة التي لاقت انتباه واهتمام الباحثين في مختلف الميادين ، واعتبرته المنظمات الدولية على الدول كغيرها من الحقوق الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقه[٤٤٧]

بمناسبة الاحتفال بالعيد العاشر لمؤتمر ستوكهولم ، أجريت مناقشات في برنامج الأمم المتجددة للبيئة وفي المؤتمر العام الذي عقد لهذه المناسبة حول استخدام مصادر الثروة الطبيعية المتاحة لأي دولة من

٤٤٦ـــ ـ مونتفورت ملاتشيلا، ورينيه تابسوبا، وسامباويندي تابسوبا ، السعي الى الجودة النموالمرتفع وحده لن يحسن الاوضاع الاجتماعية ، مجلة التمويل والتنمية ، تصدر عن صندوق النقد الدولي ، العدد ٥٢ الرقم ، ٢ يونيو٢٠١٥ ، ص ١٤ .

٤٤٧.تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٧، ص ١١.

أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون استن ا زف الموارد الطبيعية بل الحفاظ عليه بحيث تظل متاحة للاستعمال للمستقبل وفي ظل هذا ظهرت فكرة التنمية المستدامة بمكوناتها الثلاثة حماية البيئة ممثلة في مصادر الثروة الطبيعية ، تحقيق النمو الاقتصادي تحقيق التمية الاجتماعية ، وفي ظل الحاجة لتقديم شرح مفصل للتنمية المستدامة شكلت لجنة دولية وهي اللجنة الدولية للبيئة والتنمية

وعرف بقمة الأرض والذي عقد في ريودي جانيرو من 3 إلى 11 ي وليو 1992 ، اعتمد المؤتمر التنمية المستدامة كسياسة تلتزم بها كل الدول حتى لا يحدث أضرار بالبيئة أو بصحة الإنسان والاقتصاد[٤٤٨] نتيجة للأشغال غير الرشيدة لمصادر الثروة الطبيعية ، ويتم التوصل إلى ما يسمى بأجندة القرن21

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا أو مبتكرا في الفكر التنموي إذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا بالنسبة لهذا المصطلح و لقد عرفت التنمية المستدامة ازدحام واسع في التعريفات،فقد حصر التقرير الصادر عن معهد الموارد العلمية 20 تعريفا واسعة التداول للتنمية المستدامة،وقد قسم هذا التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات اقتصادية،بيئية ،اجتماعية وتكنولوجية

التعريفات الاقتصادية[٤٤٩] :وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك كما يلي"استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل"،وأيضا"الحصول على الحد الأقصى من المنافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها."

و عرفت كذلك التنمية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ على أنها(ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية و البيئية لأجل الحاضر و المستقبل)

٤٤٨. كمال مصطفى ، تغير المناخ سيؤثر على امن وسلامة العالم كله ، السياسة الدولية ، العدد ١٧٠، ٢٠٠٧، ص ص ١٠٥-١٠٦

٤٤٩. عبد القادر عوىنان، تحلىل الآثار الإقتصادىة للمشكلات البىئىة في ظل التنمىة المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة ، ٢٠٠٨،ص ٤٦.

على الصعيد الاجتماعي والإنساني تعني " السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمة فمثلا للتعلىم أهمىة كبىرة لما ىقدمه من وظائف ومهام تكشف درجة تطور المجتمع وتحضره ، وبالتالي تفىد في وضع الخطط المناسبة التي تهدف إلى تنمىة الموارد البشرىة وفقا للاحتىاجات ومتطلبات المجتمع والتي تدخل عاملا مهما في العملىات الإنتاجىة لكونها إحدى المدخلات المهمة لرفع القدرة الإنتاجىة وزىادة حجم الإنتاج ، كما ىسهم في رفع دخل الفرد من الخبرات والقابلىات العلمىة والمهنىة إذ تشىر تقارىر البنك الدولي لسنة ١٩٩٦ إلى إن القوة البشرىة تسهم في الغالب بنمو مقداره(٦٤ %) من الثروة والدخل الوطني إذا كانت تحظى بمستوى متوسط من التعلىم في حىن تضىف الثروات الطبىعى والموارد المادىة نموا في الثروة مقداره (٢٤%) [٤٥٠].

3-على الصعيد البيئي ":تعني حماية الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية

4-على الصيد التكنولوجي ":نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة،وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة."

و بهذا فهي التنمية المستدامة هي تلك التي تلبي حاجات الأجيال الحاضرة دون الإضرار بقدرة وحقوق الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها ، مع التأكيد على ثلاث انواع من التوازن هي : التوازن بين الشمال والجنوب ، والتوازن بين الكائنات الحية ، والتوازن بين الأجيال.

وهي كذلك عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر ، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة و من وجهة نظر علماء الاقتصاد تعرف بانها مجموع النظريات والقوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد و المجتمع ، هذه العلاقات تنشأ عن طريق تبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق الرفاهية لجميع افراد المجتمع[٤٥١]

من وجهة نظر علماء الاجتماع :حيث يركزون على الإنسان باعتباره جوهر التنمية وكذا العلاقة

---

٤٥٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرىر التنمىة البشرىة لعام ١٩٩٣ ،مركز ودراسات الوحدة العربىة ، بىروت، ١٩٩٣ ص٣

. عبد الله خبابة ، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية التنمية المستدامة ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٩، ص ٣٤٩ ٤٥١

الاجتماعية ومحاربة الفقر والتوزيع العادل للموارد واتخاذ القرار بالنسبة للمشاركة الشعبية.

من وجهة نظر علماء البيئة : وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث واستغلال المياه وقطع الغابات و التربة انجراف التربة.

تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وضع إستراتيجية متكاملة ذات أهداف محددة وأولويات واضحة تراعي تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، والمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية

ولعل أهم مرتكزات تلك الإستراتيجية تعزيز بناء القدرات البشرية ووضع عدد من المؤشرات والمعايير لقياس مدى تحقق التنمية وإجراء تقييم دوري لمتابعة برامجها وتوجيه مسارها ,وبهذا نطمئن إلى أننا نسير في الاتجاه الصحيح[٤٥٢].

المفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة:

تتم الإشارة هنا إلى أن مبادئ الشريعة الإسلامية كانت السباقة في مجال الحفاظ على الموارد البيئية على الأفكار التي جاء بها الغرب فيما بعد بآلاف السنين، فان من مزايا التشريع الإسلامي الحفاظ على سلامة الإنسان من خلال المحافظة على وسائل و عناصر الحياة

إن أمور البيئة في إطار التنمية المستديمة بالمنظور الإسلامي هي نعم الله على البشر، وان الله قد أعطانا جميعا حق الانتفاع بها، فلا يحق لطائفة الاستئثار بها دون غيرها، وان الإنسان خليفة عن الله في ملكه ووصى على البيئة وليس مالكا لها، من هذا المنطلق يأخذ منها بقدر الحاجة مع أداء واجبه في شكر هذه النعمة، والمحافظة على جمال الطبيعة ومكوناتها هي جزء من عقيدة المؤمن، وصدق الله عز وجل في قوله:﴿أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وما لها من فروج والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج تبصرة وذكرى لكل عبد منيب﴾ (ق،الآية 5 ـ٨)

وقوله تعالى :﴿والذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور...﴾(الملك الاية١٥)

. علي أحمد الكبيسي، التنمية المستدامة في الوطن العربي ، مجلة الدوحة، العدد ٥٥، ٢٠١٢، قطر، ص ٥ ٤٥٢

ومن هنا يبدو جليا أن الحفاظ على الموارد التي حبانا الله إياها يدخل في صميم شكر النعمة لله عز وجل و هناك العديد من أحاديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم التي تحث على الغرس و عدم إحراق الأشجار حتى إبان الحروب وعدم إتلاف مصادر المياه.[٤٥٣]

أبعاد التنمية المستديمة :

البعد الاقتصادي: ويشمل النمو الاقتصادي المستديم بالتركيز على فكرة التسيير العقلاني للنظام-الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الثروة عن طريق مراقبة تنمية نصيب الفرد من الناتج المحلي، الميزان التجاري للدول، ، معدل استهلاك الفرد للطاقة، كثافة استخدام الموارد في الإنتاج.

البعد الاجتماعي: العدالة و النوعية في التنمية بين أفراد المجتمع ونوعية الخدمات الصحية والتعليمية التي يتم تقديمها فتمثل الصحة حالة من الرفاهية البدنية والذهنية والاجتماعية وليست مجرد غياب المرض أو الإصابة بالعجز ويضع تقرير منظمة الصحة العالمية مسؤولية تقديم الحاجات والخدمات الصحية على

ما تقدمه منظومة الخدمات الصحية المحلية للسكان من خدمات تسد مطالب السكان أنفسهم من حيث

المجتمع السكاني وتعداده وكفاءة توزيعها الجغرافي وطبيعة المراكز الخدمية التي تقدمها وكل ذلك مرتبط بطبيعة الأطر الثقافية والسلوكية والاجتماعية وحتى البيئية.

وتضع التنمية المستدامة مؤشرات المؤسسة الصحية وكفاءة عملها وقابليتها على العطاء هدفا أساسيا في تحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة للسكان في عملية تقييم مستوى التنمية في البلد[٤٥٤]

البعد البيئي : تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية من خلال الموازنة بين درجة الرفاه دون إحداث خلل في المنظومة البيئية.[٤٥٥]

٩.بوثلجة عبد الناصر،بورحلة ميلود، دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي(التجربة المغربية.)، الملتقى الدولي حول:مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قالمة يومي ٠٣ و ٠٤ ديسمبر ٢٠١٢، ص ٢٢٤.

٤٥٤. رياض كاضم سلمان الجميلي، صباح خلف الكناني، التنمية المستدامة وأثرها في تطوير قطاع الخدمات الحضرية للمدن، مجلة الأستاذ ، العدد ٢٠٠، جامعة كربلاء، العراق، ص ١٠.

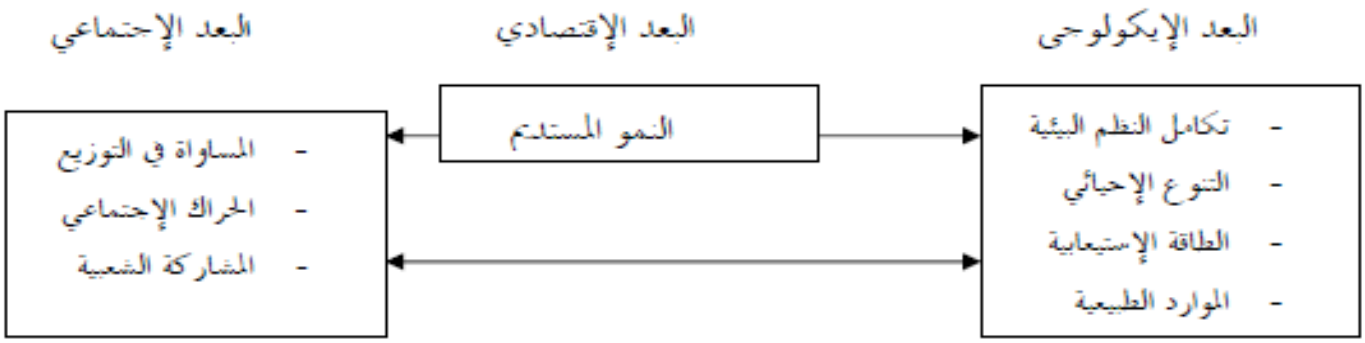

المصدر:عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط،التنمية المستدامة فلسفتها وآليات تخطيطها وأدوات قياسها،دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2007،ص41

مضامين التنمية المستديمة :

إن التنمية المستديمة تقوم على أساسات ضرورية نحاول تلخيصها في ما يلي :

النظرة الإستراتجية : بحيث يعتمد تخطيط التنمية في البلد على نظرة بعيدة المدى أي التفكير في المستقبل البعيد فالاستراتجيات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في الوقت الحالي لها انعكاسات مباشرة على الأجيال القادمة ولهذا فمن الواجب وضع حقوق الأجيال القادمة ضمن الاهتمامات الانية للتنمية [٤٥٦].

العدالة التوزيعية سواء داخل الجيل الواحد أو بين الأجيال ولهذا فمن الضروري أن يترك الجيل الحالي بيئة غير مدمرة وغير ملوثة للأجيال اللاحقة وهذا يتم عن طريق الاهتمام بالبيئة سواء من طرف الدولة او المؤسسات او الأفراد والنظر إليها بأنها احد الأبعاد الرئيسية بل والمصيرية في تواصل التنمية و عليه يجب التسيير العقلاني والعادل للموارد الطبيعية.

ان التنمية المستديمة يجب أن تعنى بتحقيق النمو المتواصل في كل الأماكن وان لا ينحصر في مكان دون الأخر كما ان التنمية المستديمة لا تعني فقط نمو الدخل القومي للأفراد و لكن تعنى و بصفة أساسية بالتحسن المستمر في نوعية الحياة و الرفاهية.

---

٤٥٥. أبو زنط وغنيم ، ماجدة عثمان محمد ، التنمية المستدامة من منظور الثقافة الاسلامية ، مجلة دراسات العلوم الادارية العدد 1 ، الجامعة الاردنية، الاردن ، ص ٢٣.

٤٥٦. احمد كاظم البطاط ، التنمية المستدامة مسار جديد في نظريات التنمية الحديثة، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد ١١، المجلد ٥ ، ٢٠٠٧، جامعة كربلاء ، العراق ،ص٨٩.

لقد ركزت تقارير التنمية البشرية التي بدأت الأمم المتحدة في إصدارها منذ العام ١٩٩٠ على محورية الإنسان في العملية التنموية و عملت هذه التقارير على تصنيف الدول بناء على مفهوم ومعايير لتنمية البشرية المستدامة [٤٥٧] وعليه فإن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق رفاهية الإنسان وليس هدفا في حد ذاته ن وعليه فمسؤولية الحكم الرشيد مراقبة نوعية مؤشرات تحسين حياة المواطنين

٢/ المبادرات الدولية والإقليمية للتنمية المستدامة :

لقد شهد المجتمع الدولي العديد من النقاشات والاجتماعات حول تبني مفهوم التنمية المستدامة مواكبا التطورات العالمية لتزايد التلوث و تعمق أثار التغيرات المناخية وقد سارعت العديد من الدول إلى تبني المبادرات الدولية والتوقيع عليها من خلال الانضمام لبرامج الأمم المتحدة ولكن ليس كل الدول الموقعة على المبادرات الدولية للتنمية المستدامة والبرامج الدولية لحماية البيئة و الموارد تنفذ خطط البرامج كاملة

وقد شهدت برامج التنمية المستدامة تطورات منذ الإستراتيجية العالمية لحفظ البيئة في عام 1980 ، وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية الصادر في عام 1987 ، وهذه اللجنة كانت برئاسة رئيس وزراء النرويج غرو هارلم بروندلاند .و لقد كان لتقرير بروندلاند الصادر عنها دور بارز في الترويج لمفهوم التنمية المستدامة

وفي مرحلة لاحقة، اتسع الحوار العالمي حول التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في عام1992 ونتيجة لقمة الأرض، عقدت مؤتمرات كثيرة وأبرمت اتفاقيات عديدة، أفضت إلى اتفاق دولي حول أوجه محددة للتنمية المستدامة.

٤٥٧. كريم حسين ، مفهوم الحكم الصالح ، مشاركة بكتاب الفساد والحكم الصالح في الدول العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٦٥.

وترد أبرز هذه المؤتمرات والاتفاقيات في الجدول التالي:

التاريخ	مؤتمرات واتفاقيات
1992	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو)
1992	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (ريو دي جانيرو)
1992	اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (ريو دي جانيرو)
1994	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة)
1994	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (باريس)
1994	مسودة إعلان المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة (جنيف)
1995	اتفاق مراكش المؤسس لمنظمة التجارة العالمية (مراكش)
1995	مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن)
1995	المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين)
1996	مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – الموئل الثاني (إسطنبول)
1997	بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (كيوتو)
2000	مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة (نيويورك)
2000	بروتوكول السلامة البيولوجية المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (كرتاخينا)
2001	اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالملوّثات العضوية الثابتة (استكهولم)
2002	المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري)
2002	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ)

إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانزبورغ في ٢٠٠٢ كان من أهدافه تقييم الأعمال المنجزة في مجال الحفاظ على البيئة وتطبيق استراتجيات التنمية المستدامة ضمن برامج التنمية الدولية ، و كان لهذا المؤتمر الدور في تغيير مفهوم التنمية المستدامة من خلال اقتراح الاتحاد الأوروبي بتعديل اللغة المستخدمة في وصف التنمية المستدامة مما أدى إلى فهم أفضل للتنمية بعد ذلك، حيث كان مؤتمر ريودي جانيرو يرى بان التنمية المستدامة هي عملية إنمائية واحدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية في حين خطة جوهانزبورغ ترى بأن التنمية ثلاث مسارات منفصلة تشكل ثلاث أبعاد متداخلة وعليه أصبحت تدرج الاهتمامات البيئية ضمن مخططات التنمية الاقتصادية[٤٥٨] ، و تركزت الجهود الدولية على تطبيق

٤٥٨.تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية،الأمم المتحدة نيويورك ٢٠١١، ص ص ٥-٦.

الاتفاقيات المبرمة بدلا من إبرام اتفاقيات جديدة، وذلك من خلال منتديات منها مؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقيتي التنوع البيولوجي والتغير المناخي[٤٥٩]

وبعد ٢٠٠٢ انعقدت العديد من المؤتمرات الدولية الأخرى التي تبحث وتركز على التنمية المستدامة من خلال متغيرات جديدة تمثل التحديات الأبرز في القرن الواحد والعشرين للعالم و منها[٤٦٠] :

التاريخ	المؤتمرات أو الاجتماعات
2011-2002	اجتماعات لجنة التنمية المستدامة (11-19)، نيويورك
2002	الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
2002	المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
2003	المؤتمر الدولي المعني بالإسهام بالمعايير والمؤشرات في إدارة الغابات المستدامة
2003	القمة العالمية لمجتمع المعلومات
2003	المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر
2005	المؤتمر الدولي حول الطاقات المتجددة
2005	منتدى التنمية حول "دمج السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية"
2006	مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ (نيروبي)
2007	مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ (بالي)
2008	المنتدى الثالث الرفيع المستوى بشأن فاعلية المعونة
2008	المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: التحديات الماثلة في مجالي تغيّر المناخ والطاقة الأحيائية
2009	مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ (كوبنهاغن)
2009	مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب
2009	مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي (روما)
2009	مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة (بون)
2010-2008	قمم مجموعة العشرين في واشنطن في 2008، وفي لندن وبطرسبرغ في 2009، وفي تورنتو وسيول في 2010

٤٥٩. تقرير القرار ٢ ، خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، ٢٦ أوت الى ٤ سبتمبر ٢٠٠٢، الامم المتحدة نيويورك ، ص ص ٤٩،٦٢.

٤٦٠. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ص ٧.

ركزت الاتفاقيات الدولية المنعقدة على محاربة كل ما يضر بالبيئة وما يؤدي إلى تعميق الفقر والفوارق الاجتماعية ،واعتبار الموارد الطبيعية والبيئة ملكية مشتركة بترتب عنها مسؤو لية مشتركة في الحفاظ عليها فقد أعادت الدورة الحادىة عشرة لانعقاد لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة والمنعقدة في الفترة من ٢٨ نيسان/أبرىل إلى ٩ أىار/ماىو عام٢٠٠٣ ، التأكيد على أن تخفيف وطأة الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماىة الموارد الطبيعية وإدارتها بأساليب مستدامة سوف تظل من القضاىا الأساسية خلال عقد جوهانسبرج ٢٠١٢/٢٠٠٢

كما دعت الدورة الحادىة عشرة الدول والحكومات الأعضاء إلى اتخاذ التدابير والإجراءات العملية اللازمة لذلك مثل وضع استراتيجيات وبرامج وطنية لتحقيق التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة وإتباع نهج أكثر شمولا في تطبيقها كما طالبت اللجنة هيئات و وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية بدعم ومساندة جهود الدول المختلفة المتعلقة بالتنمية المستدامة مع التركيز على مجموعة موضوعات رئيسية منتقاة في كل دورة انعقاد للجنة والتي مدتها عامان، هذا وقد تم اختيار الطاقة كموضوع رئيسي لدورة اللجنة في عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٦[٤٦١]

أما في الجانب الإقليمي فقد واكبت الدول العربية التطور العالمي نحو تبني التنمية المستدامة و عليه فقد كانت للدول العربية اتجاهات إقليمية تتماشى والتصورات العالمية

١ / ففي إطار التحضير لمؤتمر القمة في جوهانزبرغ قام مجلس الوزراء العرب للشؤون البيئية بالتعاون مع الهيآت الإقليمية UNEPوESCWO بإصدار إعلان ابو ظبي في ٢٠٠١ و الذي تضمن الإعلان العربي للتنمية المستدامة ومبادرة التنمية في المنطقة العربية

٢/ اجتماع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون البيئية عام ٢٠٠٢ مقدما تلك المبادرة للتنمية المستدامة بإسم المجموعة العربية المشاركة في مؤتمر القمة و هي مبادرة تتضمن التصورات العربية وتوجهات الإقليم العربي اتجاه التنمية المستدامة و تؤكد التزام الدول العربية بتنفيذ جداول أعمال القرن[٤٦٢]

---

٤٦١. تقرير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية- إطار للعمل، ص ٣.

٤٦٢. تقرير الجنة الاقتصادية لغربي أسيا الاسكوا، الاتفقاقيات الدولية وقضايا التجارة والبيئة في المنطقة ، الامم المتحدة، نيويورك ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٢.

و بما أن الدول العربية تتقاسم مشاكل مشتركة ومتعددة في قضيا البيئة والاستدامة و نقص الموارد الطبيعية خاصة المياه وتزايد التلوث والتصحر، و على الرغم من تباين هذه المشكلات من قطر إلى قطر الا أن العمل العربي المشترك ما لبث أن تمت ترجمته في ارض الواقع، من خلال اتفاق الدول العربية على التعاون الدولي في إطار ترتيبات تبني التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد البيئية من التدهور والإسراف و يمثل الجدول التالي أهم المشاركات والمبادرات العربية [٤٦٣]

التاريخ	الإعلان أو المبادرة
1986	الإعلان العربي عن البيئة والتنمية
1991	الإعلان العربي عن البيئة والتنمية والتوقعات المستقبلية
1992	برنامج العمل الإقليمي للتنمية المستدامة
2000	إعلان المنتدى العالمي الأول للبيئة من منظور إسلامي
2001	إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي
2001	إعلان عُمان عن البيئة والتنمية المستدامة
2002	الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة
2002	الإعلان الإسلامي للتنمية المستدامة
2002	الإعلان الوزاري المشترك حول التنمية المستدامة الصادر عن المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة
2002	المبادرة العربية للتنمية المستدامة
2003	إعلان أبو ظبي حول البيئة والطاقة
2003	مبادرة أبو ظبي حول تنفيذ النشاطات ذات الأولوية في برنامج العمل الإقليمي خلال الفترة 2003-2008 (مكافحة التصحر)
2005	إعلان الحكم الرشيد من أجل التنمية في مبادرة البلدان العربية (إعلان البحر الميت)
2006	التزامات جدة حول التنمية المستدامة (المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء البيئة)
2007	الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامين
2008	الإطار العام للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي (المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء البيئة)
2009	القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الأولى (الكويت)
2009	الإستراتيجية الإقليمية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدامين
2010	إعلان الدوحة بشأن الإحصاء في المنطقة العربية
2010	الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث
2011	القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثانية (شرم الشيخ)
2011-1993	البيانات العربية في جلسات السياسات للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٤٦٣. تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الاسكوا ، الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مرجع سابق الذكر، ص ٩.

و على هذا فان السياسات العربية توجهت نحو تكريس الجهود وبدل المزيد منها في تنفيذ التوجهات نحو تنمية سليمة تضمن نمو اقتصادي واجتماعي و حماية للموارد الطبيعية و لهذا: [٤٦٤]

- . تم في مؤتمر قمة الجزائر في مارس ٢٠٠٥ اعتماد مخطط مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لتنفيذ مبادرة التنمية المستدامة
- . عقد الدورة الاستشارية التاسعة من طرف المنتدى الوزاري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الإمارات العربية في فبراير ٢٠٠٦
- . إعداد التقرير العربي حول الطاقة و الصناعة وتلوث الهواء وتغير المناخ ليقدم إلى الدورة الرابعة عشر للجنة التنمية المستدامة في نيويورك ٢٠٠٥
- . تم انتخاب سلطنة عمان لمنصب نائب رئيس مؤتمر الأطراف لاتفاقية التغير المناخي و برتوكول كيوتو

لقد انعكس الاهتمام والالتزام السياسي في المنطقة العربية بالاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف بالتوقيع و التصديق بالانضمام إلى ما يفوق ٦٤ معاهدة واتفاقية إقليمية خاصة بالبيئة ، ومن أهم المعاهدات و الاتفاقيات معاهدات ريو الثلاث المركزة على التنمية المستدامة : معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD، ومعاهدة التنوع البيولوجي CBD، و معاهدة الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي UNFCCC.

إلا أن وضع هذه الاتفاقيات و المعاهدات موضع التنفيذ في المنطقة العربية كان متواضعا في العديد من البلدان بسبب الافتقار إلى الموارد الكافية (مالية ، تقنية ، بشرية)، و قد حققت معاهدة مونتريال للأزون أكبر مستوى من النجاح من ناحية التنفيذ في المنطقة العربية ، مما يظهر الالتزام بالقضايا البيئية الدولية عندما تتوافر الموارد المالية و الدعم الفني، و من ناحية أخرى فإن الاتفاقيات التي تهم المنطقة العربية بشكل أساسي خاصة UNCCD و UNCBD لم تحقق تقدما، بينما حققت المعاهدات و الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالبحار قدر اكبر من الاستجابة من قبل دول المنطقة [٤٦٥].

٤٦٤. سايح بوزيد ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية حالة الجزائر ، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، ٢٠١٣، ص ص ١٧٩-١٨٠.

٤٦٥. تقرير الوضع البيئي في العالم العربي ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة إدارة التعاون الإقليمي ، المكتب الإقليمي لغرب آسيا ، ٢٠٠٣، ص ٣٠-٣١.

ولما كانت الزراعة أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي و الأمن الاقتصادي للدولة والفرد العربيين، فإنها قد وجدت لها مركزا خاصا ضمن استراتجيات التنمية المستدامة في الوطن العربي ، حيث تشير كل الاتفاقات و المعاهدات الإقليمية إلى الاستدامة و حماية التربة والموارد المائية ومكافحة التصحر في الإقليم العربي على اعتبار الزراعة المقوم الأساسي لتوفير الغذاء للمواطنين و تمس بالدرجة الأولى الحاجيات الأساسية ولها تأثير مباشر أولي على الفرد العربي و نورد هنا ملخص للاتفاقيات العربية حول التنمية الزراعية المستدامة[٤٦٦] :

١/ بيان قمة تونس للتنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي :

صدر هذا البيان عن اجتماع قادة الدول العربية في تونس خلال الفترة ٢٢/٢٣ مايو 2004 ، وذلك استشرافا لمستقبل إنتاج غذائي آمن في الوطن العربي واستدامة الموارد الزراعية العربية، وانطلاقا مما تزخر به المنطقة العربية من موارد زراعية وطبيعية، وضرورة العمل على الاستخدام الأمثل والرشيد لتلك الموارد.

٢/ إعلان القاهرة لمبادئ التعاون العربي في استخدام وتنمية وحماية الموارد المائية العربية:

صدر هذا الإعلان عن اجتماع أصحاب المعالي وزراء الزراعة والوزراء المسئولين عن المياه والري العربي، في المؤتمر الوزاري العربي للزراعة والمياه، الذي عقدته المنظمة في القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة ٢٩-٣٠ أ بريل عام١٩٩٧ .و قد أكد الإعلان على التزام أصحاب المعالي الوزراء باتخاذ مجموعة من التدابير والآليات التي تساهم في تحقيق الأمن المائي اللازم لضمان وتواصل الأمن الغذائي العربي.

٣/ إعلان أبو ظبي للتنمية الزراعية ومكافحة التصحر:

صدر هذا الإعلان عن اجتماع أصحاب المعالي وزراء الزراعة والمسئولين عن شئون الزراعة في الدول العربية، في الدورة العاديةا لسابعة والعشرين للجمعيةا لعمومية للمنظمةا لعربية للتنميةا لزراعية،ا لذي عقد في مدينةأ بو ظبي لدولةا لإماراتا لعربيةا لمتحدة خلال الفترة٢٨-٣٠ أبريل ٢٠٠٢

٤٦٦. التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام ٢٠٠٧، المنظمة العربية للتنمية الزراعية لجامعة الدول العربية، الخرطوم، ص ص ٤١-٤٢.

وقد أصدر مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة في مايو 2004 القرار) ق .ق 272 :د .ع (16) ٢٠٠٤/٥/23 باعتماد مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية في إطارها العام، والعمل على أعلى المستويات للترويج واستقطاب الدعم اللازم لها .ودعا القرار الدول العربية إلى تنفيذ المبادرة في شقها الوطني من خلال المؤسسات ا لمعنية بالبيئة واللجان ا لوطنية ذات ا لعلاقة، كما دعا منظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة وصناديق ومؤسسات التمويل الدولية إلى دعم جهود الدول العربية في تنفيذ المبادرة ويعتبر المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) من بين المراكز النشطة في مجال البحوث العلمية للتنمية المائية والزراعية في الوطن العربي

٣/ معوقات التنمية المستدامة في الوطن العربي:

١/ غياب الحوكمة والرشادة الاجتماعية و الإدارية التي تعزز التنمية الاستيعابية في كلا المجالين السياسي والاقتصادي بما ينعكس إيجابا على المجال الاجتماعي [٤٦٧]، فضعف المراقبة وقصور تطبيق آليات الحوكمة أدى إلى تحويل وجهة الاستثمارات الحكومية و عدم فاعليتها فقد أدى انتشار الفساد بصفة رهيبة إلى تزايد تحويل الأموال الصعبة نحو الخارج وكذلك اختلاس الأموال الموجهة نحو التنمية المحلية الداخلية و هذا الفساد بسبب الإبقاء على هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى ، وكذلك تبعية المجتمع المدني وعدم استقلاليته

٢/ تغير المناخ:

يفرض تغير المناخ تحديات كبيرة على البلدان العربية نظرًا إلى موقعها في منطقة هي مصدر رئيسي لإمدادات الوقود الأحفوري في العالم، وإذا كانت بعض البلدان قد عمدت إلى اتخاذ تدابير أولية لتنويع اقتصادياتها بدافع الحرص على ما تملكه من موارد قصيرة الأمد، قد لا يتوفر هذا الدافع في بلدان أخرى، إذ تعول على موارد أطول أمدا تبقى لعقود طويلة.

٤٦٧ــ تقرير UNDP حول تحديات التنمية في الدول العربية٢٠١١ ، نحو دولة تنموية في المنطقة العربية ، ص١٦
http://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/report/Arab%20Human%20Development%20challenges%20report%202011.pdf

وإزاء الاعتراف بأن الجهود المبذولة لاحتواء تغير المناخ لن تجدي في درء آثاره، ترى المنطقة العربية نفسها أمام تحد خطير للتكيف مع هذه الآثار، فمن المتوقع أن تنخفض كمية الأمطار وخصوصًا في بلدان حوض المتوسط، وتتفاقم مشكلة النقص في الموارد المائية الشحيحة أصلا، والمتوقع أن تكون بلدان حوض المتوسط الأكثر تأثرًا بارتفاع مستوى سطح البحر، حيث التجمعات السكانية الكبرى في المدن الساحلية الأكثر تعرضًا للمخاطر، وهذا الوضع معرض للتفاقم بفعل تزايد وتيرة وحدة الفيضانات وموجات الجفاف، بحيث يؤدي النقص في الموارد المائية، وارتفاع درجات الحرارة، وانتشار الظواهر الطبيعية الخطيرة، إلى انخفاض في الإنتاجية الزراعية، وتراجع في الأمن الغذائي .وفي ظل هذه المخاطر فإن الإصلاحات المؤسسية في تخطيط مشاريع التنمية المستدامة وتنفيذها حاجة ملحة[٤٦٨].

و إذا اتخذنا مصر كمثال واقعي بالغ الأهمية فقد أثبتت البحوث والدراسات المتعددة، أن التغيرات المناخية ترجع إلى ازدياد معدلات انبعاث الغازات الماصة للحرارة، وبخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان، وتؤدى هذه التغيرات المناخية إلى آثار شديدة على مختلف القطاعات، ويتمثل أثر التغيرات المناخية على مصادر المياه، في تغير كميات وأماكن سقوط الأمطار ومواسمها، وارتفاع مستوى سطح البحر، ومن حيث التأثير علي الأراضي الزراعية فلقد قدرت الأبحاث والدراسات التي أشرفت عليها وحدة التغيرات المناخية بجهاز شئون البيئة المصري، أن ارتفاع منسوب مياه البحر سوف يؤدى إلى غرق 1% على الأقل من مساحة مصر الكلية، مما يعنى فقدان مصر لنحو 20% من أراضيها الزراعية الخصبة المأهولة بالسكان خلال العقد القادم، كما أدت التغيرات المناخية إلي نقص إنتاجية الزراعة وتغير خريطة التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية كنتيجة لتغير معدلات وأوقات موجات الحرارة، أما فيما يخص التأثير على المناطق الساحلية، فقد أدت التغيرات المناخية إلي غرق بعض المناطق المنخفضة في الدلتا وبعض المناطق الساحلية الأخرى، وزيادة معدلات نحر الشواطئ وتغلغل المياه المالحة في التربة، وزيادة معدلات تملح الأراضي الساحلية وارتفاع مستوى المياه الجوفية وتأثر الإنتاج السمكي كنتيجة لتغير الأنظمة الإيكولوجية في المناطق الساحلية .ومن حيث التأثير على مصادر الطاقة، فقد ازداد

٤٦٨. تقرير الاسكوا ، الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ٩.

الضغط على الطاقة للتبريد في المنازل .وبالإضافة إلي ما سبق، فهناك التأثيرات الصحية الناتجة عن نقص المياه وارتفاع الحرارة والرطوبة وزيادة شدة الموجات الحارة والباردة، حيث تعمل زيادة درجات الحرارة علي رفع معدلات وفيات الأطفال، وكذلك فإن زيادة معدلات الرطوبة تزيد الشعور بعدم الارتياح، وتقلل كفاءة العمال والإنتاج[٤٦٩].

وتعتبر التغيرات المناخية من بين أكبر التحديات التي تواجه البلدان العربية و ذلك بعود إلى التأثيرات المترابطة للتغيرات المناخية بالمتغيرات التنموية للمجتمعات العربية فالتغيرات المناخية تقود إلى تناقص المياه العذبة وتلوثها و تدهور الأراضي الخصبة و تراجع مساحات المراعي مما يخلق حالة من الندرة تؤدي بالضرورة إلى تنافس حاد من اجل الحصول على المياه والمراعي مما يؤدي الى تفجير النزاعات واختلال التوازن في المجتمع، و هذا ما يمثله الشكل البياني التالي من تقرير التغيرات المناخية تهديد للأمن من طرف المجلس الأعلى للحكومة الألمانية حول التغيرات المناخية العالمية.[٤٧٠]

---

٤٦٩. سمر خيري مرسي غانم، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية، نقلا عن جهاز شئون البيئة، 2008 و 2009 و 2010 ، التقرير السنوي بشأن حالة البيئة في مصر، أعداد مختلفة، وزارة الدولة لشئون البيئة، جمهورية مصر العربية ص١٠. http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/09.pdf

٤٧٠. Steffen Bauer. Rapport du Conseil consultatif sur le changement climatique mondial du gouvernement fédéral allemand Le changement climatique : un risque pour la sécurité 21/02/2008. P 16.

Situations de conflits susceptibles de déstabiliser l'ordre international

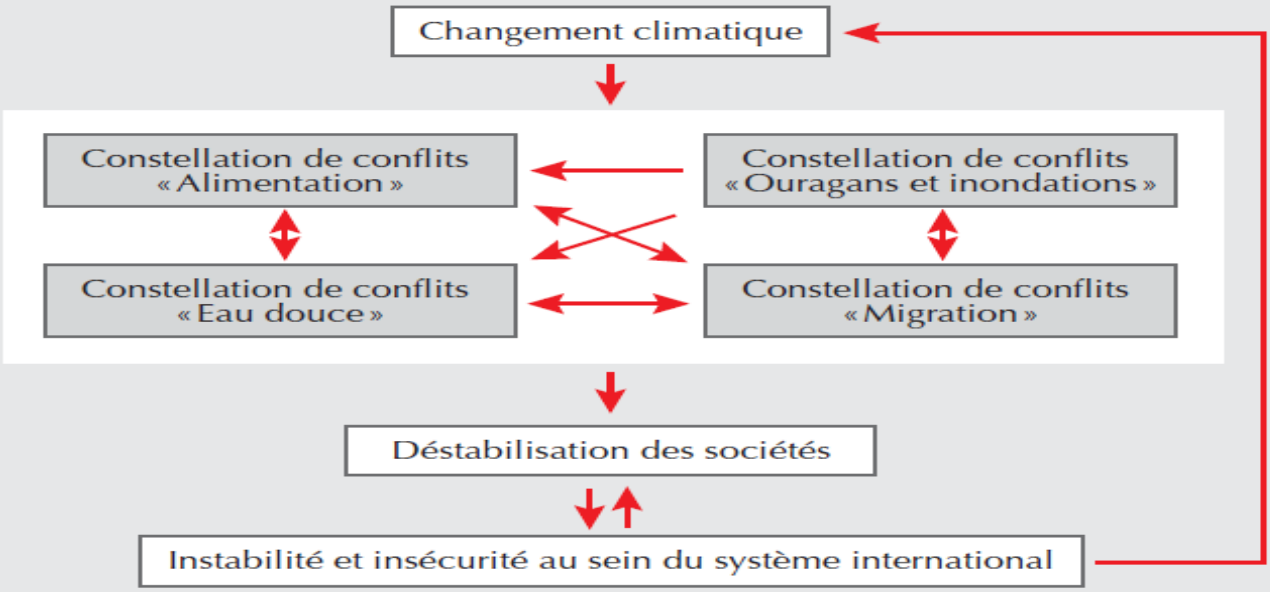

٣/ نمو متقلب بتقلب سوق النفط :

جلبت عائدات النفط العربي معها ثروة استثنائية في الدول المنتجة للبترول الذي يمثل نحو 90 في المائة من ميزانياتها العامة السنوية، وهذه العائدات هي التي تعزز كذلك نمو الصناعات المصاحبة لها، وفرص العمل، والدخل، والتحويلات المالية لمواطني البلدان العربية الأخرى، من هنا فإن دخل النفط يشكل قوة دفع رئيسة للأمن الاقتصادي العربي لكن سوء إدارة المورد من طرف الحكومات العربية أدى إلى بقائها في حالة تبعية للمورد الواحد و تبيعة لرهانات تقلب السوق العالمي للنفط الذي يخضع للمساومات السياسية و ليس للمنطلقات الاقتصادية وبهذا فإن انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية أدى إلى تراجع الموارد المالية في العديد من الأقطار العربية و معه توقفت حالات كثيرة من مسارات التنمية التي تحتاج إلى الموارد المالية للتجسيد .

يمثل النفط الصناعة المحلية الأكثر أهمية، والأكثر إ سهامًا في الثروة الوطنية في المنطقة وما زال استخدام هذه الثروة وتوزيعها موضع نظر، وهي تعدُ في بعض الأحيان نعمة ونقمة في آن واحد وتتأكد مثل هذه التحفظات عند النظر في غياب الشفافية في الميزانيات العامة، وقصور مفهوم الحكم الرشيد في البلدان المنتجة للنفط وقد تسبب النفط كذلك في اندلاع الحروب والنزاعات المسلحة في أقطار عديدة من الوطن العربي ويشهد سوق النفط تقلبات شديدة تهدد مستقبل التنمية في العربي ففي مطلع هذا العقد الأول

من القرن الحادي والعشرين ارتفعت أسعار النفط لتبلغ مستوياتٍ قياسية، ما جعل بعض الاقتصاديات العربية يجني إيرادات لم يشهد مثيلا لها منذ سبعينات القرن العشرين، فبحسب تقديرات البنك الدولي حققت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموًا اقتصاديًا يعادل 6.2 في المائة سنويًا في الفترة ما بين العامين 2003 و 2006 ، هو الأعلى خلال ثلاثين عامًا، ويحاكي هذا المعدل المذهل إلى حد بعيد القفزة الاستثنائية التي شهدتها عائدات النفط .فقد راوحت سلة أسعار النفط في الاوبك ما بين 24 دولارا و 29 دولارا في العام٢٠٠٣ إلى ما بين 51 دولارا و 66 دولارا في العام ٢٠٠٦ وواصلت ارتفاعها لتصل إلى سعر غير مسبوق هو 147.2 دولارا للبرميل في تموز/يوليو 2008 وقد ارتفعت عائدات صادرات النفط بأكثر من الضعف في الفترة الممتدة بين العامين٢٠٠٣و2006 لكن الصدمات الخارجيّة التي أصابت البلدان العربية ترتبط بالركود العالمي الراهن الذي بدأ في العام ٢٠٠٧ بأزمة سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة وسيترك الانكماش العالمي آثاره في البلدان العربية و قد يفضي إلى اضطراب شديد الحدة في نماذج التنمية في البلدان العربية المعتمدة على النفط بصورة رئيسة حيث تشغل هاته الأخيرة استثمارات نشيطة في البنوك الأمريكية و لا تستطيع أن تحمي نفسها من انعكاسات الأزمات الدولية كما أن الانخفاض الحاد في أسعار البترول مع نهاية سنة ٢٠١٤ و سنة ٢٠١٥ سيكون له بالغ التأثير في خطط واستراتجيات التنمية بما ينعكس سلبا على رفاهية الفرد العربي[٤٧١]

٤/ التضخم السكاني غير الرشيد :

وعدم وجود مواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية الاحتياجات[٤٧٢] المتزايدة للسكان في العديد من الدول العربية فلقد أدي النمو السكاني في تلك الدول إلي تزايد الطلب على الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية كما عملت الزيادة السكانية على نمو

٤٧١ـ تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٩، المكتب الاقيلمي للدول العربية ، كركي للنشر بيروت ، لبنان ٢٠٠٩، ص ص١٠١-١٠٣

٤٧٢ـ تقرير UNDP حول تحديات التنمية في الدول العربية٢٠١١ ، نحو دولة تنموية في المنطقة العربية ، ص١٦
http://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/report/Arab%20Human%20Development%20challenges%20report%202011.pdf

ظاهرة التوسع الحضري، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، وانتشار ظاهرة السكن غير اللائق، والتوسع العمراني العشوائي، بالإضافة إلى تزايد عدد الفقراء والعاطلين وتدهور الأحوال المعيشية في كافة أرجاء الدولة بشكل عام، وفي المناطق العشوائية والتي تفتقر إلى وجود الخدمات الأساسية، بشكل خاص فضلا عن ذلك فقد أدت الضغوط السكانية إلى تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، مما يؤدي إلى نضوب الموارد الطبيعية الأساسية

فمصر تعد ثاني أكبر دولة بقارة أفريقيا من حيث عدد السكان، حيث بلغ تعداد سكانها في عام 2012حوالي ٨٥,١ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلي 98.6 مليون نسمة في عام . 2020 وفيما يخص الملامح الديموجرافية للسكان، فقد انخفض معدل النمو السكاني ليصل إلي % 1.9 سنويًا خلال الفترة من عام 2005 وحتى عام2011 وذلك مقارنة بالفترة ما بين عامي 1990 و 1995 والذي بلغ فيها .2.9% كما قدر معدل الإعالة الديموغرافي الإجمالي بحوالي 69.8% في عام2005 .

ويتركز حوالي % 42.8 من إجمالي عدد السكان في المناطق الحضرية، ولقد أدي هذا النمو المتزايد لسكان الحضر في مصر، إلي تزايد الطلب علي كل من الغذاء والمياه والكهرباء والأراضي مع النمو العمراني المتزايد وغير المسبوق للمدن المصرية، كمثيلاتها من مدن العالم الثالث خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حدثت طفرة عمرانية كبيرة أدت إلي تحول مصر من دولة زراعية ريفية، يمثل سكان الريف فيها أكثر من % 90 من إجمالي السكان في بداية القرن العشرين، إلي دولة وصل فيها سكان الحضر إلي حوالي % 43 من إجمالي السكان في نهاية القرن العشرين و نشأت المناطق العشوائية في مصر، خلال فترة النمو السريع للمدن كنتيجة للنمو السكاني المفاجئ وغير الرشيد وغير المخطط داخل المدن، والناتج عن الزيادات الطبيعية للسكان، والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن .وهو الأمر الذي أدى إلى العديد من الآثار السلبية على العمليات التنموية، واختلال التوازن السكاني بين المدن والأرياف، وزيادة نسبة سكان المناطق الحضرية.

ولقد تم تقدير عدد السكان في المناطق العشوائية بمصر في عام ٢٠٠٨ بحوالي 9 مليون نسمة، يعيشون في 1174 منطقة عشوائية تبلغ مساحتها حوالي 418.138 كيلو متر مربع. ويعيش حوالي 3.5 مليون نسمة منهم في مناطق عشوائية بالقاهرة الكبرى في حوالي 184 منطقة تفتقر إلى المرافق والخدمات [٤٧٣]

٤/ الفقر و البطالة: يعد الفقر احد المشكلات الرئيسية في طريق التنمية المستدامة في الوطن العربي ذلك انه يندرج ضمن التحديات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وله ارتباطات قبلية وبعدية بالمسببات والنتائج على التنمية المستدامة فضعف التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تواصل حالات الفقر و تفشي البطالة بما ينعكس على العلاقات الاجتماعية وبدورها تنعكس على التحديات البيئية[٤٧٤] ، كما يتسبب الفقر في مشكلة الهجرة فثمة علاقة متعددة الوجوه بين الهجرة وأمن الإنسان، تتجلى في كل مراحل عملية الهجرة كما في نتائجها فمنذ بداية التفكير في اتخاذ القرار بالهجرة تكون المدركات عن غياب أمن الإنسان هي الحوافز التي تدفع العاملين إلى مغادرة وطنهم الأصلي سعيًا وراء فرصة عمل ودخل أفضل وتتمحور عوامل الدفع المؤثرة هذه أساسا حول البطالة و ضيق مجالات الاستخدام والفقر و تنعكس الهجرة ببالغ التأثير في مسار التنمية في العربية من خلال نزيف العقول و الكوادر المهاجرة.

٥/ تدهور قاعدة الموارد الطبيعية :

يدفع الفقر إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة والقليلة وإلى استعمالها استعمالا عشوائيًا، حيث تستعمل الأراضي الهامشية إلى درجة استنزافها، وتنخفض قدرتها على الإنتاج الزراعي، كما تقتطع أشجار الغابات لأغراض التدفئة بسرعة لا تسمح بتعويض ما تم قطعه، كما يتم استنزاف الموارد المائية العذبة نظرا لعدم توفير الحكومة للتقنيات الزراعية الكفيلة بالاستخدام الحسن للمياه و تزايد النمو الحضري غير المراقب مما يزيد الضغوط على البيئة [٤٧٥] و فالجزائر حاليا تقبع ضمن الدول التي تشهد ندرة في

---

٤٧٣. سمر خيري مرسي غانم، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية، مرجع سابق ، ص ص ١١-١٣.

٤٧٤. مي جردي ، التدهورات البيئية في الوطن العربي ، التحدي لاستدامة الحياه، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ص ٥٦

٤٧٥. M. El Batran, «Urbanization,» in: M. K. Tolba and N. Saab, eds., *Arab Environment: Future Challenges*, Report of the Arab Forum for Environment and Development (AFED) (Beirut: AFED, 2008),pp. 31-45.

المياه و هي مرشحة إلى أن تصبح دولة بها جهد مائي إذا ما تواصلت عمليات الاستخدام غير الرشيد للموارد المائية والأراضي و الثروة الغابية

شكل بياني يوضح: نسبة الافراد اللذين يعيشون دون دخل ١،٢٥ دولار و ٢ دولار و ٢،٧٥ في اليوم في المنطقة العربية و باقي المناطق النامية و درجة التغير بالنسبة المؤوية

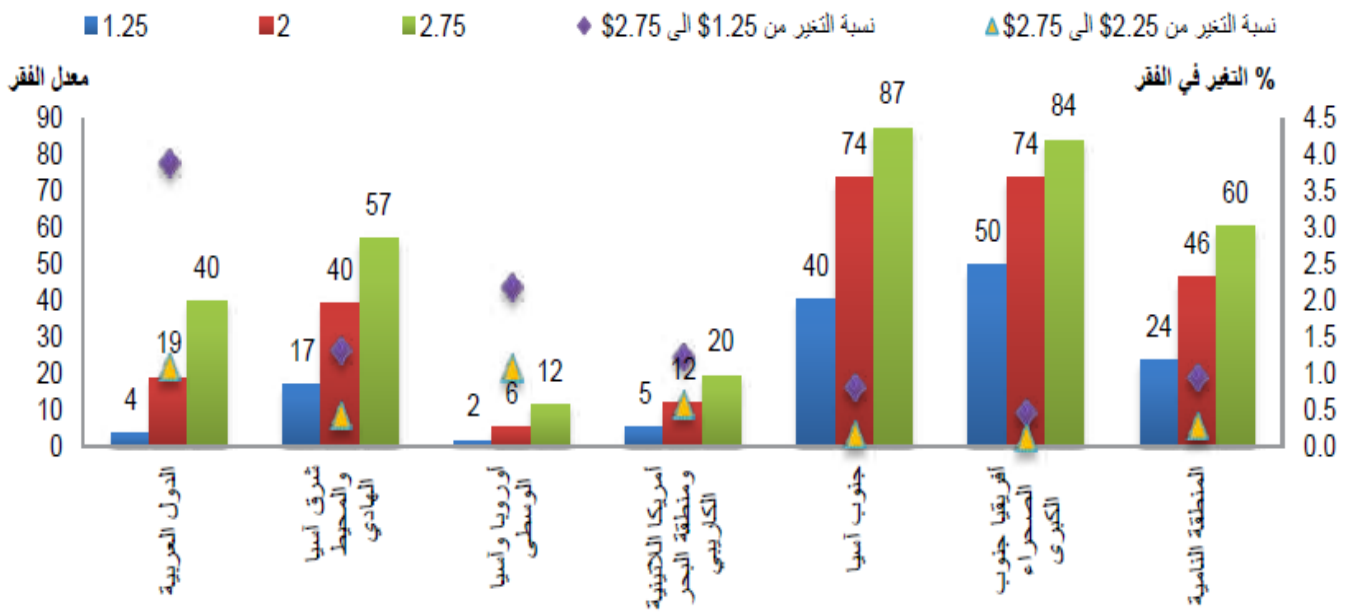

المصدر: حسابات وتقديرات المؤلفين استناداً إلى قواعد بيانات البنك الدولي POVCAL (معادل القوة الشرائية في عام 2005)، وتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستمدة من بيانات سجل وحدة التحليل في مسوح دخل وإنفاق واستهلاك الأسر UNSD.
ملاحظات: الدول العربية المتضمّنة هي مصر (1991 و2009) وسوريا (1997 و2007) والأردن (1997-2006)، وتونس (1990 و2000) والمغرب (1991 و2007)، واليمن (1998 و2005)، وجيبوتي (1996 و2002) وموريتانيا (1996 و2000).

٦/ مشكلة التنسيق:

والتي تكمن في كيفية تحول فكرة بناء شراكة بين أطراف ذات اهتمامات متعارضة من مجرد مناقشات على المستوى الإقليمي أو العالمي أو على مستوى حملات المناصرة والتأييد إلى خطط فعلية وأعمال واقعية على المستوى المحلي .وسوف يكون لزاما أن يتم تكوين شراكات جديدة ومبتكرة بحيث تضم مجموعة كبيرة من الأطراف أصحاب المصلحة، ويمكن أن يكون هناك أساليب عديدة ومختلفة ليتمكن الجميع من المشاركة وفي هذا السياق، فإن من الضروري ملاحظة أن القطاع الخاص ليس بريئا كليًا، بل أن هناك شركات تقوم بالتركيز على هذه المظاهر نحو الاستدامة

تحقيقا لمكاسب الترويج الإعلامي، وهل القطاع الخاص في العالم العربي مستعد ليكون جاهزا للمساءلة من قبل المجتمع المدني وقابلا لتلقي النصح في كيفية التعامل الجدي مع قضايا الاستدامة .

ومن الضرورة وجود نظام مدني لمراقبة أداء المشاريع الممولة من البنك الدولي ومؤشرات مستمدة من الواقع الاجتماعي العربي للتنمية المستدامة بحيث تركز على أولويات الفقر والتنمية والاستهلاك والتعليم وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات[٤٧٦]

٣/ سبل تفعيل التنمية المستدامة العربية :

في هذا العنصر سنحاول التطرق إلى المتغيرات الرئيسة التي تعمل على تفعيل المبادرات العربية و التصورات والتوجهات العربية نحو تطبيق مفهوم التنمية المستدامة بغية تحقيق مستويات اعلى من التنمية البشرية لتعزيز الأمن الإنساني للمواطن العربي .

أ/ حوكمة السياسات الاجتماعية :

لا يجب أن ترتكز التنمية في البلدان العربية على البنية التحتية فقط بل تمتد حتى للتعليم والصحة ويجب أن يكون الهدف خلق علاقة من التآزر بين النمو والسياسة الاجتماعية، فالبلدان التي لا تعاني من فوارق كبيرة في الدخل تستفيد من النمو بفعالية في الحد من الفقر أكثر من البلدان التي تشهد فوارق كبيرة .وتحقيق المساواة بين المجموعات الدينية والإثنية والعرقية المختلفة يسهم أيضا في القضاء على الكثير من أسباب الصراعات الاجتماعية، ويسهم التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمكين القانوني والتنظيم الاجتماعي في تمكين الأفراد من المشاركة في النمو، والتوازن بين القطاعات ولاسيما الاعتناء بالقطاع الريفي والسرعة في زيادة فرص العمل وطبيعتها، كل هذه من العوامل الأساسية في تحديد مدى مساهمة النمو في توزيع الدخل غير أن الأدوات الأساسية للسياسة الاجتماعية قد لا تنجح في تمكين المجموعات المحرومة، فينتفض الفقراء للتعبير عن همومهم، بينما لا تضمن الحكومات دائما وصول الخدمات إلى كل فرد فالسياسة الاجتماعية يجب أن تكون سياسة شاملة للجميع، لأن عدم التمييز والتساوي في المعاملة من أهم عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي،

---

٤٧٦. تقرير حوار مستقبل الاستدامة في العالم العربي رؤية من الجنوب ٠٤ جوان ٢٠٠٨،الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة المكتب الإقليمي لمنطقة غرب آسيا/الشرق الأوسط بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية وبدعم من مؤسسة فورد العالمية، الاسكندرية ، ص ١٤.

ويستلزم ذلك تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع لأن هذه الخدمات هي أساس للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذ تؤدي إلى تكوين قوى عاملة تتمتع بالصحة الجيدة وبالتحصيل العلمي، فمسؤولية الدولة هي ضمان حصول كل مواطن على المقوّمات الأساسية للتنمية البشرية ، أيّ خطة للتحوّل في التنمية تهدف إلى تحقيق جودة التنمية البشرية، يجب أن تكون خطة متعددة الأوجه تعنى بتوسيع إمكانات الأفراد من خلال تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعميمها على الجميع، والتحوّل في التنمية يتطلب تحسين أداء أجهزة الدولة والمؤسسات الاجتماعية وتمكينها من تحقيق نمو عادل تعمّ فوائده الجميع والهدف من التحوّل هو الحد من القيود البيروقراطية والاجتماعية التي تحول دون الارتقاء في النشاط الاقتصادي والحراك الاجتماعي ولتحقيق التحوّل، لا بدّ من أن تكون القيادة خاضعة للمساءلة[٤٧٧].

ب/ الاهتمام بالإعلام البيئي: و إدراج مواضيع حماية البيئة والحفاظ عليها ضمن كل المقررات الدراسية و تفعيل الجانب التطبيقي في البحوث المدرسية الموجهة لبحث استراتجيات التنمية و الحماية البيئية.

ج/ التوازن الجهوي في التنمية : عندما كانت التنمية المستدامة تهتم بتحقيق التوافق بين الاحتياجات والنمو الاقتصادي والانشغالات البيئية فإن التنمية المستدامة في الوطن العربي يجب أن تكون تنمية متوازنة تحرص على استفادة كل أجزاء الوطن من الاهتمام بالتنمية ، كما تحرص على إزالة الفروق بين الشمال والجنوب وبين الأرياف والمدن، عن طريق ربط المناطق الريفية بسبل التنمية البشرية التعليمة والصحية من اجل خفض الفقر

د/ تشجيع استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة صديقة للبيئة، وتوظيف التقنيات الحديثة لرفع كفاءة استخدام الوقود والتقليل من الإنبعاثات.

٤٧٧ــ تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ، كندا ، ٢٠١٣، ص ص ٧ـ٨

و كذلك رسم سياسة اتفاقية بيئية من خلال الإنفاق على تخفيض تلوث الهواء ضمن معايير كفاءة الطاقة والسيطرة على النفايات عن طريق الإنفاق على تقليص حجم النفايات و الإنفاق على حماية التربة و المياه العذبة الجوفية و حماية التنوع الحيوي[٤٧٨]

٥/ تشجيع الإنتاج الأنظف:

إن تحقيق التنمية المستدامة بمحاورها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يتطلب ضرورة تطوير الأداء في مختلف القطاعات المنتجة والمستهلكة ،ووضع المعايير والضوابط الكفيلة بتنفيذ خطط وبرامج التنمية مع الحفاظ على البيئة من الآثار السلبية الناتجة عنها،وتعتبر قضية إنتاج واستخدام الطاقة والتكنولوجيا منخفضة النفايات من أهم القضايا الملحة التي تحتاج إلى المزيد من الجهود في مجال البحث العلمي، للعمل على ترشيد استهلاك الطاقة ،والعمل على إنتاجها بصورة أنظف تحد من انبعاثات الغازات الملوثة للبيئة خاصة تلك التي تزيد من الإحتباس الحراري.

ويتميز الإنتاج الأنظف أنه يحقق كفاءة أكبر للعملية الإنتاجية، حيث يستهدف ترشيد استخدام الموارد من مواد خام والماء والطاقة على مقدار الحاجة بحيث لا يتم فقد الكثير من المخلفات من هذه العملية الإنتاجية.

و يشمل الإنتاج الأنظف أيضا استرجاع بعض المخلفات التي يمكن الاستفادة منها في العملية الإنتاجية بدلا من التخلص منها ،وتحاول كثير من الصناعات الحديثة تطبيق مبدأ الإنتاج الأنظف حيث انه يعفيها من الكثير من المسؤوليات البيئية كما يحقق لها كثيرا من الفوائد الإقتصادية[٤٧٩] ، و قد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنتاج الأنظف بأنه " التطوير المستمر لإستراتجية بيئية وقائية متكاملة على المنتجات والعمليات الانتاجية و الخدمات لزيادة الكفاءة الاقتصادية و تقليص المخاطر على الإنسان و البيئة و لا يهدف فقط لتغير الأجهزة والمعدات والآلات و إنما أيضا السلوكيات أثناء تنفيذ المشروعات و تحسين الإنتاجية" فالإنتاج الأنظف معالجة المشكلة من الأصل بمسبباتها و ليس أعراضها إنه خطوة وقائية متقدمة في إدارة الخطر البيئي .

---

٤٧٨. محمد ذنون الشرابي ، أثر الإنفاق الحكومي العام في بعض متغيرات التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة الجزائر للمدة(١٩٩٥ ٢٠٠٩)،مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٥ العدد ١١٣، سنة ٢٠١٣، جامعة الموصل ، العراق ، ص ص ١٩٩-٢٠٠.

٤٧٩. سحر قدوري ، حماية البيئة في الصناعة : الإنتاج الأنظف فرصة ام ضرورة، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العراق ، ص ص ٢١٧-٢٢٠.

فمثلا تسعى الجزائر من خلال سياسة التأهيل البيئي إلى تحقيق نمو صناعي ذي جودة بيئية، وذلك من خلال تطبيق مرحلتين مترابطتين على التوالي : تخفيض النفايات السائلة الصناعية بالنسبة للمرحلة الأولى الممتدة من ٢٠٠٥-٢٠١٠ ، وتحقيق الأداء البيئي بالنسبة للمرحلة الثانية الممتدة من ٢٠١١ – ٢٠١٤ التأهيل البيئي في المرحلة الأولى يقوم على إرساء الآليات التي تسمح بتطبيق الأسس من أجل إنتاج نظيف ونقل التكنولوجيات والحرص التكنولوجي والعلامات الاقتصادية، ومن أهم النتائج المحققة هو إنجاز ٤٦ محطة لتطهير المياه القذرة الصناعية، تخفيض ب ٤٠ % من استهلاك المياه و ٦٦ % من العبء العضوي في الصناعة الغذائية،التقليص ب ٨٨ % من أكسيد الكبريت في صناعة الأسمدة. بالنسبة للمرحلة الثانية والمتعلقة بتحقيق أهداف الأداء البيئي فتتم بواسطة وضع نظام إدارة بيئي تنافسي والتدابير المتخذة في مجال الإعلام هي تحديث التقرير الوطني حول البيئة كل سنتين، تعميم المعلومة المتعلقة بأفضل التكنولوجيات المتوفرة وأفضل الممارسات البيئية، من خلال تعزيز المؤسسات التابعة لوزارة البيئة وبشكل خاص المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة، حيث يتمثل الهدف في تشجيع المؤسسات على تصور وإعداد أدوات الإدارة البيئية الملكية[٤٨٠]

و/ تشجيع فكرة الاستهلاك المستدام :

و يعرف بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة البيئي بـ"الاستهلاك المستدام لا يعني استهلاك اقل بل الاستهلاك بطريقة مختلفة الاستهلاك بكفاءة من أجل تحسين نوعية الحياة"

إن هذا التعريف يركز على التغيير في طرق الاستهلاك نحو مزيد من المسؤولية فحسب تقرير برونداند: "الاستهلاك المستدام هو الاستهلاك الذي يلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال في المستقبل على تلبية احتياجاتهم" هذا التعريف يبرز دور الاستهلاك كرهان من رهانات التنمية

٤٨٠. معطى الله خير الدين، بوخدنة آمنة، الإستهلاك المستدام :التحديات والسياسات المرتبطة به في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، العراق ، العدد ٤٢، ٢٠١٤ ص ٣٢.

المستدامة، كما يبين أن المفهوم دينامكي و قابل للتطور حسب تطور المعارف والأفكار حول التنمية المستدامة و تحديات و أولويات العمل.

ممارسة القيادة عن طريق الشراء الحكومي: بما أن الدول العربية لها دور كبير للقطاع العام في الاقتصاد، لذلك يجب تحسين المضمون البيئي لسياسات الشراء الحكومية من خلال رسم والتكفل بتحقيق النماذج التنموي السليمة تعزيز القيم التي تدعم الاستهلاك المستدام: بحيث يجب على الحكومة، منظمات الأعمال ، والقطاع الخاص و المجتمع المدني أن تعمل على تهيئة مواقف أكثر إيجابية للتأثير في سلوك المستهلك، عن طريق الإعلام، التربية،التثقيف والتوعية، الإعلان بشكل إيجابي عن المنتجات البيئية

و ما يستوجب المباشرة السريعة لتطبيق مفهوم الاستهلاك المستدام في الدول العربية هو التحديات كبيرة التي تواجهها كون أن البترول والغاز يشكلان ٨٨ % من مصادر الطاقة المستهلكة وهي مصادر غير متجددة كما أنها ملوثة، ويقابلها ارتفاع متزايد لمعدلات نمو الاستهلاك والطلب على الطاقة ٣٢,٦ % معدل نمو سنوي إجمالي ما سوف يؤدي إلى اختلال بين العرض والطلب على الطاقة تكون له أثار واجتماعية لأن البترول والغاز لن يتمكنا من تلبية الطلب الداخلي في غضون ٢٠٢٥ حسب بعض الخبراء وبالتالي الصادرات تقل بنسبة كبيرة، ومنه لا توجد مداخيل يمكنها تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن الاقتصاد العربي هو اقتصاد ريعي[٤٨١]

ر/ تبني فعال لمفهوم النمو الأخضر: و الذي تعرفه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان أن تواصل الثروات الطبيعية توفير الموارد والخدمات البيئية التي تعتمد عليها رفاهيتنا .ولتحقيق ذلك، يجب أن يحفز الاستثمار والابتكار، مما يدعم النمو المطرد ويتيح فرصا اقتصادية جديدة."[٤٨٢]

---

٤٨١. معطى الله خير الدين، بوخدنة آمنة ، الإستهلاك المستدام :التحديات والسياسات المرتبطة به في الجزائر ، ص ص ٥-٩.

٤٨٢. UNEP: Towards a green economy: Pathways to sustainable development and poverty eradication (Nairobi,2011), p. 16; World Bank: Inclusive green growth, op. cit., p. 2; OECD: Towards green growth (Paris, 2011), p. 9.

من خلال الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجال الزراعي، الذي قد يكون حلا مناسبا لامتصاص البطالة و ليس فقط في الميدان الفلاحي ولكن حتى فيما يخص الصناعة الغذائية وتنمية الصادرات الزراعية

استنتاجات وتوصيات

من خلال ما سبق عرضه بالمحاور السابقة يمكن للدراسة الاستنتاج أن :

- مفهوم التنمية هو مفهوم متطور يتطور وفقا للمتغيرات و الدراسات الاقتصادية.
- إن التنمية المستدامة ليست وصفة جاهزة يمكن أن تتحقق في فترة وجيزة ولكنها تحتاج لفكرة انتقالية تتزاوج فيها آليات الحكم الراشد مع الإرادة السياسية الفعالة.
- إن الثقافة الاقتصادية التي سادت دول العالم أدت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تعقد المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية بسبب التباين بين المجتمعات في الثروة وهذا نتيجة الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية المتاحة دون الاهتمام بالقضايا البيئية.
- ضعف آليات الرقابة والمساءلة و تقزيم دور المجتمع المدني أدى إلى عدم ترشيد سياسات التنمية في الإقليم العربي بما أتاح المجال لهدر إمكانات جد معتبرة للنهوض بتنمية مستديمة تخدم الدولة والمجتمع على حد سواء كما تحافظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف.
- كلما تواصل التقاعس في تنفيذ برامج التنمية المستدامة بفعالية كلما أصبحت كلفة التلوث وتدهور الموارد الطبيعية اكبر .
- إن المياه والأرض موارد لا غنى عنها ولا يمكن تعويضها فمتى تم إتلافها أصبح أمن الإنسان في خطر و تلاشت معه حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة مما منحه الله للبشر في هذا الكون.
- تزايد الهجرة و ظهور العشوائيات في الوطن العربي يؤدي إلى تزايد الآفات الاجتماعية و هدر الإمكانات العديدة المتاحة وفقدان الاستفادة من فئة الشباب العربي.

و عليه توصي الدراسة بـ :

- نقل الأفكار و التصورات المطروحة في المبادرات إلى التطبيق الفعلي وترجمتها في أرض الواقع
- بالاهتمام بالفرد و الأمن البشري للمواطن العربي من خلال جعله هدفا للتنمية و النمو .

- الحرص الشديد على الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة لما يشكله ذلك من دعائم صيانة أمن الفرد و أمن الدولة كما أوصانا بذلك ديننا الحنيف.
- عدم الانجرار وراء الوصفات الغربية و خاصة الوصفات التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتركيزها على الاستدانة للانطلاق في تطبيق استراتجيات التنمية المستدامة وضرورة تطبيق نفس ميكانيزمات الطريقة الغربية في حين يتناسون دور شركات التصنيع الدولية وشركات استخراج النفط ودورها في تلويث البيئة العربية و استنزاف الموارد بالتركيز على الاستخراج المكثف للمعادن والطاقة لتلبية حاجيات السوق و تحقيق الربح.
- على الدول التي تعتمد على المحروقات في التنمية تفعيل الضرائب على الشركات النفطية الملوثة وتفعيل مبدأ الملوث يدفع.
- الدول غير النفطية كمصر يجب عليها اعتماد مبادئ الحوكمة البيئية بفعالية وتطبيق سياسات الإدارة المتكاملة لموارد المياه والاستفادة من التجربة الأمريكية والألمانية والفرنسية في تسيير المياه وإدارة الأحواض المائية.
- الاهتمام بالبحث العلمي وتطويره و تفعيل دمج مواضيع البيئة و الاستدامة في المقررات التعليمية وتفعيل الإعلام الهادف من خلال برامج إعلامية هادفة لحماية البيئة وتجنب التلويث.
- الاتجاه نحو الاعتماد على التنمية الزراعية التي تمتلك فيها العديد من الدول العربية الميزة النسبية
- العمل على تحقيق العدالة التوزيعية ومحاربة الجهل والأمية في الوطن العربي لأن الشباب هم الجمهور الذي يتم مخاطبته في استراتجيات التنمية و بذلك وجب إيجاد قاعدة لإنجاح العملية و منع الشباب العربي من الهجرة التي تسبب نزيف العقول للدول العرب.
- الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المناطق الحضرية تتطلب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية، إضافة إلى الاهتمام بإنشاء بنى تحتية ومرافق خدمية لسد احتياجات المواطن العربي في الريف والحد من هجرته للمدن.
- تعزيز التعاون والتنسيق العربي مع المنظمات الإقليمية والدولية ومع دول العالم وخاصة الإسلامية ومجموعة دول الـ ٧٧ والصين بما يحقق فرصا أفضل للتفاوض في المحافل الدولية والسعي نحو دعم هذه

المجموعات لمساعي الدول العربية لتحقيق الأمن والسلام العادل والشامل في المنطقة العربية والعالم وفقا للشرعية الدولية.

- إيلاء التنمية البشرية اهتماما أكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة وذلك للمحافظة على التماسك الأسري وتطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني، ورفع مستوى الوعي والثقافة والتأهيل.

خاتمة

إن الوطن العربي يزخر بموارد طبيعية جمة إن تم استغلالها أحسن استغلال ستؤدي به للصعود إلى مصاف الدول المتقدمة، لكن استراتجيات التنمية المتكاملة التي تمثل التنمية المستدامة صورتها الحسنة ليس عبارة عن تمنيات و لكن هي عبارة عن بحوث علمية يتم تطبيقها بصرامة في ضل وجود قيادة فعالة تتميز بالحوكمة في التسيير، و ذلك لجعل التنمية أكثر علمية وأكثر شفافية فالأمن البشري للمواطن العربي يعتمد على تحقيق سبل المعيشة و بيئة نظيفة ، دون التعدي على حقوق الأجيال القادمة و رغم المعوقات العديدة التي تواجه الدول العربية إلا انه لو التزمت الدول العربية بالجدية في التطبيق فلا يزال هناك أمل في تجاوز العديد من العقبات التنموية، و إحلال التنمية المستدامة محل هدر قاعدة الموارد الطبيعية في سبيل رفاهية مؤقتة.